

Mngool.com

علم الاجتماع

دكتور عبد الحميد الطيفي

استاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس

في الجليل طهر

دار النهضة العربية

للطباعة والنشر
بيروت - ص.ب. ١١٠٧١٩



حقوق الطبع محفوظة



دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

• الإدارة : بيروت، شارع مدحت باشا -

بناية كريدية تلفون: ٣١٢٢١٣ -

برقياً: دانضة -

ص.ب.: ٧٤٩-١١ -

تلکس: NAHDA 40290 LE

• التوزيع : شارع البستاني - بناية اسكندراني

رقم ٣ غربي جامعة بيروت

العربية - تلفون: ٣٠٣٨١٦ -

٣١٦٢٠٢.

محتويات الكتاب

الصفحة

٩	مقدمة الطبعة السابعة
١١	مقدمة الطبعة الأولى

الباب الأول

المدخل لعلم الاجتماع

١٩	الفصل الأول : تعريف بعلم الاجتماع
٢١	مقدمة
٢٦	مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية
٣٠	تعريف علم الاجتماع
٣٧	الفصل الثاني : التجمع الإنساني
٣٩	أشكال التجمع الإنساني
٤٨	نشأة وتطور التجمعات الإنسانية
٥٢	وظائف التجمع
٥٥	الفصل الثالث : التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي
٥٧	التنظيم الاجتماعي
٦٠	البناء الاجتماعي
٦٥	الفصل الرابع : النظم الاجتماعية
٦٧	مقدمة

الصفحة

٦٨	تعريف النظام الاجتماعى
٦٩	خصائص النظم الاجتماعية
٧١	أشكال النظم الاجتماعية
٧٢	النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع

٧٥	الفصل الخامس : النظام الاقتصادى
٧٧	مقدمة
٧٩	ماهية النظام الاقتصادى
٨١	تطور النظم الاقتصادية
٨٦	نظام الملكية
٩١	نظام النقد

٩٧	الفصل السادس : الزواج
٩٩	مقدمة
١٠٠	أصل الزواج
١٠١	انتشار الزواج
١٠٣	أشكال الزواج
١٠٩	نظم الاختيار فى الزواج

١١٥	الفصل السابع : الأسرة
١١٧	مقدمة
١١٩	الأسرة نظام اجتماعى
١٢٢	تطور نظام الأسرة

١٢٧	الفصل الثامن : العمليات الاجتماعية
١٢٩	مقدمة

الصفحة

١٣٠	عمليات التعاون والمنافسة
١٣٩	عملية الصراع
١٤٤	عملية التوافق
١٥١	عملية التمثيل
١٥٧	عملية المزج الحضارى

١٥٩	النظام الطبقي	الفصل التاسع :
١٦١	مقدمة	
١٦٥	النظام الطائفي	
١٧١	النظام الطبقي القانونى	
١٨٢	النظام الطبقي العرقى	

الباب الثانى

تاريخ التفكير الاجتماعى

١٩٣	نشأة التفكير الاجتماعى وتطوره	الفصل الأول :
١٩٥	مقدمة .	
١٩٧	الفكر الاجتماعى فى مصر القديمة	
٢٠١	الفكر الاجتماعى عند اليونان القدماء	
٢١٨	الفكر الاجتماعى عند الرومان .	
٢٢١	ظهور المسيحية وأثرها فى الفكر الاجتماعى	
٢٢٥	الفكر الاجتماعى الإسلامى	الفصل الثانى :
٢٢٧	مقدمة	
٢٢٩	الفارابى	
٢٣٣	ابن خلدون	

الصفحة

٢٣٩	.	الدراسات الاجتماعية مهدت لنشأة علم الاجتماع	الفصل الثالث
٢٤١	.	مقدمة	
٢٤٣	.	الدراسات السياسية	
٢٤٦	.	تفسير التاريخ الإنساني	
٢٥٥	.	الدراسات الخاصة بإصلاح المجتمع	
٢٥٩	.	نشأة علم الاجتماع	الفصل الرابع
٢٦١	.	مقدمة	
٢٦٢	.	أوجيست كونت	
٢٧٠	.	هربرت سبنسر	
٢٧٣	.	إميل دوركايم	
٢٨٠	.	فرديناند تونيز	

الباب الثالث

طرق البحث في علم الاجتماع

٢٨٥	.	علم الاجتماع وموقف الباحث فيه	الفصل الأول
٢٨٧	.	الاجتماع كعلم بين العلوم	
٢٩٠	.	الموضوعية في علم الاجتماع	
٢٩٣	.	التجريب في علم الاجتماع	
٢٩٨	.	الاجتماع علم نظري	
٣٠٠	.	قابلية الظواهر الاجتماعية للملاحظة	
٣٠٣	.	مناهج البحث الاجتماعي	الفصل الثاني
٣٠٥	.	مقدمة	
٣٠٨	.	المسح الاجتماعي	

الصفحة

٣٢٤	البحث الاجتماعي
٣٣٣	المنهج التاريخي
٣٣٧	منهج بحث الحالة
٣٤٢	المنهج التجريبي

٣٥١	الفصل الثالث : طرق الحصول على البيانات
٣٥٣	مقدمة
٣٥٤	المقابلة الشخصية
٣٥٩	المقابلة غير المباشرة
٣٦٤	الملاحظة
٣٦١	الاتصال التليفوني

٣٧١	الفصل الرابع : العينات وطرق اختيارها
٣٧٣	مقدمة
٣٧٤	طرق اختيار العينة
٣٧٧	طرق اختيار وحدات العينة
٣٨٠	حجم العينة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة السابعة

يهمنى وأنا أقدم هذا الكتاب للمرة السابعة أن أتقدم بالشكر لدار المعارف لتوفيقها في تقديمها للطبعات السابقة وما حققت من نجاح في هذا السبيل كدار للنشر ، وأظن أنه ليس أسعد لمؤلف أى كتاب من إعادة طبعه نظراً لما يصاحب هذا من شعور بالرضا والتوفيق : فشكراً لله على ذلك وشكراً للثقة التى أولانى إياها أبناء وطنى وإخوانى فى البلاد العربية عامة . تلك البلاد التى كان لها نصيب واضح من هذا الكتاب .

والطبعة السابعة من كتاب علم الاجتماع لا تعتبر نسخة طبق الأصل من الطبعة السادسة ، وذلك بعد تلك الإضافات والتعديلات التى تميزت بها الطبعة السابعة عامة ، وهى ناحية يمكن أن نلمسها بوضوح فى الفصل الأول الذى أعيدت صياغته وأعيد بناؤه كلية . وهى ناحية تنطبق أيضاً على الفصل الثانى .

وأرجو أن يكون الكتاب بوضعه الجديد أكثر عمقاً وإحاطة بموضوع علم الاجتماع ، خاصة وأن الكتاب فى مجموعه لا يخرج عن كونه مدخلا لهذا العلم . وفقنا الله فى أن نجعل من العلم وسيلة لخدمة أمتنا ، وهو وثى انتوفيق .

عبد الحميد لطفى

الإسكندرية فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

أرجو بإضافة هذا الكتاب إلى المكتبة العربية أن أكون قد ساهمت بمجهود جديد يضاف إلى تلك الجهود العديدة التي بذلت لعلم الاجتماع في مصر ، والتي بدأت منذ أكثر من عشرين عاماً على يد الأساتذة المصريين الذين حققوا وجود هذا العلم في جامعاتنا المصرية ، وأذكر منهم الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة الإسكندرية والذي أنشأ له مدرسة خاصة في هذا الميدان . بدأ بناءها في جامعة الإسكندرية في سنة ١٩٤٢ ، وكان له الفضل بذلك في تخريج عدد كبير من دارسي هذا العلم والباحثين فيه ، كما أذكر أيضاً الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي ، وكان أول أستاذ مصري يتولى كرسي الاجتماع بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور حسن الساعاتي أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة عين شمس ، والأستاذ الدكتور حسن سفيان أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة الأزهر . كان لكل هؤلاء نصيبهم الكبير في نشر هذا العلم والنهوض بدراساته في الجامعات المصرية ، بل إن جهودهم قد تخطت نطاق الجامعة إلى المجتمع الأكبر فساهموا في دراسة كثير من مشكلاته ، كما وضعوا عدداً كبيراً من الكتب والمقالات في مجالات علم الاجتماع المختلفة .

وكما أشرت إلى عدد من علمائنا المصريين ، أرى واجباً عليّ وأنا أقدم لهذا الكتاب في علم الاجتماع أن أشير إلى جهود بعض الأساتذة الأجانب الذين جاءونا زائرين في جامعاتنا ، وكان لهم فضل كبير في هذا المجال ، وكان أولهم في ذلك البروفسور إيفانز بريشارد أول أستاذ لكرسي الاجتماع بجامعة القاهرة وذلك في سنة ١٩٣٢ ، والمرحوم البروفسور آرثر موريس هوكارت أستاذ كرسي الاجتماع بجامعة القاهرة ابتداء من سنة ١٩٣٤ حتى توفي في مصر سنة ١٩٣٩ ، كما أخص بالذكر أيضاً المرحوم البروفسور رادكليف

يراون أحد مؤسسى علم الاجتماع المقارن والذي عين أستاذاً بجامعة الإسكندرية فى سنة ١٩٤٨ . ولم يغادر الإسكندرية إلا وكان قد أنشأ فيها معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب . ويهمنا فى هذا المعهد أثره الكبير فى نشر الوعى الخاص بالدراسات الاجتماعية العلمية بعد أن أخذ على عاتقه مهمة تخريج عدد كبير من دارسى علم الاجتماع ابتداء من سنة ١٩٥٠ ؛ ولا يزال مستمراً فى رسالته هذه حتى الآن . وقد استفاد هؤلاء الخريجون من معهدهم كما أفادوا بلادهم فى كثير من الميادين الاجتماعية سواء ما تعلق منها بالجامعة أو بافئثات العلمية الأخرى . كما يهمنى أن أشير أيضاً ونحن بصدد الكلام عن معهد العلوم الاجتماعية إلى المرحوم البروفسور زدلك أولرخ الذى أصبح مديراً لهذا المعهد ابتداء من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٤ حين عين أستاذاً لكرسى الاجتماع بجامعة عين شمس . ويعتبر البروفسور أوارخ صاحب مدرسة فى البحث . أخلص لها كل الإخلاص حتى توفى بالقاهرة فى سنة ١٩٥٦ .

أما عن موضوع هذا الكتاب الذى أقدمه ، فليس موضوعاً جديداً يكتب فيه لأول مرة ، بل الواقع أنه قد سبقنى إلى الكتابة فيه كثير من الأساتذة المصريين الذين وضعوا فى نفس الموضوع كثيراً من الكتب الى تعتبر بحق اللبنة الأولى فى هذا الميدان . وكتابى بهذا لا يخرج عن كونه جهداً جديداً يضاف إلى الجهود السابقة كما يعتبر مكملها فى بعض الحالات . وأخص من هذه الجهود السابقة ما قدمه الأستاذ الدكتور حسن سقاف فى كتابه « أسس علم الاجتماع » ، والأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب أستاذ الاجتماع بجامعة القاهرة ، فى كتابه « علم الاجتماع ومدارسه » ، والدكتور محمد عاطف غيث مدرس علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية فى كتابه « علم الاجتماع » . كما أضيف إلى هذه الجهود السابقة ما ساهم به عدد من الأساتذة عن طريق ترجمة أهم ما كتب فى هذا الموضوع فى الخارج ، وأخص منهم الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى حين ترجم إلى العربية كتاب (المجتمع) لما كيفروبيج فى سنة ١٩٥٧ ، والأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى أستاذ الاجتماع بجامعة الإسكندرية بترجمة كتاب « المدخل فى علم الاجتماع » لرينيه مونيه فى سنة ١٩٥٠ ، كما قام بترجمة كتاب « مقدمة فى علم الاجتماع » لأرمان كوفيليه فى سنة ١٩٦٢ بالاشتراك مع الأستاذ عباس الشربى المفتش بوزارة التربية والتعليم وتخريج معهد العلوم الاجتماعية ، كما قام الدكتور فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة المساعد بجامعة عين شمس بترجمة كتاب (علم الاجتماع) لموريس جتزبرج فى سنة ١٩٦٠ .

ولست هذه هي المرة الأولى التي أكتب فيها هذا الموضوع ، فلقد سبق لي ذلك في سنة ١٩٦٢ حينما اشتركت في وضع كتاب (أصول علم الاجتماع) مع الدكتور مصطفى الحشاش والدكتور محمد طلعت عيسى مدرس الاجتماع بجامعة القاهرة والدكتور عبده الخولى أستاذ الاجتماع المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . والدكتور عبد الباسط حسن مدرس الاجتماع بمعهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة . كما اشتركت قبل ذلك في عام ١٩٦١ في كتاب آخر بعنوان (مذكرات في علم الاجتماع) مع الدكتور مصطفى فهمي مدير الليسيه بالإسكندرية والأستاذين حسن كمال لطفى وعبد الرازق المكى من خريجي معهد العلوم الاجتماعية . أما أول محاولة لي في ذلك فكانت كتاب (علم الاجتماع) الذى وضعته في سنة ١٩٥٤ بالاشتراك مع زوجتى السيدة رسمية عيسى رئيسة قسم بوزارة التربية والتعليم ، والأستاذ مصطفى الجندى رئيس مدينة ديرب نجم . والأستاذ حسن كمال لطفى المدرس الأول بدور المعلمات ، وقد وضعنا هذا الكتيب عقب تخرجنا جميعاً من معهد العلوم الاجتماعية .

وعلى الرغم من كل ما كتب في موضوع هذا الكتاب ، فإنى ما زلت أعتبره موضوعاً بكرأ ، إذا قيس بما كتب فيه باللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما مما لا يزال معه مجال هذا العلم مفتوحاً لدراسات أخرى كثيرة لا بد أن تأخذ مكانها يوماً ما في المكتبة العربية .

لقد وضعت هذا الكتاب في ثلاثة أبواب رئيسية هي على التوالى : المدخل لعلم الاجتماع ، وتاريخ التفكير الاجتماعى ، وطرق البحث في علم الاجتماع . ولقد كان في الإمكان أن ينفرد كل من هذه الأبواب بكتاب مستقل ، ولكننى فضلت أن أجمعها كلها في كتاب واحد نظراً لترباط موضوعاتها ووجوب تقديمها كوحدة متماسكة ، ونحن في مستهل دراستنا لعلم الاجتماع الذى تميزت نشأته بارتباط دراساته بتحديد طرق البحث المناسبة له كعلم جديد بين العلوم ، كما لا يخرج تاريخ التفكير الاجتماعى عن عرض للمراحل التى اجتازها هذا العلم في نشأته ونشأة طرق البحث الخاصة به .

ويشتمل كل باب من هذه الأبواب الرئيسية على عدد من الفصول التى يدرس كل منها ناحية معينة ، وقد اكتفيت في كل باب بعدد من الموضوعات الهامة ، والكتاب بذلك لم يطرق كل الموضوعات التى تدخل في نطاق علم الاجتماع ، وإنما تلك التى رأيت

وجوب الإلمام بها كخطوة أولى لدراسة المجتمع الإنساني . وقد اخترت لترتيب هذه الفصول نوعاً من التسلسل المنطقي الذي يتفق وظهور موضوعاتها ، فالفصل الأول من الباب الأول يهدف إلى تعريف الطالب بعلم الاجتماع ووضعه بين العلوم الاجتماعية الأخرى ، ثم تعريف هذا العلم كما انتهى إليه العلماء في هذا الشأن . ويهتم الفصل الثاني بالمجتمع الإنساني ، نشأته وأشكاله ووظائفه ، وأخيراً ما نشأ نتيجة لهذه التجمعات مما يتمثل فيما اصطلح عليه من تسميات كالتنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي . ونظراً لتشعب هذه الموضوعات وتعقدها فقد أفردنا لها عدداً من الفصول التي تدرسها بشيء من التفصيل ، فيدرس الفصل الثالث كلا من التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي . ويدرس الفصل الرابع النظم الاجتماعية عامة ، كما اخترت عدداً من النظم البارزة في المجتمع كنماذج لهذه النظم ، وخصصت لذلك الفصل الخامس لدراسة النظام الاقتصادي ، والفصل السادس لنظام الأسرة ، والفصل السابع لنظام الزواج ، وإذا انتقلنا إلى الفصل الثامن نكون قد انتقلنا إلى موضوع أساسي آخر هو العمليات الاجتماعية ، ولا يضم هذا الفصل كل أنواع هذه العمليات اكتفاء بعدد من العمليات الرئيسية التي يهتم الطالب الإلمام بها ودراستها وهي عمليات التعاون والمنافسة والصراع والتوفيق والتمثيل . أما الفصل الأخير من الباب الأول وهو الفصل التاسع فقد خصصته لدراسة النظام الطبقي ، وهي ناحية اجتماعية هامة ممثلة في جميع المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، البدائي منها والمتحضر . ولقد تعرضت في هذا الفصل للأشكال الطبقيّة الرئيسية الثلاثة ، وهي النظام الطائفي الذي يستمد كيانه من النظام الديني السائد ، ثم النظام القانوني الذي يقوم على أساس ما يحدده القانون في هذا الشأن ، وأخيراً النظام العرفي الذي لا يقوم على أساس ديني أو قانوني معين وإنما على أساس من العرف السائد بين الناس . ويتضمن الباب الثاني من الكتاب وعنوانه (تاريخ التفكير الاجتماعي) عدداً من الفصول التي تستعرض نشأة وتطور التفكير الاجتماعي منذ أقدم العصور إلى أن انتهى به الأمر بظهور علم الاجتماع بوضعه الحالي كعلم موضوعي تجريبي نظري . شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية الأخرى . وقد استقل الفصل الأول بدراسة نشأة هذا التفكير وتطوره ، دون أن تتبع هذه النشأة في كل بلاد العالم اكتفاء بعدد من البلاد التي اعتبرناها رائدة لغيرها في ذلك . وهذه البلاد هي مصر واليونان والإمبراطورية الرومانية ، كما أفردنا فصلاً خاصاً لدور الفكر الاجتماعي الإسلامي في هذا المجال ومثلنا باثنين من رواد هذا الفكر

في العالم الإسلامي ، هما الفارابي وابن خلدون ، وما ساهما به من نصيب بارز في توجيه الدراسات التي تتعلق بالمجتمع . انتقلنا بعد ذلك إلى الدراسات الاجتماعية التي تعتبر ممهدة لظهور علم الاجتماع ، وخاصة ما تعلق منها بالسياسة وفلسفة التاريخ وإصلاح المجتمع ، وقد مثلنا لكل ذلك بأبرز من كتبوا في هذه الدراسات أو فلسفوا حولها ، وقد استغرق ذلك الفصل الثالث كله . أما الفصل الرابع بعنوان (نشأة علم الاجتماع) فقد اشتمل عرضاً لنشأة هذا العلم في العصر الحديث على يد عدد كبير من رواده الذين اخترت منهم أربعة لتقديمهم في هذا الكتاب ، وهم أوجيست كونت وإميل دوركايم في فرنسا وهربرت سبنسر في إنجلترا وفرديناند تونيز في ألمانيا ، مع الإشارة إلى أهم ما ساهموا به من دراسات تتعلق بهذا العلم الجديد .

وفي مجال دراستنا لطرق البحث الاجتماعي فقد خصصت لذلك الباب الثالث من الكتاب ، ويشتمل على أربعة فصول يبحث الأول منها فيما يجب أن تتميز به الدراسات الاجتماعية من اتجاهات معينة تبعدها عن الطابع الفلسفي والذهني الذي تميزت به هذه الدراسات في المرحلة السابقة لنشأة علم الاجتماع ، ذلك الطابع الذي عطل علم الاجتماع عن أن يحتل وضعه المناسب بين العلوم الأخرى لفترة طويلة من الزمن ، ويهتم الفصل الثاني بتحديد المناهج المستخدمة في الدراسات العلمية الاجتماعية ، وهي مناهج المسح الاجتماعي ، والبحث الاجتماعي ، وببحث الحالة والمنهج التاريخي ، وأخيراً المنهج التجريبي ، كما رأيت أن أمثل بشيء من الاختصار بعدد من البحوث التي أجريت وفقاً لكل منهج منها .

ولما كان كل منهج من المناهج السابقة يرتبط بطريقة أكثر للحصول على البيانات المطلوبة للبحث ، فقد تعرضت في الفصل الثالث لأهم هذه الطرق ، ومنها طريقة المقابلة الشخصية التي يحصل بها الباحث على البيانات اللازمة عن طريق مقابله الشخصية للأفراد موضوع الدراسة ، وطريقة الاستبيان التي لا تعتمد على المقابلة الشخصية وإنما على الاتصال البريدي في العادة ، وطريقة الاتصال التليفوني وهي تعتبر في هذا المجال أحدث من الطريقتين السابقتين ، وأخيراً تعرضت لطريقة الملاحظة وهي أقدم الطرق كلها ، وذلك حين لم يكن أمام الإنسان غيرها لكي يحصل على ما يريد من بيانات ، ولكنها برغم قدمها لا تزال تستخدم إلى يومنا هذا كطريقة مكملية للطرق السابقة على

الأقل . وقد راعيت في عرضي لكل هذه الطرق أن أشير إلى نقط القوة والضعف فيها ،
أو إلى مزاياها وعيوبها .

وقد خصصت الفصل الأخير من الباب الثالث من الكتاب أيضاً لدراسة العينات وطرق اختيارها ، وهي عنصر هام في البحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر ، حيث لا يمكن لأغلب البحوث الاجتماعية أن تتم على كل المجموعة التي يدخل البحث في نطاقها ، مما أوجب ضرورة الاكتفاء بدراسة عينة تختار على أن تكون ممثلة للمجموع الذي اختيرت منه . أما عن طريق اختيار هذه العينة وطرق اختيار وحداتها بعد ذلك تم تحديد حجم العينة المناسب والذي يمكن أن نطمئن إليه إذا أردنا التعميم على المجموع ، فهذا كله هو موضوع هذا الفصل الأخير .

ويود المؤلف أن يعبر عن خالص شكره لمؤسسة الثقافة الجامعية للطباعة والنشر على تعاونها الصادق في إخراج هذا المؤلف .

وفي ختام هذه الكلمة أرجو أن أكون قد وفقت في هذا الكتاب ، وأن أكون قد ساهمت به بنصيب في المجال الاجتماعي العلمي .

والله ولي التوفيق

عبد الحميد لطفى

الإسكندرية في ١ من يناير سنة ١٩٦٥ .

البَابُ الْأَوَّلُ

المُدْخَلُ لِعِلْمِ الْأَجْتِمَاعِ

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

- مقدمة
- مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية
- تعريف علم الاجتماع

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

مقدمة :

إذا أردنا التفكير في ماهية علم الاجتماع . كان أول ما يخطر في ذهننا هي النواحي التي يقوم هذا القسم بدراستها . أو بمعنى آخر مجال الدراسة الذي يركز عليه هذا العلم ، إذ الواقع أن لكل علم من العلوم مادة دراسته . فإذا ساءلنا أنفسنا ماذا يدرس علم الطبيعة أو ماذا يدرس علم الكيمياء ، أو علم وظائف الأعضاء . أو علم التشريح . كان من السهل أن نحدد مجال دراسة كل منها ، وأن نجد فصلاً واضحاً بين مجال كل منها . وهذا التمييز سهل في العلوم الطبيعية عامة ، أما إذا ساءلنا أنفسنا ماذا يدرس علم الاجتماع ، دارت في ذهننا إجابات مختلفة يمكن أن تمثل في دراسته للمجتمع أو للظواهر الاجتماعية أو للتفاعلات الإنسانية أو في العلاقات الإنسانية ، إلى آخر ذلك من نواح لا بد أن تجول في ذهننا إذا سألنا هذا السؤال وقد تكون هذه الإجابات صحيحة لولا أنها تصبح في هذه الحالة إجابات غامضة غير محددة من ناحية أنها يمكن أن تكون إجابات لسؤالنا مثلاً ، ماذا يدرس الاقتصاد ؟ أو العلوم السياسية . أو العلوم الدينية ، أو العلوم القانونية وغيرها من العلوم الإنسانية الأخرى ، حيث نجد أن إجابتنا يمكن أن تكون أيضاً أنها إنما تقوم بدراسة المجتمع ، أو الظواهر الاجتماعية ، أو التفاعلات الإنسانية . أو العلاقات الإنسانية ، ونكون حينئذ قد وحدنا بين ما يدرسه علم الاجتماع وما تدرسه العلوم الاجتماعية الأخرى وهو السبب الذي أقول من أجله إن إجابتنا عن السؤال الأول بالشكل الذي عرضناه أولاً تصبح إجابات غامضة وغير محددة . وحتى إذا سلمنا جدلاً بأن كل هذه العلوم إنما تدرس هذه النواحي فلا بد أن يكون هناك اختلاف في طريقة دراستها أو في وجهات نظرها نحو دراستها أو في الزوايا التي تركز عليها في هذه الدراسة ، ويبقى علينا الآن أن نوضح ما تعنيه هذه الجملة الأخيرة .

الواقع أن كل العلوم الإنسانية إنما تشترك جميعاً في دراسة الظواهر الاجتماعية التي

يمكن تعريفها في كثير من البساطة والدقة في الوقت نفسه بأنها : « التصرفات الإنسانية التي توجد على درجة معينة من الانتشار في مجتمع معين وفي وقت معين » وهي بحسب تعريفى لها ليست أية تصرفات فردية أو نفسية مثلاً . وإنما هي تصرفات إنسانية توصف في الوقت نفسه بأنها على درجة معينة من الانتشار تبعد بها عن أن تكون تصرفات فردية ، ودرجة الانتشار هنا نسبية . فبمى قد تكون واسعة الانتشار ، وقد تكون محدودة الانتشار ، فالزواج مثلاً ظاهرة اجتماعية لأنه تصرف يمارس في المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، والطلاق يعتبر في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لأنه يمارس في المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، وعلى الرغم من أن الظاهرتين تعتبران اجتماعيتين إلا أن درجة أو نسبة انتشار كل منهما في المجتمع تختلف عن الأخرى . وقد يكون الاختلاف كبيراً كما قد يكون بسيطاً بين ظاهرة اجتماعية وأخرى . وهكذا الحال في بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى حيث نجد أنها تمارس في المجتمعات بنسب تختلف عن بعضها البعض . كما هو الحال في انتشار ظواهر كالأسرة والخطبة وممارسة الشعائر الدينية ، والاحتفال بالأعياد ، وممارسة وسائل تنظيم الأسرة . والتعليم ووسائل الترفيه . إلى آخر ذلك آلاف الظواهر الاجتماعية التي تنتشر في مجتمع معين وفي وقت معين .

ونحن إذا قلنا في مجتمع معين . فإنما نغنى بذلك أن لكل مجتمع ظواهره الاجتماعية التي تميزه عن المجتمعات الأخرى أو التي نشاهدها فيه ولا نشاهدها في غيره ، فنحن إذا انتقلنا إلى الهند مثلاً وجدنا من الظواهر ما لا نعرفه في مصر ، وإلى إذا مارسها أحد في مصر ما أصبحت ظاهرة اجتماعية ، وإنما تكون في هذه الحالة مجرد ظاهرة فردية لأن عنصر الانتشار ينقصها ، وهكذا الحال في بقية المجتمعات حيث نلاحظ في كل منها ظواهره الاجتماعية التي لا تمارس إلا فيه ، كما أننا نقول في زمن معين لأن الظواهر الاجتماعية عامة قابلة للتغير أو للزوال ، فإذا قارنا بين المجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر ونفس المجتمع في القرن العشرين وجدنا أن كثيراً من الظواهر التي كانت منتشرة في القرن التاسع عشر قد تلاشت في القرن العشرين ، كما نجد بالتالى ظواهر أخرى في القرن العشرين لم تكن معروفة في القرن التاسع عشر .

نعود فنقول إن العلوم الإنسانية عامة تقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن الظواهر الاجتماعية نجدها في العادة على درجة معينة من التركيب والتعقيد ، فأية ظاهرة اجتماعية

إنما نجد لها جوانب متعددة ، منها الجانب الاقتصادى والجانب القانونى والسياسى والدينى وغيرها من الجوانب ، فالأسرة مثلا ظاهرة اجتماعية لها جوانبها الاقتصادية والدينية والقانونية والسياسية وخلافها ، وهى على هذا الأساس يمكن أن تكون مجالا لدراسة الباحث فى العلوم الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو القانونية ، ونجد فى هذه الحالة أن كل باحث فى هذه العلوم المختلفة إنما يركز فى دراسته عادة على الجانب الذى يهيمه من الظاهرة الاجتماعية فالباحث فى العلوم الاقتصادية يهيمه الجانب الاقتصادى للأسرة ، والباحث فى العلوم الدينية يركز على الجانب الدينى ، وهكذا نجد لكل من هذه العلوم نصيباً فى دراسة الأسرة ، وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الباحث فى علم الاجتماع فى دراسته للأسرة كظاهرة اجتماعية ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليست من السهولة بمكان لإمكان التداخل بين الزوايا المختلفة لدراسة الظاهرة الواحدة ، وبين ظاهرة بالذات وبقية الظواهر الأخرى ، ولكننا نستطيع أن نقول إن الباحث فى علم الاجتماع إنما يهيمه فى دراسته للظاهرة الاجتماعية أنها ظاهرة إنسانية تحدث فى المجتمع الإنسانى ، بل إن هناك من الظواهر ما نراه مثلاً فى كل المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً ، متخلفاً ومتقدماً ، فهل هذه الظواهر الاجتماعية ظواهر عشوائية اعتباطية ، أو أنها ظواهر تخضع لنوع معين من النظام أو لنوع معين من القوانين ؟ هل ظاهرة كالأسرة أو الزواج أو الطلاق أو الدولة تقوم وتختفى عشوائياً أم أن هناك قوانين معينة تنظمها وتتحكم فى سيرها أو فى اتجاهها ؟ وإن كانت هناك مثل هذه القوانين التى تخضع لها الظاهرة فى نشأتها ونموها واستمرارها أو اختفائها فما هى هذه القوانين أو الاتجاهات التى تخضع لها هذه الظواهر ؟

وفكرة أن هناك قوانين تتحكم فى الظواهر الاجتماعية ليست فكرة جديدة ، ولكنها راودت كثيراً من المفكرين القدماء ، ونجدها واضحة فى فلسفة ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى ، حين رأى أن الظواهر الاجتماعية ليست ظواهر عشوائية ، وإنما هى ظواهر لها نوع من النظام ولها ما يتحكم فيها من قوانين ، بل لقد سار ابن خلدون فى تفكيره أبعد من ذلك حينما أراد أن يكشف القانون الذى تخضع له الدول عامة فى نشأتها وإزدهارها ، ثم اختفائها ، وهو قانون الأطوار الثلاثة ، الذى وضعه ابن خلدون الذى رأى فيه كما سنرى

في جزء آخر من هذا الكتاب « أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص ، وأن العمر ، الطبيعي للأشخاص على مازعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة ، وأن الدولة في الغالب ، لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال ، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط ، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته . . . » وإلى آخر قانونه أو نظريته^(١) التي تعتبر محاولة ، رائدة في توضيح أن الظواهر الاجتماعية إنما تسير وفق قواعد محددة ، يمكن الكشف عنها مقدماً ، وابن خلدون بفلسفته هذه ، ولو أنها لم تكن علمية في نتائجها إلا أنها كانت علمية ، بالدرجة الأولى في اتجاهها .

وما يقال عن محاولة ابن خلدون يمكن أن نقوله عن محاولة العالم الإيطالي كورادو جيني Corado Gini في القرن العشرين حينما حاول هو الآخر أن يضع قانوناً لنشأة وتطور وضمحلالات المجتمعات الإنسانية وفق قواعد معينة يجتازها المجتمع في نشأته ثم ازدهاره ثم فثائه^(٢) . وما قلناه عن ابن خلدون يمكن أن نقوله عن كورادو جيني في أن دراسته لم تكن علمية بالمعنى الدقيق ، ولكن اتجاهه هو الآخر كان علمياً . هذا ، ومن الملاحظ أن كلا من ابن خلدون وكورادو جيني قد أراد أن يطبق نظريته أو قانونه على المجتمعات الإنسانية عامة ، كقانون تخضع له هذه المجتمعات في كل زمان ومكان .

بعد ذلك نعود فنسأل هل يمكن أن تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين محددة مثل تلك التي تخضع لها الظواهر الطبيعية ؟ الواقع أن جهود علم الاجتماع تتجه في الوقت الحاضر إلى الكشف عن هذه القوانين ، وإن كان العلم لم يصل إلى هذه المرحلة وصولاً قاطعاً ، وقد يكون ذلك لأنه علم يعتبر حديثاً إذا قورن بالعلوم الأخرى . بل إن كلمة Sociologie نفسها لم تظهر إلا حوالي سنة ١٨٣٠ حينما صاغها أوجست كونت Auguste Comte ثم شاع استعمالها واعترف بها في اللغات الأخرى حيث نجدتها في الإنجليزية Sociology وفي الألمانية Soziologie وفي الإيطالية Sociologia ، حتى في اللغة العربية كثيراً ما يستخدم نفس الإصطلاح الأجنبي إلى جوار الإصطلاح العربي (علم الاجتماع) ؛ وإذن فعلم الاجتماع حديث لا يزيد عمره كثيراً على مائة عام ، وربما تشفع له حدائمه في عدم توفيقه حتى الآن في الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية بشكل

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي ، الجزء الثاني .

(٢) انظر كتاب « دراسات في علم السكان » للمؤلف .

محدد ، كما تمكنت العلوم الطبيعية . ولا يعتبر هذا شيئاً شاذاً أو مما يعيب علم الاجتماع ، فالعلوم الطبيعية نفسها لم تهتد إلى أغلب القوانين التي تنظم الظواهر الطبيعية إلا متأخراً ، بل لا تزال هذه العلوم تحاول الكشف عن كثير من القوانين التي لم تهتد إليها حتى الآن ، ويمكن أن نمثل لذلك بالقوانين التي تخضع لها ظواهر طبيعية كالمطر والبرق والبرق والرعد والأجسام الطافية والحاذبية وغيرها . والتي لم تكتشف إلا في فترات متأخرة من تاريخ الإنسان ، وكان الإنسان قبل اكتشافها كثيراً ما يفسرها تفسيرات دينية أو ميتافيزيكية أو تفسيرات أخرى لا تمت للظاهرة بأية صلة . ولا يزال الإنسان حتى الآن يحاول أن يكشف أسرار كثير من الظواهر الطبيعية التي لم يهتد إليها بعد ، وهذا نجده مثلاً بوضوح في الدراسات التي تقوم الآن حول ظواهر الفضاء والكواكب أو في الدراسات التي تقوم بها العلوم الطبية حول طبيعة الإنسان وأمراضه التي لا يزال الكثير منها سراً حتى الآن : وكل هذا يجعلنا نحكم في النهاية بأن العلوم الطبيعية نفسها قد مرت خلال مراحل تطورها بالمرحلة التي يمر بها علم الاجتماع في الوقت الحاضر ، وذلك حينما كانت الدراسات الطبيعية عاجزة عن تفسير الظواهر الطبيعية أو الكشف عن طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها ، مما يجعلنا نتساءل بالمثل : لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ؟ ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن العلم من الكشف عنها مستقبلاً دون أن نحدد فترة زمنية لهذا المستقبل ؟ منهم أننا سنفترض على الأقل أن علم الاجتماع إنما يجتاز في الوقت الحاضر المرحلة التي سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها والتي كانت قبلها تحكم على الظواهر الطبيعية أحكاماً تختلف تماماً عن حقيقتها وطبيعتها الفعلية .

« مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية »

إذا أردنا أن نحدد وضع علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية الأخرى وجدنا أن هذه العلوم الأخرى إذا كانت تركز في دراستها للظاهرة الاجتماعية على الجانب الذى يهمها ، فإن علم الاجتماع لا يمكن أن يركز على جانب معين ، أو يهتم بجانب واحد شأنه شأن هذه العلوم . لأن الجانب الواحد لا يمكن أن يصل به إلى النتيجة المقصودة ، لأن الظاهرة الاجتماعية في مظهرها وإن كان لها عدة جوانب إلا أن هذه الجوانب لا تنفصل عن بعضها . وإنما على العكس من ذلك نجد أنها على اتصال تؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها ، وأن هذا التأثير المتبادل لا بد أن تكون له صلة بطبيعة الظاهرة نفسها والقوانين أو القواعد التى تتحكم فيها ، بل إن نفس الشيء يمكن أن يقال عن وضع الظاهرة الاجتماعية من الظواهر الأخرى ، حيث نجد أن الظواهر الاجتماعية في المجتمع متبادلة التأثير تؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها ، فظاهرة كالأسرة تؤثر على ظاهرة أخرى كالدولة وتتأثر بها كما تؤثر على الظواهر الاقتصادية والترفيهية في المجتمع ، ونجد بالتالى أن ظاهرة كالدولة تؤثر على باقى الظواهر الأخرى ، ونفس الشيء يقال عن بقية الظواهر الاجتماعية من ناحية التأثير المتبادل بينها .

واقف واضح كارل مانهايم هذه النقطة عند تمييزه بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى (الخاصة) بقوله : « إن علم الاجتماع يهدف إلى تنسيق النتائج العامة التى تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة ، وذلك باعتبارها متفرعة عن أصل واحد وتلتقى عند هدف واحد ، ذلك لأن كل أجزاء الحياة الاجتماعية متصلة اتصالاً وثيقاً ، وجميع الوظائف الاجتماعية متداخلة ، ويتوقف بعضها على البعض الآخر ، كما أن أى تغيير يحدث في ناحية من نواحي المجتمع لا بد أن يتردد صدها في نواح أخرى كثيرة . وهذا يدعو إلى عدم إمكانية فهمها إلا بتحليلها ودراسة عناصرها والوقوف على آثارها وكشف القوانين المنظمة لسيورها . ودراسة هذا شأنها لا يمكن أن يختص بها أى من العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأصبحت الحاجة ماسة بذلك إلى علم الاجتماع لكى يضع تفسيراً للحياة الاجتماعية في جملتها ، ويضع أسس الدراسة ومناهج البحث التى تسير عليها العلوم الاجتماعية التى تعتبر

فروعاً منه ، وينسق بين نتائجها الهامة وقوانينها التي ترتبط بوحدة المجتمع ومقوماته الأساسية باعتبار أن هذه العلوم جميعاً إنما تعالج مظاهر متعددة لحقيقة واحدة هي الحقيقة الاجتماعية^(١) .

وإذن فعلم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية شأنه في ذلك شأن العلوم الاجتماعية الخاصة ، ذلك لأن موضوع كل هذه العلوم لا يخرج عن كونه الظواهر الاجتماعية . ولكن نظراً لأنه لا توجد ظواهر اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو دينية مستقلة بنفسها أو في حالة عزلة عن بقية نواحي الحياة الاجتماعية ، ونظراً لعدم إمكان عزل الظواهر الاجتماعية بعضها عن بعض ، لأنها تعتمد على بعضها وتؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها ، أصبح في غير الإمكان أن نميز بين علم الاجتماع وبين العلوم الاجتماعية الأخرى من حيث الموضوع ، ويصبح ضرورياً أن يكون التمييز في هذه الحالة من ناحية وجهة النظر ، أو زاوية الدراسة فحسب حيث نجد أن وجهة نظر علم الاجتماع عامة ، بمعنى أنه يدرس الظواهر الاجتماعية ككل يعتمد على بعضها ويؤثر في بعضها ويتأثر ببعضه ، وهو يخالف بذلك العلوم الاجتماعية الأخرى التي تختلف وجهة نظرها من هذه الناحية في أنها خاصة أو متحيزة لناحية من النواحي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو دينية مثلاً ، متجاهلة بذلك اعتماد الظواهر الاجتماعية على بعضها وأن الحياة الاجتماعية عموماً كل لا يتجزأ .

ويحاول مارشال جونسون أن يوضح هذه الناحية التي تميز زاوية الدراسة عند كل من علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة فيما يدرسه كل منهما بقوله :

« إن ظاهرة المنافسة مثلاً يهتم بها كل من الباحث في علم الاجتماع والباحث في العلوم الاقتصادية ، إلا أن الاثنين يختلفان في زاوية اهتمامهما . فالعلم الاقتصادي يهتم بالمنافسة في مجالاتها الصناعية والتجارية بينما لا يرى عالم الاجتماع في هذين المجالين أكثر من مظهر من مظاهر المنافسة العديدة مما يتجه باهتمامه إلى عدم الوقوف عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى المظاهر الأخرى للمنافسة ، كما توجد في الأسرة وفي المجالات الدينية أو كوسيلة للحصول على القوة أو النفوذ لأنه يهدف من دراسته إلى الكشف عن العوامل التي توجه أو تؤثر في المنافسة كظاهرة اجتماعية عامة وفي كل مظاهرها ومجالاتها حتى إذا تمكن من ذلك

Kar Mannheim, in his forward to Viola Klen's, The Feminine Character (London, (١)

1946), pp. VII - XIV.

يكون قد اهتدى إلى حقيقة عامة عن العلاقات الإنسانية « (١) .

وهذا الاتجاه عند الباحث في علم الاجتماع يجعله يهتم فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية بنواحيها الشائعة Common ولا يركز كثيراً على النواحي الفريدة Unique لأن النواحي الشائعة هي التي لابد أن يكون لها صلة وثيقة بتردد الظاهرة واتجاهها ، أما النواحي الفريدة فهي بحكم هذا الوصف يغلب ألا يكون لها دور فعال في تردد الظاهرة وانتشارها .

وعلى أساس هذا الرأي يمكن أن نلمس كيف تختلف زاوية الدراسة عند الباحث في علم الاجتماع عنها عند الباحث في التاريخ ، حيث نجد أن كلا منهما يدرس المجتمع الإنساني والحوادث الإنسانية مع اختلاف يتضح في اهتمام عالم التاريخ بالكشف عز النواحي التي تعتبر فريدة نسبياً ، فهو يلاحظ ويثبت ويحلل تفاعلات يمكن أن توصف بأنها لا تتكرر ، ومن ذلك على سبيل المثال اهتمام علماء التاريخ بالثورة الفرنسية كحدث يختلف عن بقية الحوادث الإنسانية ، وقد يلجأ عالم التاريخ إلى عمل مقارنات بين الثورة الفرنسية وأحداث أخرى ، أو ثورات أخرى حدثت في غير الزمان والمكان ، ولكنه يهتم دائماً في دراسته بالنواحي الفريدة أكثر من اهتمامه بالنواحي الشائعة . وبهذه الطريقة يسمى عالم التاريخ إلى أن يكون في هذا المجال حجة في تاريخ فرنسا في القرن الثامن عشر ، أو حجة في الثورة الفرنسية بالذات ، لا أن يكون حجة في الثورات عامة ، وهو يختلف بوضعه هذا عن الباحث في علم الاجتماع الذي يحاول أن يكون حجة في دراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، قد تكون الثورة مثلاً أو الأسرة أو الزواج أو انحراف الأحداث أو تنظيم الأسرة أو غير ذلك من الظواهر .

وإذن ففي مجال التفاعلات الإنسانية يهتم الباحث في علم الاجتماع بتلك التي تتميز بالشيوع أو التكرار سواء أكانت ذات طابع اقتصادي أم سياسي أم قانوني أم ديني ذلك لأنه يدرس التشابه بين الجماعات الإنسانية ككل مهما اختلفت هذه الجماعات في تكوينها أو تنظيمها أو حضارتها ، وعلم الاجتماع على هذا الأساس لا يدرس ثورة معينة أو حرباً معينة أو إضراباً معيناً أو أية ظاهرة اجتماعية بعينها في زمان ومكان معينين إلا كوسيلة لدراسة الظاهرة دراسة عامة ، كوسيلة لدراسة الثورات عامة والحروب عامة

والإضرابات عامة كظواهر اجتماعية ، وما يصاحب هذه الظواهر من أمور شائعة لا يمكن أن توصف بأنها فريدة ، وعلم الاجتماع بذلك يهدف إلى المعرفة عن التشابه الذى يوجد بين الجماعات الإنسانية عامة على اختلاف أنواعها ، أى المعرفة عن نماذج التفاعل الشائعة للاتجاهات المختلفة للحياة الاجتماعية ، وهى ما يمكن أن نعبر عنه بكلمات أخرى إذا قلنا إنه يبحث عن القواعد أو القوانين التى تختفى وراء تصرفاتنا الاجتماعية أو حياتنا الاجتماعية .

تعريف علم الاجتماع

حاول كثير من العلماء أن يعرفوا هذا العلم ، كل بطريقته الخاصة ، ولا بأس من أن نستعرض عدداً من هذه التعاريف على سبيل الإلمام بوجهات النظر المختلفة ، وعلى سبيل التعرف على عدد من العلماء الذين ساهموا بنصيب كبير في نشأة هذا العلم وتطوره . وتتميز أغلب هذه التعاريف بقصرها وسطحياتها مما أفقدها الكثير من أهميتها العلمية ، ولكنها مع ذلك تعبر عن وجهات نظر معينة كما نلمس منها مرحلة من مراحل تطور علم الاجتماع . ومن هؤلاء العلماء الذين اشتهروا بتعاريفهم :

١ - هنرى جيدنجز ، وقد عرف علم الاجتماع بأنه « المدرسة العلمية للمجتمع .
“(1) The scientific study of society”.

٢ - لستر وارد وقد عرفه بأنه « علم المجتمع »
“(2) The Science of Society”.

٣ - إدوارد روس ، وقد عرفه بأنه « علم الظواهر الاجتماعية »
“(3) The Science of Social Phenomena”.

٤ - سمول ، وقد عرفه بأنه « علم العملية الاجتماعية »
“(4) The Science of Social Process”.

٥ - روبرت ماكيفر ، ويرى أن علم الاجتماع هو العلم الذى يدور حول ،
العلاقات الاجتماعية .

Sociology is (about) social relationships, the network of relationships we call society^(٥).

Henry Giddings, Introductive Sociology (N. 4, 1901) p. 9. (١)

Lester Ward, Popular Science Monthly, June, 1902, p. 113. (٢)

Edward Ross, Foundation of Sociology (N.y., 1905) p. 6 (٣)

A.W. Small, General Sociology (Chicago, 1905) p. 35. (٤)

R. Maciver and Ch. Page, Society (London, 1955) p. v. (٥)

٦ - فيرشيلد ، وقد عرفه بأنه « دراسة الإنسان وبيئته الإنسانية في علاقتهما ببعضهما بعض » .

“Study of man and his human environment in their relations with each other^(١)”.

وهكذا نكون قد استعرضنا مجموعة من التعاريف لعدد من العلماء . إلا أن هذه التعاريف في مجموعها يمكن اعتبارها متطرفة في سطحياتها وغير علمية بالتالي ، إذا أطلقناها على علم الاجتماع لأنها مما يمكن أن يمتد إلى عدد آخر من العلوم ، وعلى ذلك وجدنا خلطاً في مثل هذه التعاريف التي عرضناها بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى : وهذا الخلط دعا عدداً آخر من العلماء إلى أن يكونوا أكثر دقة في تعريفهم ليجنبوا ذلك القصور الذي وجدت عليه التعاريف السابقة ، ومن هؤلاء العلماء وليام أو جبرن وذلك حين نجده في تقديمه لعلم الاجتماع ، يرى « أنه العلم الذي يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية للإنسان وعلاقاتها بعوامل أربعة هي الحضارة والبيئة الطبيعية والوراثة والجماعة »

Sociology is concerned with the study of Social life of man and its relations to the factors of cultural, natural environment, heredity, and the group^(٢)”.

وهذا التعريف وإن كان أكثر عمقاً وشمولاً من التعاريف الأولى إلا أنه لا يعتبر بالنسبة لعلم الاجتماع تعريفاً جامعاً مانعاً لأنه يمكن أن يمتد إلى غيره من العلوم الاجتماعية ، والتعريف بوضعه هذا يمكن أن ينطبق على علم الجغرافية الاجتماعية ، كما يمكن أن يكون تعريفاً لعلم الاقتصاد .

ومن التعاريف الأخرى التي يمكن أن نذكرها في هذا المجال أيضاً ذلك الذي عرضه العالم الفرنسي رنيه مونييه في أول محاضرة له في علم الاجتماع في الجزائر في سنة ١٩٢٠ وذلك حين قال « أطلق اسم علم الاجتماع على الدراسة الوصفية المقارنة التفسيرية للمجتمعات الإنسانية حسب ما تسمح به مشاهدتها في الزمان والمكان^(٣) » .

H.P. Fairchild, General Sociology (N.y., 1932) p. 90. (١)

William Ogburn, Meyer Ninkoff, A Hand-book of Sociology (London, 1947), (٢)
p. 5.

(٣) رنيه مونييه : المدخل في علم الاجتماع . ترجمه السيد محمد بدوي (الإسكندرية ١٩٤٩) ص ٤ .

وهذا التعريف ينطبق عليه ما قلناه عن تعريف أوجبرن من ناحية أنه أكثر عمقاً وشمولاً ولكن يعيبه ما يمكن أن يندرج تحته من علوم أخرى لا تخرج مهمتها عن أن تكون دراسة وصفية مقارنة تفسيرية للمجتمعات الإنسانية كالجغرافية البشرية أو التاريخ مثلاً .

ولقد ساهم موريس جتربرج في هذا المجال بمفهوم لعلم الاجتماع رأى فيه أنه « دراسة التفاعلات والعلاقات الإنسانية ، ظروفها وآثارها » :

“The study of human interactions and interrelations, their conditions and consequences”^(١).

وواضح من التعريف بصورته هذه أنه يمكن أن يمتد إلى علوم أخرى غير علم الاجتماع .

ويلاحظ أن كل هذه المفاهيم السابقة لعلم الاجتماع لم تشر إلى ناحيته النظرية التي تعتبر أهم ما يميز هدف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهي الناحية التي تتمثل في دراسة الظاهرة الاجتماعية ككل لكشف ماهيتها والنواحي التي تؤثر فيها أو تتأثر بها ، كما لو كانت ظاهرة طبيعية تخضع لقواعد أو قوانين ثابتة يمكن الكشف عنها كما يمكن بالتالي القيام بعمليات للتنبؤ حول هذه الظواهر ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية تماماً . ولقد تساءلنا من قبل لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ، ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن ، العلم من الكشف عنها مستقبلاً ، وقد افترضنا على هذا الأساس أن علم الاجتماع إنما يجتاز حالياً المرحلة التي سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها قبل مرحلة الكشف عن القوانين .

ويرجح إمكان تبني هذا الفرض ما تمكن علم الاجتماع من تحقيقه خلال ، محاولاته المتتالية في الكشف عن كثير من الجوانب التي تتعلق ببعض الظواهر الاجتماعية وإن كانت هذه الكشف لم تصل بعد إلى مرحلة القوانين وإنما فقط إلى مرحلة الاحتمالات ، الأمر الذي أمكن التنبؤ معه بوقوع نواح معينة أو أحداث

اجتماعية بذاتها ، إلا أنها تنبؤات غير قاطعة ، لا تزال تخضع لاحتمال كبير أو احتمال ضئيل دون أن تصل إلى مرحلة الجزم أو مرحلة التنبؤ بنسبة مائة في المائة وهذه الناحية نجدها واضحة في الفروض التي أمكن تحقيقها عن طريق الدراسات العلمية التجريبية في علم الاجتماع ، فالفرض لا يخرج عن كونه مشكلا من أشكال التنبؤ الذي يخضعه الباحث للدراسة فيما أن يتحقق أو لا يتحقق ، فإذا تحقق الفرض صح التنبؤ ، وإذا توالى صحة نفس الفرض في عدد كبير من الحالات أو الدراسات أصبح الاحتمال قوياً في أن يصبح هذا الفرض قانوناً .

ولقد تمكن علم الاجتماع فعلاً من الكشف عن عدد لا بأس من به الارتباطات التي تتعلق بظواهر اجتماعية بذاتها ، ارتباطات اقترَب بعضها من الوصول إلى مرحلة الواحد الصحيح ، وأقول اقترَب فقط إذ لا يخلو الأمر دائماً من وجود احتمال بدرجة معينة لفشل هذه الارتباطات ، هذا ويمكن أن تمثل للارتباطات التي أمكن لعلم الاجتماع أن يحددها بطريقة علمية ذلك الارتباط القوي الذي أصبح معروفاً بصفة عامة بين مستوى التعليم وبين معدل الإنجاب أو المواليد ، أو بين المستوى الاقتصادي ، وبين ممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو بين عدد من المتغيرات المتعلقة بالأسرة وبين ظاهرة كانهراف الأحداث أو ظاهرة أخرى كالطلاق أو إصابات العمل ، ومثل هذه الارتباطات نجدها ممثلة في مختلف الدراسات التي يقوم بها علم الاجتماع في شتى مجالاته .

وما سبق أرى أنه كان يجب أن يتفق مفهوم علم الاجتماع مع هذا الهدف الذي يسعى إليه والذي يتمثل في الكشف عن القواعد أو القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية ، ولقد وجدنا فعلاً عدداً من التعاريف الجديدة لعلم الاجتماع ، متضمنة لهذا المعنى ، يمكن أن نسوق منها على سبيل المثال ذلك المفهوم الذي قدم به أوزيبوف Osipov علم الاجتماع على أنه « نسق للقوانين الاجتماعية ، أي القوانين التي تحكم المجتمع فقط » .

ولقد أراد أوزيبوف بهذا القول أن يعرف علم الاجتماع ويميزه في الوقت نفسه عن علم الفلسفة الذي يعالج القوانين العامة التي تحكم الطبيعة والمجتمع والفكر الإنساني بينما يقتصر علم الاجتماع على القوانين التي تحكم المجتمع . وهو يقول في ذلك :

“Philosophy as a science deals with general laws governing nature, society and human thought. Sociology is a system of social laws, i.e., laws governing society only.”^(١)

ونفس المعنى نجده في تقديم مصطفى الخشاب لهذا العلم حين يصفه بأنه « دراسة المجتمع في ظواهره ونظمه وبيئته والعلاقات بين أفرادهِ دراسة علمية وصفية تحليلية . الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها هذه الظواهر والنظم والقوانين التي تحكمها »^(٢) .

ومن المفاهيم التي تتفق وهذا الاتجاه أيضاً ، ذلك الذي كان يقدم به لهذا العلم العالم التشيكوسلوفاكي زدنيك أولرخ لطلبته في معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية وحيث قدم علم الاجتماع على أنه « علم موضوعي تجريبي نظري يبحث من وجهة نظر عامة في تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه من ناحية صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها في حياة الناس معاً » .

“Sociology is an objective, empirical and theoretical science which searches from the total point of view, human states of mind, behaviour and creation from the stand point of their common traits and regularities in so far as they are originated in the life of people together”^(٣)

وهذا المفهوم يوضح ماهية علم الاجتماع وطريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ، ويحدد اتجاه الباحث في علم الاجتماع عن دراسته للظاهرة الاجتماعية ، فالتعريف يحدد أن علم الاجتماع موضوعي تجريبي نظري يوضح طريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ،

G. Osipov, Sociology (Moscow, 1969) p. 9.

(١)

(٢) مصطفى الخشاب وعبد الحميد لطفى وطلعت عيسى وعبد الباسط حسن وعبد الحويل ، أصول علم الاجتماع

(القاهرة ١٩٦٢) صفحة ١٤ .

Zdenek Ullrich, Lectures in social Methodology, in the Institute of Social Sciences,

(٣)

Alexandria University, 1950.

ويعبد عن هذا العلم كل ما يتعلق بالتفكير المثالي والفلسفة الاجتماعية وفلسفة التاريخ والسياسة ، وكل أنواع المعرفة التي تتدخل بطريقة عملية في الحياة الاجتماعية ، فالموضوعية في علم الاجتماع . معناها أن نكون غير متحيزين أو متعصبين في ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية وترددها كما تعنى أن نفترض في أنفسنا عند دراستنا لهذه الظواهر أن نكون دون أى اتصال بها ، فلا يجب أن نتأثر بأية ناحية تعصبية سواء أكانت دينية أو سياسية أو جنسية أو غير ذلك من النواحي التي تهمننا شخصياً . وعلى ذلك فعند دراستنا الاجتماعية يجب أن نستبعد قدر الطاقة العاطفة القومية والرأى السياسى وما شابه ذلك من قيم أو مثل نؤمن بها ، ولقد وجد دائماً أن الحب والكراهية هما أسوأ رفيقين عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية ، التي لا يجب أن نحكم عليها من وجهة نظر شخصية أو وجهة نظر المجتمع الذي يعيش فيه الباحث ، وإلا وجد نفسه وقد أصبح شخصياً ومتميزاً في حكمه .

أما عن التجريب هنا فينبى أن علم الاجتماع لكى يكون علماً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة أصبح لازماً أن يكون تجريبياً كالعلوم الطبيعية تماماً ، إذ بدون هذا التجريب يصبح نوعاً من الفلسفة أو فلسفة التاريخ ، وهناك صلة وطيدة بين ، التجريب والموضوعية ، ذلك لأن التجريب امتداد للموضوعية ، بل إن في استطاعتنا أن نكون تجريبيين مائة في المائة في حين يصعب أن نكون موضوعيين بنفس النسبة .

وإذا ما انتقلنا إلى ما يعنيه التعريف من أن علم الاجتماع نظرى فهو أن هذا العلم في دراسته للظواهر الاجتماعية إنما يهدف إلى المعرفة فحسب ، فهو يقوم باكتشاف الحقائق الاجتماعية وانتظام حدوثها في الحياة دون أى اعتبار لاستخدام هذه المعارف ، ودون أى اعتبار للتطبيق العملى لهذه الاكتشافات ، لأن هذا التطبيق ليس من اختصاص الباحث في علم الاجتماع وإنما من اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية Social applied sciences ، تلك العلوم التي تتميز عادة باتباعها لسياسات معينة تتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيه والتشريع والسياسية وإلى آخر ذلك من مجالات تطبيقية تقوم عادة باستخدام ما يكتشفه علم الاجتماع .

أما المقصود بوجهة النظر العامة فهو تمييز علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية

الخاصة كالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسة والدينية كما سبق أن وضعنا في مكان آخر من هذا الكتاب .

وبعين التعريف بعد ذلك موضوع البحث في علم الاجتماع والذي يتمثل في تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه وهي عبارة عن الأشكال الرئيسية للظواهر الاجتماعية ، كما أن كلمة إنساني تميز بين علم الاجتماع وبين ما يسمى بعلم الاجتماع الحيواني وعلم الاجتماع النباتي .

وأما ما يقصده التعريف من ناحية « صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها » فتحديد لما يهمنا من الظواهر الاجتماعية ، وهو مدى شيوعها ومدى انتظام حدوثها ، فالصفات الشائعة تعني ناحية الثبات أى حالة المجتمع كشيء ثابت أما مدى انتظام الحدوث والتعدد فيعني الناحية الديناميكية أى التغير الاجتماعى ، وعلى ذلك فموضوع علم الاجتماع ينحصر في دراسته للمجتمع في حالتي ثباته وحركته .

وأخيراً يرى التعريف أن كل ذلك إنما يتم على الناس من حياتهم معاً تمييزاً لعلم الاجتماع عن علم الحياة وعلم النفس العام ذلك لأن علم الاجتماع لا يهتم بالصفات الشائعة للإنسان التى تنشأ بطريقة فردية ، جسمية كانت أو عقلية .

ونختاماً لما قدمناه من مفاهيم لعلم الاجتماع أرى أن مثل هذه التعاريف الأخيرة هى أصح ما يقدم به علم الاجتماع لأنها تعبر بشكل واضح عن فلسفة هذا العلم ، هذا على الرغم من تجاهلها للاحية هامة تتعلق بالوضع الحاضر الذى يجتازه علم الاجتماع والذي يتميز بأنه لم يستطع حتى الآن أن يهتدى إلى القوانين كما تفيد هذه الكلمة وإنما قد اهتدى إلى مجرد تحديد احتمالات بعضها قوى وبعضها ضعيف الأمر الذى يتطلب منا أن ينص في مفهوم علم الاجتماع على هذه الناحية ، ما دامت هى السائدة في الوقت الحاضر ، ويرى مؤلف هذا الكتاب أن يقدم لعلم الاجتماع على الوجه التالى :

« هو العلم الذى يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد أو الاحتمالات التى تخضع لها هذه الظواهر في تردها أو اتجاهها أو اختلافاتها » .

الفصل الثاني

التجمع الإنساني

- أشكال التجمع الإنساني
- نشأة وتطور التجمعات الإنسانية
- وظائف التجمع



الفصل الثانى

التجمع الإنسانى

أشكال التجمع الإنسانى :

يميل الإنسان منذ أن ظهر على وجه الأرض إلى التجمع بأفراد نوعه . وقد عبر أرسطو عن هذه الناحية بقوله إن الإنسان كائن اجتماعى . وبحكم هذا الميل عند الإنسان نجده لا يعيش ، فى العادة بمفرده وإنما مع غيره من بنى الإنسان ، ولقد كان هذا يحدث فى أول الأمر بطريقة تلقائية وبدون أى وعى أو قصد ، وظهرت بذلك أبسط أشكال التجمع ، وهى تلك التى تميزت بمجرد وجود الناس قريين من بعضهم فى مساحة معينة ودون أن يميزهم أى شىء سوى هذا القرب من بعضهم ، حيث لم يكن هذا القرب يرتبط بأى نوع من التنظيم أو التأثير المتبادل أو أية علاقة من نوع آخر ، وقد أطلق اصطلاح الحشد aggregate على مثل هذا النوع من التجمع ، وهى تشير بذلك إلى ناحية القرب الجغرافى الذى يربط بين مجموعة من الأفراد دون إعطاء أية تفصيلات أخرى عن تجمعهم^(١) . أما إذا حدث وقام بينهم تفاعل وأصبح هناك بين الأفراد فى الوقت نفسه شعور بوحدة التركيب ووحدة المصالح والنشاط ، فإن المجموعة تنتقل من مجرد كونها حشداً إلى مرحلة أخرى هى مرحلة الجمع Collectivity وذلك على أساس التعريف الذى يقول :

“A collectivity is a unity of interacting personalities in which those participating possess awareness of more or less homogeneity of composition of interests, of of joint action”.^(٢)

وعلى أساس التعريف السابق يتميز الجمع عن الحشد بوجود تفاعل بدرجة معينة بين أفراد ، كما يتميز أيضاً بشعور أفراد به بنوع مشترك من المصالح والأهداف والنشاط ، والشعور بكل هذا ينقص الحشد .

Mashall Jones Basic Sociological Principles (Boston, 1949), p. 68.

(١)

H. Fairchild, Dictionary of Sociology (N.Y., 1944), p. 47.

(٢)

أما عن اصطلاح « مجتمع society » فقد اختلف علماء الاجتماع في تعريفه اختلافاً كبيراً . فما كيفر يرى أن المجتمع عبارة عن « النسق المكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحريات »^(١) .

“Society is a system of usages and procedures, of authority and mutual aid, of many groupings and divisions, of controls of human behaviour and of liberties.”^(٢)

ويرى جنتزبرج أن كلمة المجتمع society إن هي إلا تعبير « عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة ، منظمة أم غير منظمة عن وعى أم بدون وعى : تتميز بالتعاون أم تتميز بالعداء » ، كما يرى أيضاً أن المجتمع بهذا المعنى الواسع يتميز عن الاصطلاح في صيغة المفرد A society ذلك لأن المجتمع شيء عالمي ليس له حدود معينة ، بينما تعنى كلمة « مجتمع » مجموعة من الأفراد تربطهم أو تجمعهم صلات معينة أو طرق من السلوك تميزهم عن أفراد آخرين لا تشملهم أو تربطهم هذه الصلات أو يختلفون عنهم في السلوك .

A society is a collectivity of individuals united by certain relations or modes of behaviour which mark them off from others who do not enter into those relations or who differ from them in behaviour.”^(٣)

ويرى يوبانك أن المجتمع عبارة عن « مجموعة من الناس عاشوا وعملوا معاً فترة من الزمن بلغت من الطول ما مكّنهم من تنظيم أنفسهم ، واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة » .

A society is a group of people who have lived together and worked together long enough to get themselves organized and to think of themselves as a social unit with well-defined limits^(٤) .

ويختلف معنى المجتمع عند مارشال جونز عنه عند العلماء السابقين ، في أنه يطلق هذا الاصطلاح على نوع معين من الجموع يتميز بالاكتفاء الذاتي ، فالجمع الذى

(١) روبرت ماكيفر وشارلز بيج : المجتمع ، ترجمة الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى (القاهرة ١٩٥٧)

ص ١٦ .

(٢) صيغة النص عن الأصل الإنجليزي ، طبعة ١٩٥٥ ، ص ٥ .

(٣) Moris Ginsberg, Sociology (Oxford 1949), pp. 40 - 41.

(٤) E. Eubank, Concepts of Sociology (Boston, 1932), pp. 120 - 130.

(٤)

يستطيع تزويد أفرادها بكل احتياجاتهم دون استعانة من خارجه يعتبر مجتمعاً .

A collectivity which can provide all that it needs wholly within itself, and without getting some of its necessities from other groupings, is self-sufficient, and is therefore a society.^(١)

ويرى جونز أن ناحية الاكتفاء الذاتي للمجتمع لا تتعارض مع إنشاء علاقات تجارية أو غير تجارية مع غيره من الحشود أو الجموع بقصد الترفيه أو الربح ، إلا أنه مع ذلك يجب أن يكون على استعداد دائماً لأن يصبح عند الضرورة مكتفياً بذاته وأن يحقق كل ضرورياته عن طريق تنظيمه الداخلي ، وهذه صفة لا تتوافر لكل من الحشد والجمع .

ويتفق كل من جون لويس جيلين وجون فيليب جيلين مع مارشال جونز في ناحية الاكتفاء الذاتي التي تميز المجتمع ، وذلك حينما يريان « أن المجتمع الصحيح لا يعتمد في بقائه على حشد آخر » .

“The true society is not dependent on some other aggregate for its existence.”^(٢)

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقرر أن شعب جمهورية مصر العربية يكون مجتمعاً ، بينما لا يمكننا أن نطلق اصطلاح مجتمع على أية نقابة مهنية ، لأنها لا تكون وحدة مكتفية بنفسها ، بينما يمكننا أن نطلق على مثل هذه النقابات اصطلاح جمع نظراً لما يجمع بين أفرادها من شعور بوحدة الهدف مثلاً .

هذا ويميز ما كيفر وشارلز بيغ اصطلاحات ثلاثة ، المجتمع Society والمجتمع المحلي Community والهئية أو الرابطة Association ، وقد سبق أن وضعنا تعريفهما للاصطلاح الأول وهو المجتمع ، أما المجتمع المحلي فيرى المؤلفان أنه مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معاً نظام عام من القواعد التي تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم ، على ألا يمنع هذا من أن يكون المجتمع المحلي جزءاً من مجتمع محلي أكبر ، وتصبح المجتمعات المحلية بذلك داخل مجتمعات محلية أكبر . والمؤلفان إذن يميزان بين نوعين من المجتمعات المحلية ، مجتمعات محلية كبيرة ومجتمعات محلية صغيرة ، فهي قد تكون كبيرة حتى تصل في اتساعها إلى أن تكون أمة . وقد تكون صغيرة كقرية

Jones, op. ci., pp. 69 - 70.

(١)

J.L. Gillin, and J.P., Gillin, An Introduction to Sociology (N.Y. 1942), p. 19.

(٢)

أو جيرة معينة^(١) ، ويكاد المجتمع المحلى الكبير بذلك يتفق مع المجتمع Society من وجهة نظر مارشال جونز .

أما الهيئة أو الرابطة فلا يعتبرها ماكيفر وبيج جماعة محلية وإنما هى توجد داخل الجماعة المحلية ، وهما بذلك يعتبران الجماعة المحلية شيئاً أكبر من الهيئات التى تنشأ فى داخلها ، فالهيئة مجموعة من الناس يتحدون لأداء وظيفة أو عدة وظائف كالاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية والنادى الرياضى . وتختلف المجتمعات المحلية عن الهيئات ، فى أننا إذا سألنا عن سبب وجود المجتمعات المحلية كان فى غير الإمكان أن نحصل على إجابة محددة لهذا السؤال ، فى الوقت الذى إذا سألنا فيه عن سبب وجود الاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية ، أمكن الإجابة عن ذلك بالرجوع إلى المصالح التى دعت لقيامها . كما أن هناك خلافاً آخر بين الجماعة المحلية والرابطة يظهر فيما إذا تأملنا ناحية المصلحة فى الهيئات أو الروابط التى توجد لتحقيق مصالح معينة ذلك لأننا ننتسب إليها بسبب هذه المصالح فحسب ، فننتسب مثلاً إلى النادى الرياضى بقصد تجديد نشاطنا الجسمى أو لممارسة الرياضة عموماً ، كما نشترك فى مؤسسة تجارية لكسب معاشنا أو للحصول على ربح مادى ، وإلى النادى الاجتماعى للاستمتاع بالزمالة ، وهذا يعنى أن للعضوية فى الرابطة معنى محدد ، ويرتّب على ذلك أن تنشأ روابط متعددة فى داخل الجماعة المحلية ، وبذلك أصبح طبيعياً أن ينتسب الفرد إلى الكثير منها بحسب تعدد نشاطها^(٢) .

وتكاد تتفق الجماعة المحلية الصغيرة عند ماكيفر مع الجمع Collectivity عند مارشال جونز .

ويميز فرديناند تونيز بين اصطلاحى Community و Gemeinschaft Society (and Gesellschaft) على أساس أنهما نوعان من التجمعات الإنسانية ، يقوم الأول منهما على أساس إرادة عضوية تصدر من داخل الإنسان ، ويقوم التضامن فيها عن طريق القوة الطبيعية للدم ، وهى إذن صادرة عن الطبيعة أو عن نوع من العضوية

(١) ماكيفر وبيج . المجتمع ، ترجمة الدكتور عيسى ، صفحة ٢٨

(٢) نفس المرجع ، صفحة ٣ .

الطبيعية التي تنعدم معها الإرادة الشخصية : وأفراد الجماعة في هذه الحالة يعتبرون أعضاء في كل عام يتميز بتضامن طبيعي وصلات منسجمة تذوب فيها إرادة الأفراد أمام الجماعة . وأفضل مثل للعلاقة التي تسود الجماعة تلك التي توجد بين الأم وابنها والعلاقات الأسرية إجمالاً ، أما المجتمع عند تونيز فهو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إرادتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالحهم . وعلى ذلك فالمجتمع هنا ليس من إنتاج الطبيعة ، وإنما ينتج من عملية صناعية كمجتمع الشركات والاتحادات التجارية والمصانع والمدن الحديثة . ويقول تونيز في ذلك :

All intimate, private and exclusive being together, is understood as life in Gemeinschaft (Community). Gesellschaft (Society) is public life — it is the world itself. In Gemeinschaft with one's family one lives from birth on bound to it in weal and woe. One goes into Gesellschaft as one goes into a strange country ... Accordingly Gemeinschaft should be understood as a living organism, Gesellschaft as a mechanical aggregate and artifact.^(١)

ومن الاصطلاحات الشائعة في علم الاجتماع اصطلاح الجماعة The group ويعرفها جنزبرج بأنها « مجموعة من الناس بينهم اتصال وارتباط منظم ، ولهم تركيب معلوم » .

Groups are masses of people in regular contact or communication and possessing a recognizable structure.^(٢)

كما يعرفها يوبانك بطريقة أكثر تفصيلاً حين يرى أنها « مجموعة من اثنين أو أكثر من الناس تكون بينهم نماذج من التفاعل منصووض عليها ، ويعتبرها أفرادها وحدة اجتماعية بسبب ما تتميز به من تصرف جمعي معين ، كما يعتبرها الآخرون كذلك في العادة » .

A group is two or more people between whom there is an established pattern of interaction. It is recognized as an entity, by its own members and usually by others, because of its particular type of collective behaviour.^(٣)

Ferdinand Tonnies, Community and association (Gemeinschaft and Gesellschaft) (١)

translated by Charles Loomis (London, 1955), pp. 37 - 39.

Ginsberg, op. ci., p. 40. (٢)

Eukank, op. ci., p. 99. (٣)

وهناك من الشروط ما يجب توافره لكي يطلق اصطلاح الجماعة على أى تجمع إنسانى . فالجماعة تتكون من شخصين أو أكثر على أن يكونوا على اتصال ببعضهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويعنى هذا الاتصال من وجهة النظر السوسولوجية أن الأفراد قد أصبحوا فى وضع يمكنهم من التأثير فى بعضهم والاستجابة إلى بعضهم بطريقة مقصودة : أو فى وضع يمكنهم من الاستجابة لمؤثر مشترك مما يقوم معه فى النهاية تفاعل اجتماعى أو صلات اجتماعية . ويتميز الاتصال المباشر بين الأفراد بعدم وجود وسيط لهذا الاتصال كأن يكون لهذا الوسيط إنسان أو آلة كالتليفون مثلا ، كما يعتبر الاتصال عن طريق الرسائل اتصالا غير مباشر أيضاً .

وإذا ما قلنا إن الاتصال يرتبط بالاستجابة المقصودة ، تطلب ذلك بالضرورة قدراً معيناً من الاشتراك فى خبرات الماضى : ذلك لأن الدوافع وحدها لا تكفى دائماً لخلق هذه الاستجابة حتى ولو كان الاتصال وجهاً لوجه ، فالغريب الذى لا يعرف لغة قوم حل بهم يصعب عليه إقامة صلات اجتماعية ، كما يصعب عليه الاشتراك فى حياة الجماعة .

وإذن فالعلاقات الاجتماعية لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود مهما كان هذا التفاعل سطحياً ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أفراد الجماعة يرتبطون بأشكال مختلفة من الفهم المشترك ، وهذا الفهم المشترك يدور بالتالى حول مصلحة مشتركة تتركز فى هدف معين أو عدد من الأهداف ، مثل إشباع بعض الحاجات الإنسانية أو إشباع رغبة أو عدد من الرغبات الحضارية . ويقول جلين فى ذلك « إن الجماعة لكى تقوم تطلب قيامها وضعاً معيناً يسمح بالتأثير المتبادل المقصود والاستجابة المقصودة بين الأشخاص الذين تربطهم ، وأن يكون هناك نوع مشترك من الاهتمام يتركز حول دوافع مشتركة أو مصالح مشتركة مع ما يتطلبه كل هذا من قيام عدد من الاتجاهات والتصرفات والشعور المشترك .

“A social group grows out of and requires a situation which permits meaningful interstimulation and meaningful response between the individuals involved, common focusing of attention or common stimuli and or interest and the development of certain common derives, motivations or interest” ^(١).

وتختلف العلاقات التي تربط أفراد الجماعة من ناحية درجة التفاعل الذي يقوم بين أفرادها ، فمن الجماعات ما تتميز بالتفاعل العميق بين أفرادها ، ومنها ما يتميز بسطحية هذا التفاعل ، ويمكن أن تمثل لاختلاف هذا العمق إذا قارنا بين الأسرة كجماعة وبين الجماعة في ناد من الأندية ، كما يختلف هذا العمق بين الأسرة في المجتمع الريفي والأسرة في المجتمع الحضري ، هذا علاوة على اختلاف درجة التفاعل في الجماعة الواحدة من وقت لآخر .

وعلى أساس درجة التفاعل هذه أمكن التمييز بين نوعين من الجماعات ، الجماعات الأولية Primary Groups ، والجماعات الثانوية Secondary Groups وقد وضع الاصطلاح الأول شارلز كولي Cooley ، وقد شرح اصطلاحه بقوله :

“By primary groups I mean these characterized by intimate face-to-face association and cooperation. They are primary in several senses, but chiefly in that they are fundamental in forming the social nature and ideals of the individual. The result of intimate association, psychologically, is a certain fusion of individualities in a common whole, so that one's very self for many purposes at least, is the common life and purpose of the group. Perhaps the simplest way of describing this wholeness is by saying that is a “we”, it involves a sort of sympathy and mutual identification for which “we” is the natural expression. It is not to be supposed that the unity of the primary group is one of merely harmony and love, It is always a differentiated and usually a competitive unity, admitting a selfassertion and various appropriative passions, but these passions are socialized by sympathy, and come, or tend to come, under the discipline of a common spirit.

ويرى كولي أن أوضح أمثلة للجماعة الأولية هي الأسرة وجماعة اللعب عند الأطفال والبحيرة ، وتتميز كلها بعمق الصلات والتفاعل الذي يقويه في العادة صلة الوجه للوجه ، وإن كانت صلة الوجه للوجه هذه ليست ضرورية في كل الحالات لكي تكون الجماعة أولية ، فالأسرة مهما تبعد أفرادها وعاشوا بعيداً عن بعضهم لا يخرجها هذا عن صفتها كجماعة أولية ، وبالمثل لا تعتبر صلة الوجه للوجه دائماً أساساً لكي تكون الجماعة أولية ، فقد تتوافر هذه الصلة مع فرد أو جماعة يشعر الإنسان نحوه أو نحوها بالخوف أو الكراهية أو الاحتقار ولا تتكون بالتالي الجماعة الأولية^(١) .

وقد أوحى استعمال كولى لاصطلاح (الجماعة الأولية) بظهور اصطلاح (الجماعة الثانوية) ، ويقصد بها تلك الجماعات التى تتميز بضعف الصلات بين أفرادها وضعف الاستجابة بينهم بالتالى ، كما تتميز أيضاً بضعف عامل المصلحة المشتركة ويمكن أن تمثل لمثل هذه الجماعات سكان إحدى المدن أو أفراد حزب من الأحزاب أو أية جماعة أخرى لا تكون الرابطة بين أفرادها قوية ، وكلما تعقدت المدنية ازداد عدد الجماعات الثانوية على حساب الجماعات الأولية .

ويذكرنا شارلز كولى فى كتابته عن الجماعة الأولية بما كتبه من قبل فرديناند تونيز عن الجماعة والمجتمع .

وهكذا نكون قد استعرضنا بعض التعاريف والآراء التى قيلت فى الجماعة ، وهى آراء تعبر كما هو واضح عن رأى أصحابها وهذا هو سبب اختلافها من باحث لآخر .

ومن الواضح أن الجماعة تشبه الجمع فى نواح كثيرة ، بل الواقع أنه لا يوجد بينهما تمييز واضح من وجهة النظر السيوسولوجية ، ولكن مع ذلك يمكن أن نميز بينهما كالتالى :

١ - تكون نماذج التفاعل أكثر وضوحاً فى حالة الجماعة عنها فى حالة الجمع بسبب النقص عليها ، وذلك لأن الأهداف التى يعمل من أجلها أفراد الجماعة تتميز بالوضوح والتجديد ، فالجماعة توجد فى العادة لتحقيق ناحية معينة كدراسة الأدب أو تذوق الموسيقى أو ممارسة نشاط رياضى معين ، أو لإنتاج النسل كما هو الحال فى الأسرة ، أو للأعمال التشريعية أو لإدارة مدينة معينة ، وإلى آخر ذلك من الأهداف المحددة ، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تفاعلاً قوياً بين أفراد الجماعة حول نشاطها الرئيسى . أما فى حالة الجمع فنجد أن طبيعة المصالح التى تربط أفرادها أكثر عمومية من تلك التى تربط أفراد الجماعة ، كما هو الحال فى اتحادات العمال التى تستخدم كل مصالح العمال ، وكما هو الحال فى هيئة الأمم المتحدة بأوجه نشاطها المتعددة ومن ذلك نرى أعضاء الجمع يتأثرون ببعضهم خلال تحقيق أغراض عامة لا تتميز بذلك الوضوح للأغراض الخاصة بالجماعات ، كما تتميز الجماعات بأنها تستأثر بنصيب أكبر من ولائنا . فنحن نعتبر واجبنا مثلاً نحو الأسرة وهى جماعة أكثر أهمية من واجبنا نحو النقابة التى ننتمى إليها وهى جمع . وإذا ما تعارض الواجبان : واجبنا نحو الأسرة وواجبنا نحو النقابة وجدنا لواجب الجماعة أسبقية وأهمية عن الثانى ،

وهكذا الحال في مجالات كثيرة من حياتنا . فالطالب قد يهمل دراسته في الجامعة وهي جمع بسبب اشتراكه في إحدى الجماعات الرياضية أو التمثيلية أو الموسيقية ، والجامعة تتميز هنا بأهدافها الثقافية والتجارية العامة ، بينما تتميز الجماعة الرياضية أو التمثيلية بهدف واضح معين .

٢ - يتميز كل من الجمع والجماعة بدرجة معينة من الشعور بالصفات العامة والمصالح التي تربط الأفراد : إلا أن أفراد الجماعة يتميزون بدرجة أكبر من هذا الشعور عن طريق مشاركتهم في المصلحة والمهدف بطريقة أعمق منها في حالة الجمع ، فالجماعة ليست مجرد مجموعة من الناس وإنما هي قوة تؤثر في حياة أفرادها ولها نفوذها الواضح عليهم .

٣ - قد يكون للجماعة من الناحية النظرية على الأقل أي حجم من ناحية عدد أفرادها ، ولكنها من الناحية الواقعية تتميز عادة بالصغر من وجهة النظر العددية ، إذ عن طريق هذا الحجم الصغير يمكنها أن تحقق أغراضها لما يصاحب هذا الصغر عادة من سهولة التعارف والتأثير المتبادل وتحقيق نشاطها أيضاً ، فلا يمكن لكل سكان المدينة مثلاً أن يشتركوا في عضوية مجلسها ، إذ على الرغم من أن كل سكان المدينة يكونون جمعاً ، إلا أن مجلس المدينة يتطلب نشاطاً واضحاً يتميز عن نشاط الأفراد كلهم كجمع ، ولذلك كان لابد من اختيار جماعة صغيرة منهم لإدارتها . أما إذا كان حجم الجماعة كما هو الحال في المجالس النيابية مثلاً ، تطلب الأمر في هذه الحالة تكوين لجان لدراسة تفصيلات الموضوعات ، وما هذه اللجان التي يتم تكوينها حينئذ سوى جماعات صغيرة تتفرع عن جماعة كبيرة أو جمع كبير .

ومن كل ما سبق يمكننا أن نميز بين أربعة أنواع من التجمعات الإنسانية ، أولاً الحشد ويقوم أساساً على قرب الأفراد بعضهم من بعض في مكان معين . ثم الجمع وهو قد يكون حشداً ، ولكنه يتميز في الوقت نفسه بشعور أفراده بمصالح عامة ونشاط عام ، ثم المجتمع ويتميز علاوة على ما سبق بناحية اكتفائه بذاته ، وأخيراً الجماعة ويتميز أفرادها بشعور بالمصالح والنشاط ولكنه شعور أقوى بكثير مما هو عليه في حالة الجمع ، كما تتميز الجماعة في الوقت نفسه بصغر حجمها .

نشأة وتطور التجمعات الإنسانية

يعتبر تجمع الناس بعضهم ببعض عملية طبيعية ظهرت نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته بمختلف عناصرها ومنها الإنسان نفسه . وكما سبق أن ذكرنا كان التجمع يحدث و بادئ الأمر دون قصد أو عمد ، وإنما نتيجة لصفات الإنسان البيولوجية والنفسية ، والظروف التي كان يعيش فيها ، وأبسط أنواع التجمع هو ما عرفناه بالحثد ، ويمكن أن نلخص العوامل التي تدفع الإنسان إلى التجمع في النقاط التالية :

١ - العامل الجغرافي أو البيئة الطبيعية ، حيث يعمل المناخ المناسب واحتمال الصيد الوفير والتربة الخصبة والطرق السهلة ووفرة الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة ، يعمل كل هذا على تجمع الإنسان . كان هذا يحدث منذ العصور الحجرية حين نشأ الإنسان ، ولا يزال يحدث حتى وقتنا الحاضر ، فالإنسان ظهر وظهرت معه حاجته إلى الغذاء والماء لكي يعيش ، وما يصلح للإنسان من غذاء يصلح في العادة للإنسان الآخر ، فإذا ما وجدت بقعة من الأرض توافر بها الغذاء والماء تجمع فيها عدد من الناس وكونوا بذلك حشداً ، كما كان الإنسان بالمثل يهجر المناطق التي لا يتوافر فيها الغذاء والماء ، وقد شجع على ذلك عدم معرفة الإنسان في أول أمره للوسائل الفنية التي يمكنه بها أن يحول المناطق غير المناسبة لإنتاج الغذاء طبيعياً إلى مناطق صالحة لتجمعه ، لأن اقتصاده كان يقوم أساساً على الجمع بأنواعه ، فكان يجمع الحيوانات لطعامه عن طريق صيدها ، كما كان يجمع النباتات لنفس الغرض ، وكان في سبيل ذلك ينتقل عبر مسافات قصيرة نسبياً ، ثم بالتدريج بدأت هجرة الجماعات ، وأخذ ينتقل عبر مسافات طويلة بقصد الجمع أيضاً ، وتعتبر هذه الهجرة مرحلة متقدمة بالنسبة للإنسان ، ولا تزال مهنة الجمع ماثلة بين بعض الجماعات البدائية حتى الآن ، وهي تدل على مدى تحكم الظروف الطبيعية في حياة الإنسان .

٢ - الدافع الجنسي ، وما يصاحب إرضاء هذا الدافع من إنجاب النسل ، وما يتميز به هذا النسل من بطف نموه ، وقد دعا هذا الدافع إلى تجمع الإنسان بنوعه الآخر .

وربما كان تجمع الإنسان لهذه الغاية مؤقتاً في أول الأمر ، كما يحتمل أن مظهر تعدد الزوجات والأزواج Polygamy كان هو الشائع ، ولابد أن نفترض في هذه المرحلة أن الذكر كان يكون مع أنثاه تجمعاً بسيطاً في حجمه . وقد شجع هذا التجمع الأسرى ما يتطلبه صغار الإنسان من رعاية أمهاتهم لفترة تعتبر طويلة جداً إذا قيست بتلك التي يحتاج إليها صغار الحيوان . كما نجد أن هذه الفترة في الحضارات الحديثة تتميز بطولها عما كانت عليه من قبل حتى لتبلغ في العادة حوالى عشرين عاماً . وربما كانت أطول من ذلك إذا طالت فترة الدراسة للأبناء ولم تكن هذه الفترة طويلة هكذا فيما مضى ، ولكنها كانت على أى الحالات تزيد كثيراً على بضعة الأسابيع التي يحتاج إليها الحيوان ، وقد نتج عن ذلك تجمع الأطفال بأمهاتهم إذا أريد لهم الحياة ، ونتيجة لذلك أيضاً ظهرت الأسرة كأقدم شكل للتنظيم الاجتماعى .

٣ - الروابط النفسية ، وهذه تتمثل فيما سماه جيندنجز الشعور بالذوق Consciousness of Kind ويظهر هذا الشعور في ارتياح كل فصيلة حيوانية إلى ما يشبهها وابتعادها عما لا يشبهها من فصائل ، وهذه الناحية تعتبر عاملاً أساسياً في تكوين المجتمعات الإنسانية ، كما تظهر العوامل النفسية لتجمع الإنسان في الخوف من أشياء معينة ، وما يصاحب هذا الشعور بالخوف من تجمع الناس في جماعات للحماية المشتركة ، وتختلف طبيعة هذه التجمعات باختلاف أسباب الخوف نفسها . ومن عوامل التجمع بسبب الخوف الرغبة المشتركة لطرد الحيوانات والحشرات بل الإنسان إذا كان عدواً ، كما تعود الناس على التجمع لمقاومة النيران والفيضانات ومقاومة ما يعتقدونه الناس من شروء تتعلق بما وراء الطبيعة ، فالناس كانوا يميلون إلى التجمع في حشود كبيرة أو صغيرة خوفاً من بعض الظواهر الطبيعية كالعواصف والزلازل والحسوف ، والكسوف ، فإذا ما مرت الظاهرة دون أن تؤذيهم - وكان هذا ما يحدث في الغالب - اعتبروا هذا نتيجة لتجمعهم معاً . وقد تعود الناس عند تجمعهم معاً لهذه الغاية أن يتركوا ما يكونون قائمين بعمله ، كما يغلب على الظن أنهم كانوا يصيحون من الخوف ، وقد ارتبطت هذه الأصوات بالتالى بزوال الخطر ، وهكذا تعود الإنسان على أن يتوقف من عمله وأن يتجمع مع غيره وأن يصيح إذا ما حلت به كارثة طبيعية . ولا تزال هذه التصرفات منتشرة بين الجماعات البدائية حيث يتجمع الناس ويصيحون إذا ما واجهتهم الطبيعة بشيء غير عادى .

٤ - العامل الحضارى ، وهذا العامل لا بد أنه قد ظهر فى مرحلة متأخرة عن العوامل السابقة ، فالإنسان بعد أن بدأ يعيش فى حشود بدأت النماذج الحضارية فى الظهور ، وقد حدث ذلك أولاً نتيجة للتقليد Imitation الذى كان يحدث دون قصد أو عمد وإنما لجرد معيشة الناس معاً قريبين من بعضهم . ويعد هذا التقليد أساساً لمظهر حضارى هام هو ما نطلق عليه التقاليد Customs أو العادات Habits وقد أصبح لكل منها فيما بعد نوع من القوة التى تعمل على وجودها ، وأصبح التصرف الذى يتفق والعادة أو التقاليد هو التصرف المطلوب ، كما أصبح التصرف الذى لا يتفق معها غير مرغوب فيه . وظهر بذلك ما عرف بالجزاء ، عقاباً كان أم ثواباً ، فلما أصبح التجمع عادة أصبح بالتالى نوعاً من التصرف الإنسانى الدائم .

٥ - قابلية الإنسان للتعليم . عندما انتقلت مرحلة الحشود إلى مرحلة أرقى منها وهى مرحلة الجموع . كان ذلك الانتقال نتيجة للأسس الحضارية كالعادات ، واتفاق المجموعة على ناحية معينة وكرهيتها لناحية أخرى ، وما نتج عن ذلك من وحدة الشعور بالمصالح الشائعة والاشتراك فى اتجاهات واحدة . وقد بدأ الناس يفكرون على هذا الأساس فى أنهم ينتمون إلى جمع من الناس مثلهم . ولم يظهر الجمع نتيجة لهذا المظهر الحضارى فحسب ، وإنما ظهر أيضاً نتيجة لطبيعة فى الإنسان تتمثل فى قابليته للتعليم . وقد اتجهت هذه القابلية إلى تجمعه ، إلا أن التجمع كان فى هذه الحالة عن عمد هدف لتحقيق هدف معين ، وذلك بعد أن تعلم الإنسان أن هذا التجمع يحقق له عدداً من الفوائد . ولم يكن الإنسان فى أول أمره يتعلم من الكتب وإنما كان ذلك عن طريق خبرات حياته . فقد كان يكتشف أن هناك صلات معينة بين الأشياء التى كانت تحدث له ، وكان يستخدم هذه الاستكشافات فيما بعد لكى تحدث الأشياء كما يرغب هو ، فقد اكتشف مثلاً أن الناس إذا ما عملوا معاً أمكنهم رد العدو سواء أكان هذا العدو حيواناً أم إنساناً ، وما كان هذا يحدث لو عاش الإنسان منفرداً أو فى حشد غير منظم . وهكذا تعلم الإنسان أيضاً أن فى استطاعة المجموعة أن تحصل على صيد أوفر ومأوى أكثر استعداداً وفى وقت أقصر ، وكانت كل هذه اكتشافات بالنسبة للإنسان فى أول أمره لم يصل إليها إلا عن طريق الخبرات السابقة ، ولم يكن هذا بالضرورة يمنع عدداً من الاكتشافات التى كانت تأتى نتيجة

لارتباطات خاطئة ، كأن يربط الإنسان بين طعام معين تناوله وبين حسن الحظ أو سوءه بالنسبة لحدث سيئ أو حدث سعيد يكون قد وقع أثناء أو بعد تناوله لهذا الطعام ، بل إن هذه الارتباطات الخاطئة لا تزال سائدة بين المجتمعات الإنسانية الحديثة حتى وقتنا الحاضر .

وهكذا بدأ الإنسان يتعلم الكثير عن نتائج تجمعه كما بدأ يستغل خبرته ويستفيد منها عن طريق التخطيط للتجميع المقصود : وخاصة بعد أن أصبح وجود الجماعات ضرورياً نتيجة لازدياد عدد السكان : ونتيجة لتعدد الصلات بينهم وبين البيئة المحيطة بهم . فنشأت الجموع نتيجة لهذه الزيادة وما صاحبها من اختلاف في التخصص . فبعد أن كان الإنسان مكثفياً بنفسه ، ينتج كل ما يحتاج إليه دون استعانة بغيره ، استغل قدراته الخاصة وبدأ يعمل في الناحية التي تنفق وهذه القدرات كأن يشتغل البعض في قطع الأخشاب والبعض الآخر في المعادن ، وآخرون في الدفاع كما تخصص غيرهم في عالم الأرواح . وهكذا تعددت أنواع العمل ، وما صاحب هذا التعدد من ظهور جماعات لم تكن معروفة من قبل ، كأن يكون المشتغلون في الغابات مثلاً جماعة متخصصة لها مصالحها وتجارها ، ويكون غيرهم جماعات أخرى تختلف في تخصصها حسب النواحي التي اختاروها لأنفسهم ، ولكن على الرغم من اختلاف الأفراد والجماعات في الوظائف التي يؤدونها ، فقد ظلوا جميعاً مع ذلك أعضاء في جمع واحد .

ولقد صاحب هذا النوع من الاختلاف الوظيفي نمو نظام المبادلة وهو نظام اهتدى إليه الإنسان بعد أن أصبح ينتج لنفسه كل ما يحتاج إليه ، ثم تطورت نظم المبادلة بدورها فأصبحت غير مباشرة عن طريق النقود . وقد زاد هذا النظام في تعقيد العلاقات الإنسانية كما زاد من الاختلافات الوظيفية . وهذا النمو التدريجي في التخصص الاقتصادي دعا إلى سهولة الحصول على مستلزمات الحياة وزيادة عدد السكان في الوقت نفسه ، نتيجة لهذه السهولة . ولهذين العاملين أثرهما في ظهور ما يعرف بوقت الفراغ والذي شجع بدوره على ظهور أنواع جديدة من التخصصات الأخرى التي تتعلق بقضاء هذا الوقت كالنواحي الفنية والرياضية والعلمية . كل هذه الاختلافات الوظيفية دعت في النهاية إلى أن ينقسم الجمع إلى جماعات كثيرة تختلف باختلاف النشاط الذي تكونت من أجله .

وظائف التجمع

تنحصر وظيفة أى تجمع إنسانى فى مساعدة هذا التجمع على البقاء . وكما عرف الإنسان فى الماضى أهمية التجمع ، فقد ازداد معرفة به فى الوقت الحاضر ، ففى استطاعة الإنسان كمجموعة أن يستغل بيئته للحصول على الغذاء والمأوى وغيرهما من الضروريات بطريقة أفضل كثيراً عما لو استغلها كل فرد على حدة ، فالفرد فى استطاعته استغلال البيئة بمفرده لكى يعيش . ولكنه فى هذه الحالة يعيش فى مستوى يقل كثيراً عن ذلك الذى ينعم به إذا ما استغلها مع غيره . وهكذا نجد الإنسان فى الوقت الحاضر لا يرغب فى المعيشة على جمع الجذور أو المبيت فى كوخ بسيط ، وإنما نجده يطعم دائماً فى غذاء ألد طعماً ومأوى أكثر راحة ، ولكى يحقق هذه الرغبة كان عليه أن يعيش وسط مجموعة من الناس ، لأن فى استطاعته بذلك أن يزود نفسه بالطعام المناسب والمأوى المريح والملبس اللائق . وقد أنشأ الإنسان لهذا الغرض كثيراً من نظم الإنتاج والتوزيع والضبط والتعليم إلى آخر ذلك مما نطلق عليه النظم الاجتماعية . وتنتمى هذه النظم جميعاً إلى المجموع لأنها تتكون من أعداد كبيرة من الناس كما أنها تحقق أهدافاً عامة ، ويشعر المنتمون إليها من الأفراد بدرجة معينة من التقارب ، هذا علاوة على أن كلا منها له نوع من التنظيم يبعد به المنتمون إليه عن أن يكونوا مجرد حشد .

وتعتبر النظم الاجتماعية رابطة قوية فى حياة المجموعة ، إلا أنها لا تمثل سوى مظهر واحد من هذه الحياة الجمعية ، ذلك لأن الجماعات Groups تلعب هى الأخرى دوراً هاماً فى حياة المجموع ، ففى الوقت الذى تقوم فيه النظم بتنظيم وظائف الجمع تقوم الجماعات بالتأثير على شخصية الأفراد الذين ينتمون إليها ، لأنها هى التى تشكل الحيوان الإنسانى لكى يستطيع المعيشة فى المجتمع كإنسان ، فالواقع أن الفرد حينما يولد لا يكون سوى كائن بيولوجى لا تميزه أية حضارة معينة ، يولد وله فعلاً تركيب إنسانى من ناحية الجسم ، وله من الأعضاء ما يمكنه من أن يكون إنساناً ، وهذه

المهمة يتولاها المجتمع . وبهذا يختلف الإنسان باختلاف الحضارات ، لأنه يتصرف وفق القيم السائدة للتصرف الإنسانى فى مجتمع معين . يتكلم لغته ويعرف تقاليده ويشعر بشعوره ويستجيب استجابات معينة : كما يتبادل كلمات وأفكاراً وشعوراً بطريقة يفهمها ويقدرها أفراد المجتمع الذى ينتسب إليه : وإجمالاً فهو يعيش كما يعيش ، الآخرون . أما إذا لم يتمكن الفرد من كل هذا فإنه يصبح غريباً عن المجتمع الذى وجد فيه ، ولم يعد بذلك إنساناً من وجهة نظر هذا المجتمع . وكلمة إنسان هنا كلمة نسبية لما لها من معنى يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى ، ومن يعتبر إنساناً فى تصرفاته فى مجتمع معين يعتبر بنفس التصرفات حيواناً فى مجتمع آخر . وإذن فالفرد لا يصبح إنساناً إلا باجتماعه بغيره لأنه عن طريق هذا الاجتماع يتعلم كيف يعدل من تصرفاته بالطريقة التى يقبله بها الآخرون كإنسان .

وتقوم النظم الاجتماعية بتحديد الإطار العام للعمليات التى تعدل من الفرد لى يكون إنساناً ، أما التعديل الفعلى فيتم عن طريق الجماعات : فهى بصغر حجمها ووضوح أهدافها وما تتميز به من اتصال مباشر بين أفرادها يكون لها تأثير قوى على الفرد ، فالأسرة كجماعة مثلاً تبدأ بتعديل أساسى فى تركيب أفرادها : وذلك حينما يتعلمون عن طريقها الوقوف والمشي والكلام : وما يتعلمون عن طريقها أيضاً من عادات تتعلق بالنظافة والعناية بالجسم والتكيف مع الآخرين . ثم توجيههم إلى ناحية اجتماعية هامة هى أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا لى يحققوا حاجاتهم ورغباتهم الشخصية فحسب ، وإنما يجب أن يكون ذلك فى علاقته بالآخرين : هذا وتقوم الأسرة علاوة على ذلك بغرس عدد من الاتجاهات الإيجابية أو السالبة فى حياة الطفل مما يؤثر عليه فى حياته الاجتماعية المستقبلية ، فقد تنمى فيه مواقف الخوف والقلق والاضطراب مما يجعله يميل إلى التصرف فى خبراته الجديدة فى المجتمع وفق هذه الاتجاهات : وعلى أساس من الخوف والقلق والاضطراب : كما قد يحدث عكس ذلك فى أسرة أخرى تقوم التنشئة فيها على أساس من الثقة والإيمان بالنفس . هذه الخطوات الأولى لى يصبح الفرد إنساناً فى استطاعته أن يعيش وسط مجموعة من العلاقات فى المجتمع الأكبر .

ويبدو الفرق واضحاً أيضاً بين النظام الاجتماعى والجماعة إذا مثلنا بنظام التعليم فى المجتمع ، حيث يقوم النظام الاجتماعى بتنظيم عمليات التعليم بطريقة قد تختلف من

ناحية الدقة والإعداد من مجتمع لآخر : أما عملية التعليم نفسها فتتم عن طريق الجماعة ممثلة في الفصل أو حجرة الدراسة وما تتميز به من علاقة وثيقة ومباشرة بين الطالب والمعلم ، فإذا ما فشلت أو ضاعت هذه العلاقة فشل التعليم من أساسه مهما أعد له النظام من إمكانيات مادية وإدارية .

وتقوم النظم الاجتماعية الأخرى بتحقيق نشاطها أيضاً عن طريق الجماعات كما هو الحال في النظم الدينية والحكومية والترفيهية وغيرها مما يمارس النشاط فيها عن طريق جماعات صغيرة تتميز بالصلة الوثيقة والتأثير المتبادل بين أفرادها .

ومن كل ما سبق نرى أن للتجمعات الإنسانية وظيفة رئيسية تنحصر في مساعدة الإنسان على البقاء بشئ الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذه الغاية ، والتي تختلف بدورها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

الفصل الثالث

المنظّم الاجتماعي والبناء الاجتماعي

- التنظيم الاجتماعي
- البناء الاجتماعي

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي

Social Organization التنظيم الاجتماعي

رأينا فيما سبق أن ميل الإنسان إلى التجمع الطبيعي والتلقائي قد أوجب عليه ضرورة وضع عدد من القواعد اللازمة لتنظيم عملية المعيشة المشتركة . وقد نشأت هذه القواعد في أول الأمر دون إعداد أو قصد لأن الإنسان كان يجتمع بالإنسان الآخر بطريقة ميكانيكية بحتة ، كما كان يجاهد مع غيره للحصول على ما يعيشون عليه ، ويتعاون معه ضد الأخطار التي كانت تحيط بهم جميعاً . ثم تكون بعد ذلك وبمرور الوقت ما عرف للإنسان من عادات ونظم وطبقات وجماعات مقصودة : وقد تكون من كل هذا في النهاية ما يعرف بالتنظيم الاجتماعي^(١) .

ويعني بارنز Barnes بالتنظيم الاجتماعي ، الجهود التي يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تحقق له في العادة حاجات ضرورية ، كما يعني به في الوقت نفسه الجماعات والأبنية الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لهذه الجهود ، وقد وضع ذلك بقوله :

“We mean by social organization both the efforts of men to accomplish certain purposes - usually the satisfaction of vital human needs-and the social groups and structures that result from such efforts”.

وعلى ذلك فالتنظيم الاجتماعي من وجهة نظر بارنز له معنيان ، الأول وظيفي والثاني بنائي ، ويقصد بمعناه الوظيفي الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كتربية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات مثلاً ، ويقصد بمعناه البنائي ما ينشأ عن الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأنواع من النشاط كالأُسرة لتربية الأطفال والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع والخدمات .

ويرى راد كليف براون Radcliffe-Brown أن التنظيم الاجتماعي عبارة عن

Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947), p. 4.

(١)

« تنظيم للنشاط الإنساني » أو أنه عبارة عن « نسق الأدوار » .

“(1) Arrangement of activities, or the system of roles”.

أما مارشال جونز Jones فيعرف التنظيم الاجتماعي بأنه « النسق الذي ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى ، بطريقة مقصودة » .

“Social organization is the system by which the parts of society are related to each other and to the whole society in a meaningful way.” (2)

وعلى الرغم مما تتميز به التعاريف السابقة من اشتراكها في بعض النواحي فإنها تختلف في ناحية أخرى هي : أن بعضها يقصر التنظيم الاجتماعي على النشاط وتنظيمه ، والبعض على العلاقات ، والبعض الآخر يشارك مع ذلك الجماعات والأبنية الاجتماعية . ولا غرابة في ذلك لأن التنظيم الاجتماعي في الواقع يشمل كل هذه النواحي لأنه لا يخرج عن كونه الإنسان في علاقته بالإنسان نفسه وبالبيئة المحيطة به وجماعاته وحضارته وجنسه وشخصيته ، ذلك لأن كل هذه المظاهر المختلفة لا توجد إلا كأجزاء مترابطة لكل متكامل هو ما يطلق عليه التنظيم الاجتماعي . وعلى ذلك يدخل ضمن هذا التنظيم كثير من الاصطلاحات الاجتماعية ، كاصطلاح البناء الاجتماعي والطبقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية : وكل ما يتعلق بالإنسان ونشاطه في المجتمع ، وإن كان علماء الاجتماع يتجهون من قبيل التوضيح إلى قصر التنظيم الاجتماعي على تنظيم النشاط الإنساني بقصد تحقيق غايات معينة عن طريق تعاون أوجه النشاط الإنساني المختلفة لهذه الغاية . وإذا اتفقنا على هذا الأساس أصبحت وحدات التنظيم الاجتماعي هي أوجه النشاط نفسها وليست الأشخاص ، فالنشاط الجمعي إذا وجد بين شخصين أو أكثر يكون منظماً إذا عهد لكل منهم بمهمة معينة أو نشاط معين يعتبر جزءاً من النشاط الكلي ، ويمكن أن تمثل لذلك بتنظيم أحد المصانع ، وحيث نجد لكل من مديره ورؤساء العمال والعمال والموظفين الإداريين نشاطاً معيناً يمثل جزءاً من نشاط المصنع ككل .

A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society, 1968, p. 11. (1)

Jones, op. cit., p. 195. (2)

وما سبق نرى أيضاً أن هناك صلة واضحة بين التنظيم الاجتماعى وبين تقسيم العمل ، بل إن أى تنظيم اجتماعى لا يمكن أن يوجد إلا على أساس عمليتين رئيسيتين : الأولى ، عملية الاختلاف *Process of differentiation* والتي تتميز عن طريقها أجزاء المجتمع بعضها عن بعض عن طريق ما تؤديه كل منها من وظائف مختلفة نتيجة للاختلاف فى الخبرات والأهداف والبرامج : أما إذا توحد الناس فى كل هذا ما أصبح هناك ما يميز فرداً عن آخر أو مجموعة عن أخرى . وما أصبح هناك داع لأى ترتيب معين لأجزاء المجتمع : وإذن فالتنظيم لا يكون واضحاً إلا عن طريق ما يختلف به كل فرد عن الآخر أو كل جماعة عن الأخرى . أما العملية الرئيسية الثانية للتنظيم الاجتماعى فهى عملية التكامل *Process of integration* : وهى العملية التى تصبح الأجزاء المختلفة عن طريقها متآلفة . ولا تعنى عملية التكامل أن يكون الأفراد متشابهين ، وإنما على العكس من ذلك تمكن هذه العملية الأجزاء المختلفة من تأدية وظائفها بطريقة صحيحة . ولما كانت هاتان العمليتان متلازمتين باستمرار بدرجات معينة ، لم يعد التنظيم الاجتماعى شيئاً ثابتاً . وإنما شىء دائم التغير ذلك لأنه يأتى نتيجة لعمليتي الاختلاف والتكامل فى تعاونهما معاً : فإذا لم تتآلف العمليتان ظهر ما يعرف بالمشاكل الاجتماعية : فاختلاف التخصص فى نشاط أفراد الأسرة لابد أن يصحبه نوع من التكامل يستهدف التوفيق بين نشاط أفرادها ، وإلا اتجهت الأسرة إلى الانهيار . وإذن فعلمية التكامل تقوم بمهمة التوازن فى المجتمع كى لا يكون عرضة للتفكك والانحلال : ذلك التفكك الذى قد يأتى على شكل بطالة مثلاً نتيجة لاختلال التوازن بين القوة الإنتاجية والقوة الشرائية : فلا يستطيع المشترون والأمر كذلك دفع القيمة المطلوبة فى السلعة ويحل حينئذ ما يعرف بالكساد فى الأعمال : وهذا من شأنه أن يؤثر على المجتمع تأثيراً كبيراً فى حياته الاجتماعية وحياة أفرادها عامة .

البناء الاجتماعى Social Sturcture

سنلجأ لتحديد مفهوم البناء الاجتماعى إلى عالين اهتماماً كثيراً بهذه الناحية ، وهما تالكوت بارسونز Talcott Parsons وراى كليف براون . وقد خرج بارسونز من دراسته لهذا الموضوع بنظرية أطلق عليها نظرية البناء الوظيفى للأنساق الاجتماعية . Structural Functional Theory of Social System

يرى بارسونز فى نظريته^(١) أن الفرد هو وحدة أى نسق اجتماعى وذلك بصفته وحدة عاملة مستقلة لها كل الصفات التى تجعله يجاهد نحو تحقيق أهداف معينة ، والتفاعل عاطفياً أو شعورياً مع الأشياء والحوادث ، كما أنه بالإضافة إلى كل هذا ، وبدرجات متفاوتة ، على دراية وفهم للمواقف التى يوجد فيها ولأهدافه ونفسه .

The unit of all social systems is the human individual as actor, as an entity which has the basic characteristics of striving toward the attainment of goals, of reacting emotionally or affectively toward objects and events and of, to a greater or less degree, cognitively knowing or understanding his situation, his goals, and himself.

ويتميز الفعل الذى يقوم به الفرد بأنه يخضع لعدد من النواحي المعيارية التى تبدو فى التصرفات النموذجية التى تتحدد اتجاه الفعل المرغوب فيه ، سواء كان هدفاً أو سلوكاً ، وهذا النسق من نماذج التصرف المعيارية يعتبر عنصراً هاماً فى حضارة الجماعة .

ويواصل بارسونز عرض نظريته بقوله :

ولا يكفى فى تحليلنا لتركيب النسق الاجتماعى أن نحلل كل وحدة من أجزائه بطريقة نفسية مستقلة من ناحية شخصية كل وحدة والقيم التى توجهها ، وإنما يجب فى هذه الحالة أن نلجأ إلى التحليل الوظيفى للكل المركب الذى ينشأ عن تفاعل الوحدات بل إننا لو استبعدنا العلاقات الاجتماعية فإن هناك عناصر كثيرة تؤثر على الفعل نفسه كالظروف التى تحيط به والظروف اللازمة لكى تتمكن مجموعة من الأفراد لكى تعمل

كوحدة متكاملة ، هذا ولا يمكن إشباع الحاجات الوظيفية سواء أكان مصدرها بيولوجياً أم حضارياً اجتماعياً أم فردياً إلا عن طريق عمليات يقوم بها الفرد ، فالحاجة إلى الأكل حاجة بيولوجية ، ولكن العملية الإنسانية لإنتاج الطعام والاختلاف في العادات الاجتماعية التي تتعلق باستساغته واستهلاكه لا تحددها أية ناحية بيولوجية وإنما هي ظواهر اجتماعية (تخضع للمجتمع) ، وعلى ذلك فمصدر هذه الحاجات لا يهنا إلا من ناحية تأثيره في النسق الاجتماعي وتوجيهه نحو حدث معين .

وإذن فالبناء الاجتماعي هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الوحدات ، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعي هي الفرد في قيامه بحدث معين ، أصبح البناء الاجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد . ويتميز بناء النسق لأى حدث اجتماعي بأن الفرد في معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل ، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل .

A structure is a set of relatively stable patterned relationships of units. Since the unit of social system is the actor, social structure is a patterned system of social relationships of actors. It is a distinctive feature of the structure of systems of social action, however, that in most relationships the actor does not participate as a total entity, but only by virtue of a given differentiated sector of the total action.

وإذا أطلقنا اصطلاح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الاجتماعية ، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعي ، بأنه نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها ببعض الآخر .

Social structure is a system of patterned relationships of actors in their capacity as playing roles relative to one another.

والدور هنا هو الصلة التي تربط النسق الفرعي وهو الفرد كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعي .

وإذا ما حاولنا معرفة طبيعة هذه الصلة ، وما هي البناء الاجتماعي نفسه من وجهة نظر القائم بالدور ، وجدنا أن الدور نفسه يتميز بمظهرين أحدهما معيارى والآخر تلقائى أو تطوعى ، فمن وجهة نظر القائم بالدور يتحدد هذا الدور على أساس ما يتوقعه منه أفراد الجماعة ، وفق التقاليد الاجتماعية السائدة . ولهذا الناحية بين أفراد الجماعة

أهميتها في وضع الفرد القائم بالدور ، لأن هناك من النتائج ما يترتب على مدى تحقيقه لدوره من وجهة نظر أفراد الجماعة ، فهو إما أن ينال تقديراً ومكافأة ، وإما أن يتقابل بالغضب والعقاب . وهذه الناحية المعيارية هي التي تحدد التصرف المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار معينة : أما العامل الشخصي ، وهو هنا تلقائي تطوعي . فيتمثل في الدوافع الشخصية عند الفرد نفسه ، والتي يعمل بها على تكامل شخصيته عن طريق أدائه لدوره بحسب ما تتوقعه منه الجماعة ، دون نظر إلى أي ثواب أو عقاب .

ويتشرب الفرد خلال قيامه بدوره المثل والقيم السائدة في جماعته ، ويتفاوت الأفراد في مدى تشربهم لهذه المثل والقيم السائدة في الجماعة ، ولهذه قوتها التي تؤثر في سلوكه : وإذن فبحسب وجهة النظر هذه يبدو المظهر الأساسي للبناء الاجتماعي في النواحي النموذجية المتوقعة والتي تعرف التصرف المناسب للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة ، ويعمل على تحقيق هذه التوقعات الدوافع الشخصية للفرد نفسه نحو تكوين شخصيته وتماسكها . بالإضافة إلى ما يتوقعه من جزاء الآخرين له ، وهذا النسق من التصرفات النموذجية المتوقعة يحتل مكانه في النسق الاجتماعي الكلي ، وتكون له على هذا الأساس شرعيته . وهو ما يطلق عليه النظام .

From this point of view, the essential aspect of social structure lies in a system of patterned expectations defining the proper behaviour of persons playing certain roles, enforced both by the incumbent's own positive motives for conformity and by the sanctions of others. Such systems of patterned expectations, seen in the perspective of their place in a total social system and sufficiently thoroughly established in action to be taken for granted as legitimate, are conveniently called institutions.

وهكذا تدرج بنا تالكوت بارسونز في تحليله للبناء الاجتماعي حتى انتهى في النهاية إلى تحديد مفهوم معين للبناء الاجتماعي ، كما أنه انتهى بتوضيح الصلة التي تربط البناء الاجتماعي بالنظام الاجتماعي .

أما عن موقف راد كليف براون من إصطلاح البناء الاجتماعي ، فهو يرى أن كلمة بناء تعني في حد ذاتها الترتيب المنظم للأجزاء ، وعلى ذلك فالتأليف الموسيقي له بناء ، وبالمثل للجملة بناء ، وهكذا الحال بالنسبة للخلية والحيوان ، وعلى هذا الأساس

تصبح أجزاء أو وحدات البناء الاجتماعى هم الأشخاص : والشخص هنا ليس مجرد كائن حى ، وإنما هو كائن إنسانى يحتل وضعاً معيناً فى البناء الاجتماعى ، وهنا يميز راد كليف براون بين اصطلاحى شخص وفرد .

ويواصل راد كليف براون توضيحه لمفهوم البناء الاجتماعى فيبين طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الصلة التى تربط بينهم والنواحى التى تتحكم فى هؤلاء الأشخاص وفى الصلات التى تربط بينهم بالتالى فيقول :

“The social relationships, of which the continuing network constitute social structure, are not haphazard conjunctions of individuals, but are determined by the social process, and any relationship is one in which the conduct of persons in their interactions with each other is controlled by norms, rules or patterns. So that in any relationship within a social structure a person knows that he is expected to behave according to these norms and is justified in expecting that other persons should do the same. The established norms of conduct of a particular form of social life it is usual to refer to as institutions.”^(١)

ونخرج من كل ما سبق أن راد كليف براون يرى فى البناء الاجتماعى ترتيباً للأشخاص فى علاقات محددة تخضع لنظم معينة ، ويختتم حديثه فى هذا الموضوع بقوله :

“Thus we may say that when we are dealing with a structural system we are concerned with a system of social positions, while in an organization we deal with a system of roles”.^(٢)

ونخرج من كل ما سبق بأن البناء الاجتماعى عبارة عن ترتيب للأشخاص فى علاقات تخضع لنظم معينة ، ويمكن أن نمثل لذلك بالبناء الاجتماعى للجيش مثلاً ، وحيث نجد أن الأشخاص هم وحداته ، وأن بناءه الاجتماعى عبارة عن ترتيب لهذه الوحدات فى مجموعات يطلق عليها أسماء مختلفة كلواء وفصيلة وكتيبة ، ثم ترتيبهم فى مجموعات أخرى كشاة ومدفعية وطيران ، ثم ترتيب للأشخاص فى رتب كعميد وملازم وعريف وإلى غير ذلك من الألقاب . وعلى ذلك فالبناء الاجتماعى يرتبط بترتيب

A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society (London, (١) 1968), p. 10.

(٢) المرجع السابق ص ١١ .

الأشخاص ، بينما يرتبط التنظيم الاجتماعي بترتيب النشاط . وفي تمثيلنا بالجيش نجد أن لكل شخص فيه مهمة معينة هي في الواقع جزء من النشاط الكلي للجيش ، سواء أكان ذلك في وقت السلم أم في وقت الحرب ، أما النظام فيبدو في النسق المعقد للقواعد ونماذج التصرف التي يتوقع من كل فرد في المجموعة أن يتصرف بمقتضاها .

وإذن فالشخص هو وحدة البناء الاجتماعي ، ويهتم البناء بترتيب الأشخاص ، والتنظيم بترتيب أوجه النشاط ، والنظام بالتصرفات المتوقعة أو العلاقات في داخل البناء والاصطلاحات الأربعة : الشخص والبناء والتنظيم والنظام لا تخرج عن كونها اصطلاحات مختلفة لحقيقة واحدة وليست أسماء لحقائق مختلفة .

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

- مقدمة
- تعريف النظام الاجتماعى
- خصائص النظم الاجتماعية
- أشكال النظم الاجتماعية
- النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

مقدمة :

رأينا فيما سبق كيف أن النظام الاجتماعي لا يخرج عن كونه نفساً يربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض ويربط تلك الأجزاء في الوقت نفسه بالمجتمع بطريقة مقصودة تتمثل في الوظائف التي تؤديها الأجزاء المتعددة نفسها والجمع الذي توجد فيه ، كما رأينا فيما سبق أيضاً كيف أن الجماعات لا تخرج عن كونها تجمعات للكائنات البشرية يتجمع عن طريقها الناس في تفاعل دائم ، ثم يتبلور هذا التفاعل في طرق للعمل تهدف إلى بقاء واستمرار الجماعة .

وهذه الوظائف التي تؤديها الأجزاء المختلفة للمجتمع تنجه أساساً إلى إرضاء عدد من الدوافع الإنسانية ، نفسية وجسمية . ففي نفسية كتلك التي تدفعنا إلى الأمن والاستجابة والتجربة والخبرات الجديدة . وجسمية كتلك التي تدفعنا إلى الطعام والمأوى والنوع الآخر . وعلى الرغم مما يلاحظ على هذه الدوافع من قلة عددها إلا أنها تتميز مع ذلك بأن وسائل إرضائها متعددة ومتشعبة ، ويمكن أن نلمس ذلك في حاجة الإنسان إلى الطعام وحيث لا يتمثل تحقيقها في مجرد الحصول عليه ، وإنما تتمثل أيضاً في ظهور هذه النماذج المتشعبة للتصرف في وسائل طهوه ومواعيد تناوله ، وفي تلك المظاهر الاقتصادية المعقدة التي تتعلق بإنتاجه وتوزيعه واستهلاكه كما تشاهد في المجتمعات الحديثة بنوع خاص . وكذلك الحال فيما يتعلق بإرضاء الدافع الجنسي ، وحيث نجد ذلك يدعو إلى ظهور تلك النماذج المتعددة للتصرف ، والتي تتصل بالأسرة والخطبة والزواج والطلاق والبغاء وغيرها من نظم . ولقد اتجهت كل حضارة إنسانية إلى وضع عدد لا حصر له من نماذج التصرف التي تتميز بأنها جمعية ومقننة ومعترف بها ، تتحقق عن طريقها الدوافع الإنسانية الأساسية بطريقة معترف بها أيضاً ويوافق عليها المجتمع . هذه النماذج المقننة هي ما اصطلاح على تسميته بالنظم الاجتماعية Social Institutions وتقوم هذه النظم بوظائفها داخل التنظيم الاجتماعي .

تعريف النظام الاجتماعي :

لا بأس الآن بعد هذه المقدمة من أن نستعرض عدداً من التعاريف التي وضعت لهذه النظم لئلا نرى إلى أى مدى قد اتفق أو اختلف علماء الاجتماع حول ذلك ، ولنرى أيضاً مدى انطباقها على تقديمنا لهذه النظم .

يرى جيلين وجيلين Gillin أن النظم الاجتماعية هي الأنساق المنظمة الدائمة نسبياً، للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التي توجه أغلب نواحي الحياة الاجتماعية .

Social Institutions are those relatively permanent, organized and structured system of behaviour, attitudes purposes, material objects, symbols, and ideals which give direction to much of social life.^(١)

ويرى بارنز Barnes أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة التي يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية .

Social institutions represent the social structure and machinery through which human society organizes, directs, and executes the multifarious activities required to satisfy human needs.^(٢)

ويعرفها جينزبرج Ginsberg بأنها « القواعد الموضوعية والمعترف بها والتي تحكم الصلات بين أفراد الجماعة » .

Recognized and established usages governing the relation between individuals or groups.^(٣)

ويعرفها وليام أوجبرن Ogburn بأنها الطرق التي ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية .

Social institutions are organized established ways of satisfying certain basic human needs.^(٤)

John L., Gillin & John P. Gillin, Cultural Sociology (U.S.A., 1948) p. 313. (١)

Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947) p. 29. (٢)

Morris Ginsberg, Sociology (Oxford, 1949) p. 42. (٣)

W. Ogburn & M. Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1949) p. 256. (٤)

أما سمنر Sumner فيرى أن النظام الاجتماعي يتكون من فكرة وبناء، والفكرة قد تكون رأياً أو خاطراً أو مبدأً أو اهتماماً معيناً . أما البناء فهو الأساس أو الجهاز الذي يساند الفكرة ويزودها بالوسائل التي يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق والأفعال بطريقة تخدم مصالح الإنسانية عامة^(١).

وسمنر يشير إذن إلى أن النظم تبدأ بطرق التصرف التي تصبح عادات ثم تتحول إلى قيم أخلاقية بعد أن ترتبط بالفلسفة التي تجعل منها ضرورة للمصالح العام ، وحيث تصبح بذلك محددة ومعينة من ناحية ارتباطها بالقواعد والأفعال الموضوعة : والأجهزة التي تستخدم : فإذا وصلت إلى هذه المرحلة يكون بناؤها قد اكتمل وأصبح النظام كاملاً .

خصائص النظم الاجتماعية :

للنظم الاجتماعية عدد من الخصائص العامة البارزة والتي يمكن أن نجعلها فيما يلي :

١ - يتميز النظام الاجتماعي بأنه يقوم بوظيفته كوحدة في النسق الحضارى ككل ، ذلك لأن النظام لا يخرج عن كونه تنظيمًا لنماذج التفكير والتصرف التي تظهر خلال النشاط الاجتماعي وما يتصل به من إنتاج مادي ، وهو بالتالي عبارة عن تجميع القواعد الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تتكون من العادات والتقاليد والقيم والصفات الأخلاقية المنظمة بوعى أو بدون وعى كوحدة وظيفية . وقد تنجح بعض هذه العناصر الحضارية فتتحول إلى نظام ، بينما قد لا تنجح الأخرى في أن تكون نظاماً ، فإذا ما حدث ونجحت بعض العناصر الحضارية وتحولت إلى نظام اتجه إلى التوحيد بين أجزائه كما يتجه إلى أن يكيف نفسه كوحدة من وحدات النسق الحضارى ككل في المجتمع الذي يوجد فيه ، كما يتجه في الوقت نفسه إلى مساندة هذا النسق الكلي كما سنرى في نقطة تالية :

٢ - يتميز النظام الاجتماعي بدرجة نسبية من الاستمرار والديموم ، فأنساق العقائد وطرق العمل وغيرها لا تصبح نظاماً إلا بعد أن تصل إلى مرحلة القبول بصفة عامة خلال فترة مناسبة من الزمن ، ففي مجتمعنا مثلاً نجد أن نظام الملكية الفردية أو نظام الزواج سواء أكان مونوجامياً أو بوليغينياً أو أى نظام سائد آخر لا بد وقد مر بمرحلة طويلة الأمد مارسه الناس خلالها قبل أن يصبح نظاماً معترفاً به وموافقاً عليه ، ويمكننا أن نقرر على هذا الأساس أن أى نظام لا بد أن يكون قد مر قبل إقراره بفترة زمنية معينة

يمكن اعتبارها فترة تمرين وتعويد على ممارسة النظام ، وقد يستمر النظام قروناً طويلة كما هو الحال بالنسبة للنظم الدينية ونظم الزواج والملكية ، وقد يندثر بعد فترة من الزمن ، كما اندثر نظام الإقطاع الذى كان سائداً فى أوروبا فى القرون الوسطى ، أو نظام السخرة الذى كان موجوداً فى مصر حتى القرن التاسع عشر أو نظام الطوائف الحرفية الذى ظل معمولاً به فى مصر أيضاً حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن على الرغم من أن أى نظام اجتماعى معرض للزوال إلا أنه على أى الحالات يميل دائماً إلى أن يوصف بثباته واستمراره نسبياً .

٣ - يتميز أى نظام اجتماعى بأن له هدفاً أو عدداً من الأهداف الواضحة ، إلا أن هذا الهدف كثير ما يتعارض بمرور الزمن مع الوظيفة التى يؤديها النظام . ويمكن أن تمثل لذلك بنظام الرق حيث كان يهدف فى أول أمره إلى الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة ولكنه لم يعد يهدف إلى ذلك فيما بعد حين أصبح النظام مكلفاً من هذه الناحية ، كذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالمذهب الاقتصادى الفردى المعروف بالمذهب الحر والذى كان يتخذ له الشعار المعروف : اترك الطبيعة تعمل واترك الأمور تسير *Laissez faire, laissez passer* وذلك حينما كان يهدف فى أول أمره إلى جودة الإنتاج نتيجة للمصلحة الشخصية التى يحققها الفرد من وراء ذلك ، إلا أن المذهب اتجه فيما بعد إلى القضاء على حرية أغلب الأفراد فى الربح لأنه أتاح الفرصة إلى التلاعب وظهور الاحتكارات القوية التى قضت على مصلحة الأفراد أنفسهم ، مما سبق نرى أنه مما يميز النظم الاجتماعية تعرضها لأن تختلف وظيفتها مع الهدف ، أو الأهداف التى وجدت لتحقيقها .

٤ - تتميز النظم الاجتماعية بمجمودها نتيجة لما تتميز به من استقرار ودوام لفترة طويلة من الزمن حتى لتكاد فى بعض الأحيان أن تتحول إلى ما يشبه الطقوس ، ولهذا الجُمود أثره فيما تتميز به النظم الاجتماعية من صعوبة التغير ، حتى إنها تقف دائماً عقبة أمام هذا التغير ، سواء أكان يتجه بها إلى التقدم أم التأخر .

٥ - تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة للحضارة ككل فهى تميل دائماً إلى التوحيد بين أجزاء النظام الاجتماعى الكلى وهى تتميز بذلك بأنها غير مستقلة عن بعضها ، وإنما على العكس من ذلك فهى ترتبط ببعضها فى نسق حضارى

موحد . وذلك حين نجد أن كل نظام في النسق يميل إلى مساندة النظام الآخر . فالخطبة مثلاً تسبق الزواج وتسانده ، وهذا بدوره يسبق الأسرة ويساندها ، وبذلك نجد أن النظم الثلاثة ترتبط ببعضها وتعتمد على بعضها ، علاوة على أننا نجد نظام الأسرة يرتبط بالنظم الاقتصادية السائدة في المجتمع رعوية كانت أو زراعية أو صناعية ، والنظم الاجتماعية بذلك تتميز بأنها تعمل في الوقت نفسه على الاستقرار الاجتماعي في المجتمع .

أشكال النظم الاجتماعية :

يمكننا أن نميز بين الأشكال الآتية للنظم الاجتماعية :

١ - نظم تلقائية ونظم مقننة ، والأولى هي تلك التي نشأت دون قصد أو وعى استجابة للقيم الخلقية السائدة ، ويمكن أن تمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية وهي التي نشأت أصلاً لتنظيم نواح خلقية معينة . أما النظم المقننة فتتميز بأنها جاءت نتيجة تنظيم واع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظم التعليم والصناعة ، وأغلب النظم الاقتصادية كالادخار والتأمين والمصارف .

٢ - نظم أساسية ونظم مساعدة أو فرعية ، والأولى هي التي نشأت لتحقيق الضبط في المجتمع ، وفي مجتمعنا الذي نعيش فيه نجد من هذا النوع نظمًا كالملكية الفردية والدولة والدين ، وحيث لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها . وأما النظم المساعدة أو الفرعية فنقل أهميتها للمجتمع كثيراً عن الأولى كالنظم الترفيهية بأنواعها . ويتوقف اعتبار النظام أساسياً أو فرعياً على الحضارة السائدة والتي هو جزء منها . فما هو ضروري في حضارة معينة قد لا يكون كذلك في حضارة أخرى ، فالنظم التعليمية مثلاً تختلف أهميتها من مجتمع لآخر حتى في وقتنا الحاضر ، ونظام السيرك كانت له في روما القديمة أهمية تختلف تماماً عن أهميته في روما الحاضرة .

٣ - نظم مشروعة ونظم غير مشروعة ، فالنظم التي تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية تعتبر نظمًا مشروعة ومتفقاً عليها ، بينما نجد هناك نظمًا تتميز بعدم شرعيتها كنظام البغاء في مجتمعنا وفي كثير من المجتمعات الأخرى ، وكذلك الحال في نظم كالتهريب والرشوة والقمار . وتتميز أغلبية النظم في المجتمعات الموقفة في أداء وظيفتها بأنها مشروعة ، وإن كان أي مجتمع لا يخلو في العادة من انحرافات غير

مشروعة تنبثق عن النظم المشروعة . وتعتبر خروجاً على القيم الخلقية السائدة في المجتمع . ويجب أن نميز هنا بين هذه القيم وبين القيم السائدة بين أجزاء النظام غير المشروع كلك القيم التي تتعلق بشرف المهنة مثلاً عند طبقة المصوص أو طبقة المهرين .

٤ - نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار ، ويمكننا أن نميز بين هذين النوعين بمدى انتشار كل منهما بين أفراد المجتمع ، فالدين في مجتمعاتنا مثلاً وفي أغلب المجتمعات الإنسانية إن لم يكن كلها يعتبر نظاماً عاماً لارتفاع نسبة الأشخاص الذين يدخلون في نطاقه ، بينما يعتبر نظام الكشافة نظاماً محدوداً لا ينتسب إليه سوى فئة ضئيلة من السكان .

٥ - نظم عاملة ونظم ضابطة ، وتتميز النظم العاملة بأن وظيفتها الأساسية هي تنظيم نماذج التصرف التي تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف ، بل لبقائه أيضاً ، كالنظم الصناعية مثلاً ، بينما تتميز النظم الضابطة بأنها وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التي لا تعتبر في حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه كما هو الحال في النظم القانونية ، وحيث لا تحتل الجرائم والمخالفات جزءاً من النظام القانوني وذلك بعكس العمليات الصناعية التي تنظمها النظم الصناعية التي هي في الوقت نفسه جزء من النظام .

النظم الاجتماعية البارزة في المجتمع :

تبدو أهمية أى نظام اجتماعي في مدى مايقوم به من نشاط والوظائف التي يؤديها . ولقد وجد كل نظام ليؤدي وظيفة أساسية ، فوجد النظام الزراعي لإنتاج الغذاء والملبس من الأرض ، ووجدت الأسرة لتربية الصغار ، والدولة لتحكم ، والنظام الديني للعبادة وعلى ذلك فالوظيفة الأساسية لأى نظام هي التي تحدده وتميزه وتبرز أهميته . ولما كانت رغبات الإنسان متعددة ونشاطه متنوعاً لتحقيق هذه الرغبات أصبح محتاجاً لعدد كبير من هذه النظم لكي يتمكن من تحقيق رغباته ، ولكننا مع ذلك يمكننا أن نجمل النظم الاجتماعية الهامة في حياة الإنسان في النظم الأربعة الرئيسية الآتية ، وهي هنا مجرد نظم رئيسية نظراً لما ينبثق عنها من نظم فرعية كثيرة العدد في العادة مثل ذلك العدد الكبير من النظم الذي يتفرع من النظام الاقتصادي مثلاً . والنظم الأربعة الرئيسية هي :

١ - النظم الاقتصادية ، وحيث نجد أن كل مجتمع إنساني في حاجة إلى نظم اقتصادية

لسد حاجة أفراده المتشابكة والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق هذه النظم ، فإنتاج السلع والمواد المختلفة التي يحتاج إليها أفراد الجماعة ركن هام في النظام الاقتصادي ، إلا أنه ليس أهم الأركان ، إذ أن استخدام فزون الصناعة في زيادة الإنتاج لا يفي وحده بإقامة اقتصاد المجتمع ، بل لابد أيضاً من اعتبار لتوزيع الإنتاج توزيعاً منظمًا عادلاً بين أفراد الجماعة . وتمثل النظم الاقتصادية في المجتمع الحديث فيما وضعه المجتمع لنفسه من نظم صناعية وزراعية ومالية وتجارية متنوعة تقوم على سد احتياجات الإنسان من هذه النواحي ، وكانت هذه النظم في الأزمنة القديمة محدودة إلى درجة كبيرة ، بل لقد كان أغلبها يتركز في الأسرة ، والنظام الاقتصادي من أهم النظم التي تشكل المجتمعات الحديثة ، وأصبح النظام بذلك مجالاً لتدخل الدولة ورقابتها لحماية مصالح الناس وحقوقهم ، وخاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع وعدم الاستغلال والملكية والتعاقد .

٢ - النظم الاجتماعية التي تتركز حول تنظيم العلاقة الجنسية ، وهي نظم قديمة مارستها كل المجتمعات الإنسانية لما لتنظيم هذه العلاقة من أهمية كبرى في الجماعات قديماً وحديثاً بدائية ومتحضرة ، وأظهر هذه النظم نظم الأسرة والزواج والتي تختلف في تفصيلاتها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

٣ - النظم الدينية ، وتتركز حول العقيدة . وتبدو أهمية هذه النظم في تنظيم الظواهر التي تتعلق بالعبادة والسحر وطقوس الميلاد والموت والزواج والحروب . والنظم الدينية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية لأنها تسد حاجات اجتماعية هامة ، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، كما يساعد على تكامل شخصية الفرد وتقوية روحه المعنوية فيدفع عنه الخوف ويحيي فيه الأمل بما يبث فيه من قوى خارقة تتمثل في قوة الإله الذي يقدر على مساعدته . وللنظم الدينية دور هام في تكامل المجتمع عن طريق شعائره التي تؤدي وظيفة العاطفة الاجتماعية المشتركة ، والتي تذكر الفرد وهو غارق في حياته المادية بولائه لجماعته ولقيمتها العليا .

٤ - النظم الاجتماعية التي تعمل للمصالح العام للمجموع ، وهذه تتمثل في الوقت الحاضر في الدولة وحيث نجدها مسئولة عن تأمين المجموع ضد العدوان الخارجي والداخلي ، كما تعمل على نشر العدالة بين الناس وحماية الضعيف من القوى ومعاينة كل من يعمل على حدوث اضطراب للمجموع . والدولة نظام سياسي يؤدي وظائف

داخلية وخارجية للمجتمع ، ولا يمكن لغيره من النظم أن يؤديها ولذلك كان نظاماً ضرورياً لاستمرار كيان المجتمع .

وهذه النظم الاجتماعية الأربعة هي أكثر النظم انتشاراً وبروزاً ، فلم توجد أية حضارة تخلو من الأسرة كما لم توجد أية حضارة تخلو من تنظيم اقتصادي ، كما نجد للأغلبية العظمى من المجتمعات نوعاً من الحكومة وعقيدة دينية معينة : وتختلف كل هذه النظم من مجتمع لآخر من ناحية الاتساع ودقة التنظيم . وواضح أن هذه النظم الأربعة تركز حول الحاجات الإنسانية الضرورية وهي الغذاء والجنس والعقيدة والأمن .

وتحددنا لهذه النظم الأربعة لا يمنع من وجود عدد من النظم الهامة الأخرى ، ولكنها تأتي في الأهمية بعد النظم الأربعة السابقة . ومن أمثلة هذه النظم الأخرى ما يقوم منها على شئون التربية والتعليم والمواصلات والترفيه والفنون والصحة وغيرها مما يحتاج إليه المجتمع ، وتشرف الدولة في المجتمعات الحديثة على أغلب هذه النظم أيضاً .

ولما كان الكتاب لا يتسع لعرض كل هذه النظم الاجتماعية فسكتفي فيه بعدد منها نوضحه كنماذج لدراسة باقي النظم ، فيتعرض في الفصل الخامس للنظم الاقتصادية عامة وتمثل باثنين من نظمها الفرعية ، هما نظام الملكية ونظام النقد ، كما سندرس الأسرة كنظام اجتماعي في الفصل السادس ، وأخيراً ندرس نظام الزواج في الفصل السابع .

مجلس الوزراء
والعلماء

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية (النظام الاقتصادي)

- مقدمة
- ماهية النظام الاقتصادي
- تطور النظم الاقتصادية
- نظام الملكية
- نظام النقد

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية

(النظام الاقتصادي)

مقدمة :

تحتل النظم الاقتصادية جانباً كبيراً من حضارتنا حتى لتبدو وقد طفت على النظم الاجتماعية الأخرى ، ذلك لأنها تضم إليها من نشاط الإنسان ما تعلق بالإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى سواء كان آلياً أم يدوياً ، كما تضم نظم التوزيع المختلفة سواء ما تعلق منها بالجملة أو القطاعى ، التعاونى أو الفردى ، كما يضم كل ما يتصل بالنظم الائتمانية كالبنوك وغيرها . وكل هذه النواحي قد يملكها أو ينظمها فرد أو مجموعة من الأفراد ، عن طريق المنافسة أو عن طريق الشركات الاحتكارية ؛ كما قد تديرها الدولة أو الهيئات التعاونية . ونظراً لضخامة هذا النشاط واتساعه ، وجدنا أنفسنا وقد ارتبطنا بشكل واضح بالنشاط الاقتصادى والوظائف الاقتصادية ، ولقد استأثر هذا النشاط نتيجة لأهميته وتعقده بعلم خاص به وهو علم الاقتصاد . كما ظهر فى الوقت نفسه من رأى فى الظروف الاقتصادية العامل الرئيسى للنشاط الإنسانى والنظم الاجتماعية ، وقد عرف هذا الرأى بالتحكم الاقتصادى .

ويدور النشاط الاقتصادى حول موضوعات رئيسية ثلاثة هى :

١ - إنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع ، ويهتم الاقتصاديون أساساً بالوسائل التى يمكن أن تتحول بها المادة الخام إلى أغذية أو أدوات وبالأنماط أو نماذج التصرف التى تؤثر فى النشاط الإنسانى والتفاعل الذى يتم خلال إنتاج السلع والخدمات ، وبذلك فإنهم يبحثون فى كيفية توزيع عملية الإنتاج بين أفراد المجتمع وعما إذا كان هناك تخصص بين الأفراد أو الجماعات فى حرفة معينة ، ففى مجتمعنا مثلاً نجد هناك تخصصاً بنسبة كبيرة فى أنواع التجارة والصناعة والحرف المختلفة والتى يتطلب بعضها سنوات طويلة من

الدراسة والتعمير ، بينما لا نجد الأمر كذلك في كثير من المجتمعات الصغيرة أو البدائية والتي لا يعتمد التخصص فيها ذلك الذي يوجد بين عمل الرجل وعمل المرأة ، أو ذلك الذي يتظر من كل فرد في المجتمع أداؤه تبعاً لسن معينة .

٢- توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ، ويكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التي تحكم عمليات التوزيع وعلى الوسائل المستخدمة في سبيل التوزيع داخل الأسرة كما هو الحال في معظم الجماعات البدائية ، أم أن الأسرة نفسها وحدة في جزء أكبر يتم التوزيع فيه عن طريق نظم أخرى كالتجارة مثلاً ، هذا علاوة على أن التوزيع في المجتمعات المتحضرة يتم بواسطة طرق كثيرة التعقيد .

٣- استخدام واستهلاك السلع والخدمات ، وهي أنماط أو نماذج التصرف التي تحكم هذه العمليات . فالمجتمعات البسيطة لا تنتج في العادة أكثر مما تستهلك ، وهي لذلك لا تعرف مشكلة الفائض من الإنتاج ، أما المجتمعات المتحضرة فتنتج عادة فائضاً كبيراً تواجه معه مشكلة ملكية هذا الفائض وللتحكم فيه ، وهي مشكلة لا تدخل في نطاق النظام الاقتصادي وحده ، بل تمتداه إلى النظام السياسي نفسه .

أما من وجهة نظرنا كاجتماعيين فيهمنا النظام الاقتصادي في أنه جزء من التنظيم الاجتماعي ، كما تهتمنا العلاقة بين النشاط الاقتصادي وبين المظاهر الأخرى للحياة الإنسانية . وعلى ذلك فلا يهمننا النظام الاقتصادي من ناحية وظائفه الداخلية كعوامل التشغيل والعرض والطلب ونظمه النقدية والائتمانية ومشاكل الإنتاج والإدارة ، ذلك لأن كل هذا يهم أولاً عالم الاقتصاد ، بينما يركز عالم الاجتماع اهتمامه فيما يمكن أن يكون للنسق الاقتصادي من آثار على التنظيم الاجتماعي ككل ، وفيما يمكن أن يكون له من آثار على النظم الأخرى في المجتمع ، وما يمكن أن يكون له من آثار على طرق معيشتنا وطرق تفكيرنا عامة .

ماهية النظام الاقتصادي

لكل حضارة وسائلها الفنية التي تهدف إلى استغلال البيئة بقصد إرضاء الحاجات الأساسية للإنسان كمحاجته إلى الغذاء والمأوى والملبس . وهذه الوسائل كمجموعة هي المظهر الذي يتميز به النظام الاقتصادي في مجتمع معين ووقت معين . وتمثل هذه الوسائل في مجموعة الخبرات والمهارات والفنون Technology السائدة في المجتمع وما لها من أثر على التنظيم الاجتماعي نفسه من نواح كثيرة . وهذه المجموعة من الخبرات والمهارات والفنون في حد ذاتها لا تريد على كونها جزءاً من النظام الاقتصادي ، إلا أنه توجد إلى جوارها نواح أخرى كثيرة تمثل فيما يسود المجتمع من عادات وتقاليد وأفكار وخرافات وغيرها مما يقوم حول الوسائل المستخدمة في النظام ، ولها أثرها بالتالي في كيفية استخدام وملكية الأدوات وتوزيع الإنتاج وغيرها من نواح تؤثر في الوسائل نفسها ، في الوقت الذي لا تعتبر فيه هذه النواحي جزءاً من الوسائل نفسها . وعلى ذلك فالنظام الاقتصادي لا يقتصر على كونه مجموعة الوسائل ، وإنما لابد أن يضاف إليها تلك النواحي المعقدة من عادات وعقائد وأفكار . ويمكن أن نعرف النظام الاقتصادي على هذا الأساس بأنه عبارة عن مجموعة الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات في تفاعلها معاً لاستغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية .

The economic institution is the complex of techniques, ideas and customs, relating to the exploitation of the environment for the satisfaction of subsistence needs.⁽¹⁾

وتختلف تفاصيل النظام الاقتصادي من حضارة لأخرى وذلك نتيجة للتفاعل بين جماعات معينة لها حضارتها المميزة وبين البيئة الطبيعية . وقد وجدنا على هذا الأساس اقتصاداً يقوم أساساً على الصيد من البر أو البحر ، واقتصاداً يقوم على الزراعة أو تربية الحيوانات والماشية ، واقتصاداً يقوم على الصناعة أو التجارة أو النقل ، كما نجد في بعض الحالات اقتصاداً يقوم على اثنين أو أكثر من هذه الأسس ، وعلى ذلك

يمكننا أن نميز بين المجتمعات اقتصادياً كالآتي :

١ - اقتصاد الجمع : وهو ذلك الذي يتركز نشاطه حول استخدام الإنتاج الذي يوجد في البيئة بصورة طبيعية كصيد الحيوانات وصيد الأسماك واستغلال النباتات البرية ، وتميز المجتمعات البسيطة بهذا النوع من الاقتصاد عادة .

٢ - الاقتصاد التحويلي البسيط : وهو ذلك الذي يعتمد على تحويل الإنتاج الطبيعي السابق بطرق بسيطة ، أو يعتمد على النشاط الزراعي واستئناس الحيوان ، وهذان النشاطان هما أبرز أشكال هذا النوع من الاقتصاد ، وكان لهما أهميتهما في تطور الإنسان عامة لأنهما حررا الإنسان من الاعتماد الكلي على الطبيعة باعتماده على نفسه وسيطرته على البيئة إلى حد كبير ، ويدخل ضمن هذا النوع من الاقتصاد أيضاً الجهود الأولية التي يبذلها الإنسان في تحويل إنتاجه إلى أشكال تعمل على صلاحية استخدامها كتحويل القطن إلى غزل ، وكالصناعات اليدوية الأخرى التي كانت في حد ذاتها بداية للمرحلة التالية .

٣ - الاقتصاد التحويلي المعقد ، وهو ذلك الذي يعتمد على اعتبار الإنتاج الطبيعي مادة خام يمكن تحويلها إلى مجموعة من المواد الجديدة عن طريق عدد من العمليات التي تنتهي بالمادة الخام إلى بضائع تامة الصنع تختلف كل الاختلاف عن طبيعة المادة نفسها مثل تحويل القطن والصوف إلى ملابس ، وكالصناعات التي تعتبر أكثر تعقيداً من ذلك كإنتاج النايلون وأدوات البلاستيك والأدوات الزجاجية والآلات وغيرها ، ويمكن أن نمثل لذلك النوع من الاقتصاد بهذا الذي تأخذ به بلادنا في الوقت الحاضر والذي أخذت به قبلنا كثير من البلاد الأوروبية والأمريكية .

٤ - الاقتصاد المنوع ، وهو الذي يعتمد على أكثر من نوع من الأشكال الاقتصادية السابقة بسيطة ومعقدة ، وذلك حينما نجد جانباً من المجتمع يعتمد على الاقتصاد التحويلي البسيط بينما يعتمد جانب آخر على الاقتصاد التحويلي المعقد . وهذا هو الوضع في أغلب بلاد العالم ، حيث نجد أنه قلما تتميز أية دولة بنوع واحد من الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالجمع بين النوع الثاني والثالث ، ونجد مصر مثلاً لهذا النوع من الاقتصاد المنوع ، حيث نجد اقتصادنا يجمع بين الاقتصاد التحويلي البسيط والاقتصاد التحويلي المعقد .

تطور النظم الاقتصادية

كان للإنسان نشاطه الاقتصادى منذ ان ظهر على وجه الأرض : وقد بدأ ذلك عندما كان يعتمد كلياً على ما يجمعه من جذور وثمار ونباتات لغذائه ، وما كان يصيده من حيوانات بتغذى عليها . وقد ظهر مبدأ تقسيم العمل فى أول الأمر بين الذكور والإناث حيث كانت تترك للنساء مهمة جمع الجذور والنباتات بينما يقوم الرجال بالصيد ، وكانت الأسرة بذلك هى النظام الرئيسى للإنتاج والاستهلاك ، مع وجود بعض الحالات كان يشترك فيها الجميع كاله فى الإنتاج والاستهلاك ، وذلك حينما كانت الأسرة كلها أو معظمها تتعاون فى الصيد ، فيخرج الرجال لهذه المهمة لعدة أيام أو لعدة أسابيع ثم يعودون لا قسامة ما صادوه فيما بينهم . ولم يكن هناك من رأس مال يمكن مقارنته بما هو موجود فى النظم الاقتصادية الحاضرة إذ لم يكن ذلك يتعدى الرماح والعصى والصنانير والقوارب وأدوات التنكر وخلاف ذلك من أدوات تتعاق بالصيد .

ولقد تميز الشكل الاقتصادى السابق بناحية الاكتفاء الذاتى فلم تكن هذه الجماعات تعرف التجارة بأية صورة من صورها ، ذلك لأن طرق المواصلات على الأقل لم تكن تشجع على ذلك ، كما لم تكن هناك أسس معينة للتبادل كالتقود فى الوقت الحاضر مثلاً . وقد عرفت هذه الجماعات فيما بعد ما سعى بنظام تبادل الهدايا Gift exchange والذي يتمثل فى إعطاء أحد الرجال هدية لرجل آخر يكون فى العادة من قبيلة أخرى ، ثم ينتظر منه هدية مساوية لها فى القيمة . وكان خلق الصداقة بين الأفراد هو الغرض الأول من هذا النظام ، وبذلك كانت أهميته اجتماعية ، ثم ظهرت أهميته الاقتصادية بالتدريج عندما أصبحت الهدايا تمثل أشياء لا تتوافر لدى المهدي إليه وكانت هذه الهدايا فى العادة من الأسلحة وأدوات الزينة أو الأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية . وكان هذا النظام أساساً لظهور أول شكل للتجارة بين الجماعات المختلفة بعد أن وجد أن أفضل الهدايا هى تلك التى لا يملكها الآخر أو التى يحتاج إليها .

وكما وجد نظام تبادل الهدايا وجد أيضاً نظام تبادل الخدمات ، وذلك على شكل

مساعدة أسرة لأخرى في الزراعة مثلا ، ويكون هذا ديناً يرد في مناسبة أخرى على شكل عمل أيضاً . أما إذا قدمت إحدى الأسر مساعدة أكبر مما رد إليها حسب قيمة المساعدة الزائدة ورد بدلها جزء من المحصول .

ويقوم نظام تبادل الهدايا على أساس شعور كل المتبادلين بالرضا وذلك حين يشعر كل منهما بأن ما حصل عليه يساوى ما قدمه في القيمة ، وهذا يتطلب نوعاً من الاتفاق في تقدير القيمة بين الشخصين برغم عدم وجود مستوى معين للتقويم مثل ذلك الذى يقوم به النقد حديثاً . وعلى ذلك كانت عملية التبادل تتم على أساس تقدير الشخصين أو الجماعتين ، فلما أخذ التبادل يأخذ شكل التجارة ظهر أساس جديد أخذ شكل العرف أو الاصطلاح للقيمة النسبية لأنواع مختلفة من السلع والخدمات ، كأن يوافق عرفياً على أن البقرة تساوى عدداً معيناً من الماعز أو الخراف أو أن آنية معينة تساوى في القيمة كمية من الحبوب تكفى لملئها أو لملء نصفها ، وما تحديد الأسعار والأجور العرفى الموجود في المجتمعات المتقدمة سوى استمرار لذلك التقدير القديم لقيمة الأشياء حين مبادلتها عند المجتمعات البدائية .

ولقد اتجهت المجتمعات التي كان يسود فيها استبدال الهدايا نحو استخدام أشياء معينة تؤدي مهمة جمع أو تخزين الثروة ، كأدوات الزينة الشخصية والأشياء ذات القيمة الفنية كالأسلحة المزخرفة وهي ما يمكن خزنه أو حفظه لاستخدامه كهدايا أو كثروة أو كنز . كما كانت تستخدم أيضاً كأساس لتقدير القيمة ما دامت توجد على شكل وحدات معينة ، ففي جزيرة ميلانيزيا Melanesia في المحيط الهادى تحفظ الأصداف على شكل عقود بعد إدخالها في قطع من الدوبارة ، وتستخدم الأطوال المعينة منها كأساس لتقويم الأشياء الأخرى ، كأن تقدر قيمة حيوان من حجم معين مساوية لطول معين من هذه العقود^(١) كما نجد القبائل في شرق أفريقيا تستخدم أداة الحفر الحديدية التي تستخدم في اقتلاع الجذور كنوع من النقود على أن يكون لها حجم ووزن معينان وعلى ذلك يشيع تخزينها كنوع من الثروة ، كما تستخدم أيضاً كمادة خام ما دام في الإمكان تشكيلها عند الحداد إلى أية أداة أخرى ، هذا علاوة على شيوع استخدامها

فى دفع المهور على شكل عدد معين منها .

وقد استخدم فى الشرق الأدنى قديماً عدد من المعادن كالذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة نظراً لعدم تلفها عند حفظها ، كما أمكن تشكيلها إلى وحدات ذات أوزان متساوية من كل معدن . وأصبحت كل وحدة تعادل الأخرى من ناحية القيمة ، وأمکن بذلك تحديد قيمة الأشياء الأخرى على أساس أوزان معدن معين ، وكانت هذه الوحدات بذلك هى أول مظهر للوحدات النقدية التى ظهرت فيما بعد لأول مرة عندما بدئ فى سك بعض قطع من المعادن وضع عليها وزنها .

وقد استخدمت النقود كأساس للقيمة أى كوسيلة لمقارنة القيم النسبية للأشياء المختلفة كما استخدمت كواسطة للاستبدال . أى استبدال السلع والخدمات بالنقود بدلا من استبدالها بسلع وخدمات أخرى ، وهذا الاستبدال بالنقود هو ما يطلق عليه الاقتصادى النقدي money economy كما تستخدم النقود فى الوقت نفسه كوسيلة لجمع وتخزين الثروة .

ومع تقدم الزمن عقدت الأسواق لمبادلة السلع بين أفراد القبائل المختلفة ، ثم أخذت الأسواق تمتد . ونشطت بذلك حركة المبادلة كما نشأت القرى والمدن بجوار هذه الأسواق ، وظهرت بذلك مرحلة اقتصادية جديدة هى مرحلة الاقتصاد المدنى (نسبة إلى مدينة) وذلك إذا قورنت بالمرحلة الاقتصادية السابقة التى كانت تتميز بأنها عائلية .

لم تعد الجماعات فى المرحلة الحديدية ترتبط بالضرورة بأواصر القرابة أو المصاهرة وإنما بروابط الإقامة والسكنى فى قرية معينة أو مدينة بذاتها ، وقد ترتب على ذلك تعدد السلع وتنوع الأعمال . وبعد أن كان الصانع يتلقى من عميله المادة الأولية لتحويلها إلى سلعة مصنوعة لحساب هذا العميل أصبح يجلب المادة الخام ويحولها ثم يبيع السلعة المنتجة فى الأسواق لحسابه الخاص . وأصبحت كل مدينة مركزاً خاصاً للإنتاج لها أسواقها الأسبوعية والشهرية وعملتها وجماركها الخاصة ، بحيث كان الشخص الأجنبى عن المدينة لا يستطيع أن يدخل بضائعه إلى أسواقها إلا بعد دفع رسم معين . وتطورت المبادلات التجارية فى هذا الدور بتطور الجماعة ، فكانت توجد تجارة متقلة حين يطوف التجار ببضائعهم من سوق إلى أخرى ، وتجارة مقيمة فى جهة واحدة ، وكان التجار المقيمون يحاربون التجار المتنقلين لمنافستهم لهم .

ولما جاء عهد القوميات وتكونت الدول الحديثة ، دخل الاقتصاد في طور جديد هو الاقتصاد القوي وقد أخذت الدول الحديثة تتكون في هذا الدور وأصبحت كل أمة بيئة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث حجم الثروة الموجودة فيها وأنواعها وموقعها الجغرافي وطبيعة مناخها وعدد سكانها . وقد أصبح لكل أمة بذلك اقتصاد قوي قائم بذاته ، ولا يعنى ذلك ضرورة وجود تشابه كامل بين مختلف أجزاء هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى . وإنما كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة إلى أجزاء أصغر تبعاً لاختلاف مناطقها من زراعية وصناعية ، إلا أنها مع ذلك ترتبط جميعاً بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق في سبيل انتقال الأشخاص ورءوس الأموال من جهة إلى أخرى في داخل الدولة . وقد صاحب هذا الدور القوي إلغاء العوائق الجمركية القائمة بين المدن وتعبيد الطرق وتسهيل المواصلات وتنظيم الشرطة والإدارة لنشر الأمن ، وتوحيد العملة في سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص ، كما تطورت الأسواق فلم تعد السوق محمية خاصة بإقليم معين بل قومية تمتد نشاطها إلى كافة أنحاء الدولة وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة في المدن والقرى لسد حاجات قاطنيها . ولقد ظل الحال كذلك حتى قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من ازدياد حاجات الإنسان وتحسن طرق المواصلات مما أدى في النهاية إلى ظهور مرحلة اقتصادية جديدة هي مرحلة الاقتصاد الدول .

بدأت مرحلة الاقتصاد الدولي خلال القرن التاسع عشر حينما بدأ الاتصال بين الدول وتشابكت علاقاتها الاقتصادية وتطور الصناعة ، ثم ارتفاع شأن التجارة الدولية نتيجة لتحسين وسائل المواصلات وتسهيل طرق المعاملات ، وبذلك لم تعد الأسواق قومية بحتة أو مقصورة على دولة بعينها بل دولية ترتبط ببعضها ، ولا يزال هذا ، الاقتصاد سائداً في الوقت الحاضر ، وتبدو دولية الأسواق بشكل واضح في أسواق القطن والذهب مثلاً ، كما أصبحت أثمان السلع شبه موحدة في الأسواق العالمية وتشابهت النظم الاقتصادية من صناعية وتجارية ومالية في كثير من الدول .

ويرجع هذا التطور الذي تميزت به مرحلة الاقتصاد الدولي إلى كثرة الحاجات وارتفاع مستوى المعيشة مما جعل في غير الاستطاعة أن تكفى أية دولة نفسها بنفسها من جميع نواحي الحياة ، وأصبح الأمر يتطلب ضرورة إشباع بعض حاجاتها عن طريق

الاعتماد على غيرها من الدول ، وذلك نتيجة لاختلاف الثروات الطبيعية وتباين البيئات الزراعية والصناعية ، وبذلك وجد نوع من التعاون الاقتصادي بين الشعوب تبعاً لتباين مقدرة كل منها ، وأصبح في غير الإمكان أن تعيش أية دولة في عزلة اقتصادية تامة عن سائر الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه الدولة ذات موارد طبيعية ضخمة كالولايات المتحدة مثلاً ، والتي نجدها برغم غناها وسيطرتها الاقتصادية تحتاج إلى البلاد الأخرى لتصريف منتجاتها حتى لا تضطر مصانعها إلى الإغلاق مع ما يصاحب ذلك من أزمات اقتصادية وبطالة بين عمالها ، كما أنها تحتاج في الوقت نفسه إلى بعض الموارد الأولية من الخارج كالبترو ل مثلاً .

ويتميز الوقت الحاضر بعدد كبير من النظم الاقتصادية التي تعتبر نظماً فرعية للنظام الاقتصادي العام كوحدة ، ومن هذه النظم العديدة : نظام الملكية ، ونظام النقد ، والنظام التعاوني ، والنظام الاشتراكي ، ونظام المنافسة والشركات المساهمة ، إلى آخر ذلك من النظم الشائعة في المجتمعات الحديثة . وسنستعرض معاً نظامين من هذه النظم نعتبر دراستهما نموذجاً للدراسة باقي النظم .

نظام الملكية

تعتبر الملكية ركناً هاماً من أركان النظام الاقتصادي في المجتمع ، وهي في جوهرها عبارة عن نظام التوزيع في شكله الثابت ، ولذا فقد استلزم الأمر وضع حقوق وواجبات للفرد المالك أو الجماعة المالكة للشيء . ومن هنا تدخل المجتمع في أمر الملكية وأصبحت نظاماً يخضع أفراد المجتمع لعاداته وتقاليده . كما أصبح لها بالتالي أثر كبير في حياة الجماعة ، فالإنسان يميل بطبعه إلى ملكية كل ما يعتقد أنه لازم لإشباع حاجاته ، ويزداد عنده هذا الميل كلما ازداد ما يبذله من جهد للحصول على هذه الأشياء فتعلو قيمتها في نظره ، ويسعى للاحتفاظ بها لنفسه والاحتفاظ بحريته المطلقة في التصرف فيها ، وقد تلتى غريزة التملك هذه من المجتمع قبولاً فيعمل على تنميتها كما قد تلتى معارضة فيعمل على الحد منها أو القضاء عليها .

وإذن فنظام الملكية نظام اقتصادي سواء أكان قائماً على العرف أم على القانون ، وتعود جذوره القانونية إلى القانون الروماني الذي جعل من الملكية نظاماً معترفاً به قانوناً ، كما تعود جذوره العرفية إلى النظام الإقطاعي الذي كان يسود أوروبا في العصور الوسطى وحيث كانت ملكية الأرض تقوم أساساً على العرف والقوة .

ويأخذ نظام الملكية في الوقت الحاضر أشكالاً متنوعة وتنظيماً تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فهناك الملكية الشائعة والملكية الجماعية والملكية الفردية ، كما أن هناك الملكية العامة والملكية الخاصة . وكثيراً ما يقوم خلط بين بعض هذه الأنواع من الملكية . وذلك حين تستعمل الملكية الخاصة والملكية الفردية أحياناً بمعنى واحد ، كما قد تعتبر الملكية الشائعة والملكية الجماعية شيئاً واحداً عند البعض أيضاً وهو ما يخالف الواقع ، فالملكية الجماعية Collective property تعني أن حق الملكية يتعلق بالمجتمع نفسه باعتباره وحدة واحدة وشخصاً معنوياً ، في حين أن الملكية الشائعة Common property تتضمن فكرة الشيوع بين عدد من الأفراد ، وهذان النوعان من الملكية يتعارضان مع الملكية الفردية التي تخص الفرد الواحد إلا أنهما لا يتعارضان بالضرورة مع الملكية الخاصة ،

فملكية العائلة مثلاً يمكن أن تكون شائعة ومع ذلك فهي ملكية خاصة ، وبالمثل فإن اصطلاح الملكية الفردية Individualistic Property واصطلاح الملكية الخاصة Private Propetry لا يؤيدان نفس المعنى ، فالملكية الفردية ليست إلا صورة من صور الملكية الخاصة ، وتعتبر هذه الصورة أهم صور الملكية الخاصة في هذه الأيام ، غير أنها لا تعتبر الصورة الوحيدة : فملكية العائلة كما ذكرنا تعتبر ملكية خاصة. وتناقض الملكية الخاصة ، الملكية العامة Public Property ، ويقوم الصراع بين المذاهب السياسية والاقتصادية دائماً حول هذين النوعين من الملكية ومشروعيتهما والمفاضلة بينهما .

ومن المرجح أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة عند الجماعات الإنسانية الأولى وإنما كان الأمر مشاعاً بين الجميع ، وكان هذا الشيوع يشمل في بادئ الأمر القبيلة بأسرها ثم أصبح مقصوراً على العائلة الواحدة بعد أن انقسمت القبائل إلى عائلات واستقرت كل منها في مكان معين . ثم بدأت الملكية الفردية تطفئ تدريجياً على الملكية العائلية ، ولقد اقتضت الملكية الفردية في بداية أمرها على بعض أنواع الثروة المنقولة كالأسلحة وأدوات الزينة ، ثم اشتملت فيما بعد الكثير من الأموال المنقولة ، حتى امتدت أخيراً إلى الأموال الثابتة كالمباني والأراضي : ويستند هذا التطور التاريخي لنظام الملكية على أساسين :

الأول : دراسة المجتمعات البدائية الموجودة حالياً باعتبارها ممثلة للنظم الأولى للإنسان، وإن كان هناك شك في أن تكون النظم السائدة في هذه المجتمعات هي بالضرورة من بقايا الماضي البعيد .

الثاني : دراسة بعض المجتمعات المندثرة في العصور القديمة والوسطى ، وإن كان من الصعب تعميم ذلك لأن الوثائق التي عثر عليها من العصور القديمة لا تسمح بتأكيد نظام شامل وعام للشيوع . ولقد عرفت بعض الشعوب القديمة نظام الملكية الجماعية للقرية أو القبيلة مثلاً ، ولكن ليس هناك ما يؤكد أن هذه الصورة من صور الملكية هي أقدمها . أو أن هذه الصورة هي الصورة التي كانت موجودة في كل مكان ، أو أنها حيث وجدت كانت تنطبق على جميع الأحوال .

ولقد قويت المنافسة بين أنصار كل من الرأيين ، فالاقتصاديون الأول يرون عدم الاعتراف بفكرة المشاع الفطري لأنها تنال من اعتبار الملكية الفردية التي يقدرون أهميتها،

بينما يرى الاشتراكيون الأخذ بهذه الفكرة لأنها تتفق وآراءهم التي يعتبرونها عودة لما كان عليه الأمر في الماضي ، وعلى ذلك فإن أصل الملكية والصورة الأولى التي كانت عليها أمر لم يتبين تماماً بعد ، على أنه يمكن أن نقول بأنه قد وجدت صورة من الملكية الشائعة في بعض الأماكن في بعض العصور القديمة ولكننا لا نستطيع التعميم ، كما يمكن القول أيضاً بأنه في خلال الثلاثة آلاف سنة الأخيرة انتشرت الملكية الخاصة الفردية واتسع نطاقها وغزت عدة ميادين كانت مغلقة دونها . وقد وضعت لتنظيمها القواعد القانونية المدعمة لها وذلك حينما أسبغ القانون الروماني على المالك صفة المشرع عندما يتصرف في ملكيته ، وجعل من الملكية حقاً مطلقاً تحميه قوة السلاح . وقد شاهدت القرون الأخيرة من العصور الوسطى توسعاً في ملكية الثروة المنقولة وبصفة خاصة ملكية الديون والحقوق المنقولة . وازدادت أهمية الثروة المنقولة جيلاً بعد جيل حتى أيامنا هذه .

وقد لاقت هذه الأنواع المستحدثة من أنواع الملكية صعوبات دينية نتيجة لتحريم القروض بفائدة . غير أنه أمكن التغلب على هذه الصعوبة بالاجتهاد في التفسيرات التي تؤدي إلى إباحة ما كان يعتقد أنه من المحظورات . وبذلك ظهرت طبقة من الأغنياء من أصحاب الثروات المنقولة إلى جانب أصحاب الثروات العقارية ، كما ازدادت أهمية الثروة المنقولة في هذه الأيام بسبب انتشار الشركات المساهمة والتجاء الحكومات إلى القروض ، ثم شمل حق الملكية أخيراً أشياء كانت متروكة دائماً مشاعاً للجميع وذلك حين أصبح ذلك الحق يسرى على الاختراعات الصناعية والعلامات التجارية والأعمال الفنية والإنتاج الأدبي .

ولكن على الرغم من اتساع رقعة الملكية الخاصة الفردية فقد أصبحت في العصر الحديث تقابل بهجوم شديد ، وقد أخذ هذا الهجوم مظهرين ، الأول اتساع رقعة الممتلكات الجماعية ، والثاني تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً ، وتدخل المشرع لتقييد هذا الحق فن ناحية اتساع رقعة الممتلكات الجماعية تعمل الحكومات على هذا التوسع عن طريق ما تستولى عليه من ثروات ودخول خاصة لأغراض جماعية ، ومن أمثلة ذلك ما بلغت الضريبة العامة على الإيراد في كل من إنجلترا ومصر ، حيث بلغت في تدرجها إلى حد الاستيلاء على ٩٠٪ أو أكثر من الدخل الفردي ، إذا ما زاد على حد معين . ومن ناحية أخرى فإن القروض الداخلية التي تعقدتها الدولة تؤدي إلى وضع

اليد على جزء كبير من الثروات والدخول الخاصة بتوجيهها لصالح المجموع . وقد اتسع نطاق التدخل العام للدولة عن طريق التأمينات التي تشق طريقها الآن في غالبية الدول ، وهو تأميم على حساب الملكية الخاصة الفردية : كما أن الدولة كثيراً ما تقوم بمشروعات تعمل على الحد من توسيع الملكية الخاصة الفردية كذلك التي تتعلق بخدمات النقل والإنارة وشق الطرق والترع وإقامة المباني العامة .

ومما سبق نرى أن الملكية الخاصة إذا كانت قد فقدت في العصور الحديثة بعض الميادين في بعض النواحي فقد فازت بغيرها في نواح أخرى : وترتب على ذلك أن نظام الملكية الجماعية قد اتسع ، إلا أن ذلك لا يمنع أن يكون نصيبها النسبي من مجموع الأموال القابلة للتملك لم يزد عن نصيب الممتلكات الخاصة الفردية إذ أنه لا يوجد ما يمنع من اتساع النطاق الخاص بكل من النوعين من الملكية في آن واحد نظراً لأن التقدم الفني والاقتصادى يخلق باستمرار أموالاً جديدة للتملك ، إلا أن هذا إذا صح بالنسبة للدول التي تبيع الملكية الخاصة لأموال الإنتاج بصورة مطلقة أو مقيدة فإنه لا ينطبق على الدول التي ألغت - كقاعدة عامة - الملكية الخاصة لأموال الإنتاج كما هو الحال في الاتحاد السوفييتى .

أما عن تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً، فإذا كانت الحرية بمعناها القديم هي التي أوحى في الوقت الحاضر بمهاجمة الملكية الخاصة على إعتبار أن حق الملكية شأنه شأن الحقوق الأخرى ذو صفة نسبية وازدياد الرغبة في القضاء الجزئى على هذا الحق . وقد فرضت نتيجة لذلك كثير من القيود بعضها لأسباب صحية كضرورة تسوير الأرض القضاء واشتراط البناء بحسب مواصفات معينة : والبعض الآخر للمحافظة على أرواح الناس عن طريق إلزام الملاك بهدم المباني التي يخشى سقوطها ، وبعضها لحماية المواطنين من الجشع كقانون الإيجارات المعمول به حالياً في مصر وقانون التسعيرة الجبرية . هذا ونجد في ميدان الملكية الزراعية كثيراً من القوانين الخاصة بمواعيد الري ومنع إنتاج بعض المحاصيل كالتبغ والحشيش ، كما لم تسلم الأموال المنقولة مادية وغير مادية من هذه القيود كالقوانين التي تعين حداً أقصى لفائدة القروض وتلك الخاصة بذبح المواشى ، والإجراءات القانونية التي تنظم التصرف في الأشياء ذات القيمة ، التاريخية وحق الاستيلاء عليها ، كما وضعت للأسهم والسندات أيضاً بعض القوانين التي تنظم ملكيتها .

ولم يقتصر التطور الحديث للتشريع على فرض قيود على مباشرة المالك لحق الملكية، وإنما حدث تغير في طبيعة الحق ذاته ، فإن إساءة استعمال الحقوق قد أدت إلى إنكار الصفة المطلقة للحقوق وبصفة خاصة حق الملكية الذي وصف بأنه وظيفة اجتماعية، فالمالك يجب أن يؤدي حساباً للمجتمع عن كيفية استغلال ماله بحيث إذا كان لا يحسن القيام بهذه الوظيفة جاز للمجتمع أن يتدخل لإرشاده أو إكراهه أو نزع ملكيته .

ولقد تميز القرن العشرون باتجاه حديث نحو التوسع في تفسير حق المجتمع في نزع الملكية للمنفعة العامة وهو ما يؤدي إلى القضاء الجزئي على حق الملكية ، ففكرة المنفعة العامة ذات معنى واسع لأنها تشمل اعتبارات كثيرة صحيحة ونفسية ورياضية وجمالية وغير ذلك من الاعتبارات ، ويعتبر تأمين الأراضي والصناعات خطوة واضحة لهذا الاتجاه وخاصة ما بدأ منها في بعض الدول عقب الحرب العالمية الأولى وحيث لجأت الدولة في بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى نزع الملكيات الزراعية الكبيرة بقصد تحقيق الإصلاح الزراعي بإعادة توزيعها على صغار المزارعين ، وقد أقدمت مصر على هذه الخطوة في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦١ بقانون الإصلاح الزراعي الذي وضع لتحقيق نفس الغرض . وتتجه الدول حالياً نحو تأمين الصناعات الأساسية فيها ، كما فعلت إنجلترا عند تأمينها للسكك الحديدية ومناجم الفحم وبنك إنجلترا وصناعة الصلب ، وكما فعلت فرنسا عند تأمينها لمناجم الفحم والكهرباء والغاز والبنوك وشركات التأمين ، وكما فعلت مصر عند تأمينها شركة قناة السويس والبنوك وشركات التأمين .

نظام النقد

تتميز المجتمعات البدائية وحيث لا يوجد النظام النقدي بأن السلع والخدمات تقارن ببعضها من ناحية قيمة كل منها. فعمل يوم في حقول الأرز مثلاً يعتبر مساوياً ، في القيمة لكمية معينة من المحصول . أما في الاقتصاد النقدي فنجد أن كل منفعة ، سلعة كانت أو خدمة تقوم حسب اصطلاحات نقدية ويصبح بذلك سعر أية ، منفعة هو قيمتها النقدية ، وبذلك يقوم نظام النقد في الوقت الحاضر بدور هام ، في الحياة الاجتماعية .

وتعتمد قيمة النقد على كمية المنافع التي يمكن أن تستبدل به ، وعلى ذلك فهي قابلة للتغير من وقت لآخر . فالجنه المصري اليوم مثلاً أقل في القيمة مما كان عليه منذ عشر سنوات ، وهذا يتمشى مع نظرية القيمة النقدية The Quantity Theory of Money التي ترى أن أسعار المنافع في بلد معين تتوقف على كمياتها ، المتوافرة للمشتريين وكمية النقد المتوافرة . لشرائها ، فإذا كانت كمية السلع صغيرة وكمية النقد كبيرة انخفضت قيمة النقد وارتفعت الأسعار ، ويحدث العكس إذا كانت كمية السلع كبيرة وكمية النقد قليلة وحيث ترتفع قيمة النقد وتنخفض الأسعار .

ويمكن أن نلمس ذلك إذا مثلنا بمصر ، فبعد قيام الحرب العالمية الثانية ، (١٩٤٥ - ١٩٤٩) ازدادت كمية النقد المتداولة في مصر وارتفعت الأسعار تبعاً لذلك . والجدول التالي يوضح هذه الناحية للسنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ ، والأرقام القياسية محسوبة على أساس اعتبار سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ .

الارتباط بين كمية النقد المتداول والرقم القياسي للأسعار للسنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٧^(١)

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسي للأسعار
١٩٤٠	٣٣	١١٣
١٩٤١	٤٤	١٣٨
١٩٤٢	٦٦	١٨٤
١٩٤٣	٨٧	٢٤٢
١٩٤٤	١٠٨	٢٧٩
١٩٤٥	١٣٢	٢٩٣
١٩٤٦	١٤٣	٢٨٨
١٩٤٧	١٤٩	٢٧٩

كما يوضح الجدول التالى الارتباط الواضح بين انخفاض نفقات المعيشة ،
بانخفاض كمية النقد المتداول فى مصر ابتداء من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

الارتباط بين انخفاض كمية النقد المتداول وبين نفقات المعيشة للسنوات ١٩٥١ - ١٩٦٠^(٢)

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسي لنفقات المعيشة
١٩٥١	٢١٤	٣١٩
١٩٥٢	٢١٣	٣١٧
١٩٥٣	١٩٦	٢٩٦
١٩٥٤	١٩٤	٢٨٤
١٩٥٥	١٩١	٢٨٣
١٩٥٦	٢٣٢	٢٩٠
١٩٥٧	٢٢٠	٣٠٢
١٩٥٨	٢١٢	٣٠٢
١٩٥٩	٢٠٦	٣٠٣
١٩٦٠	٢٢٦	٣٠٤

(١) الإحصاء السنوي للجيب لسنة ١٩٤٧ .

(٢) الإحصاء السنوي لسنة ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ .

أما الجدول التالى فيوضح الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى فى مصر وبين ،
الارتفاع فى نفقات المعيشة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ على اعتبار أن سنة ١٩٦٧ = ١٠٠ .

الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى وبين ارتفاع نفقات المعيشة
للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ^(١)

السنة	الدخل القومى بالمليون جنيه	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٦٨	٢٥١٠	١٠٢
١٩٦٩	٢٦٥٧	١٠٦
١٩٧٠	٢٩٢٧	١٠٩
١٩٧١	٣٠٥٥	١١٤
١٩٧٢	٣١٧٣	١١٧

ولأى تغير فى المستوى العام للأسعار أثر كبير على الحياة الاجتماعية فنجد
حسب الجدول الأول أن الشخص كان يدفع ٢٥ قرشاً فى سنة ١٩٤٥ لنفس الشيء
الذى كان يدفع له ١٠ قروش فى سنة ١٩٤٠ فإذا ظل دخله ثابتاً كان معنى
هذا أنه قد أصبح أكثر فقراً ، هذا مع وجود أشخاص لا شك فى أنهم يستفيدون ،
من ارتفاع الأسعار .

ولقد استخدم الذهب والفضة كتنقود لأول مرة فى بلاد الشرق الأدنى ، ومنها
انتشر استعمالها فى جهات كثيرة من العالم ، إلا أن هذا الانتشار كان ضئيلاً لأن
استعمالها عقب اختراعها كان محدوداً إلى درجة كبيرة .

وإذا ما استخدمت المعادن الثمينة فى بلد ما كأساس للنقد اعتمد مستوى الأسعار
فيها إلى درجة ما على النسبة بين كمية النقد المعدنى المتداولة وكمية البضائع المعروضة
 للبيع ، ففى أوروبا فى القرن التاسع عشر أدى نقص الذهب اللازم للنقد إلى انخفاض
 فى مستوى الأسعار مما أدى إلى كثير من الاضطرابات الاجتماعية فى أنحاء متفرقة
 منها ، كما أدى اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا فى سنة ١٨٤٩ إلى وفرة وبالتالى
 إلى انخفاض قيمة النقد وارتفاع الأسعار .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لسنة ١٩٧٤ صفحتا ٢٠٨ ، ٢١٩ .

وقد تكون قيمة قطعة النقد المعدني مساوية تماماً لقطعة من نفس المعدن لها نفس الوزن ودرجة النقاء ، كما كان الحال في إنجلترا حتى سنة ١٩١٤ فيما يخص بالجنه الذهب ، وقد لا يكون الأمر كذلك فيما يخص بالنقود المصنوعة من الفضة أو البرونز والتي إذا ما صهرت كانت قيمتها أقل بكثير من قيمتها الاسمية ، ولكنها تصلح للتبادل عن طريق إلزام الأفراد بذلك .

وعلى الرغم من أن النقد لا يزال يقوم بوظيفة كواسطة للتبادل في الوقت الحاضر إلا أنه قد تغير كثيراً في طبيعته ، فلم يكن له فيما مضى سوى شكله المعدني ، أما في الوقت الحاضر فقد أخذ مظهره المعدني يختفي أمام مظهره الورقي .

ولقد كان في الإمكان فيما مضى استبدال النقد الورقي بما يساويه من نقد ذهبي ، كما كان الأمر فيما يتعلق باستبدال الورقة من فئة الجنيه بجنيه ذهبي لأي شخص يملكها . ولكن الأمر لم يعد كذلك حالياً بعد أن أصبح في غير الإمكان استبدال الأوراق المالية بنقود ذهبية ، وقد صاحب ذلك ظهور نوع خاص من النقود الورقية غير القابلة للتحويل . وتطبع الورقية تحت إشراف الدولة وهي التي تحدد الكمية التي تطبع وتقوم بمراقبة تداولها في الأسواق .

ولقد أدى استعمال النقد غير القابل للتحويل إلى تخفيف صلة النقد الذهبي ، بوفرة الذهب أو ندرته كما كان الأمر عندما كان كل الدفع بالنقود الذهبية ، هذا ونجد أنه في الاقتصاد الحديث الذي يتميز بالنقد الورقي غير القابل للتحويل قد أصبح في الإمكان زيادة كمية النقد المتداول بطبع كميات أخرى منه عن طريق الحكومة .

وتؤدي زيادة كمية النقد في بلد من البلدان بدون زيادة ملازمة في كمية السلع المتوافرة إلى ارتفاع الأسعار ، وقد تسببت الحرب العالمية الثانية ، في وجود هذه الظاهرة في كل أنحاء العالم ، وقد أتت هذه الزيادة لسببين الأول نقص السلع والثاني وهو الأهم زيادة كمية النقد عن طريق زيادة الطبع وهذا هو ما يفسر زيادة ثمن الأشياء في الوقت الحاضر .

أما عن نظام المصارف فقد عرف لأول مرة في بلاد ما بين النهرين ، ثم انتشر منها إلى البلاد الأخرى ، وأمكن للشخص بذلك أن يضع نقوده في المصرف

وأن يفوضه بأن يدفع نيابة عنه أى مبلغ فى حدود إماله فى المصرف لأى شخص آخر ، ويطلق على هذا التفويض نظام الشيكات . وقد انتشر استخدام الشيكات فى أوروبا ابتداء من القرن الثامن عشر ، أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت كل المبالغ الكبيرة لا تدفع إلا بواسطة الشيكات . وهذا يعنى أن النقد لا يكون فقط على شكل نقود معدنية أو ورقية بل يأخذ أيضاً شكل إضافات فى البنوك . فيعتبر الشخص يملك ما لا إذا كان له رصيد فى أحد البنوك ويمكنه بذلك أن يدفع ما يريد من النقود لشخص آخر عن طريق كتابة شيك بالمبلغ . وعلى الشخص الذى يملك الشيك أن يتسلم ، قيمته نقداً أو أن يضيفه إلى رصيده فى نفس البنك أو أى بنك آخر .

ولهذا النقد المصرفى أهمية كبيرة فى النظم الاقتصادية الحاضرة وحيث لم يعد هناك فى العالم ما يكفيه من النقد لتغطية كل ما تتطلبه أعماله المالية .

والنظام النقدى بوضعه الحاضر يوضح كيف أن الحياة الاجتماعية فى العالم ، كله تتوقف على ما يسمى بالنظام النقدى ، فالدخل الحقيقى لدولة من الدول يتكون من مجموع السلع والخدمات المتوافرة لتوزيعها على سكان هذه الدولة ، وعلى ذلك فإن ثروة أى قطر هى إلى حد ما مسألة ما يملكه هذا القطر من ممتلكات ثابتة كالأراضى والطرق والسلك الحديدية والموانىء والمناجم وما شاكل ذلك من ممتلكات ثم دخله عن طريق السلع والخدمات التى تنتجها ، أما الدخل الحقيقى للفرد فهو عبارة عن نصيبه الذى يحصل عليه من السلع والخدمات التى ينتجها ، وهذا يتوقف على دخله النقدى ، أى كمية النقد التى يتسلمها والتى يمكنه إنفاقها ، كما يتوقف أيضاً على الخدمات التى يحصل عليها ، وقد يظل دخله ثابتاً بينما ترفع الأسعار فيقل بذلك دخله الحقيقى .

ولقد أصبح للنقد أهميته فى الاقتصاد والحديث لأن تفكير أى شخص أصبح قائماً على أساس نقدى ، وأصبح النظام النقدى بذلك عادة اجتماعية ، فالجتماع هو الذى أعطى الذهب والفضة قيمتها ، وكان بذلك سبباً فى انتشارهما كنقود ، وقد أصبحت للنقود الورقية نفس الأهمية التى كانت للنقود المعدنية وذلك نتيجة ، لإلزام الدولة لرعاياها بوجوب استخدامها لدفع ثمن السلع والخدمات وقبولها إذا دفعت لهم .

الفصل السادس

النظم الاجتماعية (الزواج)

- مقدمة
- أصل الزواج
- انتشار الزواج
- أشكال الزواج
- نظم الاختيار في الزواج

الفصل السادس

النظم الاجتماعية

(الزواج)

مقدمة :

بشترك كل من الإنسان والحيوان في الغريزة الجنسية ، إلا أن الإنسان يميز بين العلاقات الجنسية المسموح بها والعلاقات المحرمة أو الممنوعة . ومعنى هذا أن الجماعات الإنسانية لا تعتبر العلاقة بين الجنسين فردية أو بيولوجية . وإنما تعتبرها إلى جوار ذلك خلقية أو جماعية ، وما الزواج إلا وسيلة اتخذتها الجماعات لتنظيم هذه العلاقة ، ومن الواضح طبعاً أن إشباع الغريزة عند الإنسان لا تختلف كثيراً عنه عند باقي الحيوانات ، ولكنه لا ينتهى عند الحيوانات بشكل أسرة بمعناها الواضح ، كما هو الحال عند الإنسان وذلك لأن رغبة الإنسان لإشباع غريزته دائمة ، ولأن فترة الطفولة عند نسله طويلة . والإنسان بهاتين الظاهرتين يختلف عن الثدييات العليا التي نجد لمعظمها فصلاً للإنسان يتفق عادة مع بعض النواحي الطبيعية كالمناخ ووفرة الغذاء . وإذا أضفنا فصل الإنسان هذا إلى سرعة فترة النضج Maturity عند أكثر هذه الحيوانات ، وجدنا هذين العاملين لا يساعدان مطلقاً على تكوين نظام الأسرة عند هذه الحيوانات ، بينما نجد أن النشاط الجنسي الدائم عند الإنسان لا يعرف حاجزاً مناخياً أو فصليةً ، وكذلك طول مدة الطفولة عنده يساعد على حياة الأسرة ، وما الزواج إلا أولى المراحل لتنظيم هذه الحياة التي فرضتها الطبيعة عليه ولذا نجد أن الزواج ظاهرة قديمة في المجتمعات الإنسانية حتى البدائي منها وإن اختلفت أشكاله ومظاهره .

ويعرف وسترمارك Westermarck الزواج بأنه « العلاقة التي تربط رجلاً أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء بشرط أن تتفق وتقاليد الجماعة أو يؤيدها القانون ، وتنطوى هذه العلاقة على حقوق وواجبات بالنسبة للطرفين وأولادهما »^(١).

Edward Westermarck, The History of Human Marriage (London, 1921).

وعلى هذا يعتبر الزواج نظاماً اجتماعياً يساهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة ، وفي تنظيم الغريزة الجنسية وهو يقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة في الحياة المشتركة ، وما يشجع على ذلك احتقار الجماعة لمن ينصرف عنه إلى علاقة أخرى من العلاقات التي يستنكرها المجتمع .

ويشترط في الرابطة لكي تكون زواجا أن تم تبعاً للشروط التي تحددها العادة أو القانون مهما كان شكل هذه العادات أو هذه القوانين والتي تتطلب موافقة الطرفين نفسيهما أو موافقة الوالدين ، كما قد يجبر الزوج على إعطاء تعويض (مهر) لخطيبته أو لوالديها أو أن يدفع هؤلاء التعويض (دوطة) وأن يقام حفل خاص وأن يشهد الشهود بأن الزواج قد تم وفق ما تواضع عليه المجتمع .

أصل الزواج :

من المرجح أن الزواج قد نشأ فطرياً ، ويعزز هذا الرأي أنه حتى في العصور البدائية الأولى لا بد أن الرجل والمرأة أو عدة نساء كانوا يعيشون معا لممارسة الغريزة الجنسية وتربية النسل الناتج عن ذلك ، كما كان على الرجل أن يحمي ويعول أسرته ، وعلى المرأة مساعدته وتربية الأطفال ، وكان هذا يحدث أولاً طبيعياً ثم أصبح يحدث فيما بعد بحسب شروط معينة تحولات أخيراً إلى نظام اجتماعي Social Institution وقد ظهرت عادات مماثلة لذلك بين القرود العليا حيث تعيش في سومطرة عادة في أسر مكونة من الأب والأم وصغارهما . وهناك بين العلماء من يرى أن الشيوعية الجنسية كانت النظام السائد في فجر الإنسانية وعلى رأسهم لويس مورجان الذي يرى أن النظام المونوجامي شكل متطور عن الشيوعية الجنسية وذلك في كتابه بعنوان Ancient Society .

وقد جاء هذا الرأي نتيجة لدراسة بعض الشعوب البدائية ووجود بقايا لهذه الشيوعية الجنسية تتمثل بين بعض العشائر البوليتيرية حيث يعيش أفراد الأسرة الواحدة في حالة شيوعية جنسية ، فبعاشر الأخوة أخواتهم بدون قيود الزواج . ولكن هذا النظام إذا صح أنه كان مطبقاً بين هذه العشائر فلا يمكن اعتباره شيوعية جنسية ما دام المجتمع قد أقره ونظمه وقيده بقصره على أفراد الأسرة الواحدة ، وهو بذلك يعد أحد مظاهر تعدد الأزواج والزوجات في وقت واحد لا من مظاهر الشيوعية المطلقة . ومن الظواهر التي دعت هؤلاء

العلماء يعتقدون في هذه الشيوعية الجنسية ما لاحظته مورجان من إباحة الاتصال الجنسي بين الرجال والنساء دون قيد أو شرط عند بعض الشعوب في بعض الأعياد والحفلات الدينية وهذا أيضاً ليس من الشيوعية المطلقة في شيء ما دام المجتمع قد أقره وجعله موقوتاً بفترة معينة .

ومما سبق نرى أنه من الخطأ اعتبار هذين المثالين وغيرهما آثاراً لشيوعية جنسية بين هذه العشائر أو أنها آثار كانت تسير عليها جميع الشعوب الإنسانية في مبدأ نشأتها. إذ ليس هناك ما يدل علمياً على أنها كانت سائدة في أى مجتمع من المجتمعات في مراحل نشأته الأولى ، وكل ما هناك أن بعض المجتمعات كانت ولا تزال تبيح في ظروف خاصة بعض حالات من هذا القبيل ، وكانت هذه الحالات استثنائية تباح في نطاق ضيق وفي ظروف معينة وبقيود كثيرة يحددها المجتمع ، وهذا يجردها من صفة الشيوعية المطلقة: بل ترجع إلى نظم تختلف اختلافاً جوهرياً عنها ، كما هو الحال في بعض المجتمعات التي ترى أن واجب الضيافة يقتضى إعارة الزوجة للضيف ، على أن يظل هذا ديناً برده المضيف إذا أصبح ضيفاً ، كما هو الحال عند بعض قبائل الإسكيمو^(١) .

ويصح إلى حد ما أن يدخل نظام البغاء ضمن نطاق الشيوعية الجنسية وهو نظام كان ولا يزال مباحاً في كثير من المجتمعات الحاضرة ، كما كان سائداً في المجتمعات القديمة إلا أنه برغم ذلك كان قديماً ولا يزال حديثاً مقيداً بقيود كثيرة ، كما ينظر إليه على أنه استثناء لا يمثل الحالة السوية لاتصال الرجل بالمرأة ، كما أنه لا يمارس إلا في نطاق ضيق هذا وتنظر إليه نفس الشعوب التي تسمح نظمها بممارسته نظرة فيها كثير من الازدراء والسخط .

انتشار الزواج :

يتوقف مدى شيوع ظاهرة الزواج في المجتمع على السن التي يسمح بها المجتمع ، ويمكن أن يقال عموماً بالنسبة للجماعات المتأخرة ، إن البنات يتزوجن فيها في سن مبكرة عنه عند الشعوب المتأثرة بالمدنية الغربية ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للرجال . وقد يكون هذا لأن إشباع الغريزة الجنسية عندهم يصعب تحقيقه بدون زواج أو بعلاقة تنتهى عادة بالزواج ، وحتى إذا أمكن إشباع هذه الرغبة بأية وسيلة ، فإن الزواج في حد ذاته عندهم

ضرورة ، فلا بد للرجل من امرأة ترعى بيته وتجمع له الحطب وتطهو طعامه وتجلب الماء وتعد له ملابسه أو تساعد في الزراعة ، إن كانت الجماعة زراعية ، هذا علاوة على أنهم يحسبون حساباً كبيراً للذرية ، ذلك لأن الرجل بلونها يعتبر تصاً سيئاً الحظ ، كما يسود الاعتقاد بين كثير من هذه الجماعات البدائية في أن من يموت بلا ذرية ، يعذب بعد موته كما هو الحال بين إسكيمو مضيق بيرنج .

والشباب في الجماعة البدائية لا يجد صعوبة في إعالة الأسرة التي يكونونها . لأن في استطاعته أن يحصل على غذائه بسهولة من الصيد برأً وبحراً . وهذا يشجعه على الزواج المبكر . وإن كان هذا لا يمنع من وجود عوائق أخرى تضطر بعض الشباب في هذه الجماعات إلى تأخير زواجهم لمدة قد تطول أو تقصر لكي يستطيع شراء زوجة ، حيث لا يمكنه الحصول على ثمنها وهو صغير ، كما أن الشاب قد يجد صعوبة في الحصول على زوجة في بعض المجتمعات التي يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء . أو حين يحتكر عدد قليل من الرجال عدداً كبيراً من نساء الجماعة ، حيث يتراوح ما يتزوجه كل منهم بين خمس نساء وثلاثين امرأة في الوقت الذي يظل فيه عدد كبير من الشبان عاجزاً عن الحصول على زوجة واحدة . كما هو الحال بين بعض قبائل الكونجو وجنوب جينيا ، كما قد توجد هذه الظاهرة أيضاً عند الجماعات التي يزيد فيها الإناث على الرجال لنفس السبب . وعلى ذلك نجد بين هذه الجماعات ظاهرة اختفاء عنصر العانسات ، كما تنتشر أيضاً بينها ظاهرة خطبة الأطفال لضمان الحصول على زوجة مستقبلاً علاوة على انخفاض ثمن الطفلة كثيراً عن ثمنها بعد أن تكبر .

أما عن الزواج بين الجماعات ذات الحضارة القديمة فنجد له أهميته أيضاً حيث ينظر إليه كواجب يجب أدائه كما هو الحال عند الصينيين عموماً ، حيث يزون وجوب زواج الرجل بمجرد بلوغه ، كما يعتقدون في أن أكبر لعنة أن تحل بالشخص هي موته دون إنجاب ذرية ، ونجد نفس الشيء عند اليابانيين والهنود . أما في البلاد الإسلامية فللزواج أهمية كبرى ، حتى إنهم يعتبرون الشخص الذي يتزوج بأنه يتم نصف دينه .

وتحدد القوانين في البلاد المسيحية عموماً سن الزواج للنساء والرجال ، وقد أقرت الكنيسة السن التي حددها القانون الروماني والذي بمقتضاه يمكن للرجل أن يتزوج في سن الرابعة عشرة والبنات في الثانية عشرة ، إلا أن التشريعات الحديثة تميل دائماً إلى رفع هذه السن

لتكون ٢١ سنة للرجل و ١٨ للأنثى . ويحدد القانون المصري سن الزواج بالنسبة للرجل بثمانى عشرة سنة والأنثى بست عشرة سنة .

أما عن السن التى يتزوج فيها الناس حقيقة فى البلاد الأوربية ، فنجد أن حوالى نصف الرجال والنساء فى السن من ١٥ و ٤٥ سنة يعيشون فى عزوبة برضائهم ، بل إن منهم من لا يفكر فى الزواج إطلاقاً وذلك حين نجد أن نسبة العزاب فى إنجلترا ٤١٪ فى سنة ١٩٤٩ ، وفى أيرلندا ٧٣٪ فى سنة ١٩٤٦ ، وفى إيطاليا ٥٤٪ فى سنة ١٩٣٦ ، وفى فرنسا ٤٦٪ فى سنة ١٩٤٦ . وفى السويد ٥١٪ فى سنة ١٩٤٥ ، أما عن النساء . فالنسبة فى نفس البلاد وفى نفس السنوات وبنفس الترتيب ٣٥٪ ، ٥٩٪ ، ٤٦٪ ، ٣٧٪ ، ٤٠٪^(١) . وتقل النسبة فى الولايات المتحدة حين نجدها ٢٦٪ للذكور ، ٤٠٪ للإناث وذلك فى سنة ١٩٥٠ .

أما عن مصر فنجد أن نسبة العزاب بين كل الذكور فوق ١٦ سنة ٢٤٪ وبين كل الإناث فوق ١٨ سنة ١٢٪ وذلك فى سنة ١٩٦٠^(٢) . أما عن نسبة الزواج فى أوروبا فهى منخفضة عموماً . كما أن متوسط سن الزواج مرتفع ، كما وجد أن هاتين الظاهرتين أكثر وضوحاً بين الطبقات المرتفعة فى سلم الحضارة عنها بين الطبقات الفقيرة حضارياً ، كما أنهما أقل وضوحاً فى بلاد أوروبا الشرقية عنها فى بلاد أوروبا الغربية .

ومن العوامل التى قد تدعو إلى انخفاض نسبة الزواج فى العالم الغربى أيضاً اعتماد المرأة على نفسها من ناحية كسب معاشها بعد أن كانت تعتمد كلية على الرجل ، وتقدم التعليم وطول فترته تبعاً لهذا التقدم ، كما نجد أيضاً لتقدم الحضارة المادية دخلاً فى ذلك عن طريق ظهور كثير من الاختراعات والاكتشافات الحديثة مما دعا إلى اختلاف الأمزجة والأذواق ، وعقد الرغبات . فخلق رغبات جديدة يتطلبها الأزواج فى زوجاتهم والزوجات فى أزواجهن على غير ما كانوا يرمون إليه من الزواج من قبل ، ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق أن قانون الزواج والطلاق عند المسيحيين يعتبر عاملاً هاماً فى ابتعاد فئة من الناس عن الزواج ، وهم أولئك الذين يرون أنه من الصعب أن يتخلص أحد الطرفين من قيوده إذا ما أراد ذلك .

أشكال الزواج :

يأخذ الزواج عدداً من الأشكال نجد أن أكثرها شيوعاً الزواج المونوجامى Monogamy وهو الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأة واحدة . والزواج البوليجينى Polygyny وهو

(١) Warren Thompson, Population Problems (N.Y., 1953) p. 104.

(٢) عبد الحميد لطفى وحسن السامح : دراسات فى علم السكان (القاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٢ .

الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأتين أو عدة نساء، ثم الزواج البوليندرى Polyandry وهو الزواج الحادث بين امرأة ورجلين أو عدة رجال . ، ويطلق على هذين النوعين الأخيرين الزواج البوليجامى Polygamy ، والشكل الرابع للزواج هو زواج الجماعة Group Marriage والذي يكون بين عدة رجال وعدة نساء ، وستكلم فيما يلى عن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة :

١ - المونوجامية : وهو نظام الزواج الذى لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة فى وقت واحد ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك . وتأخذ بهذا النظام معظم المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، متحضرة وبدائية . وقد ساد هذا النظام على الأخص قديماً عند اليونان والرومان كما يسير عليه فى الوقت الحاضر جميع الأوروبيين وسلالاتهم خارج أوربا، لأنه هو شكل الزواج الوحيد عند المسيحية . هذا وتأخذ بهذا النظام أيضاً معظم الشعوب الإسلامية برغم أن الإسلام فى حد ذاته يبيح تعدد الزوجات ، ويمكننا أن نتصور مدى انتشاره فى مصر مثلاً إذا علمنا أنه ينطبق على ٩٦,٤٪ من جميع المتزوجين المسلمين فيها بحسب تعداد سنة ١٩٤٧ ، وعلى ٩٦,٢٪ منهم بحسب تعداد سنة ١٩٦٠ .

٢ - البوليجينية : تدل دراسة الجماعات الإنسانية على أن عدد المواليد الذكور يساوى عادة عدد المواليد الإناث فى الجماعة الواحدة ، وعلى ذلك يصبح لنظام الطبيعى للزواج هو المونوجامية ، مما يجعلنا نفترض وجود عوامل أخرى غير العوامل البيولوجية دعت إلى ظهور كل من النظامين البوليجينى والبوليندرى . ومن الأسباب التى تدعو إلى الأخذ بالنظام البوليجينى :

- (أ) قسوة الحياة فى بعض المجتمعات على أفرادها من الرجال كما هو الحال فى حياة الصيادين فى القطب الشمالى التى تؤدى إلى تناقص عدد البالغين من الذكور عند الإسكيمو حيث تصبح البوليجينية نظاماً طبيعياً للزواج .
- (ب) كثرة الأعمال التى تعهد إلى الزوجة كما هو الحال بين بعض القبائل الإفريقية حيث يلجأ الرجل إلى زوجة أخرى كى يخفف عبء العمل عن الزوجة الأولى .
- (ج) المباهاة بكثرة الزوجات كعلامة امتياز بالنسبة للأغنياء ، كما هو الحال فى كثير من القبائل ، وكما كان عند بعض العمد ومشايخ البلاد فى مصر .

(د) الرغبة في الذرية إذا كانت الزوجه الأولى عاقراً .

ويختلف النظام البوليجينى فى قيوده ووجوه تطبيقه باختلاف المجتمعات ، وفى بعضها يباح على الإطلاق وفى بعضها لا يباح إلا فى حالات الضرورة ، كأن تكون الزوجة الأولى عقيمًا أو مريضة ، وفى بعضها قد يكون مقصوداً على طبقات خاصة كالمملوك والأمراء ورجال الدين . ويختلف الأمر كذلك فيما يتعلق بعدد الزوجات ، وحيث نجد فى بعض المجتمعات أن للرجل الحق فى أن يتزوج أى عدد يشاء من النساء ، وفى بعضها وهو الغالب يكون مقيداً بعدد معين منهن ، كما يرتبط تحديد العدد بمركز الزوج وأهميته فى مجتمعه ..

وتختلف النظم أيضاً فى ناحية مركز الزوجات القانونى وأهمية كل منهن فى الأسرة . فبعض المجتمعات تعاملهن جميعاً على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات ، والبعض يفرق بينهن فيجعل لإحدهن مثلاً زوجة أصيلة ينتسب إليها جميع أولاد الرجل منها ومن ضرائرها والأخريات زوجات من الدرجة الثانية لا يلتحق بنسبهن أولاد الرجل ، أو يمنح إحدهن من الحقوق أكثر مما يمنحها لغيرها .

ويسود الاتفاق عادة بين الزوجات فى هذا النوع من الزواج خصوصاً إذا كانت الزوجة الأولى هى التى أشارت على زوجها بزواج من جئن بعدها ، وفى هذه الحالة تكون هى صاحبة الأمر بينهما ، كما يسود عادة بينهما مبدأ تقسيم العمل داخل الأسرة ، وإن كان نوع العمل يختلف بين عمل مريح أو نظيف آخر شاق أو غير نظيف ، كما نجد عادة إن كانت إحدى الزوجات حضرية أنها تتولى الأعمال المريحة أو النظيفة بينما تترك للثانية الأعمال الأخرى .

ويمكن أن نمثل للزواج البوليجينى بمجتمع الباجاندا Baganda وهو مجتمع يبلغ عدده حوالى مليون نسمة يعيشون فى أوغندا ، والباجاندا قوم يعيشون على الزراعة والرعى فى منطقة تناسب هاتين الحرفتين ، ويحكمهم ملك يعاونه عدد كبير من الرؤساء الذين يعينهم بنفسه ونظراً لما يتمتع به من نفوذ وغنى ، فإنه يمتلك عدة مئات من الزوجات ، أما الرؤساء ومساعدوهم فلكل منهم عشر زوجات أو أكثر ، أما الفلاحون والموظفون والعمال فيعمل كل منهم ليكون له زوجتان على الأقل إن لم يتمكن من ثلاث أو أربع ، ويكتفى الفقراء من الأجراء بزوجة واحدة نظراً لعدم استطاعتهم الحصول على أكثر من ذلك ، والباجاندا بذلك يعتبرون من أكثر شعوب العالم ممارسة للنظام البوليجينى ، إن لم يكونوا أكثرهم فعلاً ، لأنهم

على العكس من أى مجتمع آخر نجد أن الزواج السائد بينهم هو البوليجينى ، وليس المونوجامى .

ويعد الزوج فى مجتمع الباجاندا منزلاً لكل زوجة ، وعلى زوجاته أن يزرنه بالدور ، وتقوم كل منهن بالخدمة والطبخ فى أثناء زيارتها ، وتزوره كل منهن بناء على دعوته ، وعلى الرغم من أنه يفضل فى العادة إحداهن على الأخريات فإنه يحرص دائماً على ألا يثير بينهن الغيرة والنزاع رغبة فى السلام والانسجام فى بيته . وللزوجة الأولى أفضلية على سائر الزوجات ، ولها حقوق ، أهمها الاحتفاظ بالتعاونيد ، والأدوات ذات الأهمية فى طقوس الباجاندا الدينية . وللزوجة الثانية أهميتها أيضاً ، ومن حقوقها قص شعر زوجها وتقديم أظافره ، ولذين العاملين أهميتهما : لأن الشعر المقصوص والأظافر المقلمة يجب ألا يحصل عليها الأعداء خشية استخدامها لضرر الزوج أو قتله .

ويرجع انتشار الزواج البوليجينى عند الباجاندا إلى زيادة عدد النساء على الرجال بنسبة رجل واحد إلى كل ثلاث نساء . وهذا راجع إلى نسبة الوفيات المرتفعة بين الذكور ، والتي تعود إلى عدد من الأسباب ، منها قتل الذكور فى الأسر الكبيرة عند ولادتهم ، كما يلاقى أفراد البيت المالك نفس المصير عقب ولادتهم ، وذلك بعد أن يختار الأمير الذى سيعقب الملك على العرش ، كما أن الملك يقتل فى العادة أى عدد يشاء من خدمه إذا ما غضب عليهم ، كما أن الذكور عادة وليس الإناث هم الذين يضحي بهم للآلهة فى المناسبات الدينية ، هذا علاوة على مقتل كثير من الرجال فى الحروب السنوية التى يشنها الباجاندا على جيرانهم ، ثم أخيراً ، لأن نساء الباجاندا يزداد عددهن أيضاً بسبب ما يسرقه الجنود من نساء القبائل الأخرى فى أثناء غزواتهم السنوية ^(١) .

ولقد أباح الإسلام تعدد الزوجات فى حدود خاصة وبعده قيود ، وذلك حينما أباح للرجل أن يتزوج اثنتين وثلاثاً وأربعاً ، على ألا يجمع فى عصمته فى وقت واحد أكثر من أربع زوجات . وسوى الإسلام بين الزوجات فى الحقوق والواجبات : كما أوجب على الرجل أن يعدل بين نسائه فى كل ما يستطيع العدل فيه ، فى المأكل والمشرب والملبس والسكن والمبيت وما إلى ذلك ، فإن خاف ألا يعدل ما صح له الزواج بأكثر من واحدة .

هذا وقد قلت الرغبة في التعدد في كثير من البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر وخاصة في مصر ، حيث لا تزيد نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة على ٣,٨٪ في سنة ١٩٦٠ من مجموع الأزواج المسلمين منهم ٣,٥٪ متزوجون باثنتين . وحوالي ٠,٣٪ فقط متزوجون بأكثر بأكثر من زوجتين .

٣ - البولندية : تعتبر أقل انتشاراً بكثير من البوليجينية ، ويأخذ بها عدد محدود من القبائل البدائية وخاصة عند عشائر التبت Tibetans في وسط آسيا ، والتودا Toda في جنوب الهند . ولهذا النظام أشكال متعددة . فأحياناً لا يباح إلا إذا كان الأزواج إخوة أو أقارب ، وأحياناً لا يشترط ذلك ، فيمكن لعدد من الرجال الاشتراك في زوجة واحدة دون أن يكونوا إخوة أو أقارب .

وفي بعض المجتمعات التي تأخذ بهذا النظام يعامل الأزواج جميعاً على قدم المساواة في الحقوق والواجبات والأبوة فيعتبرون جميعاً آباء لمن تأتي بهم الزوجة من الأولاد ، وفي بعض الحالات يعتبر أحد الأزواج وهو في الغالب الأخ الأكبر . إذا كان الأزواج إخوة ، زوجاً أصيلاً ينسب إليه وحده جميع الأولاد ويعتبر الباقيون أزواجاً من الدرجة الثانية لهم الحق في الزوجة دون أن ينسب إليهم الأولاد .

ومن الأمثلة الواضحة للبولندية ما نجده بين قبائل التودا وهي قبائل رعوية تسكن جنوب الهند وتعيش على ما تنتجه قطعانها من الجاموس . ويعتبر الزوج المثالي عندهم البولندي الأخوى : ويقضى هذا النظام عندهم بأن المرأة إذا تزوجت أصبحت نظرياً على الأقل زوجة لكل إخوة زوجها الكبار والصغار بعد أن يكبروا ولذين لم يولدوا بعد . ويعيش الإخوة معاً مع زوجة واحدة في كوخ واحد دون ما أي نزاع أو غيره .

وقد يكون الزواج البولندي على غير مستوى الإخوة ، وذلك حين يكون الأزواج من قبائل مختلفة ويكونون بالتالي من قرى مختلفة ، وفي هذه الحالة تمر الزوجة عليهم كلا بدوره حيث تمكث فترة معينة عند كل منهم ، إلا أن مثل هذا الزواج يكون في العادة سبباً في كثير من النزاع مما يجعلهم يفضلون دائماً البولندية الأخوية .

وعندما تشعر الزوجة بالحمل يختار أحد الإخوة أو أحد الأزواج عدداً من الطقوس ليصبح والدًا للطفل في المستقبل ، كما يصبح أيضاً والدًا للطفلين اللذين سيولدان من بعد دون أن يكون بالضرورة هو الوالد البيولوجي ، حتى إذا ما اكتمل العدد الخاص به أصبح

من حق أحد الإخوة أو الأزواج الآخرين أن ينال نصيبه من الأطفال ، وهكذا^(١) .
ويعتبر انتشار النظام البوليندرى بين قبائل التودا نتيجة طبيعية لزيادة عدد الذكور عن الإناث (بنسبة ٣:٥) وقد جاء هذا نتيجة لشيوع عادة قتل المواليد الإناث عند ولادتهم ، وفى حالة ولادة توأمين تقتل الأنثى ويبقى الذكر ، أما إذا كانتا أنثيين قتلت الاثنتان ، وإذا كانا ولدين قتل أيضاً أحدهما . وحتى فى الوقت الحاضر حيث تختفى عادة قتل البنات وأصبحت نسبة الذكور إلى الإناث ، متقاربة ، نجد أن هذه المجتمعات تفضل النظام البوليندرى للزواج ولكن بصورة معدلة ، وذلك حين يتزوج عدد من الإخوة زوجتين أو أكثر بدلا من زوجة واحدة .

أما عند قبائل التبت فيرجع وجود النظام البوليندرى إلى الرغبة فى أن تظل ملكية الأرض سليمة فلا توزع بين الورثة إذا استقل كل من الإخوة بيت وزوجة . وقد توجد البوليندرية لأسباب اقتصادية وذلك حين يعجز الأخ الواحد عن دفع مهر عروسه فيستعين بإخوته الذين يشاركونه فى تكاليف الزواج وفى جميع الحقوق الزوجية كما هو الحال عند قبائل والهوما Walhuma فى شرق أفريقية .

٤ - زواج الجماعة : وفيه يتزوج عدة رجال من عدة نساء مرة واحدة ويصبح الرجل بذلك زوجاً لكل الإناث والمرأة زوجة لكل الذكور ، هذا النوع من نظم الزواج يكاد لا يكون له وجود حالياً أو على الأقل لا يوجد بشكل واضح حتى بين المجتمعات البدائية ، وإن كان من الثابت أن هناك نظاماً للزواج تسمح بإعارة الزوجة بشروط يضعها المجتمع كما هو الحال بين قبائل الكومانش Comanche حيث يشترك إخوة الزوج فى زوجته فى مناسبات معينة ، وإن كان هذا لا يمنع من معاقبة الزوجة واعتبارها زانية إذا سمحت لنفسها بعلاقة تخرج عن هذا الإطار ، وكذلك الحال فيما يختص بإعارة الزوجة عند قبائل الإسكيمو . ولكن مع ذلك تعتبر الخيانة الزوجية جريمة عقوبتها القتل لأنها تحدث دون موافقة الزوج .

ولقد رأينا كيف تطور النظام البوليندرى بين قبائل التودا إلى نوع من زواج الجماعة ، وذلك حين يشترك عدد من الإخوة فى عدد من الزوجات ، كما يوجد شكل آخر للزواج يمكن أن يطلق عليه زواج جماعة ، وذلك بين سكان جزر ماركيز Marquesas

ضمن مجموعة جزر بولينيزيا Polynesia حيث يعيش سكان هذه الجزر على الصيد والزراعة ، ويعيشون في قرى منعزلة على طول شواطئ الجزيرة ، وحيث تتكون كل قرية من عدد الأسر ، لكل منها رئيس وعدد من المساكن ورصيف على الساحل . ويقدر مركز الأسرة وغناها باتساع هذا الرصيف وطريقة إعداده . الأمر الذي أصبحت معه كل أسرة تحتاج إلى عدد كبير من الرجال لبناء المكان الذي تقم فيه الأسرة . وزراعة الأرز وجمع الحاصلات . ولهذا الغرض يلجأ رئيس الأسرة إلى جذب عدد من الرجال من القرى الفقيرة ويضمهم إلى بيته ويصبحون أزواجاً معه ويصبح شكل الزواج بذلك بولينديا : حتى إذا ما تحسنت أحواله المالية أضاف إلى زوجته عدداً آخر من الزوجات لكي يتمكن من إضافة عدد آخر من الأزواج الثانويين ، ويصبح الزواج بذلك زواج جماعة ، حيث يصبح رئيس الأسرة والأزواج الثانويون أزواجاً لهم حقوق متساوية في الزوجات . ويحاول رب الأسرة عادة في سبيل الاحتفاظ بمركزه أن يكون عادلاً في معاملته للأزواج الثانويين وإلا تركوه وانضموا إلى رئيس آخر في قرية أخرى ^(١) .

نظم الاختيار في الزواج :

هناك نظامان أساسيان لاختيار الشريك ، الأول الاختيار على أساس داخلي ، ويطلق رجال الاجتماع على هذا النظام اصطلاح الإندوجامى Endogamy وهي كلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين الأولى endo بمعنى within والثانية gamos بمعنى marriage وهي القاعدة الاجتماعية التي تتطلب من الشخص أن يتزوج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها ، ويطلق على النظام الآخر Exogamy وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين ex بمعنى Outside و Gamos ، بمعنى Marriage وهي القاعدة الاجتماعية التي تتطلب من الشخص أن يتزوج من خارج الجماعة التي ينتسب إليها .

ويتوسع بعض العلماء في استخدام هاتين الكلمتين فيطلقون كلمة أجزوجامى على أى نظام يبيح الزواج من خارج الدائرة التي ينتمى إليها الفرد ، وكلمة إندوجامى على أى نظام لا يبيح الزواج إلا من داخل الدائرة التي ينتمى إليها الفرد ، فإذا حرم مجتمع على أفرادهم أن يتزوجوا ممن لا يشتركون معهم في الجنس أو الدين مثلاً ، قيل إنه يسير بحسب النظام

الإندوجامى ، وإذا أباح المجتمع لأفراده أن يتزوجوا من غير جنسهم أو دينهم مثلاً قبل إنه : يسير بحسب النظام الأجزوجامى ، وبذلك أصبحت أغلب المجتمعات تأخذ بنصيب من كل من النظامين حينما تسمح ببعض حالات تنطبق عليها الإندوجامية وبحالات أخرى تدخل ضمن نطاق الأجزوجامية وبالعكس .

الإندوجامية : تظهر الإندوجامية في عدد من الأشكال أهمها :

١ - الإندوجامى الجنسى . حيث نجد بعض الأجناس لا توافق أو تمنع كاية الزواج أو الاتصال الجنسى عموماً بأشخاص ينتمون إلى جنس آخر ، مثل هنود كاليفورنيا الذين يحكمون بالموت على أية امرأة تقترف الزنا أو تتزوج من رجل أبيض ، كما كان يحرم زواج الإسبانيين بالوطنيات في أمريكا الوسطى ، وزواج الإنجليز من نساء المستعمرات ويمكن أن نقول عموماً إن كل جنس ينظر باستياء إلى زواجه من جنس آخر وخاصة إذا شعر بأنه يقل عنه ، ويكون الشعور بذلك قوياً فيما يختص بالنساء . وكقاعدة عامة نجد أنه في حالات الزواج التى تم من هذا النوع يكون الزوج من الجنس الذى اتفق على أنه أرقى ، ذلك لأن المرأة ترفض عادة أن تحقر نفسها بزواجها من شخص تشعر أنه أقل منها من ناحية جنسه ، ففي أمريكا الشمالية كانت الحالات التى تزوجت فيها النساء البيض من الملونين نادرة جداً ، بل إن هذا ممنوع كلية في الولايات الجنوبية ليس عرفياً فقط ، بل قانونياً ، ولهذا كان امتزاج الدم الأبيض بالدم الزنجى آتياً عن طريق اتصال الرجل الأبيض بالمرأة الزنجية وليس العكس . ولقد كان العرب في الجاهلية يرفضون زواج بناتهم من الأعاجم مهما كانوا عظماء ، وكانوا يقصدون بالأعجمى أى شخص غير عربى مهما كان جنسه . ومما سبق نرى أن الإندوجامية الجنسية ترجع إلى الزهو الجنسى Pride أو القومى ، كما قد ترجع إلى شعور غريزى بعدم الميل إلى الاتصال الجنسى بين أناس يختلفون تماماً في مظهرهم . ونجد أن هذا شعور قوى بالنسبة للمرأة حيث إن غريزتها الجنسية أكثر حساسية من غريزة الرجل ، بل إننا نجد هذا الشعور الغريزى عند الحيوانات أيضاً ، حيث نلاحظ أنها لا تقبل الاختلاط الجنسى إلا مع أنواعها المماثلة .

٢ - الإندوجامى الدينى ، ويقصد به عدم الزواج من زوجة أو زوج من دين آخر كاليهود الذين لا يشجعون على ذلك ، حيث نجد حالات الزواج بينهم وبين المسيحيين نادرة ، بل إننا نجد أن الطوائف في الدين الواحد لا تشجع على مثل هذا الزواج كما هو

الحال في الديانة المسيحية . حيث نجد مثلاً أن الكاثوليكي يفضل الزواج من كاثوليكية مثله ؛ والبروتستانتي بروتستانتية ، أما الإسلام فقد جعل الدين حاجزاً أما هذا النوع من الزواج المختلط ، وقد شرح القرآن ذلك بأن المسلم لا يتزوج بمشركة حتى تسلم ، كما أن الإسلام وإن كان قد وافق على زواج الرجل بمن هي من أهل الكتاب فقد حرم زواج المسلمة بغير مسلم ، وتمنع الديانة الهندوسية الزواج المختلط بين أفراد ينتمون إلى طوائف مختلفة ، والإندوجامية هي روح النظام الطائفي ، فالهندي لا يمنع فقط من الزواج من خارج طائفته . بل إنه يمنع أيضاً من الزواج من قسم آخر من نفس الطائفة إذا كانت مقسمة في داخلها . وتعتبر الإندوجامية الطائفية في الهند أوسع أنواع هذا النظام ، وذلك إذا عرفنا أن عدد الطوائف الرئيسية والفرعية يبلغ حوالى ألفين ، والدستور الهندي وإن كان يحاول بعد استقلال الهند أن يقضى على هذا النظام الطائفي إلا أنه لم يوفق في ذلك حتى الآن .

٣- الإندوجامى الطبقي : وهذا منتشر بين عدد كبير من المجتمعات بدائية ومتحضرة ، فالهوا Hovas في مدغشقر ينقسمون إلى ثلاث طبقات : النبلاء والعامة والعبيد . وكل طبقة منها تتزوج من داخلها فقط ، كما ينظر النبلاء في بولينيزيا إلى العامة نظرتهم إلى مخلوقات من طبيعة أخرى ، ولا يمكن الزواج منهم ، وفي المساي في شرق أفريقيا لا يمكن لأحد من طبقة الحدادين أن يتزوج من أسرة تحترف مهنة أخرى ، وفي الهند لا يصح التزاوج بين طبقة البراهمة والطبقات الأخرى وخاصة طبقة المنبوذين . ويقيم العرب أيضاً لهذا الاعتبار وزناً كبيراً ، وحيث تعبر الأسرة التي تقبل زواج ابنتها من أسرة أقل منها درجة أو حسباً . هذا ونجد أن معظم الأسر المالكة تحرم عرقياً أو قوزونياً على ملوكها وأمرائها الزواج من عامة الشعب ، كما نجد الطبقات العليا في معظم الأمم الحديثة لا تشجع على زواج بناتها من رجال الطبقات الأدنى منها ، أو يتزوج رجالها من نساها ، وإن كانت تبدو حيال هذه الحالة الأخيرة أكثر تسامحاً ، إلا أنه يبدو مع ذلك في الوقت الحاضر وفي جميع الأمم المتحضرة اتجاه قوى نحو إلغاء هذه القيود أو تخفيفها ، وقد ساعد على ذلك انتشار المثل الديمقراطية ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وانقراض الطوائف ومحاربة آثاره .

الأجروجامية : وهي تناقض الإندوجامية في أنها تمنع زواج أحد أفراد الجماعة من

شخص من نفس الجماعة: وتتكون الجماعة الأجزوجامية في أغلب الأحوال من أشخاص نجتمع بينهم رابطة الدم، أو يعتقدون ذلك على الأقل. وأكثر القواعد الأجزوجامية شيوعاً هي تلك التي تمنع زواج الابن من أمه: والأب من ابنته: والأخ من أخته وهي قواعد تتشر في جميع أنحاء العالم بلا استثناء تقريباً. ولقد حدث بين ملوك مصر القدماء أنهم كانوا يتزوجون من شقيقاتهم. وقد قلدهم البطالة في ذلك: إلا أن هذا لا يعنى أن هذا التقليد كان شائعاً في الماضي بين كل الناس: وإنما كان ضرورة تتعلق بالأسر الملكية فقط.

وقد أحلت الشريعة الإسلامية للرجل أن يتزوج من جميع قريباته من ناحيتي الذكور والإناث ما عدا أربع طبقات ضيقة النطاق هي:

(أ) أصوله مهما علوا: فيحرم عليه الزواج من أمه وجداته من جهة أبيه وأمه مهما علوا.

(ب) فروعه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج ببناته وبنات أولاده الذكور والإناث مهما نزلوا.

(ج) فروع أبويه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج بأخته وبنات إخوته الذكور والإناث مهما نزلوا.

(د) الفروع المباشرة لأجداده فيحرم عليه الزواج بعمة وخالته وعمه وأبيه وخالته وعمه أمه وخالتها. أما الفروع غير المباشرة للأجداد فيحل الزواج بهن، فيتزوج بنات عمه وعمته وخالته وخاله.

ويتفق مع الشريعة الإسلامية في ذلك معظم الشرائع في الأمم المتحضرة قديمها وحديثها وإن اختلفت في بعض التفاصيل: فقد كان يباح مثلاً زواج الرجل بأخته من أبيه فقط في كثير من الشعوب القديمة كالعبريين والفينيقيين واليونان، وفي بعض الدول الأوروبية المسيحية كان يحرم الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والحالات وفقاً لما نصت عليه القوانين القديمة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية: وعلى الرغم من إباحة هذا الزواج بين هذه الطوائف في الأمم الأوروبية في الوقت الحاضر فإن العرف قد جرى على كراهيته.

وتبدو الأجزوجامية أيضاً في بعض القيود التي تقوم على أساس المصاهرة، حيث نرى أن الأسرة التي يتزوج منها الفرد تصبح من بعض الوجوه أسرة له ترتبط به وبأسرته بروابط تظهر

آثارها في تحريم الزواج من بعض طبقات الأسرتين : فالإسلام مثلاً يحرم الزواج بأصول الزوجة مهما علوا فيحرم على الرجل الزواج بأم زوجته وجدتها وذلك بمجرد العقد على الزوجة حتى إذا لم يدخل بها ، ويحرم عليه الزواج بفروع الزوجة مهما نزلوا كبنات زوجته وبنات أولادها وذلك بمجرد الدخول على الزوجة ، وكذا يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وجده لأبيه أو أمه مهما علوا ، وكذلك بزوجات الأبناء وأبناء الأولاد مهما نزلوا . كما حرم عليه كذلك أن يجمع بين الأختين .

ولقد وضع الإسلام قيوداً أخرى ترجع إلى الرضاعة ، وأساسها أن الإرضاع يخلق بين المرضع وأسرته من جهة والطفل الذي أرضعته وأسرته من جهة أخرى نسباً يربط الأسرتين بروابط تمنع الزواج بين بعض طبقتيهما .

الفضل السابع

النظم الاجتماعية (الأسرة)

- مقدمة
- الأسرة نظام اجتماعي
- تطور نظام الأسرة

الفصل السابع

النظم الاجتماعية

الأسرة

مقدمة :

نلاحظ أنه من الشائع بين جميع شعوب العالم أن المتوقع من الزواج أن يؤدي إلى تكوين أسرة ، وهي تعتبر بذلك النتيجة المعتادة إن لم تكن الضرورية للزواج ، بل إن البعض يرى أن الزواج الذي لا تصاحبه ذرية لا يكون أسرة^(١) . ومن القواعد العامة سواء عند البدائيين أو في المجتمعات الحديثة أن مثل هذا الزواج العقيم من السهل جداً أن تنفصم عراه ، وهذا هو ما جعل كلا من القانون والعرف يميز تمييزاً اجتماعياً هاماً بين الزواج الذي لم يأت بأطفال وبين ذلك الذي أنتج أطفالاً .

هذا ونجد اتجاهاً في الوقت الحديث يرى أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة ، فنجد أن « أجبرن » مثلاً يعرف الأسرة بأنها « رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال ، أو من زوج بمفرده مع أطفاله ، أو زوجة بمفردها مع أطفالها » ، ويضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراداً آخرين كالأجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال^(٢) . وأتفق شخصياً مع أجبرن في رأيه لأنه أقرب إلى الواقع وذلك حين يعتبر أن الزوج والزوجة إذا لم ينجبا أطفالاً يكونان أسرة .

ولقد اخترنا الأسرة كنظام اجتماعي لدراسته بشيء من التفصيل لأن الأسرة هي :
١ -- أبسط أشكال المجتمع .

٢ -- توجد في أشكالها المختلفة في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة : ذلك لأن الطفل حين يولد يكون في حاجة لمن يرعاه .

(١) على عبد الواحد واني : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٥ - ١٦ .

(٢) W. Ogburn & M. Nimcoff, A Handbook of Sociology (London, 1947) p. 459 .

٣ - النظام الذى يؤمن وسائل المعيشة لأفراده .

٤ - أول وسط اجتماعى يحيط بالطفل ويمرّنه على الحياة ، كما يشكّله ليكون عضواً فى المجتمع .

وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر بأن الأسرة هى أبسط نموذج عالمى للمجتمع يحتوى على أغلب خصائصه الرئيسية .

الأسرة نظام اجتماعي

قد يبدو للبعض أن الأسرة نظام قائم على دوافع الغريزة وصلات الدم . وأنه لا يكاد يختلف عند الإنسان عن نظائره عند الحيوانات ، وأن العلاقة بين الزوج وزوجته والرابطة بين الأولاد وآبائهم ، وما يقوم به كل من الأب والأم من وظائف في حياة الأسرة يسير وفق ما تمليه الغرائز الفطرية وما توحى به الميل الطبيعية . إلا أن الدراسة الاجتماعية العملية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن نظم الأسرة تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات ، وأنها لا تكاد تدين بشيء لدوافع الغريزة . ويدافع عن هذا الرأي الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي في كتابه « الأسرة والمجتمع » بما يأتي ^(١) :

١ - اختلاف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الأمم والهيئات : بل إنها تختلف في الأمة الواحدة باختلاف العصور ، كما أنها في مظاهر تطورها واختلافها تتأثر بما تسير عليه الأمة من نظم في شئون السياسة والاقتصاد والتربية .

٢ - اختلاف نطاق الأسرة ضيقاً وسعة باختلاف المجتمعات والعصور . فأحياناً يتسع كل السعة حتى يشمل جميع أفراد العشيرة كما هو الحال في العشائر التوتمية . وأحياناً يضيق كل الضيق حتى لا يتجاوز نطاق الأب والأم وأولادهما الصغار كما هو الحال في نظم الأمم الحديثة ، وأحياناً يشمل إلى جانب هؤلاء أفراداً آخرين كالأبناء الكبار وأولادهم والموالى والأرقاء ، كما كان الحال في الأسرة الرومانية قديماً . وهذا يدل على أن الأسرة نظام اجتماعي تصطلح عليه الجماعات وليس نظاماً طبيعياً تقرر الدوافع الغريزية .

٣ - تختلف وظائف الأسرة باختلاف الهيئات والمجتمعات والعصور : فهي قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية وتشريعية وقضائية وسياسية ودينية ، كما كان الحال في الأسرة قديماً ، كما قد تضيق هذه الوظائف كما هو الحال في الأمم الحديثة بعد أن انتزع المجتمع منها معظم سلطاتها القديمة ، هذا علاوة على أن توزيع الأعمال والوظائف على أفراد الأسرة يختلف كذلك باختلاف المجتمعات .

(١) على عبد الواحد وافي : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٢٩ - ١٣٧ .

٤ - يختلف محور القرابة في الأسرة باختلاف المجتمعات وما تسير عليه من نظم ، ففي بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا لأمه وأقاربها على حين يعتبر أبوه وأقاربه أجنباً عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط النسب ، كما هو الحال في معظم العشائر الأسترالية ، وأحياناً لا يمت بصلة القرابة إلا لأبيه ، أى عكس النظام السابق ، كما هو الحال في بعض العشائر البدائية الأسترالية والأمريكية ، كما قد يكون الحال في بعض المجتمعات الأخرى أن يمت الولد بصلة القرابة إلى الناحيتين مع ترجيح ناحية الأب كما هو الحال في المجتمعات الإسلامية ، وحيث تعترف الشريعة بقرابة الأسرتين ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات كما يظهر في الحقوق والواجبات مما يتعلق بالميراث والنفقة وغيرهما ، وقد لا يكون هناك ترجيح لناحية على أخرى كما هو الحال في معظم البلاد الأوروبية ، وهذا واضح في التسميات اللغوية وحيث نجد لها واحدة لقرابة الأم والأب مثل كلمة « Uncle » ، وإن كانت نظمهم تميل إلى ترجيح ناحية الأب في بعض الحقوق والواجبات الاجتماعية ، كما يحمل الولد اسم أسرة أبيه وتحمل الزوجة اسم زوجها . وأخيراً قد ينتسب الولد إلى جهة أخرى لا صلة لها بأبويه الطبيعيين كما هو الحال في بعض العشائر الاستوائية ، وحيث يتبع الولد توأم المكان الذي أحست فيه الأم لأول مرة بحركته في بطنها ، وقد يكون المكان لتوأم أبيه أو لتوأم أمه أو لتوأم غريب عنهما ، ويشبه ذلك أيضاً نظام الادعاء عند الشعوب الرومانية واليونانية القديمة .

٥ - تقيد النظم الاجتماعية حرية الفرد في اختيار زوجته ، فلا تبيح له هذا الاختيار إلا في داخل طبقات معينة وتحظره في طبقات أخرى . ونجد أن أسس هذا التحريم ترجع جميعاً إلى نواح اجتماعية لا صلة لها بالفرائز .

٦ - تضيق حرية الفرد في ارتباطه برابطة الزوجية مع أى عدد بشاء وحيث نجد المجتمع يتدخل في هذه الناحية ، فيبيح تعدد الزوجات في بعض المجتمعات وتعدد الأزواج في مجتمعات أخرى ، كما نجد بعض المجتمعات لا تبيح أبداً من تعدد الأزواج أو الزوجات ، كما أن العدد الذي لا يصح تجاوزه عدد اصطلاحى لا يعتمد إطلاقاً على أى أساس طبيعى أو منطقي ولا يتركز على أى مظهر من مظاهر الغريزة فأحياناً يهبط الرقم إلى اثنين وأحياناً يصعد حتى يبلغ العشرات .

٧ - لا يقر المجتمع اتصال الرجل بالمرأة ولا يعترف به ولا يكون له أى مظهر عائلي

إلا إذا تم في الحدود التي رسمتها النظم الاجتماعية وتوافرت فيه جميع الشروط التي يرى المجتمع ضرورتها ، كما نجد أن الأولاد الذين يجيئون نتيجة اتصال تم خارج هذه الشروط التي يرى المجتمع ضرورتها لا يلتحق نسبهم بأبيهم على الرغم من صلة الدم التي تربطه بهم والتي لا تختلف في شيء عن تلك التي تربطه بأولاده الشرعيين . وقد يبيع المجتمع أحياناً بعض ضروب من معاشر الرجل للمرأة ، ولكنه لا يعترف بشمرة هذه المعاشر على الإطلاق ، أو لا يعترف بها إلا بقيود خاصة ، مثل ولد الرقيقة من سيدها ، كما كان الأولاد الشرعيون في بعض المجتمعات لا يعتبرون أولاداً لأبيهم إلا إذا اعترف بهم اعترافاً صحيحاً كما كان الأمر عند الأسرة الرومانية قديماً .

تطور الأسرة

إذا كانت أكثر المجتمعات بدائية في الوقت الحاضر هي تلك التي تعيش على صيد الحيوانات ، فإننا نجد نظام الأسرة ممثلاً في كل ما هو معروف لدينا من هذه المجتمعات ، بل في أقلها بساطة ومدنية ، وهذا هو ما يجعل الأسرة تختلف عن كثير من النظم الأخرى كالدولة والكنيسة والقرية في أنها توجد في المجتمعات التي لم تمارس كثيراً من هذه النظم الأخرى ، وحيث نجد الأسرة فيها تتكون عامة من ذكر وأنثى أو عدة إناث بالإضافة إلى الأطفال وقريب أو أكثر ، كما نجدها تقسم العمل بين أفرادها ، فالزوج يعمل صياداً والزوجة تعد الطعام وباقي أفراد أسرة يقومون بجمع الخضر والجنود البرية . أما كيف كان شكل الأسرة قبل ذلك فهو أمر يخضع للتخمين . ولكننا مع ذلك نشاهد نوعاً من الاتحاد بين ذكر وأنثى معينين يسود بين القردة العليا ، وعلى ذلك فلنا أن نتصور أن ذلك كان شائعاً أيضاً عند الإنسان في أول مراحل نشأته .

ولا يوحى تاريخ الأسرة العريض بوجود تطور كبير تكون قد اجتازته كذلك الذي نلمسه في تاريخ الحضارة المادية ، والذي تطور من الحضارات الحجرية إلى تلك النظم الهندسية المعقدة في الوقت الحاضر ، وفي تطور الحكومة من قيادات فردية بسيطة إلى دول قومية متسعة ، أما عن الأسرة فيبدو أنها كانت قديماً تشبه إلى حد كبير الأسرة الحديثة في حجمها المحدود ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية المحدودة أيضاً ، ولكن مع ذلك فهذا لا يعني أن الأسرة نظام ثابت Static ، لأنها برغم كل هذا قد تغيرت كثيراً خلال الحضارات المختلفة ، كما يبدو أيضاً أن نطاق الأسرة بين الشعوب قديماً كان أكثر اتساعاً مما هو عليه الآن ، فالأسرة مثلاً عند سكان أستراليا وأمريكا الأصليين تتنظم جميع أفراد العشيرة Clan إذ لا يوجد عندهم فرق بين أسرة وعشيرة ، كما نجد أفراد العشيرة لا يرتبطون بصلة الدم ، وإنما أساس انتمائهم لتوتم واحد Totem يتخذونه رمزاً للعشيرة ، ويعتبر عضواً في العشيرة كل فرد ينتمي إلى هذا التوتم الذي يربطهم برابطة قرابة متحدة في درجتها وقوتها أيضاً كانت صلته من ناحية القرابة الطبيعية .

ولقد رجح وجود هذا النطاق العائلي الواسع عند اليونان والرومان قديماً حيث كانت الأسرة لديهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الأرقاء والموالى وكل من يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعى قرابتهم فيصبحون بذلك أعضاء في أسرته لم كل حقوق الآخرين . وعلى ذلك كانت العضوية في الأسرة تقوم على الادعاء «Adoption» : بل لقد كان على رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بأولاده أو إبعادهم عن الأسرة إذا لم يقبل الاعتراف بهم .

أما عن الأسرة عند العرب في الجاهلية فكانت تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الموالى والأدعياء . كما كانت القرابة عندهم تقوم أيضاً على الادعاء لا على صلات الدم ، فكان الولد نفسه لا يلحق بأبيه إلا إذا رضى الأب أن يلحق به .

ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الآن في معظم المجتمعات الحاضرة ، فوصلت الأسرة بمعناها الدقيق إلى أضيق حدودها حيث أصبحت لا تشمل سوى الزوج أو الزوجة ، وأولادهما ، وإن كان هذا لا يمنع وجود بعض الأشكال القديمة للأسرة في بعض المجتمعات . بل إن كثيراً من الأمم التي تسير وفق نظام الأسرة الطبيعية لا يزال الفرد فيها ينتمى إلى أسرتين عامتين ، أسرة عن طريق أبيه وأسرة عن طريق أمه ، ويرتبط أفراد الأسرتين بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والقانونية ، وبكثير من الحقوق والواجبات ، وذلك إلى جانب انتمائه إلى أسرته الخاصة الطبيعية التي تتألف من أبويه وأولادهما .

هذا عن تطور الأسرة من ناحية اتساعها ، أما عن تطور الرئاسة فإنها بحكم كونها مجتمعاً صغيراً معقد الشئون أصبح أمرها لا يستقيم إلا برئيس يشرف على إدارة ذلك المجتمع ، يدين له بالطاعة مختلف أفرادها ، ولذلك عنت النظم الاجتماعية بتعيين رئيس للأسرة ، واتفق معظمها على إسناد هذه الوظيفة للزوج . وعلى هذا تسير معظم القوانين الإدارية ، حيث لا توجب على الأولاد وحدهم طاعة أبيهم ، بل توجب كذلك على الزوجة نفسها طاعة زوجها . وعلى هذا الأساس أيضاً تسير الشريعة الإسلامية فتجعل الرجال قوامين على نسايتهم ، إلا أن إسناد الرئاسة للزوج لم يكن هو الشائع في جميع مراحل التاريخ قديماً وحديثاً أو في جميع المجتمعات الإنسانية ، بل لقد كان الأمر مختلفاً عن ذلك في بعض المجتمعات مما يمكن أن نجعله في المراحل التالية :

(١) المرحلة الماتريركية أو الأمية : Matriarchal Period وتتميز بزعامة الأم للأسرة : وحول هذه المرحلة نقاش كبير . فبعض العلماء يقول إنها لم تحدث في تاريخ الإنسانية : والبعض يقول إنها كانت موجودة أولاً : فما كلينان McLennan مثلاً يرى أنه لا بد لنا من أن نفترض أن الإنسان الأول كان يحيا حياة إباحية طليقة كانت للأمم خلالها السلطة على أولادها : ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى النظام البوليندرى (تعدد الأزواج) وما ارتبط به من انتقال المرأة بالزواج لتعيش مع أهل زوجها . ويظهر بذلك نظام الانتساب إلى الأب . وعلى العكس من ذلك فإن هنرى مين Henry Maine لا يعترف بمرحلة الإباحية الطليقة التي افترضها ما كلينان : ورأى أن العائلة الأبوية الكبيرة هي الشكل الأصلي العام للحياة الاجتماعية : وأن السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها رئيس العائلة كانت هي السبب في ظهور مبدأ الانتساب إلى الأجداد في خط الذكور فقط : ذلك في كل المجتمعات في مرحلة معينة من تطورها^(١) . وإذن فقد ارتبط وجود هذه المرحلة بوجود أو عدم وجود مرحلة الشيوعية الجنسية : كما يرجح أن المرحلة الماتريركية كانت موجودة في المجتمعات التي يقوم فيها الزوج بالصيد ، فيغيب في رحلات بعيدة بينما تستقر الأم في مكان معين ترعى أولادها . وتكون نافذة الكلمة عليهم ويكون لحاكم حق الإشراف على تربيته .

(ب) المرحلة البطركية Patriarchal Period : ويرى بعض العلماء أنها كانت النظام الأول للأسرة في التاريخ القديم ، كما يرى البعض أنها قد ظهرت بعد المرحلة الأمية ، وفي هذه المرحلة يتحكم رئيس الأسرة ويتولى جميع الشؤون الاقتصادية وتكون سلطته واسعة إذا كانت له عدة زوجات ، بل إنها قد تتسع أكثر من ذلك إذا شملت الإشراف على زوجات أولاده في حالة معيشتهم جميعاً في بيت واحد هو بيت الأسرة الكبير .

(ج) المرحلة الانفرادية أو الاستقلالية Independent Period وهي التي يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه ، فلا يكون للآخر أى سلطان عليه ، وقد أتت هذه المرحلة نتيجة للتطور الاقتصادي وبخاصة في بعض المجتمعات الأوروبية والأمريكية حيث يصبح البيت مكاناً لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم ، فبعد أن كان الطعام يعد في البيت أصبح الزوجان يتناولانه في المطاعم ، وأصبح كل منهما في وظيفته حيث يقضى معظم النهار ويكون أولادهما أثناء عملهما في المدارس أو في دور الرضاعة والحضانة . . . وفي هذه

المرحلة يتغير الموقف بالنسبة للمرأة بعملها خارج بيتها وعودتها في نهاية اليوم بأفكار استقلالية نتيجة اختلاطها بزملائها وزميلاتها ، وبتكرار هذا كل يوم تضعف سلطة الرجل وينهار النظام البطريكي ، وإن كانت هذه المرحلة غير ممثلة في المجتمعات عامة إلا في حدود ضيقة .

ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب ، فالمعروف أن بعضها لم يعرف المرحلة الأمية مثلاً ، كما قد نجد في بعضها جميع المراحل الثلاث ممثلة في المجتمع الواحد . أما عن تطور الأسرة من ناحية وظائفها ، فقد كانت الأسرة قديماً تقوم بكفاية نفسها من مستلزمات الحياة من مأكـل ومشرب وملبس ومأوى فتنتج كل ما نحتاج إليه ، كما كانت تشرع لنفسها وتبين الحقوق والواجبات وتحدد علاقاتها بالأسر والعشائر الأخرى ، كما كانت قواعد الدين والعبادات تنشأ داخل نطاقها ، هذا علاوة على ما كانت تقوم به الأسرة نحو أفرادها من وضع اقيم الخلقية المتعارف عليها .

كانت وظائف الأسرة على هذا الشكل من الاتساع فيما مضى ، أما الآن فقد اختلفت هذه الوظائف ، حيث نجد الأسرة تشتري طعامها وكساءها ، كما أصبحت تستأجر مسكنها بدلاً من بنائه ، بل إن وسائل اللهو والسمر التي كانت لا تتعدى نطاق الأسرة قد انتقلت بعيداً عنها إلى دور السينما والمسارح والمقاهى والأندية وغيرها من مجالات الترفيه والترفيه . كما أخذ المجتمع العام يسلبها وظائفها واحدة بعد الأخرى بعد أن ينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسر تماماً ، فانتزعت منها وظيفتها التشريعية التي تحولت إلى المجالس النيابية وما إليها من هيئات تمارس نفس العمل ، كما انتزعت منها وظيفتها الدينية بعد أن أنشئ للإشراف على شؤونها هيئات خاصة تتمثل في الرؤساء الدينيين والمجامع الدينية والكنائس ، كما انتزع من الأسرة أيضاً معظم وظائفها التعليمية وأنشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل في وزارات التربية والمعاهد والمؤسسات الرياضية والثقافية . أما عن وظائف الأسرة الاقتصادية فقد تقلصت هي الأخرى وأنشئ للإشراف عليها هيئات تتمثل في المصارف والمصانع والشركات والجمعيات ذات الصلة الاقتصادية والمالية ، وأصبح الفرد بذلك لا ينتج لنفسه وأسرته كما كان يفعل من قبل ، وإنما ينتج للمجتمع ، كما أصبح لا يكاد يستهلك شيئاً من إنتاجه الخاص ولا من إنتاج أسرته ، وإنما يستهلك في العادة إنتاج غيره ، وأصبح المجتمع العام هو المشرف على جميع هذه الشؤون .

ولكن هل يعنى ذلك أن الأسرة قد تجردت كلية من وظائفها الاجتماعية ؟ الواقع أنه على الرغم مما فقدته الأسرة من وظائفها السابقة فإنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف لا يقل أهمية عن كل ما فقدته إن لم يكن يفوقها ، ومما يمكن إجماله فيما يلى :

١ - لا تزال الأسرة هى أصلح نظام للتناسل ، يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق إنجاب الأطفال ، كما أنها تواصل مهمتها نحو هؤلاء الأعضاء الجدد فتتولى تغذيتهم فى مرحلة طفولتهم المبكرة وتنشئهم خلال الطفولة المتأخرة تمهيداً لتقديمهم إلى المجتمع ليحتلوا أماكنهم ووظائفهم فيه .

٢ - الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه ، وتقوم الأم بأعمال المنزل ، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيز يدون بذلك من دخل الأسرة .

٣ - الأسرة هى المكان الطبيعى لنشأة العقائد الدينية واستمرارها .

٤ - تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التى يتعلم فيها الطفل لغته القومية ، كما أنها لا تزال مسئولة إلى حد كبير عن التنشئة والتوجيه وتشاركها هذه المسئولية النظم التعليمية الموجودة فى المجتمع .

٥ - تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التى يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات .

٦ - تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهى التى تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسد حاجاته ، وهى بذلك تعمل أولاً على تكامل شخصيته ، هذا علاوة على أنها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ثم تربطهم بالتالى بالمجتمع الذى يعيشون فيه .

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

- مقدمة
- عملية التعاون والمنافسة
- عملية الصراع
- عملية التوافق
- عملية التمثيل
- عملية المزج الحضاري

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

Social Processes

مقدمة :

إن أهم ما يميز الإنسان عند اتصاله بإنسان آخر هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات مختلفة . ويتخذ هذا التفاعل عادة عدداً من الأشكال المختلفة اصطلاحاً المجتمع على اعتبار بعضها مرغوباً فيه والبعض الآخر غير مرغوب فيه . وواضح أن كلا من الاصطلاحين نسبي بمعنى خضوعه لزمان ومكان معينين ، فما يكون مرغوباً في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر والعكس صحيح ، كما قد يكون ما هو مرغوب في وقت معين غير مرغوب فيه في وقت آخر في نفس المجتمع ، ويهمننا من كل هذا أن حدوث التفاعل صفة أولية من صفات المجتمع ، فالإنسان ما دام يجتمع بإنسان آخر ، فلا بد أن نتظر من هذا الاجتماع حدوث تفاعل معين وقيام علاقات معينة، وتنشأ العمليات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لحدوث هذا التفاعل بينهم .

وتختلف العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد في طبيعتها ومظهرها ، فمنها ما يؤدي إلى التنافر والتفكك Disintegrative Processes كالمنافسة والصراع والعمليات الأخرى التي تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ومنها ما يؤدي إلى التجاذب والترابط Integrative كعمليات التعاون والتوافق والتمثيل . وسنعالج في هذا الجزء من الكتاب عدداً من العمليات الاجتماعية الرئيسية التي تقوم بدورها في حياة المجتمعات ، وفي مقدمة هذه العمليات المنافسة والصراع ، والتعاون والتوافق ، والتمثيل والمزج الحضارى . أما عن الطبقية في المجتمع فسيكون لهذا الموضوع فصل خاص من الكتاب نظراً لتعقده وأهميته .

عمليتا التعاون والمنافسة

Co-operation and Competition

تتميز الحياة في المجتمع بوجود قوى مختلفة تعمل على اتصال أفرادهم بعضهم ببعض ، كما توجد في الوقت نفسه قوى تعمل على انفصالهم بعضهم عن بعض . ويتميز الاتصال عادة بنوع من التضامن أو التعاون ، كما يتميز الانفصال بنوع من الخلخلة والصراع ، فالناس يصادقون ويعادون . يتزوجون ويطلقون . يعملون ويضربون ، يلتنون حول مبدأ واحد ثم يتنازعون حول تفصيلاته . وإلى آخر ذلك من مظاهر تمثل الاتصال والانفصال . وعلى هذا نرى أن التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات في وقت من الأوقات إنما يمثل نوعاً من التوازن بين قوى الاتصال وقوى الانفصال ، والتي هي في الواقع عبارة عن التفاعل الذي يحدث بين الناس بعضهم وبعض ؛ وهي ما سميناه بالعمليات الاجتماعية .

Social processes are those ways of interacting which we can observe when individuals and groups meet and establish systems of relationships, or what happens when changes disturb already existings modes of life.^(١)

وهكذا نجد أن الناس حينما يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك سمي هذا التصرف أو هذه العملية تعاوناً ، وعندما يتنافسون أو يتصارعون ضد بعضهم سمي هذا التصرف تعارضاً ، وهذان التصرفان عبارة عن العمليتين الأساسيتين في حياة المجتمع .

ومن الواضح أن كلا من العمليتين ليست على درجة واحدة في كل المجتمعات أو في كل الأوقات . فنسبة الطلاق مثلا كظاهرة من مظاهر الانفصال نجدها تختلف من مجتمع لآخر . وهذا الاختلاف يأتي في العادة نتيجة لرضاء أو عدم رضاء المجتمع من هذه الظاهرة ، فمن المجتمعات ما يستنكره ومنها ما يرى فيه شيئا عادياً لا يدعو إلى الاستنكار الشديد ومنها ما يمنعه كلية أو يبيحه بطريقة مطلقة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ، حيث نجد مجتمعات يبدو فيها هذا النشاط أكثر تعاوناً والبعض الآخر أكثر تنافساً ، كما هو واضح إذا قارنا النشاط الاقتصادي في كل من الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالنشاط السياسي في المجتمعات المختلفة حيث نجد مجتمعات يحتل فيها التنافس السياسي جزءاً كبيراً من نشاطها كما هو الحال في النشاط السياسي في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية حيث الأولى أكثر هدوءاً في هذه الناحية من الثانية ، ونجد هذا واضحاً أيضاً في البلاد التي تكثر فيها الأحزاب السياسية حتى ليبلغ عددها في بعض البلاد أكثر من عشرة أحزاب ، مما يدل على مدى اختلاف وجهات النظر بين مواطنيها ، بينما نجد بلاداً أخرى لا يزيد عدد الأحزاب السياسية فيها على حزبين . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بإيطاليا حيث تتميز بكثرة أحزابها السياسية ، ونمثل للنوع الثاني بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد فيها سوى حزبين سياسيين .

كما نرى فيما يتعلق بالنشاط العمالي ، ونقصد به هنا الصلة بين العمل ورأس المال ، أن هناك من البلاد أو المجتمعات ما تتميز بكثرة الإضرابات والقلقل العمالية فيها لآتفه الأسباب ، بينما تتمتع بلاد أو مجتمعات أخرى بهدوء عمالي وانسجام ملحوظ بين العمل ورأس المال ، حتى إن الإضراب فيها يعتبر شيئاً شاذاً . كما نجد هذا التفاوت بين قوى الانفصال والاتصال ممثلاً أيضاً في علاقة الأجناس المختلفة في الوطن الواحد ، حيث نجد هذه العلاقة تختلف من بلد لآخر ، فعلاقة البيض بالسود مثلاً تختلف عنفاً أو هدوءاً من مجتمع لآخر كما يمكن أن توضحه الدراسة المقارنة لهذه العلاقة في كل من الولايات المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وفرنسا .

أما عن الأسباب التي تدعو إلى مثل هذه الاختلافات الواضحة في هذه العمليات الاجتماعية بين مجتمع وآخر ، فما لا شك فيه أن للبيئة أثراً كبيراً في ذلك من ناحية ما يتوارثه الأبناء عن الآباء ومن ناحية تقليد الناس لبعضهم ، كما نجد أن للاعتبارات الثقافية أو الحضارية والقيم السائدة في المجتمع دخلاً كبيراً في هذه الناحية .

وأهم الأشكال التي يبرز فيها التعاون هو العمل عموماً ، فنحن نصف الأفراد بأنهم متعاونون إذا اشتركوا في عمل شيء واحد ، بمعنى أنهم يؤدون وظيفة معينة كتجفيف ترعة أو رفع سيارة غرست في الرمال أو نقل كومة من الأحجار ، ونجدهم في هذه الحالة قد تميزوا بأنهم يقومون جميعاً بنفس العمل ، وهو إما رفع المياه في الحالة الأولى أو رفع السيارة في الحالة الثانية أو نقل الأحجار في الحالة الثالثة . إلا أن هناك نوعاً آخر من الأعمال

يتطلب أنواعاً مختلفة من العمل ، كأن يعمل الأفراد معاً لتحقيق غاية عامة على أساس أن كلا منهم يعمل عملاً متخصصاً مخالفاً لما يعمله الآخر ، كما هو الحال عندما يتعاون الكهربائي والحداد والنجار والسروجي في إنتاج السيارة ، أو عندما يتعاون المهندس والبناء والحداد والنجار في بناء المنزل ، والتعاون هنا قائم برغم اختلاف عمل كل من الأفراد المتعاونين .

هذا عن التعاون ، وتكون سمورته أكثر وضوحاً إذا تكلمنا في الوقت نفسه عن المنافسة ، ذلك لأن العمليتين متلازمتان ، والمنافسة هي أكثر الأشكال تمثيلاً للصراع أو للتعارض الاجتماعي . وتظهر المنافسة إذا ما كان هناك نقص في أي شيء يحتاج إليه الإنسان في المجتمع ، والمقصود بنقص شيء في مجتمع من المجتمعات أن يكون أفرادها في وضع لا يمكنهم معه أن يحصلوا على القدر الذي يحتاجون إليه . ففي بعض المجتمعات مثلاً ، بل في أغلب المجتمعات ، نجد أن عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى العمل أكثر من العمل المتوافر ، وعلى هذا الأساس تظهر المنافسة بينهم حول الأعمال الموجودة فعلاً ، وقد تأخذ المنافسة شكلاً آخر عندما توجد بين الأفراد الذين يعملون فعلاً ، ولكنها تكون في هذه الحالة حول الأعمال الأفضل أو الأكثر أهمية . وعلى ذلك ، فالمنافسة لا تقتصر حول «لقمة العيش» فقط ، بل تتعدى ذلك لتكون حول أشياء أقل أهمية من ذلك كالمنافسة التي تدور حول الحصول على القوة والنفوذ والمركز الاجتماعي والصدقة والشهرة ، والمنافسة التي تقوم بين التجار حول جذب المشترين والمنافسة التي تدور حول الاكتشافات العلمية ، إلى آخر ذلك من غايات يسعى إليها المتنافسون .

والتعاون والمنافسة كما قلنا من قبل عمليتان متلازمتان في حياة المجتمع ، وتقرير ذلك يدفعنا إلى أن نستبعد ما يقال بشأن اعتبارهما عمليتين منفصلتين تماماً واستبعاد المبدأ الذي يقول بأن المنافسة أساس المجتمع الإنساني ، وهي وجهة نظر قديمة قال بها بعض مفكرى اليونان القدماء مثل هرقليطس في القرن السادس قبل الميلاد ، كما أخذ بها أيضاً عدد من المفكرين الحديثين مثل توماس هوبز Hobbes في القرن السابع عشر حين قال إن الصراع هو القانون الأساسي للحياة وأن الإنسان في مهد حياته كان يعيش في حالة صراع دائم وأنه كان عدواً لكل إنسان آخر ، وقد أخذ بهذا الرأي أيضاً إيمانويل كان Kant في القرن الثامن عشر حيث وجدناه يرجع القوة التي تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين

الأفراد وبين الجماعات وأن هذا الصراع يحدث لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه . ولجورج هيغل Hegel في القرن التاسع عشر رأى شبيه بهنما يرى فيه أن التعارض هو أهم العلاقات الإنسانية : وأن حركة التطور الاجتماعي الإنساني ما هي إلا النهاء المستمر للأضداد ثم اندماجهما في النهاية لإيجاد مرحلة جديدة من التطور : ونجد نفس الفكرة ممثلة في آراء كارل ماركس Marx في الصراع الذي يقوم بين طبقتي العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، كما أسس كل من دارون ووالاس في القرن التاسع عشر على هذه الفكرة نظريتهما المشهورة في الانتخاب الطبيعي على أساس أن البقاء للأصلح . ولقد كان للنجاح الكبير الذي لاقته هذه النظرية أثر واضح في النظريات الاجتماعية على أساس أن الصراع ما دام يسير الطبيعة فلا شك أيضاً في أنه يسير المجتمع الإنساني على أنه هو الآخر جزء من الطبيعة . إلا أن نظرية البقاء للأصلح والتي تقوم على أن الصراع هو أساس الحياة قد لاقى كثيراً من المعارضة والنقد الذي يرى أن الصراع ليس وحده هو أساس الحياة : والذي يعيب على دارون تجاهله ناحية التعاون التي تلعب دوراً هاماً في عملية البقاء وكيف أن هذا التعاون في داخل النوع هو الذي يعمل على بقائه . ويتمثل ذلك بوضوح في عمليات إنجاب النسل وجلب الطعام وحماية النوع نفسه . وهذا واضح حتى بين أحط أنواع الحيوانات كما هو الحال عند النمل مثلاً ، كما يتمثل أيضاً بين الحيوانات الأرقى وذلك عندما تلجأ الطيور إلى الهجرة على شكل جماعات وعندما يتعاون بعضها على الصيد كما يحدث بين النسور .

كما نجد أن الأمر واضح في معيشة الحيوانات على شكل قطعان : كما أن في تجمعها وهجرتها صورة بارزة لتضامنها المتبادل . أما عن الإنسان فهو يوسع باستمرار من دائرة التعاون في مجال نشاطه ليس في مجتمعه فحسب ، بل مع المجتمعات الأخرى التي تختلف عنه في كثير من الأمور .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن كلا من التعاون والمنافسة ظاهرة طبيعية في حياة الجماعة ، وأنها توجد عند الحيوان كما توجد عند الإنسان ، بل إن بعض المواقف قد تتطلب المنافسة بقصد تقوية التعاون ، كما هو الحال في الجمعيات العلمية حيث نجد أعضاءها يعملون معاً لخدمة البحث العلمي إلا أن هدفهم هذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس من المنافسة التي تظهر في مراجعة أعمال بعضهم واستبعاد ما لا يمكن تدعيمه

بالحقائق والأدلة العلمية ، وليس أدل على ذلك من تلك المنافسة التي تقوم بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول النشاط الذري واكتشافات الفضاء التي تؤدي في النهاية إلى الاستفادة المتبادلة من خبرات وتجارب كل منهما . وكذلك الحال أيضاً عن العمال في بعض المجتمعات حيث يدفعون إلى منافسة بعضهم البعض بقصد زيادة الإنتاج من أجل الصالح العام . وهذان المثالان يوضحان لنا كيف أنه من الخطأ أن نقول إن إحدى العمليتين سابقة للأخرى أو أهم منها . كما نلاحظ أن وجودهما في المجتمع على هذا الأساس يشبه إلى حد كبير عاطفتي الحب والكراهية في وجودهما متلازمتين عند الإنسان : فالطفل مثلاً قد يجب أمه لأنها تحقق له مطالبه وحاجاته ، ولكنه مع ذلك قد يشعر نحوها بكراهية لأنها تلزمه بنوع معين من النظام أو التصرف .

ولنا أن نتساءل الآن إن كان للحضارة التي يعيش الإنسان في ظلها أو المجتمع الذي يعيش فيه بمثله ومعاييره وعاداته وتقاليده أثر في عمليتي التعاون والمنافسة ، فلقد رأينا مما سبق أنهما ظاهرتان اجتماعيتان يولد الإنسان ويجدهما حوله في المجتمع وتأتي ممارستهما عن طريق التجربة لا عن طريق التعليم ، وموقف الإنسان في هذه الناحية كموقف الحيوان تماماً . مع اختلاف في أن الإنسان يولد في عالم تظله حضارة معينة يتأثر بها وهي التي تدفعه إلى أن يشق طريقه في الحياة مع أو ضد أخيه الإنسان .

وللإجابة عن سؤالنا نجد أن حضارة الإنسان تعين له الاتجاه الذي تسير فيه كل من هاتين الظاهرتين ومدى قوتهما أو وضوحهما لأنها هي التي تحدد الأهداف التي يعمل الفرد على تحقيقها ، وما إذا كان الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق التعاون أو المنافسة ، كما أنها هي أيضاً التي تعرف الأشخاص الذين يكونون موضوع التعاون أو المنافسة وعلى أي الأشكال يكون ذلك . وإذن فهاتان العمليتان لا تكونان في المجتمع الإنساني عن طبيعتهما كما هو الحال في المجتمع الحيواني ، وإنما تخضعان لعدد من الضوابط التي يفرضها المجتمع ، ولنوع معين من الضغط الاجتماعي الذي يختلف في طبيعته وشكله من مجتمع لآخر .

ولما كانت هذه الضوابط التي يفرضها المجتمع تختلف من مجتمع لآخر ، اختلف تبعاً لذلك التصرف التعاوني أو التنافسي للأفراد بحسب المجتمعات التي ينتمون إليها ، فبينما نجد مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المجتمعات التي يسودها النظام الرأسمالي عامة

منافسة شديدة حول جمع الثروة والرغبة في أن يموت الإنسان غنياً ، نجد مجتمعات أخرى ترى من العار أن يموت الإنسان غنياً وأن على الإنسان أن ينفق معظم ثروته أثناء حياته ، حتى إذا فرض ومات شخص تاركاً ثروة كبيرة واصلت زوجته عملية توزيع هذه الثروة . كما هو الحال عند هنود داكوتا في أمريكا الشمالية ، كذلك نجد أنه في الوقت الذي تجمع فيه الثروة في البلاد التي يسودها النظام الرأسمالي عن طريق المنافسة نجدها تجمع في بلاد أخرى كالاتحاد السوفييتي عن طريق تعاوى : كما نلاحظ أيضاً أن المجتمعات التي تسودها المبادئ الاشتراكية لا تجشع الفرد على أن يرتفع كثيراً عن المستوى الاقتصادي العام للأفراد .

كذلك نجد أن التراث الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات وما يحتوى عليه هذا التراث من أوضاع ومظاهر مصطلح عليها تتمثل في العرف والعادات والتقاليد السائدة والتي تتدخل في تنشئة الفرد اجتماعياً والإشراف على تصرفاته وسلوكه وتوجيهه نحو ما يرتضيه المجتمع الذي يعيش فيه . نجد أن هذا التراث الاجتماعي يعين للأفراد هؤلاء الذين تجوز منافستهم أو لا تجوز . كما أن كثيراً من المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التعاون في داخلها تسمح بمبدأ التنافس خارجها . كما قد تأخذ المنافسة شكلاً علنياً في المجتمعات وشكلاً سرياً في مجتمعات أخرى مثل ألمانيا في العهد النازي وإيطاليا في العهد الفاشستي حينما كان للمنافسة طابع سرى ، بينما نراها تأخذ شكلاً علنياً في كل من إنجلترا وفرنسا .

نعود بعد ذلك لنسأل : هل في الإمكان أن نوصف حضارة من الحضارات أو مجتمعاً من المجتمعات عامة بأنه متعاون أو متنافس .

وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن هذا ممكن إذا اتخذنا لذلك أساساً معيناً ، هو في هذه الحالة الهدف الرئيسي الذي يجاهد أفراد المجتمع للوصول إليه ، حيث نجدهم في هذه الحالة إما متعاونون أو متنافسون ، ففي الاتحاد السوفييتي مثلاً نجد الهدف الرئيسي الذي يتجه إليه الناس هو الدولة الشيوعية أو الجماعية . وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود تعاون على مدى واسع : ولكن على الرغم من وجود هذا التعاون في النواحي الاقتصادية نجد أن المجتمع يتميز في الوقت نفسه بصراع شديد في نواح أخرى كالأسرة كما يتضح من نسبة الطلاق المرتفعة . وإذن فالظاهرتان مثلثتان في المجتمع .

وإذن فعلى الرغم من وجود التعاون والتنافس في المجتمعات ، إلا أنه في الإمكان أن نميز

من وجهة نظر عامة بين مجتمعين يسود أحدهما التعاون ويسود الآخر التنافس ، هذا على أساس موقف أفراده من النشاط الذى يعتبره المجتمع أكثر أهمية . وقد أمكن إثبات ذلك نتيجة لبعض الأبحاث التى عملت لدراسة هذه الناحية . ويمثل لنا وليم أوجيرن بمجتمعين يقارن بينهما على هذا الأساس^(١) . الأول هو مجتمع هنود الكواكيوتل Kwakwilt الذى يقطن فى شمال غرب الولايات المتحدة . والثانى مجتمع هنود الزونى Zuni الذى يقطن فى جنوب غرب الولايات المتحدة . وقد وجد أن المجتمع الأول يوصف بأنه متنافس بينما يوصف المجتمع الثانى بأنه متعاون على الأساس التالى :

وجد أن أهم ما يسعى إليه الفرد فى مجتمع الكواكيوتل هو النفوذ والجاه . وعلى هذا الأساس يصبح المجد الشخصى أو تمجيد الشخص لنفسه كفرد هو منبع الحياة وفيه إرضاء للآلهة ، ويتوقف تحقيق هذا المجد على وضع الشخص فى المجتمع الذى يحدده مولده فكل قبيلة تشمل عدداً من الأسر التى تدعى أنها منحدرة عن جدد أسطورية . وفى داخل كل أسرة تقوم خلافات حول وضع كل فرد من أفرادها ، ذلك لأن الابن الأكبر يعتبر نبيلاً بينما يعتبر باقى الأبناء من العامة ، وإذن وعلى هذا الأساس يتحدد وضع الفرد أو مرتبته بعامل الأسرة والميلاد . وأصبح الأفراد بذلك عرضة للصعود أو النزول فى مراكزهم الاجتماعية بحسب مهاراتهم فى المنافسة التى تقوم عادة بين متنافسين يتفقدان فى المركز الاجتماعى . وتكون هزيمة أحدهما عن طريق ما يعرف بمخيلات البوتلاتش Botlatch Ceremony وهى حفلات تقام فى مناسبات دينية أو حرية معينة ، وحيث يمنح الفرد منافسة فى أثناء هذه الحفلات بعض ممتلكاته على شكل بطاطين أو أوان نحاسية أو خلاف ذلك من الأشياء ، وهذه الهدية المقدمة يجب أن تقبل وتصبح ديناً على ، أن ترد مضاعفة خلال عام ، وإلا حل العار بمن قدمت إليه المنحة . وفقد بذلك مركزه وينتصر فى الوقت نفسه الدائن وهو صاحب المنحة لأنه يكون بذلك قد كسب التحدى . وعلى ذلك نجد أن الهدف الأساسى عند الكواكيوتل هو تحقيق المجد الشخصى ، ورفع مركز الفرد لا يتم إلا عن طريق المنافسة .

أما عند قبائل الزونى فنجد أن الموقف يختلف عن ذلك تماماً ، حيث يكون الهدف

الرئيسى الذى يسعى إليه الفرد فى المجتمع هو أن ينال تقدير الآخرين ، وعمله يتجه بذلك إلى صالح الجماعة . فهو لا يهتم بجمع ثروة خاصة . كما أنه حين يتزوج يسكن منزل أهل زوجته ويشارك فى عملهم فى الحقل ، كما أن مواردهم الغذائية تجمع معاً وتحفظ فى مخزن عام يشترك فيه الجميع ، أما إذا حصل أحد الأفراد على ثروة نتيجة لظروف خاصة فيعاد توزيعها فى أعياد الشتاء لصالح الجماعة ، وذلك بقصد الحصول على رضا الآلهة للمجموعة ككل ، وإذا ما أراد أحد أفراد مجتمع الزونى أن يبنى بيتاً كان عليه أن يكرم ليس من عاونوه فى البناء فقط بل القرية كلها فى حفل خاص عندما يتم البناء ، وفى المنزل نجد أنه يمكن لعدد من أقاربه بحسب اتساعه أن يسكنوا فيه معه ، حتى إذا ما حل بينهم خلاف وأراد الرحيل سقطت ملكيته للمنزل . أما عن الملكية الفردية للأرض فعلى الرغم من أنه معترف بها إلا أن كل فرد فى القرية من حقه أن يفلح فيها ، كما أن لكل شخص الحق فى أن يمتلك مئآت الأدوات ، ولكنها تكون عديمة القيمة إذا لم يكن حق استعمالها مباحاً لكل أفراد القرية . وهكذا الأمر أيضاً فيما يتعلق بالغذاء والملبس وحتى تعاويد الصيد ، وهذه أهميتها الكبرى فى مثل هذه المجتمعات ، وعلى ذلك تصبح الملكية الفردية لا قيمة لها إلا فى حدود ما يمكن أن تقدمه من فائدة للمجموع .

وما سبق نرى أن مجتمع الكواكيتل مناقض تماماً لمجتمع الزونى ، فالمجتمع الأول تبرز فيه الناحية الفردية فى العقيدة الدينية حيث يكون إرضاء الآلهة بطريق فودى يتمثل فى تحقيق مجد شخصى يأتى نتيجة لانتصار الفرد أو تفوقه فى بعض الطقوس الدينية ، كما نجد أيضاً أن الملكية الفردية هى السائدة حيث لا يستفيد منها إلا مالكيها ، وبناء على ذلك قد يلجأ الفرد منهم إلى القتل العمد فى بعض الأحيان فى سبيل الحصول على مركز شخصى آخر ، أما عند الزونى فنجد أن إرضاء الآلهة لا يكون إلا عن طريق ما يبذله الفرد من جهد لمساعدة الآخرين .

رأينا فيما سبق صورة للتعاون والتنافس فى مثالين للمجتمعات البدائية ، أما فى المجتمعات الحديثة فإنه من الصعب أن نصل إلى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بالمنافسة والتعاون فيها . ولكن مع هذا يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً فيما يتعلق بالمنافسة فى المجتمع الرأسمالى الحديث نجد أن أهم ما يسعى إليه الإنسان هو أن يصل إلى القمة فى مهنته التى اختارها لنفسه وأن يتقدم على الأقل فى مجالها ، ويقاس هذا التقدم بالقدر من المال الذى يمكنه الحصول عليه

وعلى ذلك نجد أن فكرة الفرد في الطبقة البورجوازية فيما يتعلق بالنجاح فردية خالصة، وعلى الرغم مما أدخل على الفكرة من تعديل في المصور الحديثة إلا أن المبدأ الفردى لا يزال هو السائد في هذه المجتمعات ، فالأفراد يزداد إنتاجهم إذا كوفئوا فردياً كل بحسب إنتاجه ، حتى لقد أصبحت القيم الحديثة تقوم اقتصادياً على أساس مبدأ المنافسة الفردية ، وقد تغلقت المنافسة بذلك في كل نواحي النشاط الإنسانى وفي العلاقات الاجتماعية عامة ، حتى لقد أصبحت مشكلة كل إنسان في المجتمعات الحديثة .

إذا ما بحثنا عن الدوافع التي تجعل من أحد المجتمعات من وجهة نظر عامة مجتمعاً متعاوناً ونجعل الآخر متنافساً . وجدنا أن ذلك يتوقف أساساً على تركيبه والمثل السائد فيه ، فإذا ما بدأنا بالأساس الأول نجد أنه كثيراً ما يقال بأن الطبقة في المجتمع تحد من التنافس بين أفرادها . إلا أن هذا يكون مقصوراً في العادة على المنافسة بين طبقة وأخرى حيث لا يكون بينهما من التعادل ما يسمح بهذه المنافسة ، أما عن المنافسة في داخل الطبقة نفسها فنجدها شديدة في العادة . ولهذا أثره في الطبقات الأخرى ، فنافس البوتلاتش في مجتمع الكواكيوتل وهو مجتمع يظهر فيه التقسيم الطبقي ، لا تكون هذه المنافسة إلا بين ندين ، أى بين شخصين متقاربين في الطبقة أو من طبقة واحدة ، ولكن على الرغم من ذلك فقد ساعد هذا على أن تشيع روح المنافسة في المجتمع ككل ، وأصبحت هي السائدة فيه . أما عن الأساس الثاني وهو المثل السائدة في المجتمع ، فنجدها أكثر أهمية في تحديد مدى التنافس . وأبرز المثل في المجتمعات عادة ما يتعلق بتحقيق نجاح الفرد في المجتمع ، وقد رأينا كيف تختلف هذه المثل عند كل من الكواكيوتل والزونى وعند كل من المجتمع الرأسمالى والمجتمع الاشتراكى .

عملية الصراع Conflict

تأخذ المنافسة في العادة مظهرًا سلميًّا حتى إذا ما تغير الوضع وأخذت مظهرًا عدائيًّا سميت صراعًا . وذلك عندما يصبح المتصود منها ليس الشيء موضوع المنافسة فحسب ، بل أيضاً الرغبة في هزيمة الشخص المتنافس . وتتميز المنافسة بسيادة العامل الشخصي عند المتنافسين والرغبة في التشفي . وتتدخل العاطفة بشكل واضح ثم تتحرك إلى شعور بالغضب والكراهية . كما تخلق عدداً من الدوافع للمهاجمة والإضرار قد تنتهي بالقضاء على الفرد أو الجماعة الأخرى . وعلى هذا الشكل تتحول المنافسة إلى صراع يعرفه جلين كالتالي :

Conflict is the social process in which individuals or groups seek their ends by directly challenging the antagonist by violence or the threat of violence.^(١)

وإذا حاولنا أن نفرق بين المنافسة والصراع وجدنا حول هذه التفرقة آراء كثيرة ، فمن قائل بأن المنافسة تتميز على العكس من الصراع بعدم الاتصال المباشر بين المتنافسين ، ومن قائل بأن المنافسة تتميز بعدم شعور المتنافسين بعضهم ببعض أو بأنها عملية مؤقتة غير دائمة ، إلى آخر ذلك من أشكال التمييز التي لا يمكن قبولها بطريقة مطلقة لأن المنافسة قد تكون عكس ذلك في كثير من الحالات .

وإذا أردنا أن نفرق بين الاصطلاحين الإنجليزيين لكل من المنافسة والصراع بحسب تركيبهما اللفظي وجدنا أن الاصطلاح الأول Competition قد اشتق من كلمتين لاتينيتين تعنيان to seek together (بقصد تحقيق هدف معين لا يمكن أن يصل إليه سوى أحد المتنافسين فقط) . أما الاصطلاح الثاني conflict فهو مشتق أيضاً من كلمتين لاتينيتين تعنيان to strike together (لنفس الغرض السابق) . وواضح أن كلا من المعنيين يتضمن فكرة المنافسة أو تحدى شخص آخر يريد نفس الشيء في نفس الوقت ، إلا أن تحدى المتنافسين أقل عنفاً من تحدى المتصارعين ، كما هو واضح من كلمتي seek و strike حيث تقترن الأولى بالعنف .

ويمكن أن نفرق بين الاصطلاحين أيضاً بحسب ما هو شائع في معنييهما في مجتمعنا الحاضر ، فإذا ما تنافس شخص أو جماعة مع شخص أو جماعة أخرى حول عمل من الأعمال أو توزيع نوع من السلع أو حول عقيدة دينية أو نظرية علمية أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة ، فإن الشائع هو عدم استعمال العنف لتحقيق الهدف المطلوب ، واللفظ المستخدم في مثل هذه الحالات هو المنافسة ، حتى إذا ما استخدم العنف لنفس الغرض حل لفظ الصراع محل المنافسة ، وعلى ذلك يكون اختيارنا لأى من الاصطلاحين متوقف على استخدام العنف أو عدم استخدامه . ونقول على هذا الأساس إن ما يدور بين الزنوج والبيض في جنوب أفريقيا صراع وأن ما يدور بين المرشحين لعضوية مجلس الأمة منافسة . وإذا ما تنافست شركتان حول الحصول على امتياز معين أو حول بيع منتجاتهما بحيث يحقق هذا ربحاً أكبر للبائع أو سعراً أقل للمشتري أو خدمة أفضل أو سلعة أجود ، كانت هذه العملية مثلاً واضحاً للمنافسة . أما إذا قامت إحدى الشركتين بحرق مخازن الأخرى أو تدميرها لكى تبعدها عن طريقها كان ذلك صراعاً .

ويمكن أن نلمس مما سبق أن كلاً من المنافسة والصراع يتضمن معنى النضال ضد الآخرين ، إلا أن الصراع يعتبر منافسة في أعماق صورها ، وهو ينشأ في العادة نتيجة لتعارض المصالح ، فإذا ما اتفقت مصالح الأفراد أو الجماعات اتجهوا إلى التعاون وإذا ما تعارضت مصالحهم اتجهوا إلى المنافسة : وقد تتحول المنافسة إلى شكل آخر إذا ما تدخل الشومر الشخصى وأصبحت هزيمة الشخص نفسه هى الأساس والهدف وتأخذ بذلك شكل الصراع .

أشكال الصراع : يأخذ الصراع أشكالاً مختلفة يمكن أن نميز بينها كالاتى :

١ - الصراع الشخصى :

وهو ما نراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر ، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون ، إذ أن هناك من الأشخاص من يكره شخصاً آخر لمجرد النظرة الأولى . وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد ، وقد تنتهى بالاشتباك الجسمى في بعض الحالات . والشائع أن يكون

لهذا النوع من الصراع سبب واضح . ويمكن أن نمثل له بأشكال العداء المتعددة التي نلمسها بين بعض الناس نحو آخرين .

٢ - الصراع السياسى :

وهو شكل شائع من أشكال الصراع . ويبدو في مظهرين . أولهما قوى فى داخل المجتمع الواحد والثانى دوى بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بما يحدث فى بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية . ويبدو فيها يتبادل أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم ، أو فيها يستخدمونه من العنف والاشتباكات الجسمية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات ، أما المظهر الدوى للصراع فيبدو واضحا فى تبادل الدول المتصارعة من اتهامات وتهديد ونقد لسياسة الأخرى . وقد يكون كل هذا تمهيدا إلى أعمق صور الصراع بينها ، حينما تعلن إحداها الحرب على الأخرى .

٣ - الصراع الطبقي :

ويحل هذا الصراع فى المجتمع الواحد كما قد يظهر على نطاق دوى ، وهو يأتى فى العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى ، ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة قد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً اقتصادياً . وقد يأتى هذا الشعور بالرقى على أثر غزو شعب لشعب آخر كما حدث فى الهند عندما غزاها الآريون ، وقد كونوا من أنفسهم طبقة خاصة واعتبروا المواطنين الهنود طبقة أخرى تقل عنهم فى كل شئ ، وقد كان نفس الشئ يحدث بعد غزو الأوربيين لمستعمراتهم فى إفريقيا وآسيا حيث كانوا يعتبرون أنفسهم الطبقة العليا فى المجتمع . ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع أيضاً بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها . وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل فى العادة فيما ينشأ من إضرابات أو ثورات . ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع ما جاء فى نظرية كارل ماركس حول ما سينتهى إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الطبقة الرأسمالية ليحل محلها حكم الطبقة العاملة . كما رأى فى نظريته أيضاً أن هذا الصراع لن يكون محلياً فى وطن بالذات وإنما سيكون صراعاً فى كل مجتمع تمارس فيه الرأسمالية .

٤ - الصراع الدينى :

وهو شكل من أشكال الصراع عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم عصورها ولا تزال نعرفه حتى اليوم ، ومن أقدم أشكائه ما عرفته مصر الفرعونية بين عبادة آمون وعبادة آتون فى عهد أمنحتب الرابع ، وذلك حينما حاول معتنقو العبادة الجديدة القضاء على العبادات القديمة بكل الطرق ، وما قام حول ذلك من صراع بين أبناء الوطن الواحد . ومن أظهر أشكال الصراع الدنى أيضاً ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين ، والصراع الذى قام بين كاثوليك إسبانيا ويهودها فى عهد الملكة إيزابلا ، إلى آخر ذلك مما عرفه التاريخ فى مراحل المختلفة من صراع دنى .

٥ - الصراع الجنىسى :

وهو شكل من الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها ، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون أنبشرة وشكل العين والشفاه وطول القامة وعرض الرأس ، كما تبدو هذه الاختلافات فى النواحي الحضارية التى تمثل فى العادات والتقاليد واختلاف نماذج التصرف إجمالاً . ولما كان الإنسان كالحىوان ميالاً بطبعه إلى الاستجابة والشعور بالراحة إلى من يشبهونه جسمانياً وحضارياً ، وجدنا أن هذا الشكل آمن الصراع كثيراً ما يحدث وينوع خاص فى الوطن الواحد ، ويكون ظهوره فى العادة نتيجة مباشرة للاختلاف حول المصالح أو نتيجة للشعور بأفضلية أو سمو جنس على آخر ، ونلمس هذا الشكل من الصراع واضحاً فيما يحدث بين حين وآخر بين البيض والسود فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لشعور البيض أنهم أرق من السود ، وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين ، كما نجد نفس الشيء يحدث بين البيض والسود فى اتحاد جنوب إفريقيا ، كما يمكن أن نمثل لهذا الشكل من الصراع أيضاً بما كان يدور بين سكان أمريكا الشمالية الأصليين من الصفر وبين مستوطنىها من البيض .

نتائج الصراع :

للصراع نتائج أو آثار لا بد أن ينتهي إليها . وقد تكون هذه النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول أمد الصراع . ويمكن أن نلخص آثار الصراع في النقاط التالية :

١ - التماسك في داخل الجماعات المتصارعة . ذلك لأن الصراع عندما يقوم بين جماعتين فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يقوم نوع من التماسك بين أفراد كل جماعة ، فالعدو المشترك يدفع أفراد الجماعة الواحدة إلى نسيان خلافاتهم الشخصية واتحادهم معاً لحماية أنفسهم وحماية مثلهم وعقيدتهم أو جنسهم ، وهذا الاتجاه يتوقف إلى حد كبير على مدى اتفاقهم حول الهدف الذي يتصارعون من أجله .

٢ - الخلخلة في المجتمع ككل - عندما يقوم الصراع بين الجماعات في الوطن الواحد تبرز ظاهرة عدم التماسك ، فالنزاع الذي يقوم بين الأحزاب المتصارعة من شأنه إضعاف الوحدة الداخلية في الوطن الواحد ، كما تقوم بين أفرادها بلبلة في الأفكار حول المثل والآراء ، أيها صحيح ، وأيها غير صحيح ، وإلى أى الأحزاب ينضمون ، وأيها مخلص ، وإلى آخر ذلك مما يسود بين الناس من تساؤل يجعلهم غير متفقين أو متحدين .

٣ - سفك الدماء والخسارات المادية - وهذه النتيجة نجدها واضحة في الحروب وما يصاحبها من خسائر في الأرواح والثروات ، كما نلمس الخسارة المادية واضحة فيما قد يحدث من صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال وما يصاحبه من إضرابات واشتباكات وتخريب .

٤ - القضاء التام على أحد الطرفين أو سيادة أحدهما على الآخر وخضوعه للأمر الواقع .

د - التوافق الاجتماعي في إحدى صوره العديدة التي سنذكرها في حديثنا عن عملية التوافق .

عملية التوافق Accommodation

التوافق هو الاصطلاح الذى يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضى أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراداً أو جماعات . وعلى هذا الأساس لا يطلق هذا الاصطلاح إلا على من كانوا فى حالة منافسة سابقة أو عداء سابق لوقوع التوافق . وكلمة التوافق Accommodation تعادل كلمة التكيف Adaptation التى يستخدمها علماء الحياة للتعبير عن العملية التى يمكن بها الكائن الحى من مجازاة ظروف البيئة المحيطة به عن طريق تغيرات عضوية تنتقل بالوراثة . يستطيع بها الكائن الحى أن يبق . ولقد مر الإنسان فى مراحل نشأته الأولى بهذه المرحلة من التكيف ، أما فى الوقت الحاضر فيكاد يكون الكائن الحى الوحيد الذى يستطيع أن يكيف هو البيئة بحسب ظروفه أو أن يتكيف دون تعديل عضوى فى تركيبه .

واصطلاح التكيف إذن لا يستخدم للتغيرات الاجتماعية وإنما يستخدم بدلاً منه اصطلاح التوافق للتعبير عن التغير الذى يحدث فى العادات والاتجاهات ونماذج التصرف والخبرة الفنية والنظم والتقاليد وغيرها من النواحي الاجتماعية التى تنتقل من جيل إلى جيل .

أشكال التوافق : للتوافق أشكال متعددة تتفق مع نوع العلاقة بين الأطراف المتنازعة من ناحية تفوق أحدها قوة أو نفوذاً ، كما تتفق مع نوع الحضارة السائدة فى المجتمع والنظام السياسى السائد ، ومدى سيادة المثل الديمقراطية أو الديكتاتورية فى المجتمع . ويمكن أن نجعل الأشكال الهامة لعملية التوافق فيما يلى :

١ - **الاستسلام Yielding :** ويكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذى يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر ، كما قد يكون استسلاماً للقوة العقلية إذا كان استسلاماً للرأى . وينتهى الصراع بالاستسلام إذا انتصر أحد الطرفين المتنازعين ، ولا يكون أمام المغلوب وقتئذ إلا أن يستسلم ويخضع للشروط التى يفرضها المنتصر ، فإذا لم يرض بها واصل صراعه مع احتمال اقتضاء عليه كلية ، حتى إذا ما قضى أحد المتصارعين على الآخر انتهت تبعاً لذلك عملية الصراع . ومن الشائع عند انتصار أحد الفريقين أن يقبل المغلوب

الهزيمة ويعترف بها ، وتنتهى بذلك أيضاً عملية الصراع بعد أن يتحدد وضع أو مركز كل من الطرفين . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما قد يحدث من تشابك جسمى بين فرد وآخر لئلا بين جماعةً وأخرى ، حتى إذا ما وضع انتصار أحد الطرفين استسلم الآخر بعد أن يشعر أن استمرار الصراع لن يجديه شيئاً سوى زيادة خسائره ، كما يمكن أن نمثل له أيضاً باستسلام الشعب المهزوم لرغبات الشعب المنتصر أو الغازى كما يحدث فى الحروب عادة ، وقد يكون الاستسلام لمجرد التهديد فقط كما حدث عندما استسلمت تشيكوسلوفاكيا لألمانيا فى سنة ١٩٣٩ خوفاً مما كانت تتوقعه من تخريب وخسائر فى أرواح أبنائها إذا رفضت التسليم .

ومن الملاحظ أن هذا الشكل من التوافق برغم ما يصحبه من استقرار للسلام والأمن فهو يترك أثراً عميقاً من الحقد والكراهية عند الطرف الذى استسلم يحتل معه قيام الصراع من جديد إذا ما سنحت الفرصة المناسبة .

٢ - التقريب بين وجهات النظر : Compromise

قد يكون من السهل أن ينتهى الصراع عن طريق الاستسلام إذا كان المتنازعان غير متعادلين فى القوة أو النفوذ أو الثروة ، أما إذا كانا متقاربين فى ذلك تعقد الأمور وأصبحت سيادة أحدهما على الآخر أو هزيمته له صعبة التحقيق ، الأمر الذى يجعل كلا منهما يشعر بعدم جدوى صراعه ، وأن مصلحته فى أن يتفق على وضع معين يتجنب به خسارته المستمرة وجهده الضائع .

ويلجأ المتنازعون لذلك إلى الصلح أو التوافق عن طريق التقريب بين وجهات نظرهما المختلفة ، وذلك على أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين عن بعض ما يصارع من أجله ، سواء أكان موضوع الصراع ناحية مادية أم معنوية ، ويبرز بذلك مظهر التضحية المتبادلة بين الطرفين ، ويختفى من بينهما مبدأ (الكل أولاً شئ) لتحل محله الرغبة فى التنازل أو التسامح عن بعض الأمور لكسب أمور أخرى . وعلى الرغم مما يشعر به كل من الطرفين المتنازعين من عدم رضا . إلا أن كلا منهما يعزى نفسه بخسارة الآخر لشئ مما كان يتمسك به ، وبأن عدم الرضا متبادل بين الاثنين . ويسود استخدام هذا الشكل من التوافق فى المنازعات العمالية وفى المعاهدات الدولية التى تتم فى العادة بين قوى متعادلة .

والذى يحدث عادة عند تطبيق هذا المبدأ أن تكون لجنة من الفريقين المتنازعين ، على أساس أن يتنازل كل منهما عن بعض حقوقه أو وجهات نظره ، كما هو الحال عندما يتفاقم الخلاف بين أسرتين ، أو حين يستدعى الأمر تكوين حكومة ائتلافية تمثل عدداً من الأحزاب المتعارضة ، حيث تتعاون هذه الأحزاب عندئذ على أساس التجاوز عن بعض ما يعمل على اختلافها . ويطلق على هذا المبدأ في الوقت الحاضر « الفن السياسى » ذلك لأن السياسيين عامة نجدهم ولديهم من الاستعداد دائماً ما يدفعهم لممارسة هذا المبدأ عملاً بالحكمة القائلة بأن « نصف الرغيف أفضل من لاشئ » وترتبط ممارسة هذا المبدأ عادة بالمساومة ، وذلك عندما يحاول كل من الطرفين أن تكون خسارته أقل من خسارة الطرف الآخر ، وتكون للمساومة هنا أثرها وفائدتها وذلك عندما يطالب أحد الطرفين مثلاً برغيف ونصف في الوقت الذى لا يطمع فيه في أكثر من رغيف واحد .

٣ - الوساطة : Mediation

وهى من الأشكال الهامة التى ابتدعتها الجماعات لإنهاء خلافاتها . وتقوم عملية الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لتخلق بينهم الرغبة في حل خلافاتهم . ويمكن للوسيط أن يقترح أساساً للتوفيق إذا لم يتمكن كل من الفريقين من الاتفاق على أسس معينة ، واقتراحات الوسيط في هذه الحالة غير ملزمة لأى من الطرفين . ومن أشهر الخلافات التى استخدمت فيها الوساطة على المستوى الدولى الصراع الذى كان يدور في فلسطين بين العرب واليهود ، حيث أرسلت الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ وسيطاً من طرفها راعت أن يكون بحكم جنسيته غير متحيز لأى من الطرفين ، وقد اختارته لذلك سويديا على أساس بعد بلده عن أية مصلحة في فلسطين ، ولقد اجتمع الوسيط بكل من الطرفين المتنازعين ، وقد خرج من اجتماعاته بعدد من الحلول التى اقترحها لحل مشكلة فلسطين وإنهاء النزاع القائم فيها ، إلا أن اقتراحاته لم تصادف قبولا من الأطراف المتنازعة ، فعاد باقتراحات أخرى لم تصادف هى الأخرى قبولا ، وواضح هنا أن قرارات الوسيط لم تكن ملزمة ولم يؤخذ بها فعلا .

وتقوم الوساطة بدور هام في النزاع الذى يقوم بين العمال أصحاب العمل وبين الدول بعضها وبعض ، كما حدث أن توسطت جمهورية مصر العربية لحل النزاع القائم بين الهند

وباكستان ، ويتجه الوسيط دائماً إلى استخدام مبدأ تقريب وجهات النظر ، ويلاحظ أن استخدام هذا المبدأ في هذه الحالة يكون عن طريق طرف ثالث يقبل المتنازعان وساطته ، وهذا غير ما يحدث عندما يتفق الطرفان مع بعضهما مباشرة .

٤ - التحكيم : Arbitration

تختلف وسيلة التحكيم عن وسيلة الوساطة في أن قرار هيئة التحكيم يكون ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة ، وتتكون هيئة التحكيم كما هو الحال في الوساطة من أفراد غير متحيزين لأى من الأطراف المتنازعة . بل إن عدم التحيز هنا ضرورى جداً لأن قرار الهيئة ملزم . وتتكون لجان للتحكيم في الوقت الحاضر في كثير من الدول لفض المنازعات المتعلقة بالعمل والعمال ، وتتكون هذه الهيئة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك على أساس قبولها لمبدأ التحكيم ، وقد تلجأ الحكومات إلى مبدأ التحكيم الإجبارى ، بمعنى أن الخلافات تطرح تلقائياً أمام لجان التحكيم لدراستها بقصد إنهاء الخلاف دون أن تطلب الأطراف المتنازعة ذلك وخاصة إذا ما تعلقت هذه الخلافات بالصناعة ، وقد بدأت نيوزيلندا بهذا النظام في سنة ١٩٤٨ وتبعتها في ذلك أستراليا ثم كثير من الدول الأوروبية كالنرويج وألمانيا وإيطاليا ، وتقوم فلسفة هذه الحكومات في ذلك على أساس أن الإضرابات والخلافات وخاصة ما تعلق منها بالعمل والعمال تكون في العادة مكلفة للمجتمع ومضیعة لوقته ، وأن أمر هذه الخلافات لا يخص أو يهم الأطراف المتنازعة فحسب وإنما يهم في الوقت نفسه مصالح الجمهور التي تتأثر بها .

أما عن التحكيم في المجال الدولى فيعتبر من الظواهر الواضحة في العصر الحديث ، وليس أدل على ذلك من الدور الذى تقوم به محكمة العدل الدولية في لاهى التي أنشأتها عصبة الأمم في سنة ١٩٢٠ للنظر فيما يقوم بين الدول من خلافات ، كما تقوم هيئة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بنظر كثير من الخلافات التي تقوم بين أعضائها ، وتعتبر مشكلة فلسطين من أهم القضايا التي عرضت على الأمم المتحدة للتحكيم حينما وضعت إنجلترا هذه القضية أمامها في سنة ١٩٤٧ .

وقد انتهت الأمم المتحدة إلى قرار اعتبرته ملزماً للطرفين المتنازعين في نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان القرار يقضى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وعلى الرغم من أن القرار كان ملزماً

إلا أن الهيئة لم تتمكن من تنفيذه بالشكل الذى قرره . وقد استخدمت هذه الوسيلة أيضاً عندما اختكمت مصر إلى هيئة الأمم فى سنة ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثى عليها ، وقد انتهت الهيئة إلى قرار اعتبرته ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة عندما طلبت إليها الكف عن إطلاق النار .

وعلى الرغم من استخدام هذا الشكل من التوافق فى الخلافات الدولية على مدى واسع أثبتت التجربة أن التحكيم على هذا المستوى الدول كثيراً ما يلزمه الفشل لأن محاولة تنفيذه بالقوة قد يثير إشكالات تفوق موضوع النزاع خطورة ، وقد تؤدى إلى إشعال حرب عالمية ، ولكن من ناحية أخرى وجد أن التحكيم الدولى غالباً ما ينجح عندما يستخدم كوسيلة لمنع الحروب أو وقفها إذ نراه قد أثبت نجاحه فى حالات كثيرة .

٥ - التسامح : Toleration

من الموضوعات التى يدور حولها الصراع ما لا يكون قابلاً لتطبيق مبدأ تقريب وجهات النظر أو التنازل عن بعضها ، كما لا يكون قابلاً لأى من الوساطة أو التحكيم ، ومن أمثلة ذلك ما يدور من نزاع حول العقائد الدينية ، وحيث يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين عن بعض ما تشتمل عليه عقائدهما أو دياناتهما . ويفضل فى هذه الحالة مبدأ آخر للتوفيق أو الصلح أو لوقف الصراع القائم بينهما . هو مبدأ التسامح من ناحية الطرفين ، ويؤخذ بهذا المبدأ عادة بعد أن يكون الطرفان قد قطعاً مرحلة طويلة من الصراع دون أن يصل أى منهما إلى نتيجة قاطعة مما يدفعهما إلى الرغبة فى الكف عن صراعهما حقناً لدمائهما ، ورغبة فى إعادة الأمن والسلام ، ويتفقان على ذلك مع احتفاظ كل منهما بشعوره نحو الآخر فى أنه ليس على صواب .

وفى هذا النوع من التوافق لا تصفو القلوب كلية بين الأطراف المتنازعة عادة ، كما لا يتوافر حسن النية دائماً ، وإنما يكتفون بالتوفيق أو الصلح لصعوبة إقناع أحدهما للآخر بوجهة نظره مع رغبتهم فى الوقت نفسه فى تحقيق عدد من المصالح المشتركة التى لا يمكن أن يستقيم تحقيقها مع استمرار نزاعهم . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما يعرف باسم التسامح الدينى الذى يتم بين المذاهب المختلفة ، كما هو حادث بين كل من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة البروتستانتية ، أو التسامح

الذى يسود بين المسلمين والمسيحيين من أبناء الوطن الواحد ، كما يبدو هذا الشكل من التوافق أيضاً في التسامح الجنسي ، كما يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يستطيع البيض أن يعملوا دون تعاونهم مع السود ، وقد أمكن للطرفين تحقيق ذلك عن طريق التسامح ، لخلق حياة مشتركة على أساس قبولهما لاختلافاتهما الجنسية والحضارية ، وكما حدث أيضاً بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن طالت بين الطرفين حربهما الأهلية التي فضلاً وقفها بعد اقتناعهما بأهمية التسامح حول مسألة الرق . أما عن التسامح السياسى فنجد ممثلاً بشكل واضح فيما نلمسه من تعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وتبادلها التمثيل السياسى مع احتفاظ كل منهما بمذهبه السياسى والاقتصادى الرأسمالى في الولايات المتحدة ، والشيوعى في الاتحاد السوفييتى ، والمذهبان مختلفان كل الاختلاف .

٦ - التبرير : Rationalization

وفي هذا الشكل من التوافق يبرز العامل النفسى لإحلال التوافق محل النزاع ، على أن يتم ذلك على أساس وضع أسس لتبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء كل من الفريقين . ونلمس هذا فيما يحاوله بعض الموفقين بين اليهود والمسيحيين ، أو بين المسلمين والمسيحيين عندما يبرزون بعض نقاط التشابه بين كل من العقيدتين ، أو عندما تحاول بعض الهيئات بقصد التوفيق بين البيض والسود إبراز فضل الحضارة الزنجرية وما ساهم به الزنوج من إضافات على الحضارة عامة أو إبراز الناحية الإنسانية لضرورة التوفيق بين بنى الإنسان عامة . وفي الحالات التى يتم فيها التوافق على هذا الأساس محل الصداقة محل العداء ، ولكن يصعب مع ذلك توافر التوافق الكامل نظراً لصعوبة توحيد التفكير بين الأطراف المتنازعة ، فهم وإن كانوا سيعملون معاً ويخدم كل منهم الآخر إلا أن كلا منهم سيظل محتفظاً بطريقته في التفكير وبوجهة نظره .

ويحدد التراث الاجتماعى متى وكيف يجب أن يحل التوافق محل الصراع في المجتمع . ولا يتدخل هذا التراث في كل أنواع الصراع ، وإنما نجده يسمح ببعض أشكاله ، ويقاوم بعض الأشكال الأخرى ، وهذا واضح في موقف المجتمعات المختلفة من جريمة القتل مثلاً

حيث تختلف وجهات النظر من هذه الناحية ، ، فبعض المجتمعات وخاصة البدائية منها لا تضع لهذه الجريمة من الأهمية ما تضعها لها المجتمعات الأخرى ، وتختلف القيم السائدة في المجتمع أيضاً من ناحية الأشكال التي تفضلها في عملية التوافق ، فبعض المجتمعات تصر على الأخذ بمبدأ إنهاء الصراع عن طريق المزيمة القاطعة لأحد الفريقين ، بينما يسود في بعض المجتمعات الأخرى مبدأ التوفيق على أساس تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة لبعض الحقوق ، كما تشجع مجتمعات أخرى على مبدأ الصلح المطلق كوسيلة لإنهاء النزاع .

وإذا أردنا أن نمثل لما سبق وجدنا أن مبدأ تقريب وجهات النظر يعتبر علامة من علامات الضعف في مجتمع الكواكيتل الذي سبق أن أشرنا إليه في حديثنا عن عمليتي التعاون والمنافسة . وحيث نجد في المجتمع أن المنافسة البوتلاتشية تقوم على أساس تحقيق المجد الشخصي عن طريق إذلال شخص آخر . هذا في الوقت الذي نجد فيه مجتمع الزوني يشجع على الأخذ بمبدأ تقريب وجهات النظر لإنهاء النزاع بين أفرادهِ . أما عن الصينيين فيسود بينهم عادة مبدأ الصلح المطلق ، فإذا ما اشتبك شخصان في الطريق تجمع حولهما المارة وعملوا على وقف اشتباكهما ، ثم تنتقل المجموعة كلها لأقرب مكان لشرب الشاي حيث يشرح كل من المتنازعين وجهة نظره ، ويتحول الباقي إلى محكمين حتى إذا ما انتهوا من الاستماع إلى الطرفين أصدروا حكمهم بتعيين الخفيء ، وما عليه إلا أن يدفع ثمن ما شربوه من الشاي ، وينتهي الخلاف بذلك عند هذا الحد^(١) .

أما في معظم المجتمعات الحديثة فنجد أن مبدأ تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة من أكثر المبادئ ممارسة لوقف النزاع بين الأفراد والجماعات ، كما نجد أنها تأخذ علوة على ذلك بمبدأ التحكيم ، هذا بالإضافة إلى أن الأفراد والجماعات كثيراً ما يلجأون إلى التحكيم بطريقة أكثر رسمية من ذلك لفض نزاعهم عن طريق المحاكم المختلفة .

هذا ، وقد لوحظ أنه في حالة وقوع التوافق لا يخلو عادة من شعور عدائي بين الأطراف المتنازعة ، لأن التوفيق بينهم كثيراً ما يثبت أنه مؤقت ، وذلك لاحتمال عودة

الصراع بينهم من جديد إذا حل ما يدعو إلى ذلك ، ويرجع هذا إلى أن العداء يظل في حالات كثيرة خبيثاً في النفوس برغم مظاهر التوافق التي قد تبدو واضحة . وعلى ذلك يتميز التوافق الاجتماعي بوجود عاطفتي الحب والكراهية معاً ، وهذا هو ما دعا سمنر Sumner إلى أن يصف التوافق بأنه تعاون عدائي .

عملية التمثيل : Assimilation

التمثيل عبارة عن العملية الاجتماعية التي تعمل على إضعاف الاختلافات التي توجد بين الأفراد أو بين الجماعات ، كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التي تنصل بالمصالح والأهداف المشتركة . . ويتعرض لعملية التمثيل الأفراد أ. الجماعات إذ حلوا بين أفراد أو جماعات أخرى غريبة عنهم ، وتختلف عنهم بالتالي في عدد من النواحي والمقومات التي تميز مجتمعاً عن آخر ، على أن يكون حلولهم بينهم بقصد الإقامة الدائمة بينهم ومشاركتهم حياتهم . وتكون عملية التمثيل قد أصبحت تامة إذا ما انتهى بهم الأمر إلى اتحادهم مع المجتمع المضيف في نواحي اهتماماته واتجاهاته ، هذا ويكون حلول الأفراد أو الجماعات بين أفراد أو جماعات أخرى في أغلب الأحوال ، إما على شكل مهاجرين أو على شكل لاجئين .

ويمكن لمجتمعين أو أكثر أن تنطبق عليهم عملية التمثيل إذا ما اختفت الحدود الفاصلة بينهم ، وإذا ما اتجهوا إلى الاتحاد في جماعة واحدة أو مجتمع واحد لتحقيق عدد من الأهداف المعينة على الأقل .

وإذن فعملية التمثيل تتجه إلى تنمية اتجاهات موحدة لها طابع عاطفي في العادة ، تهدف إلى الوحدة ، أو على الأقل إلى التنظيم المتناسك للفكر والعمل ، وهي لا تخرج في الواقع عن كونها إذابة للعنصر الجديد في المجتمع الذي حل فيه ، يكتسب خلالها ذكريات وأحاسيس واتجاهات المجتمع الجديد ، كما يشاركه تجاربه وتاريخه ، ويصبح بذلك في نهاية الأمر جزءاً منه يشترك وإياه في تراث اجتماعي واحد ، وحضارة واحدة ولا يصبح بالتالي دخيلاً عليه أو أجنبياً عنه ، كما كان الحال في أول الأمر .

واصطلاح التمثيل سواء في شكله العربي أو شكله الأجنبي **assimilation** هو نفس الاصطلاح المستعمل في علم وظائف الأعضاء ، وهو التمثيل الغذائي ، وذلك لأن

الجسم يقوم بعملية التمثيل على المواد الغذائية التي تدخله ، وهي عناصر غريبة عنه ، فيحولها إلى مواد تختلف كلية في تركيبها وتكوينها عن المواد الغذائية نفسها لأنها أصبحت جزءاً من الجسم نفسه ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتمثيل الاجتماعي حيث نجد أن العنصر الغريب يمثل في المجتمع الجديد ويتحول اجتماعياً إلى عنصر يختلف كلية عما كان عليه قبل أن تتم عملية التمثيل بعد أن يصبح جزءاً من المجتمع الذي حل به .

ومن أشهر عمليات التمثيل التي عرفها التاريخ تلك التي مر بها اليهود في جهات كثيرة من العالم خلال مراحل طويلة من التاريخ ، وذلك حينما وجد اليهود في التمثيل بين الشعوب التي حلوا بها نهاية لبعثتهم وسبيلاً لاستقرارهم . ولقد اختلفت بأهمية هذه العملية عدد كبير من يهود العالم وخاصة هؤلاء الذين استوطنوا بلاد غرب أوروبا ، والولايات المتحدة ، حيث اندمجوا في مجتمعاتها اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ، وذابوا في هذه المجتمعات نهائياً حتى لم يعد هناك ما يربطهم بتاريخهم القديم وتراثهم الاجتماعي الأول سوى عقيدتهم الدينية تقريباً ، أما يهود شرق ووسط أوروبا فكانوا لم يوفقوا في اندماجهم الكامل في المجتمعات التي حلوا بها ، إما لعدم تشجيع هذه المجتمعات لهذا الاندماج باعتبار أنهم عنصر غير مرغوب فيه ، وإما لأن اليهود أنفسهم كانوا لا يشجعون على هذا الاندماج مفضلين عزلتهم التقليدية التي عرفت عنهم ، وما شجع على عدم اندماجهم في العصور الحديثة أيضاً ظهور الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر كحركة سياسية قومية ، وذلك حينما اتجهت هذه الحركة إلى إثارة الروح القومية بين اليهود وجوب إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ، وقد رأى زعماء هذه الحركة عدم تشجيع التمثيل بين اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها استعداداً لعودتهم إلى فلسطين .

ولقد نجحت عملية التمثيل فعلاً بين يهود غرب أوروبا والولايات المتحدة ، وكانوا على هذا الأساس غير متحمسين للحركة الصهيونية ، بل كانوا معارضين لها في أول أمرها لأنها كانت تدعو إلى اقتلاعهم من مجتمعاتهم الجديدة التي اندمجوا فيها وأصبحوا جزءاً منها ، كما كانوا عرضة أيضاً لأن يفقدوا جنسياتهم التي حصلوا عليها في البلاد التي استوطنوها ، وكانوا يعيبون في الوقت نفسه على يهود شرق ووسط أوروبا عدم

استطاعتهم الاندماج الكامل في بلادهم ، في الوقت الذي كانوا يستطيعون فيه إنهاء المشكلة اليهودية عند هذا الحد .

ولقد تبين من الإحصائيات فعلاً نجاح عملية التمثيل بين يهود غرب أوروبا والولايات المتحدة ، وفشل نفس العملية بين يهود شرق ووسط أوروبا ، ففي إحصائية نشرتها جامعة الدول العربية في كتابها « الهجرة اليهودية إلى فلسطين » نجد أن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ابتداء من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٤ قد بلغ حوالى ٨٥٠ ألف نسمة ، منهم حوالى ٣١٧ ألفاً من بلاد أوروبا الشرقية والوسطى وحوالى ثلاثة آلاف فقط من بلاد أوروبا الغربية ، أما بالنسبة ليهود الولايات المتحدة فلم يهاجر منهم إلى فلسطين خلال نفس السنوات سوى ٢١٦٠ فرداً في الوقت الذي كان يبلغ عددهم في الولايات المتحدة حوالى عشرة ملايين ^(١) .

ومن عمليات التمثيل الاجتماعى الهامة التى مر بها التاريخ أيضاً تلك التى تتعلق باستيطان الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت أراضيها مكاناً لتجميع المهاجرين من أغلب بلاد العالم . وقد جاءوا إليها إما بحثاً عن الثروة أو هرباً من بلادهم لأسباب سياسية أو دينية ، جاءوا من إنجلترا وهولندا وإيطاليا واليونان وفرنسا وإسبانيا ومن كل البلاد الأخرى تقريباً ، وكان منهم السلاف والنيوثون والنورديون ، كما كانوا يمثلون كل المذاهب الدينية ومختلف الحضارات والطبقات الاجتماعية ، ولكنهم برغم كل هذا وبمرور السنين تمكنوا أن يكونوا شعباً واحداً ذا تاريخ موحد وحضارة واحدة وتراث اجتماعى مشترك . ويمكن أن نضيف إلى هذه العملية تلك التى مر بها زنوج أفريقيا الذين استوطنوا الولايات المتحدة أيضاً ، حيث نجدهم في الوقت الحاضر وقد ذابوا تقريباً بين أهلها ، ولم تعد تربطهم ببلادهم الأصلية في القارة الإفريقية أية رابطة أو اهتمام تقريباً ، كما أصبحت حضارتهم في أغلبها أمريكية ، هذا على الرغم من أن عملية التمثيل بالنسبة لهم لم تتم بالشكل الذى تمت به بين سكان أمريكا من البيض ، وذلك نظراً لعدد آخر من العوامل التى لم تساعد على تحقيق مثل هذا الاندماج الكامل ، وخاصة ما تعلق منها بالصفات الجسمية التى يختلف فيها الزنوج عن الأوروبيين ، والتى لا تزال مصدراً لعدد من المشاكل والاضطرابات التى لم تحل تماماً حتى وقتنا الحاضر .

(١) جامعة الدول العربية - الهجرة اليهودية إلى فلسطين (١٩٥٦) ص ٤٨ - ٥٣ .

ومن عمليات التمثيل العالمية التي يمر بها الناس في مختلف المجتمعات تلك التي يتعرض لها كل من الزوج والزوجة حيث يبدآن حياتهما الزوجية في أغلب الأحيان وهما شبه غريبين عن بعضهما ومختلفين في كثير من النواحي الاجتماعية ، حتى إذا تقلمت بهما السنوات ازدادا تقارباً وتفاهماً حتى يصبح تاريخهما كما تصبح تجاربهما واحدة ، وهى التجارب التي مرت بها أسرتهما ، كما تتميز وحدتهما أيضاً بنواحي الاهتمام المشتركة بينهما والتي غالباً ما تكون متعلقة بشئون أسرتهما .

العوامل التي تؤثر في عملية التمثيل :

قد تكون عملية التمثيل سريعة في بعض الحالات وقد تكون بطيئة في حالات أخرى وهناك من العوامل ما يؤثر في هذه العملية ضيقاً أو اتساعاً مما يمكن أن نجمله فيما يأتي :

- ١ - التسامح : قلنا من قبل إن التسامح يعتبر شكلاً من أشكال التوافق ، وكلما ازداد عمقاً وأصاله سهلت عملية اتصال الأفراد والجماعات ببعضها ببعض ، كما يعمل في الوقت نفسه على زيادة تجمعهم وتفاعلهم ، وكل هذا يمهّد لعملية التمثيل ويعمل بها .
- ٢ - العزلة : قد يحدث أن ينحصر اللاجئون بين شعب من الشعوب إلى العزلة فيقطنون مناطق خاصة لإقامتهم يزاولون فيها حرفهم ونشاطهم الحضارى ، وهذه العزلة التقليدية كانت من العوامل التي لم تساعد اليهود في أنحاء العالم المختلفة على الاندماج مع الشعوب التي يعيشون بينها بسبب تفضيلهم الدائم إلى أن يظلوا يهوداً في تقاليدهم وعاداتهم واتجاهاتهم وملبسهم وعقيدتهم ، وكان هذا السبب يدعو دائماً إلى النفور منهم في أى مجتمع يحلون به ، ونجد نفس الظاهرة بين سكان أمريكا الأصليين من الهنود في عزلتهم وابتعادهم عن المستوطنين الجدد مما لم يساعد على الاندماج الكامل بينهم حتى يومنا هذا .

ويعتبر الخروج عن العزلة التقليدية من العوامل الهامة التي تشجع على عملية التمثيل إذ يمكن للحضارات عن طريق ذلك أن تتفاعل وأن تساعد على تقدير ما في الحضارات الأخرى من عوامل تدعو إلى تقريبها من بعضها وانسجام أفرادها معاً .

- ٣ - التشابه الحضارى : ويعتبر هذا التشابه في نماذج التصرف من العوامل التي

تساعد على ربط الشعوب بعضها ببعض ، ويمكن أن نلمس ذلك على عملية التمثيل التي تمت في مصر على من هاجر إليها ، وكان من أصل عربي ، سوري أو لبناني أو من شمال أفريقيا ، حيث نجد أن هذه العملية قد تمت في يسر وسهولة نتيجة للتشابه الحضاري الواضح بين العرب جميعاً مهما اختلفت أوطانهم ، بينما نجد في الوقت نفسه أن عملية التمثيل لم تأخذ نفس الاتجاه بين من استوطنوا مصر من غير العرب كاليونانيين مثلاً .

ويمكن أن نمثل لذلك أيضاً بعملية التمثيل التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية بين المهاجرين إليها من شمال وشمال غرب أوروبا وكيف كانت العملية هنا أسرع وأعرق من تلك التي حدثت بين المهاجرين إليها من شرق أوروبا أو من القارة الآسيوية .

٤ - مدى الاختلاف أو التقارب في الصفات الجسمية : وقد وجد لهذه الناحية أثر كبير في عملية التمثيل ، إذ كلما زاد الاختلاف في هذه الصفات ازداد ببطء عملية التمثيل ، وخاصة تلك الصفات التي تتعلق بلون البشرة ، ونلمس أثر ذلك بالذات في ذلك النفور الذي نراه بين السود والبيض أو بين البيض والصفر من أبناء الوطن الواحد ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل عملية التمثيل صعبة التحقيق ، وتذكرنا هذه الصعوبة يعامل الشعور بالنوع الذي قال به جيدنجيز .

٥ - الاختلاط البيولوجي : ولهذا أثره أيضاً على عملية التمثيل ، وتكون صورته أكثر وضوحاً وفاعلية عن طريق الزواج بين أفراد شعبين مختلفين ، فإذا ما انتشر الزواج بين أفراد الشعب المنتصر والشعب المهزوم ، أو بين أحد الشعوب وشعب آخر هاجر إليه ، كانت هذه خطوة هامة في سبيل التمثيل الذي يحدث بين الشعبين ، ولقد وجد أن هذا الاختلاط البيولوجي يساعد كثيراً على الاندماج الحضاري . وقد نجحت هذه الناحية عندما غزا العرب مصر وما صاحب هذا الغزو من عملية تمثيل حدثت بين الشعبين بالتدريج حتى أصبحا في النهاية شعباً واحداً ، وكان من العوامل التي ساعدت على هذه العملية الزواج الذي كان يتم بين أفراد كل من الشعبين . أما إذا نظر أي من الشعبين إلى هذه الناحية باستياء تأخرت عملية التمثيل الكامل كما هو حادث بين الأوربيين وسكان المستعمرات التي احتلوها ، وكما هو حادث أيضاً بين الأوربيين الذين استوطنوا الولايات المتحدة من ناحية وبين الزنوج في نفس المجتمع من ناحية أخرى ، هذا في

الوقت الذى نجحت فيه عملية التمثيل لنفس السبب ، أى عن طريق الزواج بين هؤلاء الأوربيين أنفسهم بعضهم ببعض برغم انتابهم إلى شعوب مختلفة .

٦ - مدى الشعور بالبعد الاجتماعى أو الطبقي : ولهذا أثره على عملية التمثيل ، فقد يجعلها صعبة إذا كان هذا الشعور قوياً وقد تكون سهلة إذا خف هذا الشعور ، لأن الذى يحدث فى العادة أن تبتعد كل طبقة عن الأخرى اجتماعياً ويكون لكل منها مجال نشاطها فى العمل وفى غير أوقات العمل ، وهذا لا يسمح لأبناء الطبقات المختلفة بالاختلاط ببعضها ؛ حتى ما يتعلق منه بالاختلاط المدرسى ، حيث نجد فى كثير من المجتمعات مدارس خاصة بطبقات بنيتها .

ويمكن أن نمثل لهذا البعد الطبقي بما حدث بين سكان الهند الأصليين وبين غزواتها من الآريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة مميزة لا يجوز الاتصال بأهل البلاد من الهنود . حتى لقد كان هذا من العوامل الفعالة لقيام نظام الطوائف الدينى فى الهند . كما سنرى فى جزء آخر من الكتاب . ولقد حدث عكس ذلك بين العرب الذين غزوا مصر وبين أهل البلاد من المصريين ، نتيجة للمثل التى جاء بها الإسلام والتى كانت تدعو إلى المساواة .

٧ - تكافؤ الفرص فى النشاط الاقتصادى : ويساعد على هذه الناحية تسهيل عملية التمثيل ، لأن استئثار مجموعة من الأفراد بخيرات المجتمع على أسس غير عادلة مثل تلك الأسس التى تقوم على الميلاد أو الطبقة أو الجنس يشجع على إثارة روح الحقد والكراهية والحسد ، وكلها أشكال من الشعور تعطل عملية التمثيل . ويحدث العكس إذا ما شعر كل الأفراد بحقوقهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وبأن العمل والجهد هو أساس النشاط الاقتصادى ولقد كانت هذه الناحية بالذات . وهى التفوق الاقتصادى على غير أساس من تكافؤ الفرص ، من العوامل التى أدت إلى كراهية اليهود فى العالم فى المجتمعات التى كانوا يحلون بها ، كما كانت نفس الناحية تدعو إلى كراهية المصريين للأجانب الذين كانوا يجهنون إلى مصر ويستأثرون باقتصادياتها دون أى أساس من تكافؤ الفرص .

عملية المزج الحضارى Acculturation

وهى العملية التى تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة إذا ما اتصلت هذه المجتمعات بعضها ببعض فتتأثر كل حضارة بالأخرى عن طريق الإغارة والاستعارة ، ولكن دون أن تفقد أى من تلك الحضارات مقوماتها ومظهرها الأصيل ، ودون أن تندمج إحداها فى الأخرى اندماجاً كاملاً .

ويعرف جلين المزج الحضارى كالتالى :

Acculturation is the process whereby societies of different cultures are modified through fairly long-continued contact, but without a complete blending of the two cultures. ^(١)

وتختلف عملية المزج الحضارى عن عملية التمثيل فى ناحية هامة هى أن الأولى تسمح باختلاط الأجناس المختلفة بينما تلجأ الثانية إلى امتصاص هذه الأجناس . وعلى الرغم من أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح فى العادة إلا إذا كان هناك اختلاط بيولوجى نجد أن عملية المزج الحضارى يمكن أن تتم بدون هذا الاختلاط البيولوجى ، وأمثلةنا على ذلك كثيرة ، فسكان أستراليا الأصليون تأثروا حضارياً بمستوطنين من البيض دون أن يصاحب ذلك أى صلات بيولوجية تذكر ، وكذلك الحال فيما يتعلق بزواج أمريكا الشمالية حيث لا نستطيع أن ندعى بأنهم قد مثلوا نهائياً بين سكانها من البيض ، ولكنهم لا شك أنهم تأثروا حضارياً بهم وعلى مجال واسع ، ونفس الشيء يمكن أن نذكره بالنسبة للقبائل الهندية التى تعيش فى الولايات المتحدة والتى تأثرت بعملية المزج الحضارى، بمعنى أن حضارتهم أو نماذج التصرف عندهم لا يمكن تكون قد ظلت على نقائنها الأول وإنما تناوها الكثير من التعديل نتيجة لاتصالهم بالسكان البيض دون أن يصاحب ذلك صلات بيولوجية ذات أهمية .

ولقد كان لعملية المزج الحضارى أثرها كذلك عندما اتصل العرب بالإسبان فى

جزيرة إيبيريا من أكثر من ألف عام ، ولا تزال آثار هذا المزج الحضارى ممثلة بين
الإسبان حتى يومنا هذا .

وقد تبدو عملية المزج الحضارى سالبة من جانب واحد بمعنى أن الحضارة الأقوى تؤثر
فى الحضارة الأضعف ، إلا أن الواقع يثبت أنها عملية ذات جانبيين سلبي وإيجابي ،
فإذا ما اختلطت حضارتان وجدنا أن التعديل فيهما متبادل نتيجة لهذا الاختلاط مع
اختلاف فى الدرجة فقط ، ونمثل لذلك بزئوج الولايات المتحدة وما أضافوه إلى الحضارة
الأمريكية من نواح جديدة مثل تلك التى تأثرت بها اللغة نتيجة إضافة جديدة إليها، أو
تلك التى تأثرت بها الفنون كالرقصات المختلفة وموسيقى الجاز التى تعود أصولها إلى الفنون
الزنجية .

وتعتبر عملية المزج الحضارى عملية ممهدة لعملية التمثيل ، إذ أن ما يحدث خلال عملية
المزج إن هو إلا مجرد حدوث تعديلات معينة فى أى من الحضارتين أو فى كليهما، ولكن
دون أن يحل محلها شكل جديد يغنى عن الشكلين الأولين كما يحدث فى عملية التمثيل
حيث نجد أن الصفات الحضارية قد اندمجت تماماً بعضها ببعض ، وانتهت بذلك إلى
صفات حضارية جديدة .

وتبدو أظهر أشكال المزج الحضارى فى تلك التى تتم مع اللاجئين إلى أحد المجتمعات
والذين لابد أن يمتزجوا حضاريا بمن سبقوهم من السكان لكى يتمكنوا من العيش معهم،
كما تظهر عملية المزج الحضارى بشكل واضح أيضاً عقب غزر شعب لآخر وما يتبع
ذلك من تفاعل بين الشعبين ، يظهر أولاً على شكل توافق بأشكاله المختلفة التى عرفناها
من قبل ، ثم تحل عملية المزج الحضارى، وذلك عندما يبدأ كل من الشعبين باستيعاب
من الآخر بعض صفاته الحضارية التى تتمثل فى الكلمات اللغوية وفى بعض نواحي
التصرف ، وتتأثر الحضارتان بذلك فى كثير من النواحي ، إلا أن الشكل الحضارى
لكل من الشعبين يظل كما كان تقريباً ، حتى إذا طالت فترة الاتصال مهات عملية
المزج الحضارى لعملية التمثيل ، إذا كان هناك من الظروف ما يساعد على قيامها ، حتى
إذا نمت أصبحت هناك حضارة واحدة .

الفصل السابع

النظام الطبقي

- مقدمة
- النظام الطائفي
- النظام الطبقي القانوني
- النظام الطبقي العرفي

الفصل التاسع

النظام الطبقي

Stratification

مقدمة :

تحتل دراسة النظام الطبقي في المجتمع أهمية كبرى في علم الاجتماع الحديث ، ولقد فطن الإنسان منذ آلاف السنين إلى نواحي الاختلاف بين الناس وخاصة ما تعلق منها فيما مضى بالذكاء والكفاءة الجسمية والغنى والفقر وما تعلق منها بأمور كالدخل والمهنة والثقافة ومستوى المعيشة في وقتنا الحاضر .

ومن المفكرين القدامى الذين اهتموا بهذا الموضوع في كتاباتهم أفلاطون حيث وجدناه يقسم سكان المدينة الفاضلة إلى طبقات ، الطبقة العاملة وطبقة الموظفين والجنود والطبقة الحاكمة ، كما وجدنا أرسطو في كتابه السياسة قد ميز بين طبقات ثلاث ، الغنية جداً ، والفقيرة جداً ، والمتوسطة .

ومن الكتاب المحدثين الذين أبرزوا هذه الناحية آدم سميث وقد قسم الأمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية على أساس طريقة حصول أفرادها على معاشهم ، وهذه الأقسام :

(أ) أصحاب الأراضي الذين يعيشون على إيجارها للغير .

(ب) العمال الذين يعيشون على ما يتناولونه من أجر .

(ج) التجار وأصحاب الأعمال الذين يعيشون على ما يحققونه من أرباح . وهو

يقول في ذلك :

“The whole annual produce of the land and labour of every country, or what comes to the same thing, the whole price of that annual produce, naturally divides itself, it has already been observed, into three parts, the rent of the land, the wages of labour, and the profits of stock, and constitutes revenue to three

different orders of people, to those who live by rent, to those who live by wages, and to those who live by profit. These are the three great original and constituent orders of every civilized society from whose revenue that of every other order is ultimately derived.”^(١)

وقد اشتهر كارل ماركس بنظريته في الطبقات الاجتماعية ، وقد رأى فيها أن التاريخ ينقسم إلى مراحل متعددة مثل مرحلة المدينيات القديمة ومرحلة الإقطاع ومرحلة الرأسمالية وأن كلا من هذه المراحل يتميز بطابع معين في الإنتاج يقوم على أساسه نوع من البناء الطبقي يتمثل في طبقة مهيمنة وأخرى خاضعة لها. وتحتل الطبقة المسيطرة مركزها بسبب ملكيتها وإشرافها على أدوات الإنتاج مما يسهل لها أيضاً مهمة السيطرة على الحياة الأخلاقية والعقلية في المجتمع ، وهذا يجعل كل عناصر المجتمع في متناول يدها بما فيها القانون والدولة والفن والأدب والعلم والفلسفة .

ويرى ماركس أن أية طبقة صاعدة تتميز في مرحلة تكوينها بالتقدم الفني في الإنتاج ، وهذا يصاحبه في العادة تقدم في الرخاء الإنساني . كما تتميز أيضاً بجهودها للاحتفاظ بمصالحها عن طريق آرائها ونظمها التحررية التي تقف بها ضد من يحاول عرقلة هذا التقدم والرخاء الإنساني . حتى إذا ما نجحت هذه الطبقة الصاعدة في أن تكون هي الطبقة الحاكمة بدأت تعدل من دورها . فمصلحتها الاقتصادية التي كانت تخدم التقدم الفني تعود لتعرقل هذا التقدم إذا ما أصبح استمراره يشكل خطراً على سيطرتها الاقتصادية ، وبالتالي تقاوم أية محاولة لتغيير التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، وتقف في سبيل ذلك أمام أى تقدم آخر يمكن أن يتحقق عن طريق التقدم الفني السابق لما في ذلك من زعزعة لوضع هذه الطبقة الحاكمة ، ثم يبدأ بذلك التوتر والصراع بقصد إعادة تنظيم المجتمع . ويقول ماركس في ذلك عن صعود الطبقة البورجوازية على أنقاض الطبقة الإقطاعية

“..... the means of production and of exchange, which served as the foundation for the growth of the bourgeoisie were generated in feudal society. At a certain stage in the development of these means of production and of exchange, the conditions under which feudal society produced and exchanged, the feudal organization of agriculture and manufacturing industry, in a word, the feudal

Adam Smith, An Inquiry in the Nature and Causes of the Wealth of Nations (١)

(N.Y., 1937) p. 248.

relations of property became no longer compatible with the already developed productive forces, became so many fetters. They had to be burst asunder, they were burst asunder.

Into their place stepped free competition, accompanied by social and political constitution adapted to it, and by the economic and political way of the bourgeois class^(١).

ويطبق ماركس نفس الشيء على الوقت الحاضر فيما يتعلق بالطبقة البورجوازية وطبقة العمال The Proletariat فالاجتمع البورجوازي الحديث بما يتميز به من ضخامة الإنتاج وتركيز الملكية واتساع التبادل قد خلق طبقة أخرى قوية هي طبقة العمال ، وماركس يشبه البورجوازيين بالساحر الذي نجح بسحره في استدعاء قوى خفية ثم فقد السيطرة عليها . وسيؤدي الإفراط في الإنتاج إفراطاً لا تقابله زيادة في الاستهلاك ، لأن قوة شراء العامل ضعيفة لضعف موارده ، سيؤدي هذا إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فتقع الأزمات ، وبتوالي هذه الأزمات تقع الكارثة النهائية فتتقوض أركان النظام الرأسمالي وتقوم على أنقاضه الدكتاتورية العمالية .

وإذن فالطبقة الاجتماعية عند ماركس هي أى حشد من الناس يقوم بوظيفة واحدة في تنظيم الإنتاج كالأحرار والعبيد والنبلاء والعامّة ، والإقطاعيين والفلاحين ، والتجار والموزعين ، وهم على هذا الأساس المسيطرون والخاضعون . وتتميز كل طبقة على الأخرى باختلاف وضعها الاقتصادي ، فكل طبقة تأخذ وضعها على أساس الوظيفة التي يقوم بها أفرادها في عملية الإنتاج ، ونظام الإنتاج على هذا الأساس هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية ذلك لأن ماركس يعتقد أن العمل هو أساس الكيان الشخصي ، فالإنسان لا يمكنه أن يعيش بدون عمل لأن ضرورة إرضاء الحاجات الأساسية تجعل من العمل أساساً للحياة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس فالوضع الذي يحمله الفرد في التنظيم الاجتماعي للإنتاج هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، أما العوامل الأخرى كالدخل وطرق الاستهلاك ودرجة التعليم والمهنة ، فما هي سوى علامات مميزة لتوزيع السلع المادية والأهبة الرمزية ، وعلى ذلك فالدخل والمهنة من وجهة نظر ماركس لا بعدان دلالة على الوضع الطبقي ، لأنهما

لا يبعدان دلالة على الوضع في عملية الإنتاج ، فقد يشتغل اثنان بالنجارة ، يدير أحدهما محلاً صغيراً يملكه بينما يعمل الآخر في أحد المصانع ، والاثنان برغم انتمائهما لمهنة واحدة إلا أنهما ينتميان إلى طبقتين مختلفتين . ويعتقد ماركس أن وضع الإنسان في عملية الإنتاج هو الذى يحدد خبراته التى تؤثر في آرائه وأعماله ، فالخبرة تأتية عن طريق جهوده في الحصول على معيشته وخاصة خبراته التى تأتية عن طريق الصراع الاقتصادى الذى يعمل على توحيد الآراء والأفعال .

وإذن فتنظيم الإنتاج هو الأساس الضرورى لوجود الطبقات الاجتماعية ، وبتكرار الصراع حول المكاسب الاقتصادية وسهولة انتقال الآراء بين الأفراد ونمو الشعور الطبقي وازدياد التذمر بسبب الاستغلال ، يساعد كل هذا على إزالة الاختلافات وإزالة الصراع بين الأشخاص والجماعات في داخل الطبقة الواحدة ، كما يشجع في الوقت نفسه على تنظيم سياسى يتفق والشعور الطبقي ، وكل هذه الشروط العامة وإن كانت ضرورية لتكوين الطبقة الاجتماعية ، إلا أنها لا تعتبر أساساً كافياً لذلك إلا إذا نظم الأفراد أنفسهم داخل هيئة تحقيق أهدافهم العامة . وقد أراد ماركس بكل ذلك أن يوجه نظر أفراد طبقة البروليتاريا إلى ضرورة تنظيم أنفسهم كى يتمكنوا من القضاء على الطبقة البورجوازية .

وهكذا نرى مما سبق أن ظاهرة الطبقيّة في المجتمع ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية نفسها ، كما أنها من الظواهر التى تمكنت منذ القدم أيضاً في جذب أنظار الكتاب والفلاسفة إليها فكتبوا عنها ولا يزالون يكتبون ويدرسون حتى وقتنا الحاضر ، حين اتسعت هذه الدراسات وتعددت مجالاتها ، وسنحاول أن نلم في هذا الجزء من الكتاب بنصيب من هذه الدراسات .

وللنظام الطبقي أشكال متعددة يعتبر أهمها ظهوراً في المجتمعات الإنسانية :

- (أ) النظام الطائفي Castes وأساسه ديني
 - (ب) النظام القانوني Estates وأساسه القانون .
 - (ج) النظام العرقي Classes ويقوم نتيجة لاختلال التوازن الاجتماعى الذى ظل موجوداً بعد قيام نظام المساواة بين الأفراد قانوناً .
- وستكلم عن كل من هذه الأشكال الثلاثة بشئ من الإيجاز .

النظام الطائفي

Castes

يعتبر النظام الطائفي من أكثر النظم الطبقية تطرفاً وجموداً ، وعلى الرغم من أنه يقتصر على الهند وبعض المناطق المحيطة بها ، إلا أنه بذلك يكون قد ضم عدداً كبيراً من الناس يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ مليون هندي ومائة مليون من غير الهنود .

والنظام الطائفي نظام قديم ويرجح أنه بدأ منذ حوالى ثلاثة آلاف عام ، وقد ارتبط ظهوره بظهور الديانة الهندوسية ، وإذن فلفهمه لا بد من فهم لهذه الديانة ولتاريخ الهند نفسها .

كانت الهند منذ القدم هدفًا لكثير من الغزوات ، ومن أهمها ما قام به الآريون ، وقد انقسمت الهند عقب هذه الغزوات إلى أربع فئات ، فئة الحكام وهم الغزاة العسكريون وكان لهم نصيب الأسد منها ، وفئة رجال الدين وكان لهم نفوذ كبير أيضاً ، ثم فئة العامة وأخيراً فئة العبيد وهم أهل البلاد أنفسهم ، ولقد كتب للغزاة الآريين أن يضعفوا بمرور السنين وخاصة بسبب الغزوات المتلاحقة التي كانت تتعرض لها البلاد مثل غزوات الإسكندر والإيرانيين والعرب والمغول . وقد بدأت الديانة الهندوسية تتكون أيام حكم الآريين ثم أخذت تقوى بعد ذلك حتى إذا جاء القرن السادس قبل الميلاد كانت قد اكتملت وناقشت الديانات الآرية الأخرى ، بل لقد تمكنت في النهاية وخاصة بعد أن ضعف الآريون من القضاء على دياناتهم وتحقير آلهتهم .

وهناك صلة مباشرة بين هذه الديانة الهندوسية وبين الفئات الأربع التي ينقسم إليها السكان من ناحية ، وبين النظام الطائفي من ناحية أخرى . فالطوائف في الهند تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هي شاتريا Kthariyas والبراهمة Brahmins والفيشيا Vishyas والشودار Sudras وينتسب كل منها إلى فئة من الفئات الأربع التي انقسم إليها الهنود وهي بحسب الترتيب السابق فئة الحكام العسكريين الأرستقراطية وفئة رجال الدين وفئة العامة وفئة العبيد ، ثم ارتفعت فئة البراهمة فيما بعد واحتلت قمة النظام

الطائفي بعد أن ضعف نفوذ الطبقة الأولى باستمرار الغزوات عليها . وتنقسم كل طائفة من هذه الطوائف الرئيسية إلى طوائف فرعية عديدة يبلغ عددها في بعض الحالات عدة مئات .

ولقد قام النظام الطائفي على أساس ديني يتفق والعقيدة الهندوسية ، فالديانة تعرف بثلاث إلهي يتكون من براهما Brahma وسيفا Siva وفيشنو Vishnu ، وهؤلاء الآلهة يتميزون بأن لا قوة لهم إطلاقاً ، وبذلك يكون مصير الهندوسى أو خلاصه (مصير روحه) بيده هو ، وليس بيد آلهته ، ذلك لأن المبدأ الأساسى للديانة الهندوسية هو أن الشخص يولد من جديد بعد موته ، والعالم كله بذلك عملية مستمرة لانتقال الأرواح ، الفرد له روح كانت توجد خارجه قبل مولده ويظل وجوده إلى الأبد ، والموت إذن ليس نهاية في حد ذاته وإنما انتقال حياة جديدة ، ويتوقف مصير الحياة المستقبلية من ناحية الارتفاع أو الانخفاض على الإنسان وحده ، فإذا ما أخطأ لن تنفعه عقيدته أو صلاته أو تضحيته أو رجال الدين من البراهمة ، لأن الآلهة ليس لديهم من القوة ما يمكنهم من التأثير في مصير الإنسان فيما يتعلق بحياته المقبلة ، لأن النفوذ مركز في الكارما Karma وهي قوة تعادل القدر في ديانتنا ، ولا يظهر هذا النفوذ إلا في الحياة المقبلة ، وبمعنى أوضح في تحديد وضعه في هذه الحياة المقبلة ، ويتوقف حكم الكارما على الدراما Dharma وهي التي تعبر عن مدى أدائه لواجباته الدينية ، وهذه الواجبات قسمان الأول يحوى عدداً من القوانين الخلقية ومنها احترام البراهمة ، والثاني عبارة عن عدد من الشعائر الخاصة بالطائفة . ولكل طائفة دار ما خاصة بها ، إلا أنها تشترك جميعاً وفي كل الطوائف بتوصية معينة ، هي أن الإنسان يجب أن يقبل المعيشة في حياة الطائفة التي ولد فيها ، فإذا ما أهمل هذه التوصية عوقب بعد موته بأن يولد في طائفة أقل منها ، أما إذا عمل بالتوصية فيكافأ بأن يولد في طبقة أعلى ، وبذلك فإن مصيره في المستقبل إما أن يكون مضيئاً أو مظلماً .

والهندوسى بذلك لا يمكنه أن يغير طائفته أو النظام الذى تسير عليه كما يجب عليه أن يقبل هذا النظام وأن يقبل وضعه الذى وجد عليه ، ووضعه بذلك يختلف عن وضع الإنسان في الأديان السماوية الأخرى كالسيحية والإسلام ، حيث يجاهد الإنسان لتحسين وضعه في الحياة ، ويكون بذلك في حركة مستمرة من التغير بعكس الهندوسى الذى لا يمكنه

مطلقاً أن يجاهد في سبيل ذلك ، بل على العكس يكون جهاده مركزاً في الاحتفاظ بالوضع الذي وجد عليه لكي يتجنب لعنة الطائفة الأدنى ، وبذلك تميز النظام الطائفي بالاستقرار والثبات . كما يتميز في الوقت نفسه بأنه يقر حكم الطوائف الأعلى .

ومن الصعب إعطاء وصف دقيق لتفاصيل النظام الطائفي ، بل إنه يكاد يكون مستحيلاً إعطاء رقم معين لعدد الطوائف ، فالطوائف عرضة دائماً للانقسام إلى أجزاء عديدة تصبح في حد ذاتها طوائف جديدة ، وقد يخفى بذلك عدد من الطوائف القديمة ، كما أن الطوائف نفسها قد يكون لها أسماء محلية تختلف من مكان لآخر ، وهذا التعقيد يتمثل فيما أظهره تعداد سنة ١٩٠١ من أن البراهمة في إحدى الولايات ينقسمون إلى ٢٠٠ طائفة رئيسية في الوقت الذي لا يزيد عددهم فيه على ٥٪ من السكان ، كما بلغ عدد الطوائف الرئيسية في الهند في نفس الإحصاء ٢٣٧٨ طائفة ^(١) .

أثر النظام الطائفي على الحياة الاجتماعية :

على الرغم من أن النظام الطائفي ديني إلا أنه قد اتخذ بمرور الزمن طابعاً اجتماعياً يتعلق بالحياة نفسها ، وذلك بعد أن أصبح في غير الإمكان أن يعيش الإنسان خارج نطاقه ، وكان لهذا أثره حتى بين الهنود غير الهندوسيين والذين وجدناهم وقد خضعوا لنفس النظام ، فالمسلمون عقب غزو الهند قد كونوا لأنفسهم طوائف خاصة بهم تتفق ومراكزهم ، وكذلك الحال بين اليهود الذين انقسموا أيضاً إلى طائفتين تختلفان في المرتبة ، تتكون الأولى من مهاجريهم الأول ، والثانية من خادميهم الذين تحولوا إلى اليهودية برغم ما في ذلك من معارضة لتعاليم التوراة ، أما عن المسيحيين في الهند فكانوا في الأصل هندوسيين ثم تحولوا إلى المسيحية ، وكانوا بذلك أعضاء في طوائف ، وقد ظلوا بعد تحولهم هذا على وعيهم الطائفي يتبعون تعاليمها برغم ما في ذلك من مخالفة لتعاليم الإنجيل ، وما زالوا يذكرون اسم طائفتهم كلما ذكر اسمهم ، وليس أدل على ذلك مما لوحظ في تعداد سنة ١٩٣١ من أن أقل من ١٪ فقط من سكان الهند جميعاً هندوس ومسلمين ومسيحيين ويهود ، لم يذكروا طائفتهم مع اسمهم .

وإذن فالنظام الطائفي يعتبر أكثر من نظام يحدد وضع أو مركز الإنسان ، ذلك لأنه

يؤثر في حياة الإنسان اليومية وله نتائج عميقة الأثر على كل الحياة الاجتماعية ، كما أن له نفوذاً كبيراً في توجيه كل حضارة الهند ، وأهم مظاهر هذا النظام فلسفته التي يقوم عليها وجزاءاته التي تتعلق به بحكم كونه نظاماً دينياً .

ويتميز النظام الطائفي على الرغم من أنه يخلو من أى تنظيم رسمى معين بأن الطوائف نفسها عبارة عن حقيقة اجتماعية ، وناحية خلوها من التنظيم تبدو في أن الطوائف لا تتبع هيئة معينة أو رئاسة معينة كما لا تقوم حولها حقوق أو التزامات قانونية ، فإذا ما تساءلنا عن العوامل التي تدعو إلى الولاء الطائفي وجدنا الإجابة عن ذلك في العقيدة الدينية وفي الشعور بالنوع وفي الاطمئنان الذي ينشأ عن الارتباط بمجموعة معينة والخوف من العقاب الديني ، ذلك لأن الفرد إذا استهان بذلك ما أمكنه أن يعيش ، فالانسحاب من الطائفة معناه العزلة عن الحياة ، لأن أية طائفة أخرى لن تقبله ، وبذلك فلن يمكنه الزواج أو الحصول على طعامه ، بل لن تكون له أية صلات اجتماعية ، ويكون بذلك كمن حكم عليه بالموت ، وهذا هو السبب الذي جعل غير الهندوس يكونون طوائفهم الخاصة بهم .

أما عن صلة الطائفة بالمهنة ، فكانت الطائفة والحرفة في أول الأمر مظهرين لحقيقة واحدة ، وذلك حين كان لكل طائفة حرفة واحدة ولكل حرفة طائفة واحدة ، إلا أن الأمر لم يعد كذلك بعد أن تعقدت النظم الاقتصادية وازداد عدد السكان بشكل كبير مما لم يعد معه ممكناً أن يظل على ما كان عليه أولاً وإلا ظل معظم أفراد البراهمة والشاتريا بدون عمل ، فالملايين التي انحدرت عن رجال الدين وعن الطبقة الحاكمة كان لابد لها أن تجد حرفاً أخرى تعيش عليها ، وهذه الناحية لم تؤثر كثيراً على معظم سكان الهند الذين ظلوا يقومون بحرفتهم التي لم يكن هناك مجال لتغييرها والتي تتميز في الوقت نفسه بأنها الحرف السائدة في الهند والتي تتفق مع اقتصادها الرئيسي مثل فلاحه الأرض والرعى وتربية الماشية ، وكذلك الحال فيما يختص بالصناعات اليدوية ، وعلى ذلك ظل أصحاب هذه الحرف داخل طوائفهم ، وإن كان قد حدث تطور فيها ، فإن الطوائف لم تتخل عن حرفها وإنما أضافت إليها حرفاً أخرى جديدة لم تكن تمارس فيها من قبل ، وبذلك اتسع مجال العمل في داخل الطائفة دون أن تزول الحواجز التي كانت تحيط بها ، أما عن طائفتي البراهمة والشاتريا فقد تأثر أفرادهما كثيراً عن هذه الناحية . ومن أمثلة التغير الحرفي عند البراهمة توليهم المراكز الإدارية والحرف المختلفة وخاصة ما تعلق منها

بالتدريس . وقد ساعدتهم على ذلك معرفتهم للقراءة والكتابة ، وقبولهم لمثل هذه الحرف فيه تغيير أساسى لنظامهم الطائفى الذى يحرم عليهم أن يكونوا موظفين أو أن يشتغلوا بأجر . هذا وقد فتح أمامهم مجال آخر للعمل كطباخين للأغنياء من أفراد طائفتهم أو الطوائف الأخرى ، وتعيينهم لمثل هذه المهمة له أهمية خاصة من ناحية اطمئنان الخدم إلى أن طعامه مجهز بحسب المواصفات المطلوبة فى النظام الطائفى ، كما أن فى استطاعة الخادم من طائفة البراهمة تقديم المياه لسيده دون أن تفقد طهارتها . ولناحية المياه هذه أهمية كبيرة فى النظام الطائفى ، هذا طبعا علاوة على البراهمة الذين ظلوا فى حرفهم الأصلية فى معابدهم كرجال دين خصوصيين عند الأثرياء من الهنود ، أما عن طبقة الشاتريا فقد اتجهت إلى التجارة بنوع خاص كما عملوا موظفين فى الدولة نظرا لأن منهم نسبة كبيرة من المعلمين ، وقد شغلوا الوظائف التى كان يرفضها البراهمة .

ويعتبر الزواج الداخلى (الأندوجامى) من أهم ما يميز النظام الطائفى ، وعلى الرغم مما نجده من أن الأندوجامية هى دائما النظام السائد للزواج فى أى نظام طبقى آخر ، إلا أننا نجد فى النظام الطائفى تميز بالتطرف المطلق الذى لا يوصف بأى نوع من الاستثناء أو المرونة ، فالأندوجامية التزام دينى ، وعلى ذلك فالجزاء الذى يصاحب الخروج عليها جزاء شديد ، إذ أن النتيجة الطبيعية للزواج من خارج الطائفة أن يفقد الزوجان مركزهما ويتقلدا إلى طائفة أدنى أو أن يصبحا بدون طائفة Outcasts ويدخلا بذلك ضمن المنبوذين Untouchables .

ومن النواحي الأخرى التى يتميز بها النظام الطائفى فى الهند تحريم الأكل إلا مع أفراد الطائفة ، هذا علاوة على أن الفرد ممنوع من أكل شئ إلا إذا أعده أحد البراهمة أو أحد أفراد الطائفة التى يتسمى إليها ، أو أفراد من طوائف أخرى يمكنها أن تلمس الطعام دون أن يفقد طهارته . والخدم بذلك يجب أن يكونوا من طوائف طاهرة وخاصة هؤلاء المكلفين بإحضار الماء . أما بالنسبة للبراهمة فإن طعامهم يصبح غير نظيف إذا نظر إليه شخص من طائفة أدنى ، ومحرمات الأكل بين الهندوس إجمالا تجعل من المستحيل على أعضاء الطوائف العليا أن يأكلوا مع أفراد من طوائف أدنى منهم أو مع أغراب .

والنظام الطائفى بذلك نظام مغلق من وجهة النظر الخاصة بمظهره الأساسيين ، العضوية وتغيير الوضع الاجتماعى ، فليس فى استطاعة أى إنسان أن يكون أو لا يكون

هندوسياً وإنما يكون ذلك بحكم وضع أبويه ، وبذلك لا يستطيع أى إنسان أن يصبح هندوسياً إذا لم يكن كذلك أصلاً ، كما لا يمكن أن ينسحب من هندوسيته ، حتى إذا غير الإنسان دينه فإن ذلك لا يؤثر كثيراً ، بل إن غير الهندوس — كما ذكرنا — أقاموا لهم طوائفهم الخاصة كما أن الهندوس الذين تحولوا إلى المسيحية ظلوا على ولائهم للنظام الطائفي ، وكما أن الشخص لا يمكنه أن يكون أو لا يكون هندوسياً فإن في غير استطاعته كذلك أن يختار طائفة بعينها ، وإنما يظل كل إنسان طول حياته في نطاق الطائفة التي ولد فيها إلا إذا فقد مركزه عقوبة له على خروجه عن طقوس الطائفة ، وبذلك لا يمكن تغيير المركز إلا إلى الأدنى ، أما أمل الهندوسى الوحيد في تغيير وضعه إلى أعلى فلا يكون إلا خلال عملية ميلاده من جديد بعد موته .

النظام الطبقي القانوني

Estate System

يأخذ هذا النظام هذه التسمية من ناحية أن أى تمييز بين الطبقات أو الأشخاص أو المراتب المختلفة التى تدخل فى تشكيله إنما يكون عن طريق الحقوق والالتزامات التى كانت تحددها القوانين ، ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إعطاء وصف كامل للنواحي القانونية التى تميز بها النظام بشئ من الدقة ، لأن النظام نفسه كان دائم التغير ، هذا علاوة على اختلافه من الناحية التفصيلية من قطر إلى آخر ، كما أن القوانين بدورها كثيراً ما كانت تخضع للتعديل أو التجاھل ، وخاصة حينما تكون الفئة المسيطرة قوية .

ويمكن إجمالاً أن نميز فى هذا النظام بين مظهرين رئيسيين : الأول دينى والثانى مدنى . ويتعلق النوع الأول بالكنيسة ورجالها ، وحين كان هناك تمييز واضح بين رجال الدين وبين غيرهم من الناس ، وحيث كانت الكنيسة تعتبر هذا الغير فيما يتعلق بأمور الدين أقل مرتبة من رجال الدين مهما علا مركزهم المدنى ، وكلما كان مركز الكنيسة قوياً كان هذا أكثر وضوحاً ، ولم يسلم الملوك أنفسهم من هذا التمييز ، وذلك حين كان على الملك أن يركع أمام أى قسيس ما دام يقوم بطقوسه الدينية مهما كانت صفة هذا القسيس ومهما كان أصله ، حتى ولو كان أصلاً غير حر أو من العبيد .

وكان رجال الدين ينقسمون إلى عدد من الفئات التى لا تتركز إلى أساس دينى فحسب بل على تمييز قانونى أيضاً ، فكان لكل فئة منها حقوق والالتزامات قانونية تنص عليها القوانين الكنسية ، وكان البابا دائماً على رأس هذه الفئات ، ثم يليه رؤساء الكنائس فى البلاد Primates ثم الكرادلة Archbishops فالبطارقة Patriarchs فرؤساء القسوس Bishops وإلى آخر ذلك من الفئات ، ويهملنا من كل ذلك أن هذا الترتيب الوظيفى كان سبباً فى ظهور نظام طبقات يتميز بالتطرف فى عدم المساواة مما كان يتمثل فى اللقب وطريقة التخت ، والملابس وأدوات الزينة ، وقد أضفى كل ذلك على الكنيسة ذاتها نظاماً طبقياً قانونياً يختلف عن الأنظمة السائدة خارج الكنيسة بأنه لم يكن وراثياً ،

كما تميزت الكنيسة أيضاً بأن نظامها ظل ديمقراطياً من ناحية أنه كان يسمح لأى شخص بأن يصل إلى أعلى مراكزها بحسب جهده الشخصى ، ولقد كان فى إمكان أى شخص أن يصل إلى مركز قسيس إذا ما مر بالطقوس المنصوص عليها ، وكانت الكنيسة بذلك هى الهيئة الوحيدة وقتذاك التى كان نظامها يسمح أو يعطى الفرصة للرق فى الطبقة الاجتماعية ، وهذا لم يكن مسموحاً به فى النظم الأخرى .

أما النظام المدنى فقد تميز بطبقاته أو فئاته الأربع التالية :

- ١ - البيت المالك Royal family
- ٢ - النبلاء Noblemen
- ٣ - العامة Commoners
- ٤ - عمال الأرض والعبيد Serfs and Slaves

البيت المالك : ظهرت طبقة البيوت المالكة عندما أصبحت القوة الحاكمة وراثية ، وعلى ذلك كان الشخص يصبح ملكاً على ضوء عضويته فى الأسرة المالكة فقط . وقد كون الملك وأسرته بذلك طبقة خاصة ينضم إليها عدد قليل من الأسر . وعلى الرغم من ضآلة هذه الطبقة حجماً إلا أنها كانت تكون فئة تتميز عن باقى الفئات الأخرى بنفوذها الكبير على كل ما عداها من طبقات وبامتيازاتها الواضحة ، بل إن حقوق وامتيازات كل الفئات الأخرى كانت تتوقف على نفوذ الملك وسياسته ، فقد كان هو القوة الوحيدة التى تنتقل الشخص من فئة إلى أخرى ، فهو الذى يعين النبلاء ويعزلهم ، يعطى الأرض ويصادرها ، يمنح النفوذ أو يمنعه ، إلى آخر ذلك من سلطات .

النبلاء : كان هذا اللفظ يطلق على فئات مختلفة من الناس ، منها الأسر الأرستقراطية القديمة وكانت ترث هذا اللقب بال ميلاد Nobility by birth وكانت لهذه الفئة أهمية خاصة من ناحية قربها للبيت المالك ، ومن ناحية ملكيتها لمساحات كبيرة من الأراضى ، ثم ظهرت بعد ذلك فئة أخرى من النبلاء وهم نبلاء السيف Nobility of sword وكانت أهمية هذه الفئة تزداد أثناء الحروب ، كما كانت هذه الأهمية تتوقف على مدى نجاح أفرادها فى المعارك ، فإذا ما انتصروا ارتفعت قيمتهم وتقدموا بمطالبهم التى لم تكن تخرج عن زيادة فى الممتلكات وزيادة فى النفوذ ، وكان الملك يهبهم فى

العادة كل ما يريدون ، وخاصة ما كان يعتبر من غنائم الحرب التي انتصروا فيها .
والفئة الثالثة من النبلاء كانت نبلاء الخدمة Nobility of service ، وقد تمثلت
هذه الفئة في أول أمرها في الخدم الخصوصيين للملك مثل رئيس حراس القصر
ورئيس الإصطبلات ورئيس خدم القصر ، وكانت كلها وظائف يرفضها الأحرار
من أفراد الشعب ، ولم يكن يقبلها سوى العبيد ، إلا أن هذه الوظائف ارتفعت بمرور
الزمن بأصحابها كما وصلوا عن طريقها إلى زمرة النبلاء ، وقد احتلت هذه الوظائف
بالتدريج مكانة هامة وأصبحت مما يورث للأبناء مع ما يتصل بها من حقوق والتزامات .
وهذه الفئات الثلاث من النبلاء كانت تلي الفئة المالكة في الترتيب والأهمية ، وواضح
مما سبق أن هذه الفئات لم تكن تشترك سوى في اللقب فقط ، أما من ناحية أصل
أفرادها واتجاهاتهم ومصالحهم وحقوقهم والتزاماتهم والطرق التي سلكوها للوصول إليها ،
فكان مما يختلف فيه أفراد كل فئة عن الأخرى .

العامية : كانت هذه الفئة تضم أفراد الشعب من الأحرار ، وكان معظم أفرادها
بذلك من الفلاحين أصحاب الأراضي ، وكانت حالتهم دائماً تنحى من سيئ إلى
أسوأ بسبب ما كان يفرض على أراضيهم من أموال للحكومة ، حتى لقد أصبح يطلق
عليهم الفقراء ، ولقد انتقلت نسبة كبيرة منهم بسبب ذلك من فئة الملاك إلى فئة
الأجراء ، وذلك بعد أن فقدوا أراضيهم وأصبحوا يعيشون على ما يؤجرونه من أراضي الغير .

عمال الأراضي والعبيد : انضم إلى هذه الفئة عمال الأرض والخدم والعبيد ، ويتميز
كل أفراد هذه الفئة بأنهم لم يكونوا أحراراً ، وينضم إلى فئة عمال الأرض من كان أصلاً
من العبيد ثم أطلق سراحه بقيود معينة ومن كان أصلاً من الفلاحين الأحرار ، ثم
ساءت حالته فدخل ضمن زمرة عمال الأرض ، وكانت هذه الفئة تختلف عن بعضها ،
فمنهم من كان معتدلاً اقتصادياً ومنهم من كان معدماً ، وكانت كل هذه الفئة من
عمال الأرض تخضع لعدد من القوانين منها عمل أفرادها في الأرض وارتباطهم بها وعدم
تركهم لها كما كانوا يباعون مع الأرض إذا بيعت ، أما العبيد فكان منهم من يعمل في
المزارع الملكية كما كان منهم من يعمل خدماً خصوصيين في القصور الملكية أو في
قصور النبلاء ، كما كانوا يعملون جنوداً في الجيوش الخاصة ، وكانوا جميعاً من وجهة النظر
القانونية عبيداً غير أحرار حتى من كان يرتقى منهم فقد كان يظل مع ذلك عبداً غير حر .

هكذا كان الشكل الطبقي السائد في عصور التاريخ المختلفة حتى جاءت العصور الوسطى ، فتميزت بشكل طبقي قانوني يكاد يشبه النظام السابق مع بعض تعديلات فيه ، وقد عرف هذا الشكل الجديد بالنظام الإقطاعي Feudalism . ويمكن أن نميز هذا النظام أيضاً بين أربع فئات هي :

١ - رجال الدين : لم تتغير هذه الفئة كثيراً عما كانت عليه من قبل إلا فيما يتعلق بفئاتها العليا والتي احتلت إلى جوار أهميتها الدينية أهمية أخرى مدنية ، وذلك حينما كان رجال الدين يجمعون بين إمارة الكنيسة وإمارة الإقليم مما رفع من أهمية رجال الدين عامة . ولقد انتهى الوضع بهم إلى ذلك نتيجة للنفوذ الكبير الذي كانوا يتمتعون به ونتيجة أيضاً للملكيتهم الواسعة للأراضي وراثتهم بالتالي ، ثم نتيجة لنفوذهم العسكري . وذلك بعد أن أصبحوا يكونون لأنفسهم قوى مسلحة خاصة بهم ، وقد مكّنهم كل هذا من أن يكونوا في النهاية حكاماً مدنيين ، كما أصبحوا في بعض البلاد ملوكاً . وقد جمعت الكنيسة بذلك بين ناحيتين متعارضتين من القيم ، الأولى ما تعلق منها بالأخوة والمساواة الكنسية والثانية الأرستقراطية العسكرية ونظام الفروسية الذي أصبح من أنظمة الكنيسة ، والذي تمثل له بفرسان المعبد الذين لم يختلفوا عن الفرسان الآخرين إلا في ناحية عدم الزواج . وبذلك تكون الكنيسة قد قوت من النظام الطبقي القانوني بل لقد أصبحت جزءاً منه .

٢ - النبلاء : وقد انضم إلى هذه الفئة أيضاً أفراد يختلفون في طبيعتهم وأصلهم وإن كانوا قد اتفقوا في كونهم من النبلاء ، ومن هذه الفئات الفرسان الذين كانوا يخدمون في الجيش أو في الدفاع ، ويمكن أن نقول بأنها امتداد لفئة نبلاء السيف التي كانت موجودة قبل العصور الوسطى مع اختلافها في أنها في العصور الوسطى ، كانت لها السيادة والسيطرة على باقي الفئات التي تدخل ضمن النبلاء ، كما انضم إلى فئة النبلاء أيضاً نبلاء الخدمة بعد أن عززوا مراكزهم وتقربهم إلى الحكام ، كما انضم إلى النبلاء ملاك الإقطاعيات الكبيرة الذين كانوا على درجة من الغنى والنفوذ تمكنهم من الخدمة في الفروسية ، وقد تمكنت كل هذه الفئات فيما بعد من أن تكون على رأس الطبقات الأرستقراطية وأن يصل بعض أفرادها إلى فئة الأمراء .

٣ - سكان المدن : كان لانتقال أوروبا ابتداء من القرن الثاني عشر من اقتصاد يقوم أساساً على الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد يقوم على الأسواق والنفوذ أثره في نشأة المدن ، وقد

ظهرت بذلك طبقة جديدة لم تكن معروفة من قبل . وهى طبقة سكان المدن . وقد تميزت المدن بأن اقتصادها كان يقوم عادة على أساس غير زراعى . وكانت المدن تتكون بناء على أمر يحدد وضعها كمدينة ، وكان للحكام مصلحتهم فى إصدار مثل هذه القوانين التى تحدد المدن لما كان يرتبط بذلك من زيادة دخلهم عن طريق الضرائب المالية التى كانت تفرض على سكانها ، كذلك لم يكن كل من ينتقل إلى المدينة يعتبر مواطناً Citizen وإنما كان ذلك متروكاً لما يحدده القانون فيمن يعتبر مواطناً ومن لا يعتبر كذلك ، وذلك لما كان يتمتع به سكان المدن من حقوق وامتيازات لا تتوافر لغيرهم ممن يسكنون المدينة من غير مواطنيها أو ممن يسكنون خارج المدن ، كما كانت كل مدينة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى ، وعلى أساس كل ذلك اعتبر سكان المدن فئة خاصة تحتل وضعها فى النظام الطبقي . وكانت كل مدينة تتكون من فئات أربع هى الفئة الحاكمة وتتكون من حاكم المدينة وموظفيه الذين يعاونونه ، وفئة رجال الدين ، وفئة المواطنين ، وفئة غير المواطنين ، وتتكون الفئة الأخيرة من التجار المتجولين والخدم والعمال البدويين وعمال الأرض الذين يعملون بالزراعة فى حدود المدينة والأجانب الذين يقيمون إقامة دائمة واليهود . كما كان يمكن أن يضاف إلى ذلك فئة خامسة فى المدن الكبرى تتكون من هؤلاء الذين يؤدون أعمالاً غير شريفة مثل حفارى القبور والجلادين والممثلين والفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والذين كانوا يهاجرون بدون عمل من الريف إلى المدن والمتسولين والبغايا ، وكانت هذه الفئة الأخيرة أحقر الفئات فى المدينة وأقلها وزناً فى السلم الاجتماعى ، وكانت بطبيعتها محرومة مثل فئة غير المواطنين من الحقوق التى كانت للفئة الثالثة ، وهى فئة المواطنين . ومن هذه الحقوق التوظيف فى الحكومة وعضوية مجلس المدينة والالتحاق بالجيش وبالهياكل الأخرى التى تدبر المدينة .

٤ — سكان الريف : وكانوا ينقسمون إلى عدة فئات تختلف كثيراً عن بعضها فى الوضع والحقوق ، وكانت العامة Commoners على رأس هذه الفئات جميعاً وهى تلك الفئة التى كانت تملك أرضاً وكان بعض أفرادها لا يختلفون عن كثير من فئة النبلاء ، وذلك من ناحية ثرواتهم وإن كانوا لا يدخلون ضمن فئة النبلاء بسبب عدم ممارستهم لحياة الفروسية كما كانوا يختلفون عنهم فى ناحية أخرى هى عدم مساواتهم معهم فيما يدفعونه من ضرائب ، والتى كانت تعفى منها فئة النبلاء ، وبلى ذلك فئة العامة الذين

لا يملكون أرضاً ويعيشون من ريع الأراضى التى يؤجرونها من الغير ، ويتميز أفراد الفئتين السابقتين من العامة وهم من سكان الريف فى الوقت نفسه بأنهم أحرار ، ويأتى بعد ذلك سكان الريف من فئتي عمال الأرض والعبيد وهم من غير الأحرار ، ولم يتغير وضعهم عما كان عليه قبل العصور الوسطى .

هكذا كان النظام الطبقي السائد فى العصور الوسطى وما جاء بعدها من عصور حتى العصر الحديث ، حيث وجدنا أربع فئات هى رجال الدين والنبلاء العسكريين وسكان المدن وسكان الريف ، وكما كان لكل من هذه الفئات من وضع اجتماعى خاص كان لكل منها فى الوقت نفسه حضارتها التى تختلف فيها عن حضارة الفئات الأخرى ، كما كان لكل منها قيمه الخلقية وعاداته وطرق حياته ، فالكنيسة مثلاً كانت تعمل على نشر التعاليم الدينية وطرق الحياة التى تتفق والمسيحية والتى تتمثل فى الإيمان والأمل وفعل الخير . وقد أخذت الكنيسة بذلك على عاتقها كثيراً من الخدمات التى تتفق وهذه المثل كمرعاية المرضى حيث كانت كل المستشفيات فى العصور الوسطى ملكاً للكنيسة ، بل لا تزال هذه الناحية ممثلة حتى اليوم فى كثير من البلدان ، كما أخذت الكنيسة على نفسها مهمة التعليم ، وقد احتكرت كل ما يتعلق بهذا الأمر ، ولا تزال لهذه المهمة بقايا حتى الآن فى كثير من البلاد أيضاً ، وكان مما شجع على القيام بهذه المسؤوليات ما كانت تتمتع به فئة رجال الدين بخلاف الفئات الأخرى من ثقافة ، مما شجع — علاوة على الخدمات السابقة — على أن يكون لها نصيب كبير فى الفلسفة والعلوم الإنسانية والسياسية بل الاقتصادية ، كما ساهمت فى الوقت نفسه بنصيبها فى الدراسات الأدبية ، هذا علاوة على ما كان للكنيسة من لغة خاصة وهى اللاتينية ، وعلى الرغم من أن هذه اللغة كانت مستعملة إلى حد ما خارج نطاق الكنيسة إلا أنها كانت بالنسبة للكنيسة اللغة الوحيدة الواجب استعمالها فى الكتابة والطقوس وما إلى ذلك من استعمالات مختلفة .

أما عن طبقة النبلاء فكانت تعتبر نفسها على قمة الطبقات الأخرى ، وكانت لها قيم معينة تتمثل فى الإخلاص والشجاعة والفروسية ، والإخلاص من وجهة نظرها عبارة عن التزام شخصى يبدو فى الرابطة بين رجال الإقطاع وفلاحيتهم وبين الفارس وتابعه ، وكان على الفارس أن يقسم على حمايته للأبرياء ودفاعه عن المظلومين ، وربما كان كل ذلك بعيداً عما يحدث فعلاً ، ولكن على الرغم مما كانت تتميز به فئة الفرسان هذه من النواحي المظهرية فإن هذا لم يمنع من أن تكون لها نماذج وطرق للتصرف ، وبمعنى آخر حضارة

توصف إجمالاً بالشجاعة كما اشتهرت بمثلها في معاملة النساء ، مما شجع هؤلاء على أن يقمن بأدوار هامة في المجتمع ، هذا علاوة على ما كان لفئة الفرسان من فضل كبير في توجيه الفئات الأخرى التي تقل عنها مرتبة والتي اتخذت من الفرسان مثلاً أعلى لها ، فأخذت تقلدهم في تصرفاتهم . ولقد كان لهذه الفئة من الفرسان نصيبها في الشعر والفنون بينما لم يكن لها أى نصيب في أية ناحية علمية .

ولقد كان لسكان المدن من التجار ورجال الصناعة قانونهم الخلقى أيضاً ، والذي كان يتمثل في الأمانة ومثلهم التي كانت تختلف عنها عند رجال الدين ، كما كانت تختلف أيضاً عنها عند نبلاء السيف فهم لم يكونوا قديسين كما لم يكونوا أبطالا ، وإنما كان عليهم أن يكونوا أمناء في عملهم ، كما تميز أصحاب هذه الحرف باعتزازهم بحرفهم ، كما اتجهوا نحو تكوين طوائف لهم تعمل على الرقي بهذه الحرف ، وقد وضعت هذه الطوائف من أجل ذلك قوانين للصناعة تنظم أسعار السلع وتحدد ساعات العمل والحوامات التي يجب أن تستعمل ، وقد ساهمت هذه الطوائف في مساندتها للنظام الطبقي القانوني لأنها خلقت فئات أو طوائف تقوم أساساً على القانون ، فهو الذي كان يحدد العلاقة بين أفراد الطائفة وبين المجتمع الذي يعيشون فيه ، كما وجدت بذلك طبقة لها أهداف اقتصادية واضحة تعبر عن نفسها عن طريق النقود والأرباح ، وقد أصبحت الأعمال اليدوية بذلك أداة للمعيشة ووسيلة للنجاح والشهرة والنفوذ ، واختلفت بذلك نظرة المجتمع إلى رجال الصناعة ، وقد انتعشت بذلك حالة التجارة والصناعة في المدن ووصلت إلى مرحلة متقدمة لم تكن معروفة من قبل . وقد أغرقت هذه الفئة في نشاطها الاقتصادي وظلت بذلك بعيدة عن كل ما يتعلق بالآداب والعلوم أو بالفنون التي لا تربطها علاقة بالحرف التي يمارسونها .

أما طبقة الفلاحين أو سكان الريف فقد تميزت ببجلها وعدم خبراتها إلا فيما يتعلق بشئون الزراعة كما تميزت بالتالي بعدم الأخذ بأى نصيب في العلوم ، وإن كان هذا لم يمنع من أن يكون لها نصيب في الآداب والفنون الشعبية ، وأن يكون لهذه الفئة أدبها الخاص الذي تمثل في أساطيرها وقصصها الشعبي وموسيقاها وأغانيها ورقصاتها الشعبية ، كما كان لها عاداتها وتقاليدها ونظمها الأسرية ونظمها في الزواج والخطبة والتعليم ، كما كان لها قيمها التي تتمثل في العزة والإباء وأهمية العمل الوطني .

علم الاجتماع

اختفاء النظام الطبقي القانوني :

ظل النظام الطبقي القانوني سائداً في كل بلاد العالم تقريباً ، وخاصة ما تميز منها بنصيب كبير من المدنية ، ولقد استمرت فترة سيادته حوالى خمسة آلاف سنة دون منافسة أى نظام آخر له ، مع أنه كان هو نفسه عرضة للتغير من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر ، كما كان يختلف في تفصيلاته من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر . ولقد ظل النظام سائداً برغم ما كان له من آثار واضحة في سلب حقوق السواد الأعظم من طبقات الشعب وضغط فئات معينة على باقى الفئات الأخرى بطرق ينظمها القانون . ولقد ظل الأمر كذلك برغم معاصرة هذا النظام لكل الديانات السماوية وبرغم ما جاءت به هذه الديانات من آراء تتعلق بالمساواة والقيم الخلقية ، إلا أن كل هذه التعاليم الدينية لم تتمكن من التأثير على هذا النظام الذى ظل على قوته منذ أقدم العصور ، حتى القرن الثانى عشر حينما بدأ يفقد سيطرته ونفوذه ، تلك السيطرة والنفوذ اللذان لم يفقدهما بشكل واضح إلا بقيام الثورة الفرنسية التى كانت حداً فاصلاً بين النظام الطبقي القانوني وبين نظام الطبقات الاجتماعية الذى يسود العالم فى الوقت الحاضر . ولكن مع ذلك لا يزال هذا النظام بقاياه التى نجدتها مبعثرة فى بعض أنحاء العالم ، وحيث يكون للقانون أثره فى التفرقة بين أفراد المجتمع ، تلك التفرقة التى لا تقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص ، ويبدو أن مصير هذه البقايا يتجه هو الآخر نحو الزوال بعد فترة قصيرة من الزمن .

بدأ النظام الطبقي القانوني يفقد سيطرته ويضعف نتيجة لما لحق الطبقات العليا من ضعف يمكن أن نجمل أسبابه فيما يلى :

١ - التغير المستمر فى نظم الحكم وما صاحب ذلك من اختفاء ظاهرة الحكم المطلق فى كثير من البلاد وما كان لاختفاء هذه الظاهرة من زعزعة للتيجان وما فقدته بسبب ذلك من النفوذ والسلطة ، ولقد انتهى الأمر بها إلى الزوال فى كثير من البلاد التى أصبح نظام الحكم فيها لا يستند إلى الأسر المالكة ولا إلى الوراثة بالتالى ، كما بقيت بعض الأسر كرمز للحكم فقط بعد أن جرد ملوكها من كل نفوذ وسلطان . هكذا كان الوضع فى فرنسا وروسيا وإيطاليا وغيرها من الدول التى تخلصت من عروشها

المسيطرة ، وهكذا لا يزال للعروش وضعها الرمزي كما هو الحال في كل من إنجلترا وهولندا وبلجيكا ، وقد زالت أو ضعفت بذلك إحدى الفئات المسيطرة .

٢ - كان لاختفاء نفوذ الملوك أثره بالتالي في اختفاء الطبقات الأرستقراطية وقد بدأت هذه الطبقات تفقد سلطانها قبل الملوك أنفسهم وخاصة ما تعلق بهذا السلطان من النواحي العسكرية ، فقد كانت أهمية نبلاء السيف مثلاً تستند على أسس عسكرية ، فلما تغيرت الفنون العسكرية لم تعد للفروسية أهمية كبرى في الجيش وفقدت هذه الفئة أهميتها بعد أن فقدت وظيفتها العسكرية التي كانت تستند إليها ، فلم تعد الحروب مسألة شجاعة وفرسان وإنما أصبحت مسألة قوات عسكرية بالمعنى الحديث بمشائها ومدفعيتها وذخيرتها ، كما لم يعد في استطاعة رجال الإقطاع أن يكونوا أو يحتفظوا بقوات عسكرية خاصة من هذا النوع لما كانت تتكلفه من مصاريف باهظة تفوق إمكاناتهم ، وقد انتقلت مهمة الدفاع بالتدريج من أيدي الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء إلى الحكومات ، وعلى هذا الأساس لم تعد للكفاءة العسكرية صلة بشجرة العائلة أو بالوراثة كما كان الوضع من قبل ، وإنما أصبحت صلتها مباشرة بالجهود والكفاءة الشخصية . بهذا التغير فقدت هذه الفئة من النبلاء نفوذها العسكري ، كما فقدت في الوقت نفسه نفوذها السياسي الذي كان يستند أساساً على النفوذ العسكري . وقد اكتفت هذه الفئة بالانزواء كما اكتفت بما لها من أراضٍ استثمارها لحسابها واحتكارها لكثير من الوظائف الهامة في الدولة ، ولكنها فقدت أهميتها كطبقة مهيمنة على باقي الطبقات الأخرى في المجتمع .

٣ - كان للتغير الاقتصادي الذي بدأ في العصور الوسطى والذي تمثل في سيادة نظم النقد والأسواق وانزواء نظم الاكتفاء الذاتي الذي تميز به النظام الإقطاعي ، كان لهذا التغير أثره العميق على النظام الطبقي القانوني ، إذ على الرغم من الغنى الذي كان عليه أصحاب الأراضي من الإقطاعيين ومظاهر الثراء التي كانوا يتمتعون بها ، فقد كان كل هذا الغنى والثراء عينيّاً بدون نقد . كان في استطاعة أي منهم أن يقيم الولايم الفاخرة من إنتاج أرضه وأن يجهز قصره بأفخر الأثاث الذي يصنع داخل إقطاعيته وبأيدي رجاله ، ولكنه مع ذلك لم يكن يملك نقداً في الوقت الذي أصبحت فيه للنقد أهميته ، وخاصة بالنسبة للحكومات التي كانت تحتاج إليه لشراء ما يلزمها من معدات حربية بنوع خاص ، وحيث كان لا بد

هذا من الذهب إذا احتاجت لذلك . فقدت هذه الفئة من الإقطاعيين أهميتها في نظر الحكومات إما لعدم وجود النقد لديهم ، وإما لعدم رغبتهم في التعاون ، فإذا ما أرادت الحكومة نقداً لم تجد لديهم منه شيئاً ، قد اتجهت الحكومات في سبيل ذلك إلى فئة أخرى هي فئة البورجوازيين في المدن ، فقد بدأت هذه الفئة تنتعش وتقوى وكان اقتصادها التجاري والصناعي يقوم على أساس من النقد ، وكصدر لهذا النقد بدأت الحكومات تهتم بهذه الفئات وتعمل على ازدهارها وانتعاشها لما كان لهذا الانتعاش من صلة في زيادة حصيلة الدولة من نقد ، وعلى هذا الأساس أصبحت هذه الفئة البورجوازية هي الفئة المقربة لذوى السلطان ، وقد عملت الحكومات على تسهيل أمورهم وإعطائهم كثيراً من الحقوق والامتيازات التي تسهل من أعمالهم وترفع من أرباحهم في الوقت نفسه مثل حقوق الاحتكار وإلغاء الحواجز الجمركية ، وبارتفاع أهمية هذه الفئة ارتفعت أهمية المدن وسكانها . وبالتدريج لم تعد هذه الفئة البورجوازية تكتفي بمجرد النفوذ الاقتصادي ، وإنما اتجهت فيما بعد إلى النفوذ السياسي وخاصة وأنهم لم يصبحوا بعد أن أدركوا أهميتهم ، مواطنين من الدرجة الثانية كما شعروا بحقوقهم في مشاركة الفئات الأخرى في الصدارة ، ولكنها صدارة لم تعد تستند على قانون أو وراثة ، وإنما على جهد ونجاح شخصيين ، كما اتجهت هذه الفئة إلى تعليم أبنائها لكي يتمكنوا من أن يحتلوا لهم وضعاً في الحياة ، وكان هذا الإعداد بداية لنوع من المساواة وتكافؤ الفرص عمل على القضاء بدوره على النظام الطبقي القانوني وإلى إضعاف فئة كانت مسيطرة بحكم القانون .

٤ - كان للتغير في طبيعة السكان أنفسهم أثره في القضاء على النظام الطبقي القانوني ، فالجماعات الصغيرة تميل دائماً إلى الانقراض وخاصة إذا كانت هذه الجماعات مقفلة وإذا كانت الإندوجامية هي النظام السائد بينها . وينطبق هذا على الجماعات الأرستقراطية التي تتميز في العادة بصغر حجمها وبالإندوجامية ، كما كانت تتعرض أثناء صدارتها العسكرية للموت المبكر خلال الحروب ومن ذلك ما قيل من أن حرب الوردتين قد قضت على الطبقة الأرستقراطية في إنجلترا ، وما كان للحروب الصليبية من القضاء على فئة كبيرة من هذه الطبقة . وإذن فإن هذه الفئات تتجه بطريقة واضحة نحو الفناء ، إما لأسباب طبيعية أو لأسباب اجتماعية . وما يصاحب هذا الفناء من

ضآلة حجمها وضآلة نفوذها بالتالى . ونجد الوضع على العكس من ذلك بين الأسر الريفية حيث نجدها تنتج من الأطفال أكثر من حاجاتها . ولما كانت المناطق الريفية تضيق دائماً بمثل هذه الزيادة ، فهى تميل دائماً إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية حيث تجد فرصتها فى العمل فى الأماكن التى تتميز بنمو التصنيع فى المدن .

وقد ظهرت فى المدن بذلك فئات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة العليا ، ولقد كان لهذه الفئات الجديدة من المصالح والحقوق والأهمية ما عمل على الإقلال من أهمية الفئات الأخرى التى كانت تتمتع بكل هذا من قبل على أساس الميلاد أو على أساس الأوضاع القانونية ، كما عملت على التخلص مما كان يصاحب الصناعة من أوضاع تحد من حرية العمل فيها والتى كانت تنص عليها قوانين الطوائف الحرفية من بقايا النظام الطبقي القانونى فقضت هذه الفئات الجديدة على الطوائف الحرفية فى معظم البلاد ، وظهرت بذلك طبقة جديدة من العمال حاولت أن تحتل وضعها فى المجتمع على أساس جهودها ونشاطها بعيداً عن أى أساس قانونى أو وراثى .

تم كل هذا التغير الذى عمل على القضاء على النظام الطبقي القانونى ، وقد رضخت الفئات المسيطرة للأمر الواقع إما برضاها وإما بدون رضاها عن طريق الثورات التى كانت تشق طريقها بين حين وآخر فى أنحاء العالم كالثورة الفرنسية فى فرنسا والثورة البلشفية فى روسيا . وهكذا تحول النظام العتيق إلى نظام الطبقات الاجتماعية الذى يكاد يسود العالم فى الوقت الحاضر ، والذى يتميز بأنه لا يقوم على أساس معين من القانون وإنما على أساس الاختلافات بين الناس بعضهم وبعض ، فليس لأى شخص أو لأية جماعة أن تطالب بحقوق تقوم على أساس مرتبة معينة أو وضع معين ، وهكذا يقوم نظام الطبقات على أساس المساواة القانونية ، بعكس النظام السابق الذى كان يقوم على أساس عدم المساواة قانونياً .

النظام الطبقي العرفي

Social Classes

نظراً لما يصاحب كلا من النظام الطائفي والنظام القانوني من تمييز طبقي ، فقد آثرت استعمال لفظ عرفي على ذلك التمييز الطبقي الذي ظل موجوداً برغم زوال الطابع القانوني الذي كان يعمل على وجوده ، وهذا يدفعنا إلى أن نقرر بأن الطبقات الاجتماعية بوضعها الحاضر تمثل نوعاً من بقايا عدم المساواة التي كانت سائدة من قبل ، فالنظام الطائفي كان يقوم على أساس من العقيدة يبرر عدم المساواة . والنظام القانوني كان له ما يبرره من أسس فلسفية أو دينية . أما النظام العرفي فينقصه مثل هذا الأساس لأن القوانين الحديثة تتجه في معظم بلاد العالم نحو إقامة المساواة بين الناس والأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص . وإذن فما هو الأساس الذي يبرر قيام الطبقات الاجتماعية ؟ حاول المفكرون أن يجيبوا عن هذا السؤال وأن يجدوا تفسيراً لقيام الطبقات الاجتماعية ، وسنستعرض معاً عدداً من هذه الأسس التي رأت أنها تفسر قيام هذه الطبقات :

١ - الأساس البيولوجي : حاول العلماء في هذا المجال أن يجدوا ارتباطاً بين العوامل البيولوجية وبين التمييز الطبقي . ومن أمثال هؤلاء العلماء جيمبولفيتش Gumplovitz الذي حاول أن يربط بين الجنس والطبقة ، وجالتون Galton الذي حاول أن يربط بين الوراثة والطبقة ، وعلينا أن نستعرض عدداً من العوامل البيولوجية لنرى مدى أثرها في التمييز الطبقي الاجتماعي ، ولنرى هل من شأن هذه العوامل أن ترفع الإنسان إلى طبقة عليا أو تنخفض به إلى طبقة دنيا . ومن أمثلة هذه العوامل البيولوجية الجنس والذكاء والموهبة والصفات الجسمانية كالقوة والطول والجمال ، فإذا كان هناك ارتباط بين هذه العوامل وبين التمييز الطبقي كان علينا أن نتظر مثلاً أن يكون أفراد الطبقات العليا من ينتمون إلى الجنس الذي اصطلح المجتمع على أفضليته ، أو يكونوا من ذوي المواهب أو الأذكاء أو الأقوياء أو الطوال ، أو ذوي الوجوه الجميلة أو الوسيمة ، وكذلك إذا كان للوراثة أثر في ذلك كان علينا أن نتظر أن ينتمي أبناء هؤلاء إلى

الطبقات العليا في المجتمع أيضاً ، إذا كنا ننتظر هذا فإن الواقع يثبت أن الأمر لا يكون كذلك دائماً ، فلا نجد مثلاً أن قادة المجتمع في الفنون والآداب والعلوم ينتمون إلى أعلى طبقاته ، كذلك لا نجد بالضرورة ينحدرون عن طبقات عليا أو ينحدر عنهم أبناء لهم نفس صفاتهم أو ينتمون إلى نفس طبقاتهم دائماً ، ويمكن أن نمثل لذلك بكثير من القادة العالميين نبوغاً في مجالاتهم المختلفة من أمثال شكسبير وسبنسر وكيتس وتشوسر وميلتون وشلي وديكنز وسميث ومالتوس وريكاردو وميل وجوته وشيلر وديكارت وسبنوزا وليبنز وكانت وفخته وهجل وكورنيل وراسين ومولير وبودلير وغيرهم .

حيث نجدهم جميعاً ينحدرون عن طبقات تتراوح بين الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الوسطى العليا^(١) ، وأما من ناحية الكفاءة الجسمية أو الجمال فليس أظهر في هذه الناحية من الأبطال الرياضيين حيث نجدهم في العالم كله برغم شعبيتهم والشهرة التي يكتسبونها وبرغم ما يحصلون عليه من تكريم أدبي ومادي ، نجدهم برغم كل هذا لا يرتفعون في العادة إلى الطبقات العليا ، كما لا يعهد إليهم بأدوار رئيسية هامة في المجتمع أو يحتلون مراكز تخرج عن دائرة نشاطهم الرياضي ، هذا في الوقت الذي نجد فيه الكثيرين ممن لا ينطبق عليهم شروط الكفاءة الجسمية ، وقد احتلوا من المراكز القيادية أرفعها من أمثال نابليون وهتلر ولنكولن ولينين . وعلى هذا الأساس يمكن أن نخرج بنتيجة معينة هي عدم وجود ارتباط مباشر بين العوامل البيولوجية والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الإنسان ، إذ الواقع يشهد بأن الأفراد في كل الطبقات ينحدرون عن أفراد من كل الطبقات أيضاً ، كما لا توجد بالتالي طبقة عقيمة تماماً أو طبقة منتجة تماماً . وعلى الرغم من أن الوضع طبق قد ينتقل من الآباء إلى الأبناء فإن الكفاءات بالذات لا تورث . وبذلك ننهي إلى أن الطبقات الاجتماعية ليست طبقات طبيعية .

٢ - الأساس الاقتصادي : هل يمكن إرجاع الطبقات الاجتماعية إلى العوامل الاقتصادية ؟ يرى كثير من المفكرين وعلى رأسهم ماركس وإنجلز أن العامل الاقتصادي هو الأساس الذي ظهرت عليه الطبقات الاجتماعية ، وقد ظهرت وجهة نظرهما هذه واضحة في كتابهما Communist Manifesto كما أشرنا إلى ذلك من قبل في تقسيمهما للمجتمع إلى طبقتين اثنتين : البورجوازية والعمالية ، تملك الأولى كل

شئ كالمواد الغذائية والمواد الخام والمصانع والآلات ، بينما لا تملك الثانية سوى الحرمان ، ويرى أوبنهايمر Oppenheimer أن هناك طبقتين اجتماعيتين قامتتا على أساس اقتصادى أيضاً ، ولكنه يختلف مع ماركس وإنجلز فى أن الأساس هنا هو ملكية الأرض ، حيث توجد طبقة تملك الأراضى الواسعة وأخرى لا تملك شيئاً ^(١) ، وإذا سلمنا مع ماركس بأن الفصل بين عاملى الإنتاج (رأس المال والعمل) هو السبب فى وجود الطبقات الاجتماعية فهل إذا جردنا الرأسماليين من أموالهم والإقطاعيين من أرضهم يصبح لدينا مجتمع بدون طبقات ؟ يمكننا أن نجد الجواب عن هذا السؤال فى التجربة التى قام بها الاتحاد السوفيتى والتى تشهد بأن نظام الطبقات الاجتماعية لا يزال موجوداً فى روسيا ، والذي يشجع على وجوده ذلك المبدأ الذى يسير عليه الاتحاد السوفيتى والذي يقول : « من كل بحسب طاقته ولكل بحسب عمله »

From each according to his abilities, to each according to his labour.

إذ أن النتيجة المباشرة لتطبيق هذا المبدأ هى عدم المساواة فى الأجور ، وبالتالي عدم المساواة فى الدخل والمركز والوضع والقوة والمدرجات والتعليم ، ولا نظن بذلك أن الاتحاد السوفيتى يخلو من التمييز الطبقي بشكل أو آخر ، ولا بد أن نجد فيه فئات تختلف فى حضارتها وفى طرق حياتها وفى أذواقها وملبسها وعزلتها الاجتماعية وأندوجاميتها وذلك نتيجة طبيعية لما تتميز به من اختلاف فى الدخل والمدرجات والسكن والأثاث وطرق الاستهلاك . وإذن فملكية أدوات الإنتاج ليست هى السبب الوحيد لوجود الطبقات الاجتماعية ، وإنما يمكن اعتبارها أحد الأسباب التى تؤدى إلى التمييز الطبقي ، إذ لا شك فى أن ملكية الأراضى وملكية وسائل الإنتاج من شأنها أن تخلق طبقة اجتماعية مهيمنة وطبقة أخرى خاضعة ، والطبقتان مختلفتان عن بعضهما البعض فى كثير من النواحي . ولكن مع ذلك فليس فى الإمكان أن نقرر بأن هذه الملكية تحدد الطبقة الاجتماعية بطريقة مطلقة لما لهذه الملكية من صلة وثيقة بمحجم رأس المال المستغل وطريقة استغلاله وكفاءة صاحبه وحالة السوق . وقد تكون هذه الملكية وسيلة للتمييز الطبقي ولكنها ليست السبب الوحيد للوضع فى طبقة اجتماعية معينة ، إذ من الملاحظ أن ظاهرة الطبقات

الاجتماعية لا تقوم فقط على الملكية الفردية ، لأن من يملكون هذه الوسائل لا ينتمون جميعاً إلى طبقة واحدة ، وإنما إلى عدد مختلف من الطبقات ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملكية الثروة نفسها سواء أكانت ثابتة أم منقولة حيث نجد هذه الملكية لا تحدد بالضرورة الطبقة التي ينتمى إليها الفرد ، وليس أدل على ذلك ممن أطلق عليهم اسم الأغنياء المحدثين Nouveau riche والذين يصعب عليهم برغم غناهم الانتقال إلى الطبقات العليا ، ذلك لأن المجتمع في تقديره لا يعمل حساباً للثروة فحسب ، بل كيفية الحصول عليها أيضاً ، إذ أن هناك من طرق الحصول على الثروات ما لا يعتبرها المجتمع كفيلة برفع صاحبها مهما زاد غناه ، فروتشلد Rothschild مؤسس الأسرة المعروفة بهذا الاسم برغم ما تميز به من ثراء عريض وبرغم تقرب الطبقات العليا إليه بملوكها ونبلائها بقصد إقراضهم بعض ماله ، برغم كل هذا لم يعتبروه واحداً منهم لأنه لم يكن في نظرهم أكثر من مراب يهودي ، جمع ماله عن طريق هذه المهنة التي اعتبروها حقيرة ، أما أحفاده فقد انضموا إلى زمرة الطبقات العليا بعد أن زالت عن ثروتهم رائحتها الأولى . وهكذا الأمر في حالات كثيرة حين توصل الطبقة أبوابها أمام كثير من الناس برغم غناهم ، ومن هؤلاء الناس على سبيل المثال أصحاب محال التسليف بالرهن وتجار الملابس المستعملة ورؤساء خدم الفنادق ، إذ أن مثل هؤلاء مهما بلغوا من الغنى فإن مصدر ثروتهم لا يسمح لهم بالانتماء إلى الطبقات العليا في المجتمع ، أما أبنائهم وأحفادهم فيختلف وضعهم عن ذلك لأنهم يكونون قد حصلوا في العادة على درجة معينة من التعليم ، كما يكونون قد بعدوا بالتدريج عن طبقتهم الأصلية وكل ما يتعلق بها من صفات كلهجة الكلام والاصطلاحات اللفظية وطرق التصرف والسلوك ، كما أنهم غالباً ما يكونون علاوة على ذلك قد انجهوا في حياتهم اتجاهاً اقتصادياً يختلف مع ذلك الذي كان لآبائهم .

وكما يمكن للثروة أن ترتفع بالطبقة الاجتماعية بالتدريج يكون لفقدائها أيضاً نفس الأثر بطريقة عكسية ، فإذا فقد أحد أفراد الطبقة العليا ثروته ، كان ذلك بداية لمرحلة نزول من هذه الطبقة ، فإذا لم ينزل الشخص نفسه فلا بد أن يتأثر أبنائوه وأحفاده بذلك فينزولوا تدريجياً إلى طبقات أدنى .

وإذن فما سبق نرى أن هناك ارتباطاً معيناً بين الثروة وبين الوضع الاجتماعي ،

ونقول مجرد ارتباط ، لأن الثروة فى حد ذاتها لا تعنى طبقة اجتماعية معينة ، وهى بذلك لا تفسر وجود هذه الطبقات كما لا تحدد وضعاً اجتماعياً بالذات .

٣ - الأساس المهني : قد يمكن اعتبار الوظيفة أو المهنة أساساً لتفسير وجود الطبقات الاجتماعية ، إلا أن هذه الناحية أيضاً مما لا يمكن قبولها أساساً لهذا التفسير وأبسط ما يمكن أن يوجه إليها أن الطبقات العليا فيما مضى على الأقل كان أفرادها يتميزون كقاعدة عامة بعدم انتمائهم لأية وظيفة أو مهنة معينة ولكنهم كانوا ينتسبون مع ذلك إلى فئة النبلاء مثلاً ، هذا علاوة على أن القيمة والأهمية التى تصاحب العمل تعتبر ظاهرة اجتماعية حديثة ، كما يمكن أن نمثل لذلك أيضاً بالنظام الطائفى فى الهند ، حيث نميز بطبقتين ممتازتين لم يكن لأى منهما نشاط اقتصادى معين . وإذن فلم يكن للوظيفة أو المهنة ارتباط مباشر بالوضع الاجتماعى ، أما فى الوقت الحاضر فنجد أن معظم المهن أو الحرف تضم أفراداً ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة ، كما هو واضح فى مهنة التجارة والمنتجين الصناعيين والزراعيين ، أما أصحاب المهن الحرفية كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ، فنجد أن كل حرفة منها تضم فئات اجتماعية مختلفة فإذا قيل إن شخصاً ما يعمل طبيباً أو محامياً ما أمكن تحديد الفئة التى ينتمى إليها ، لأن هناك من النواحي الأخرى ما يشترك مع المهنة فى هذا التحديد ومن هذه النواحي طبيعة العمل والكفاءة والوضع المالى ، هذا ونجد أن للحرفة دوراً معيناً فى هذا المجال ، وهو تهيئة الفرصة لتغيير الوضع الاجتماعى والذى يكون عن طريق الجهد الذى يبذله الفرد ، والتغيير بهذا يعتمد على العوامل الشخصية التى يمثلها الجهد الشخصى وليس على العامل الموضوعى وهو المهنة .

وما سبق نرى أن المهنة لا تؤكد للإنسان صعوده إلى طبقة عليا ، وإذا كان هناك من الحرف ما يرتفع بالفرد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى كالمهن الحرفية الأكاديمية فى مجموعها إلا أنه ليس ضرورياً أن ترتفع بالفرد أكثر من ذلك فهى كما قلنا تهبط الفرصة فقط للصعود إلى المراكز القيادية ، ولكن ذلك يتوقف على ما يبذله الفرد من جهد ، وفى هذه الحالة فقط يمكن أن نقول بأن المهنة قد ارتفعت بصاحبها إلى الطبقة العليا أو الطبقة الوسطى العليا .

٤ - الأساس السياسى : هل تقوم الطبقات الاجتماعية على أساس سياسى ؟ ربما

يكون الرد بالإيجاب في المجتمعات التي تسيطر فيها طبقة على أخرى عن طريق القوة أو القانون كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، ولكن الذي يهمنا هنا هو الطبقات الاجتماعية في المجتمعات التي يتميز المواطنون فيها بالمساواة أمام القانون وفي الحقوق السياسية ، حيث لا توجد لأية طبقة امتيازات قانونية معينة . بل إن الطبقة الحاكمة نفسها نجدها في العادة لا تشجع على وجود امتيازات أو فوارق طبقية ، إلا أن هناك من الامتيازات أو الفوارق ما يشجع على وجودها المحكومون أنفسهم ، ففي الهند مثلاً وبعد أن نالت استقلالها حاولت الطبقة الحاكمة أن تحد من الفوارق الطبقية الموجودة نتيجة للنظام الطائفي ، فعملت على إزالة التفرقة في المعاملة وخاصة ما تعلق منها بطبقة المنبوذين Untouchables فأطلقت عليهم اسم أبناء الله Children of God ، كما نص الدستور الهندي على مساواتهم في المعاملة بالطبقات الأخرى من ناحية تولي الوظائف العليا وحقوقهم في الانتخاب ورد اعتبارهم كمواطنين ، إلا أن الشعب الهندي نفسه لا يزال ينظر إليهم ويعاملهم كما كان ينظر إليهم ويعاملهم قبل الاستقلال . والتفرقة في المعاملة هنا لا تأتي عن طريق الطبقة الحاكمة ولكن عن طريق الطبقة المحكومة .

وإذا كان الوضع فيما مضى كان يسمح بأن تكون الطبقة الحاكمة من ضمن فئات معينة . فإن السائد في الوقت الحاضر المساواة في الحقوق السياسية بما فيها من حرية الترشيح وحرية الانتخاب ، ولما كانت الطبقات الدنيا تفوق من ناحية العدد كل الطبقات الأخرى أصبحت الطبقات الدنيا هي الحاكمة من الناحية النظرية ، ويمكن أن نلمس ذلك في بعض البلاد حين نجد أن الأحزاب العمالية هي التي تحكم وحدها في بعض الأحيان أو بالاشتراك مع أحزاب غيرها أحياناً أخرى ، وقد قفز بعض زعماء العمال نتيجة لذلك من الطبقات الدنيا إلى الطبقات الوسطى ، بل إن بعضهم قفز في بريطانيا إلى زمرة النبلاء وانضم بذلك إلى الطبقات العليا ، أما العمال أنفسهم كجموعة فقد تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ونالوا نصيباً أكبر من التعليم ، كما ارتفع مستوى معيشتهم ولكنهم ظلوا مع ذلك بعيدين عن الصعود في السلم الطبقي وبقوا في أسفله . وعلى العكس من المثال السابق نجد في الوقت الحاضر أنه على الرغم من أن الطبقات العليا لا تحكم إلا أنها ظلت مع ذلك على قمة السلم الطبقي ، ولم تعد هذه الطبقة العليا تتميز بالضرورة أنها طبقة سياسية حاكمة وإذن فالصلة ليست مباشرة بين الطبقة الحاكمة وبين الطبقة الاجتماعية .

ونتهى من كل ما سبق بأن الأسس البيولوجية والاقتصادية والمهنية والسياسية ليست أساساً ضرورية لقيام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات المفتوحة التي تسود فيها المساواة أمام القانون والمساواة القانونية أمام الفرص والتي تسمح بحرية العمل والحرية السياسية والحرية الاقتصادية والحرية في التعليم وإلى آخر ذلك من أشكال الحريات المختلفة، ولكن مع ذلك فإن هذه المجتمعات نجدها تتميز بتدرج طبقي واضح، كما يتميز أفراد هذه الطبقات باختلافهم في الاستعداد والموهبة والنشاط والملكية والأدوار السياسية التي يؤديونها. كما نجد هناك اتجاهاً نحو التركيز في الثروة والقوة والنفوذ، إلا أن هذا الاتجاه لا نجده مقصوداً على طبقة معينة. وهذا يجعلنا نستبعد تفسير الطبقات الاجتماعية على أساس معين واحد، وإنما نرجح أن هذا التفسير يقوم على كثير من العوامل التي تختلف في قوتها وأهميتها كما تختلف في الزمان والمكان، تلك العوامل التي تعمل على وجود نظام طبقي في المجتمع والابتعاد به عن أن يصبح مجتمعاً بلا طبقات، وقد لا يتأثر أى تنظيم طبقي بالعوامل البيولوجية أو بالعوامل الاقتصادية أو السياسية، ولكن مع ذلك فليس في الاستطاعة أن يعزى قيام الطبقات الاجتماعية إلى هذه العوامل وحدها، وإنما لا بد أن يكون هناك ما يمكن إضافته إلى هذه العوامل الثلاثة.

وإذن فالطبقات الاجتماعية العرفية حقيقة نراها ونشعر بها وهي تعمل على انقسام المجتمعات، إلا أن هذا الانقسام لا يقتصر على الطبقات بعضها وبعض بل كثيراً ما نجده في داخل الطبقة الواحدة، حيث نجد أن الصراع الداخلي من أوضح ما يميز الطبقة الاجتماعية الواحدة والذي يقوم فيها برغم ما يشعر به المتصارعون من انتماهم إلى طبقة واحدة. ولا بد أن تكون هناك أسس موضوعية تعمل على هذا التمييز الطبقي ويرجح أن هذه الأسس ذات طبيعة حضارية على أساس أن الطبقات الاجتماعية لا تخرج عن كونها حقائق تمثل عدداً من الحضارات الفرعية تقوم في داخل الوحدة الحضارية العامة للمجتمع ككل، ويمكن أن يكون هذا 'الفرض' أساساً لدراسة أخرى تقوم على اعتبار الاختلافات الطبقيّة نتيجة للاختلاف في طرق التفكير والتصرف.

وعلى أساس الفرض السابق يمكن اعتبار الطبقات الاجتماعية مثلة لعدد من الحضارات الفرعية، تقوم في داخل النطاق الحضارى ككل. وعلى الرغم من انتساب هذه الحضارات الفرعية إلى أصل واحد وانبثاقها عن مصدر واحد إلا أنها تختلف عن بعضها إلى الحد

الذى يميز بين طبقة وأخرى . وتتكون هذه الحضارات الفرعية على أساس أن كل فرد يتقبل القيم التى تسود فى طبقته ويتصرف بحسبها حتى ليدلو السلوك الطبقي واضحاً فى كل نواحي الحياة ، فلكل فئة من الناس قيمها وأهدافها وعاداتها وأنماط سلوكها وعقليتها التى تفكر بها ونظرتها إلى الحياة وفلسفتها عنها . وتعيش هذه الفئات عادة فى عزلة اجتماعية ، كما أنها تربي أطفالها منذ طفولتهم فى جو خاص بها وتشكلهم بحسب قيم معينة حتى ينتهى بهم الأمر أخيراً إلى صفات جماعية معينة تميزهم عن أفراد آخرين فى طبقات أخرى . وتعتبر هذه الصفات العامل الأول الذى يوحد بين أشخاص بعينهم فى جماعة هى ما يطلق عليها اصطلاح طبقة ، وربما كان على أساس هذه الصفات ما يوصف به نفر من الناس بأنه « أرستقراطى أصيل » أو « فلاح أصيل » وعلى أساس هذه الصفات وما يصحبها من أنماط السلوك والتصرف أصبح فى الإمكان التمييز بين الأفراد على أساس انتمائهم إلى فئة معينة من الناس حتى ولو كانوا يعملون أو يعيشون فى مكان واحد حيث يختلفون فى تصرفاتهم كما لو كانوا ينتمون إلى أنواع إنسانية مختلفة .

وعلى الأساس الحضارى السابق يمكن أن نلمس فروقاً واضحة فى كثير من نواحي الحياة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وذلك بحسب النواحي التالية التى اخترناها لهذا الغرض .

١ - السلوك : على الرغم من اختلاف نماذج السلوك داخل الطبقة الواحدة من فرد لآخر إلا أنه مع ذلك يمكننا أن نتظر من الفرد تصرفاً بالذات يتفق والقيم السائدة لطبقته ، وما نتوقعه فى هذه الحالة لا يعتبر ضرورة ولكنه مجرد توقع لأن التصرف الفعلى قد يختلف كما قلنا من فرد لآخر . ويمكن أن نسأل أنفسنا هل يختلف تصرف الفرد من طبقة إلى أخرى إذا ضربه أحد على وجهه ؟ هل يرد الضربة أم يجرى خائفاً أم يشكو إلى الشرطة أم يدبر خده الآخر ؟ الواقع أن أى تصرف من هذه قد لا يقتصر على أية طبقة معينة ، ولكن مع ذلك فلكل طبقة التصرف الذى يتفق وقيمها وأنماط سلوكها . هذا ولكل طبقة نماذج سلوكها التى تتعلق بالمأكل والملبس والترفيه ومعاملة الناس وسلوكها فى المناسبات المختلفة كالأفراح والأعياد .

٢ - اللغة : تتميز كل طبقة اجتماعية بأسلوبها في الكلام وفي لهجتها وألفاظها وأمثلتها التي تستخدمها .

٣ - تربية الأطفال : لكل طبقة طريقها وفلسفتها الخاصة في تربية أطفالها ، فمن الطبقات من تقسو في معاملة أطفالها ومنها من تكون أكثر تسامحاً ، ومن الطبقات من تكون رقابتها على الأطفال مطلقة ومنها من لا تهتم بهذه الرقابة ، ومنها من تهتم اهتماماً بالغاً بمن يختاره أبنائها من أصدقاء ، ومنها من لا يعرف شيئاً إطلاقاً عن هؤلاء الأصدقاء .

٤ - درجة التعليم ونوعه والثقافة عامة : ويختلف الاتجاه نحو التعليم ونوعه من طبقة لأخرى فللأغنياء فلسفتهم وللفقراء فلسفتهم ولأصحاب المهن الحرفية فلسفتهم أيضاً فيما يتعلق بنوع التعليم الذي يختارونه لأولادهم وفيما يتعلق بطول المرحلة التي يقضيها هؤلاء الأولاد في تعليمهم . (تعليم حر - نظري - عملي - متوسط - عال - فني إلخ) .

٥ - التعلق بنواحي الفنون والآداب المختلفة : فلكل طبقة ما تهواه من ألوان الموسيقى والرقص والغناء والآداب المختلفة من قصص وشعر ونثر ، كما نجد لكل طبقة طريقته في إعداد بيوتها من هذه الناحية (أدوات الاستماع إلى الموسيقى والغناء ، اللوحات الفنية والتحف والمكتبات) .

٦ - الولاء الديني ، وحيث تتميز الفئات المختلفة من ناحية عمق شعورها الديني ومدى ارتباط الأفراد بالطقوس والشعائر الدينية .

٧ - نسبة المواليد ونسبة الوفيات والصحة عامة ومتوسط العمر : وتختلف كل هذه النواحي من طبقة لأخرى نتيجة لاختلاف السلوك والاتجاه الذي تتميز به كل طبقة عن الأخرى .

وهكذا وعلى هذا الأساس يمكن أن نجد تفسيراً لوجود الطبقات الاجتماعية كحقيقة تتميز بها المجتمعات في الوقت الحاضر برغم ما يتميز به الأفراد في هذه المجتمعات من مساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص .

البَابُ الثَّانِي

تَارِيخُ التَّفْكِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ

الفصل الأول

نشأة التفكير الاجتماعي وتطوره

- مقدمة :
- الفكر الاجتماعي في مصر القديمة
- الفكر الاجتماعي عند اليونان القدماء
- الفكر الاجتماعي عند الرومان
- ظهور المسيحية وأثرها في الفكر الاجتماعي

الفصل الأول

نشأة التفكير الاجتماعي وتطوره

مقدمة :

لا شك أنه مما يهم طلبة الدراسات الاجتماعية أن يلمسوا بتاريخ هذه الدراسات عامة وتاريخ علم الاجتماع خاصة ، كيف بدأت تظهر وكيف تطورت حتى وصلت إلى آخر مراحلها . ومن المشاهد أن العلوم لاتنشأ أبداً مرة واحدة ، وإنما تتدرج وتتطور في النشأة ، وسنرى فيما بعد كيف أن علم الاجتماع لم يشذ عن هذه القاعدة ، بل قد لا نكون مغالين إذا قررنا بأنه من أقدم العلوم نشأة على الرغم من أنه يعتبر من أحدث العلوم ظهوراً كعلم مستقل قائم بذاته .

إن تفكير الإنسان في المجتمع الذي يحيط به تفكير قديم يرجع في قدمه إلى ظهور الإنسان نفسه ، إلا أن هذا التفكير بحكم اتصاله بالمجتمع وبالإنسان كانت تغلب عليه دائماً النواحي الشخصية والتخمينية والفلسفية ، كما كانت تغلب عليه وجهة النظر الغائية ، بمعنى النظر في المثل العليا المراد تحقيقها للإنسان والمجتمع ، وكان كل هذا يبعد هذا التفكير عن الصفات الهامة التي تجعل منه تفكيراً علمياً ، وأهم هذه الصفات هي الاتجاهات الموضوعية والتجريبية والنظرية . وقد تسبب عدم التقيد بهذه الاتجاهات الثلاثة في أن تظل الدراسات الخاصة بالمجتمع بعيدة كل البعد عن أن توصف بأنها علم من العلوم شأنها شأن العلوم الطبيعية ، التي وإن كانت قد بدأت هي الأخرى فلسفية تخمينية إلا أنها بسبب بعدها عن العامل الشخصي الذي يتعلق بالباحث نفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه أمكن لها أن تحتل مكاناً بين العلوم قبل علم الاجتماع بسنين طويلة وقد كانت محاولته الأولى لذلك في القرن التاسع عشر بل في نهايته إذا أردنا الدقة في التحديد .

ولم يبدأ التفكير الاجتماعي في قارة قبل الأخرى أو في قطر دون الآخر ، وإنما وجد في كل مجتمع إنساني وفي كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات ، ولكننا مع

ذلك تمكنا من أن نتبع هذا التفكير في أماكن معينة قبل غيرها وذلك لسبب واحد بسيط هو أن الأماكن الأولى قد دخلت التاريخ قبل أن تدخله الأخرى، ومن تلك الأماكن التي سبقت غيرها إلى التاريخ مصر وبلاد ما بين النهرين . وقد يكون المناسب أن نبدأ دراستنا لهذا المنهج بما ساهمت به مصر القديمة في هذا المجال ، وقد سبقت في ذلك غيرها من أقطار العالم أجمع ، بل قبل أن يكتب الوجود لهذا الغير .

الفكر الاجتماعى فى مصر القديمة

ساعدت البيئة الطبيعية سكان مصر الأول على أن يفكروا ، ولم يكن ذلك مقصوراً على العصور التاريخية فحسب بل فى عصور ما قبل التاريخ أيضاً ، فى الوقت الذى كان فيه إنسان ما قبل التاريخ خارج مصر يقضى معظم وقته فى جمع قوته . كان الفلاح المصرى وغيره من سكان مصر ينعمون بمعيشة أفضل من هذا بكثير ، وكان لديهم بذلك الوقت الكافى ليصنعوا لأنفسهم ليس الضروريات فحسب ، بل كثيراً من الأشياء التى كانت تعتبر كمالية ، وقد ساعدتهم وقت الفراغ الذى كانوا ينعمون به على أن يفكروا فى أشياء كثيرة لا صلة لها إطلاقاً بالطعام أو المأوى .

بدأ المصرى القديم يفكر ويخمن حول المشاكل التى كانت تحيط به ، كان يفكر فى النجوم ومن أين أتت . وفى الرعد وما كان يسببه له من رعب ، وفى نهر النيل ، وفيمن صنعه وسيره بهذا النظام الثابت حتى لقد اتخذته أساساً للتقويم الذى وضعه بحسب ظهور واختفاء فيضانه ، وأخيراً أخذ يفكر فيمن هو نفسه ، ذلك الكائن الصغير الذى يحيط به الموت والمرض من كل جانب ومع هذا يضحك ويشعر بالسعادة فى الوقت نفسه .

كان لدى المصرى القديم الوقت الكافى ليفكر فى كل هذا ، وقد وجد من بين المصريين من أخذ على عاتقه مهمة الرد على كل هذه الأسئلة قدر الطاقة ، وقد تمثل هؤلاء فى الكهنة الذين تزعموا الحركة الفكرية فى هذه العصور القديمة وقد نالوا بذلك احترام وتقدير المجتمع لهم ، وقد هداهم تفكيرهم إلى ناحية اجتماعية هامة ، هى تلك الصلات التى تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، وكيف أن الإنسان لا يجب أن يعمل لصالحه الشخصى فقط بل أيضاً لصالح الآخرين ، وكيف أن هناك حياة أخرى بعد موته تحاسب روحه فيها عن أعماله فى حياته الأولى أمام أوزيريس الإله العظيم حاكم الأحياء والأموات ، والذى يحكم على أعمال الإنسان على أساس الحسنات التى أداها .

وعلى ذلك فلم يكن غريباً أن يتميز الفكر الاجتماعى عند المصريين القدماء بالطابع

الدينى . وقد تأثرت حضارتهم بهذا النوع من التفكير الذى وجدناه ممثلاً فى المعابد والأهرامات ومراكب الشمس وغير ذلك من مظاهر الحياة المادية التى تعبر فى الوقت نفسه عن كثير من النواحي الروحية مما يجعلنا نقرر بأنهم قد ساهموا بقسط وافر فى مجال علم الاجتماع الدينى ، هذا المجال الذى تطور من العبادات الوثنية إلى آخر ما وصل إليه الإنسان عن مظاهر العبادات فى وقتنا الحاضر ، وهو مظهر التوحيد الذى يتميز بفكرة الإله الواحد .

وقد عرف المصريون القدماء هذا النمط من العبادة منذ الأسرة الثامنة عشر ، وفى عهد أمنحتب الرابع (أخناتون) فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد . وذلك حينما دعا أمنحتب الرابع إلى التوحيد ، وقد ناصر هذا الاتجاه الجديد ، بل يقال إنه صاحبه ، وقد تمسك لفكرة التوحيد حتى لقد أعلن الحرب على كل معبودات المصريين القديمة ، وخاصة عبادة آمون ، بل لقد محا عن جدران المعابد كلمة الآلهة فى صورة الجمع وذلك لتناقضها مع عقيدة الوحدانية التى كان يدعو إليها دينه الجديد ، كما غير اسمه من أمنحتب إلى أخناتون (المكرم للإله آتون) . وعلى ذلك يمكننا أن نقرر بأن الفكر الاجتماعى الدينى فى مصر القديمة كان ذا أثر لا ينكر على التراث الدينى للإنسانية عامة .

ومن أقدم مظاهر التفكير الاجتماعى فى مصر التى كان لها ارتباط كبير بالتفكير الدينى ، ظهور الكتابة ممثلة فى اللغة الهيروغليفية ، وكان المجتمع المصرى بذلك أول مجتمع تظهر فيه هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة وهى الكتابة ولا شك كذلك فى صلة الكتابة بالمجتمع ، ولا شك كذلك فى أنها لم تخترع فى يوم وليلة بل لا بد أن يكون قد سبقها تفكير وجهد كبيران استغرقا فترة طويلة من الزمن ، والكتابة لا تخص فرداً معيناً بل تخص مجتمعاً بأسره ، ماضيه وحاضره ومستقبله . وقد استخدم المصريون هذه الكتابة فى صلاتهم الاجتماعية وفى تسجيل تاريخهم ، وكانت بذلك أول ما عثر عليه من الوثائق التى تعتبر أساساً هاماً فى كثير من الدراسات الاجتماعية .

وكما كان النيل من العوامل التى أثرت فى تفكير المصريين الدينى ، كان كذلك من العوامل التى أثرت فى تفكيرهم السياسى ، فقد علم الناس الذين يعيشون على ضفافه ما يسمى بالعمل الجماعى أو التعاون ، إذ كان لا بد من تعاونهم لكى يستفيدوا منه

ولكى يتجنبوا خطره ، وعلى ذلك تعود الفرد أن يتعاون مع جاره ، وقد تمكن هذا المجتمع المتعاون في كثير من السهولة من أن يكون مجتمعاً منظماً ، ثم استطاع أحد الأفراد الأقوياء من أن يكون قائداً لهذا المجتمع عندما هاجمه جيرانه في غرب آسيا بقصد الاستيلاء على ما فيه من خيرات . وبمرور الوقت أصبح هذا القائد ملكاً ويدلنا التاريخ على أن المصريين قد عرفوا هذا النوع من التنظيم السياسى قبل أن يعرفه سكان الغرب في أوروبا بالآلاف السنين .

وقد رأى المصرى القديم في ملكه حامياً له من الغزو لأنه كان حريصاً على أرضه ولا يجب أن يأتى الغزاة ليسلبوه ما يملك ، وعلى ذلك وجدناه يقبل الحكم الملكى ويدفع للملكه الضرائب ويقدمهم كما كان يقدس أوزيريس . وقد ساهم الفكر المصرى القديم بكثير من النظريات السياسية التى تتمثل في تقديس الملوك ، وفى أن الملك ابن الله أو ممثله على الأرض أو من نسل الآلهة ، وقد وجدنا أن كل هذه النظريات قد انتقلت فيما بعد إلى الفكر اليونانى والرومانى ، ثم أخذتها الأديان المختلفة لتشكيلها تشكيلاً جديداً يتفق مع مبادئها في التوحيد والسياسة .

ولقد كان في اتساع رقعة الإمبراطورية المصرية وخاصة خلال الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة أن ظهر في البلاد وعلى مدى واسع كثير من النظم المتعلقة بالسياسة والقانون والحرب كظهور نظام الوزراء وظهور كثير من الوظائف الحربية التى لم تكن معروفة من قبل ، فحتى الأسرة الثامنة عشرة لم يكن معروفاً سوى وظيفة قائد الجيش ، ولكن باتساع الإمبراطورية ظهرت وظائف أخرى كثيرة مثل كبير قواد الجيش ووكيل الجيش ، كما كان هناك وكيل لجيش الوجه البحرى وآخر لجيش الوجه القبلى ، ثم ظهرت وظيفة كبير الفرسان ، هذا وقد قسمت البلاد إلى أقاليم أصبحت إدارتها في أيدي موظفين معينين من قبل الملك بعد أن كانت إدارتها في أيدي موظفين بالوراثة .

ولقد أدخل أحسن الأول (١٥٨٠ - ١٥٠٨ ق. م .) أنظمة إدارية جديدة ، فكان هو القائد الأعلى للجيش ورئيس الحكومة ، كما كان يقابل وزيره كل صباح لتعرض عليه المسائل الحكومية والإدارية والقضائية ، وكان الوزير يشبه بذلك وزير الداخلية والعدل معاً في الوقت الحاضر، أما المسائل المالية فكان يعرضها كل يوم على الملك موظف المالية يشبه وزير الخزانة حالياً . وكانت إيرادات الدولة تجبى مالية أو عن طريق

الخدمات ، كما كانت بعض الأملاك معفاة من الضرائب كالمعابد ، كما كانت الضرائب تفرض أحياناً على موظفي الحكومة وتدفع على صورة مواد أولية كالحبوب كما كانت تدفع أحياناً فضة أو ذهباً . هذا وقد أخذ أحسن بالتقسيم الإداري الذي كان سائداً قبل حكمه ، وجعل على رأس كل قسم موظفاً لا يتصرف في شيء إلا بعد عرضه على الملك وتشبه وظيفته محافظ الإقليم في الوقت الحاضر .

ويعتبر المصريون القدماء أول من عرف نظام المعاهدات الدولية ، وتبدو هذه المعرفة واضحة في معاهدة السلام التي عقدت بين رمسيس الثاني وبين ملك الحيثيين والتي تعتبر أقدم معاهدة دولية معروفة . وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة مشابهة كثيراً ، لتلك التي تعقد في الوقت الحاضر بين الدول ، ومن بين نصوصها :

١ - امتناع كل فريق من الطرفين المتعاقدين عن القيام بأي عمل حرى ضد الآخر .

٢ - إرجاع المعاملات الودية إلى ما كانت عليه قبل اشتباكها في الحرب .

٣ - تعاون الطرفين المتعاقدين لصد كل علو يعتدى على أحدهما .

٤ - تعاون الطرفين في عقاب الخارجين على أي منهما ، وتسليم الهاربين والمجرمين من الدولتين .

هذه بعض مظاهر الفكر الاجتماعي عند المصريين القدماء مما يتعلق بالدين والسياسة والحرب ، وإذا رجعنا إلى التاريخ القديم وجدناه مليئاً بما ساهم به المصريون من أفكار تتعلق بتحديد صلة الحاكم برعاياه ، وكثير من الفكر الذي يتعلق بالمثل الأخلاقية والربوية ، ويمكن الرجوع إلى كل هذا في كتب الدكتور سليم حسن بعنوان مصر القديمة .

هذا ولم تكن مصر هي الوحيدة بين بلاد العالم القديم التي ساهمت بنصيب في الفكر الاجتماعي وإنما كانت فقط أقدمها ، إذ الواقع أن هناك بلاداً غيرها قد ساهمت بنصيب كبير في هذا الفكر ومنها بلاد ما بين النهرين والصين والهند .

الفكر الاجتماعي عند اليونان القدماء

المدرسة السفسطائية :

استعرضنا في الصفحات السابقة بعض مظاهر الفكر الاجتماعي عند المصريين القدماء باعتباره ممثلاً للفكر الشرق القديم، فإذا ما انتقلنا بالتاريخ بعد ذلك عدة قرون وجدنا نوعاً آخر من الفكر الاجتماعي وهو ذلك الخاص باليونان القديمة ، ويبدو هذا الفكر واضحاً في القرن الخامس قبل الميلاد . وهذا الفكر اليوناني وإن كان قد ناقش الظواهر الاجتماعية بصورة منظمة ومحددة أكثر مما فعل الفكر الشرق القديم ، فإنه كان بذلك متأثراً به ، هذا علاوة على أن الفكر الشرق كان سابقاً على الفكر اليوناني بعدة مئات من السنين ، وعلى ذلك فليس غريباً أن يكون أكثر نضجاً .

يبدأ الفكر الاجتماعي عند اليونانيين القدماء بهؤلاء المفكرين الذين يطلق عليهم اسم السفسطائيين Sophists ، وقد لعبوا دوراً هاماً في نشأة الفلسفة اليونانية وذلك في محاولتهم وضع أسس للنواحي الأدبية والفنية والسياسية ، وقد اتجهت حركتهم بذلك اتجاهاً إنسانياً بعكس الحركة الفكرية التي كانت سابقة لهم في اليونان والتي كانت سائدة في القرن السادس قبل الميلاد والتي تميزت باتجاهها الكوني الطبيعي ، وبذلك يكون السفسطائيون قد حولوا الفكر عن الكون والطبيعة إلى الإنسان ومشاكله وخاصة ما تعلق منها بالأدب والتربية والسياسة . ومن أهم من يمثلون هذه الحركة بروتاجوراس Protagoras ، وقد اشتهر بقوله بأن الإنسان هو الأساس الذي يجب أن يقاس به كل شيء : Man is the measure of all things وهو بهذا القول يريد أن يوضح أهمية الإنسان عند الحكم على الأشياء التي تتعلق بالنواحي الإنسانية ، وهو بهذا أيضاً يريد أن يحد من التطرف الذي كانت عليه المدرسة الفيثاغورية Pythagoreans والتي كان تفكيرها يتجه نحو التفسير الكوني أو الرياضي . وعلى هذا الأساس كان بروتاجوراس يرى أن الأشياء تكون حقيقة متى أمكن للإنسان رؤيتها ولسها وممارستها عن طريق حواسه وقد أضاف على ذلك فيما يختص بأهمية الحواس أن الحقيقة والمعرفة شيء نسبي فيما

يتعلق بالأفراد ، فالشراب قد يكون حلواً من وجهة نظر شخص سليم بينما يكون مرّاً عند شخص مريض ، وما يعتقدُه البعض صحيحاً قد يراه الآخرون خطأ . وقد قبل كل السفسطائيين مبدأ النسبية هذا .

ويعتبر هذا الاتجاه عند المدرسة السفسطائية بداية للأخذ بالاتجاه التجريبي في الدراسات الاجتماعية ، ذلك الاتجاه الذي يعتمد أساساً على الحواس ويبدو هذا واضحاً في تقريرهم بأن الإنسان هو أفضل من يحكم على ما هو حسن أو سيئ بالنسبة له ، فالشيء الحسن هو ما يخدم مصالحه ، ولا داعي إذن في أن يضحى بمصالحه من أجل شيء لا يحس به أو لا يراه كأن يتصرف تصرفاً معيناً نتيجة اعتقادات دينية يفرضها المجتمع عليه ، وقد أرادوا بذلك إثارة الشك حول وجود الآلهة .

ومن آراء هذه المدرسة أيضاً أن الإنسان إذا أراد أن ينجح في الحياة لا يستلزم ذلك بالضرورة أن يكون قوياً جداً لأنه لن يبلغ من القوة أبداً الحد الذي يمكنه أن يقف به ضد مدينته أو مجتمعه ، ولكنه قد يحرز نجاحاً أكبر لو أنه حقق أهدافه داخل الإطار الاجتماعي الذي يوجد فيه ، والإنسان الحكيم إذن هو ذلك الذي يتمكن من أن يوفق بين ذوقه ورغباته ، وبين القوى الاجتماعية التي يمكن عن طريقها أن يحصل على ما يريد ، ولما كانت العادات تتغير من زمان لآخر ومن جماعة لأخرى تغيرت الأخلاق كذلك ، فما يكون حسناً في أثينا قد يكون شراً في إسبرطة ، ولكي يعيش الإنسان سعيداً كان عليه أن يوفق بين نفسه وبين ما يسود المجتمع من عادات ، وقد يكون هذا الرأي أو هذه الآراء من أقدم ما قيل عن أهمية العادات والتقاليد في المجتمع وكيف أنه من الصعب أن يخرج عليها الإنسان في مجتمع ما حتى إذا كان هذا الإنسان يعيش في غير مجتمعه .

سقراط :

إذا تركنا آراء السفسطائيين ماضية إلى سقراط (٤٦٩ - ٣٩٩ ق.م) وجدنا نوعاً آخر من الفكر اليوناني القديم . فقد سقراط أيضاً بالمشاكل التي تتعلق بالأخلاق ، وكان يناقش في هذه الأمور أنه شاعرت بتبل المناقشة فيها وفي أي مكان يقابله ، سواء أكان ذلك في الطريق أم في السوق أم الساحات الرياضية ، وقد وجد

بذلك فريقاً كبيراً من المعجبين كما وجد كذلك فريقاً كبيراً من الأعداء ممن كان يوجه إليهم نقده الساخر ، وعلى الرغم من أن سقراط لم يترك آثاراً مكتوبة فإن أفكاره كانت على درجة من الانتشار جعلته يظهر في التاريخ كأحد الفلاسفة الهامين وخاصة ما وصل منها عن طريق أفلاطون Plato وأريستوفان Aristophanes وأكسنوفون Xenophon .

ولقد اتفق سقراط مع المدرسة السفسطائية في أنه لم يهتم بالأمور الكونية ، وإنما كان اهتمامه موجهاً نحو الأمور الإنسانية . ولقد أوجد السفسطائيون نظريتهم عن الإدراك والشعور ، والتي استبعدت عن الفكر الإنساني احتمال الوصول إلى أدلة موضوعية عن طبيعة الكون والظواهر الكونية كالشمس والنجوم مثلاً ، وقد ساهم سقراط أيضاً في إبراز الاتجاه التجريبي عن طريق الشك في كل شيء ، وذلك بعد أن وجد أن الفرق كبير بين التخمين وبين المعرفة الحقيقية ، مما جعله يطالب بدليل تجريبي لأي موضوع يناقشه ، وقد جعله هذا يرفض إبداء الرأي في أي موضوع يبعد عن تجربته الشخصية ، كما كان يبتعد عن كل ما لا يمكن إثباته كأن يبتعد عن المناقشة التي كانت تدور حول الشمس وما إذا كانت حجراً أو إلهاً ، ويكتفي بالمناقشة في الموضوعات التي توجهها الأدلة وخاصة ما تعلق منها بالمشاكل الأخلاقية .

وما سبق يمكننا أن نقرر بأن أهمية سقراط لا ترجع إلى قضايا معينة أو نظريات أوجدها وإنما لأنه كان صاحب طريقة في البحث وخاصة ما تعلق منها بالاتجاه التجريبي .

أفلاطون :

كان أفلاطون Plato (٤٢٨ - ٣٤٧ ق . م) تلميذاً لسقراط ، وقد تأثر بذلك بطريقته في التفكير . وقد واصل أفلاطون دراسته بعد وفاة أستاذه ، كما أنشأ له مدرسة في أثينا تعرف بالأكاديمية Academy نسبة إلى أكاديمي صاحب الملعب الذي كانوا يجتمعون فيه حيث كان أفلاطون يلقى المحاضرات ويشجع على المناقشات الخاصة بالقضايا الفلسفية . وقد تأثر تفكير أفلاطون بما شاهده في بلاده من عدم الاستقرار وما كان يسودها من حكم غير صالح تميزت به كثير من المدن اليونانية والأفريقية ، حيث كانت في صراع دائم ضد بعضها .

تأثر أفلاطون بذلك وأراد أن يبين ما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات الإنسانية ، وقد دعا هذا لأن يتجول بين المجتمعات اليونانية المختلفة باحثاً عن الأسباب التي تؤدي إلى نشأة نظام اجتماعي معين والنتائج التي تأتي عن سيادة هذا النظام دون غيره . وتعتبر هذه الناحية أو هذا الاتجاه عند أفلاطون اتجاهاً اجتماعياً علمياً .

وعلى هذا الأساس السابق يعتبر أفلاطون أول شخصية عالمية تدرس السياسة بطريقة منظمة ، بل لا تزال بعض آرائه السياسية معمولاً بها حتى وقتنا الحاضر . ولقد تأثر أفلاطون بأستاذه سقراط ، ذلك لأن أهم ملامح سياسته تعتمد وتفسر قول سقراط بأن « الفضيلة هي المعرفة » . ولقد حلل أفلاطون هذه العبارة وبنى عليها فلسفته في السياسة والتنظيم السياسي ، بل الاجتماعي عامة ، والتي رأى فيها أن وظيفة الدولة الأولى هي ضبط وتنسيق عاملي الاستعداد الطبيعي والتدريب ، وعليها إذن أن نكتشف أحسن الكفايات البشرية وتنميتها بأحسن وسائل التعليم ، كما رأى ألا أمل في قيام الدولة الفاضلة ما لم توضع السلطة في أيدي من يعلمون ، أي يعلمون أي الأعمال تتطلبها الدولة الصالحة ، وعلى هذا فقد انقسمت نظرية أفلاطون إلى قسمين رئيسيين ، يتمثل الأول في أن الحكومة ينبغي أن تكون فناً يعتمد على المعرفة الصحيحة ، ويتمثل الثاني في أن أي مجتمع عبارة عن تبادل إشباع الحاجات بين أفراد يكملون بعضهم البعض الآخر من ناحية مواهبهم .

ولقد ظهرت آراء أفلاطون في جمهوريته التي تعتبر دراسة نقدية لدولة المدينة وعرضاً للمدينة المثالية . وقد هاجم أفلاطون في جمهوريته الوضع الديمقراطي الذي كان يسود أثينا بسبب جهل رجال السياسة وعدم كفايتهم ، كما انتقد الصراع الحزبي وما تميز به من أنانية تؤدي إلى إعلاء مصلحة هذا على الفئات على مصلحة الدولة نفسها ، وذلك حينما كانت روح الانقسام والأنانية والحزبية هي السبب الرئيسي في عدم الاستقرار في نظام المدينة السياسي ، وقد أرجع أفلاطون ذلك إلى تضارب المصالح الاقتصادية بين الملاك والمعدمين مما جعله يتجه إلى إلغاء نظام الملكية الفردية أو على الأقل إزالة الفوارق الواسعة بين الغنى والفقر ، وأن يكون تعليم المواطنين موجهاً نحو تقديم الصالح العام على أي اعتبار آخر ، ولا يقل هذا أهمية عن تنفيذ الحكام أنفسهم .

ويمكن أن نوضح آراء أفلاطون فيما يتعلق بمدينته المثالية وتنظيمها السياسي والاجتماعي في النقط التالية :

١ - أهمية المعرفة بالنسبة للحاكم : وقد ركز أفلاطون بحثه في هذه الناحية التي تتعلق بأهمية المعرفة وذلك حين يرى أن إدراك الخير ومعرفة ماهيته ووسائل التمتع به إنما يرجع إلى المعرفة ، ولتحقيق هذه المعرفة يجب أن تتوافر الضمانات الفعلية التي تكفل ذلك على أن تستند هذه إلى ملكات عقلية غير تلك التي تصدر عنها أحكام الناس . ويتعين إذن على السياسي أن يفهم العلل التي تعمل على الفساد أو الحفظ ، والمعرفة وحدها هي التي تميز بين السياسي الحق والسياسي الزائف ، كما تميز المعرفة بين الطبيب والدجال .

٢ - تبادل الخدمات وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع : ويرى أفلاطون في ذلك أن الإنسان ما دام يعيش في مجتمع فلن يمكنه أن يعيش على أساس من الاكتفاء الذاتي ، وإنما لا بد له من أن يتعاون مع غيره بقصد توفير حاجاته في المجتمع وخاصة ما يتعلق منها بالنواحي الاقتصادية ، وإذن فتى وجدت الجماعة كان لا بد من إشباع الحاجات وتبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية . أما عن دور الدولة في هذا التبادل فهو إيجاد أوفق الطرق لهذا الإشباع وتنسيق تبادل الخدمات .

والأفراد في مثل هذا النظام إنما ينفذون الأعمال المطلوبة ، وتتوقف أهميتهم الاجتماعية على قيمة العمل الذي يؤدونه ، والدور الذي يؤديه الفرد أو الوضع الذي يمثله إنما هو منسحب للعمل فيه ، والحرية التي تكفلها الدولة ليس الغرض منها توفير المتعة بقدر ما تهدف إليه من تمكين أداء الخدمات المطلوبة .

هذا ويرى أفلاطون أن الناس يختلفون في المواهب مما يجعلهم يؤدون بعض الأعمال أحسن من غيرهم ، كما يرى أن المهارة تكتسب عندما يكرس الناس أنفسهم لأداء العمل الذي يتفق واستعدادهم الطبيعي . وإذن فجميع الأشياء يزداد إنتاجها وفرة وجودة إذا ما تولى الفرد أداء الشيء الذي جعلته الطبيعة صالحة له ، وكان هذا الأداء في الوقت المناسب ودون مزاوله عمل آخر . وعلى هذا الأساس من تقسيم العمل يرى أفلاطون أن محو التخصص يمحو كل تبادل اجتماعي ، ولو انعدمت المواهب الطبيعية انعدم التخصص أساساً ، كما أنه إذا انعدم المران الذي يكمل المواهب الطبيعية ويدفع بها إلى المهارة ما ظهر للتخصص أى معنى ، وهذه إذن هي القوى الكامنة في الطبيعة

البشرية والتي يجب أن تعتمد عليها كل من الجماعة والدولة ، وليس المهم هو استخدام هذه القوى، وإنما حسن استخدامها حتى تتحقق أكل صورها، ولا بد إذن من معرفة « الخير » لأن الخير إذا عرفناه استطعنا أن نوجه هذا الاستخدام ، وهذه هي الوظيفة الخاصة بالفيلسوف ، لأن توافر المعرفة لديه هو حقه وواجبه في أن يحكم .

٣ - الطبقة في المدينة المثالية : وفي هذا يرى أفلاطون أنه لا يوجد ما يفصل بين الميول الطبيعية وبين الواجب ، أو بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع الذي ينتمون إليه أما إذا حدث تعارض ولا بد أن يحدث هذا ، وضحت مهمة الدولة في التوفيق ، فالفرد غير الاجتماعي في حاجة إلى فهم لطبيعته الخاصة وتحسين قواه بحيث تتطور وفقاً لهذه المعرفة ، كما أن المجتمع غير المتجانس يحتاج إلى إتاحة الفرصة للمواطنين للنمو الكامل اللازم لتحقيق احتياجاتهم . وعلى ذلك فشكلة الدولة الفاضلة ومشكلة الرجل الفاضل ليسا إلا وجهين لموضوع واحد ، وحل هذه المشكلة يرجع إلى تقويم الدولة وتحسين مستوى الفرد حتى يتحقق بينهما التناسق المطلوب .

وقد رأى أفلاطون أن للدولة ثلاث وظائف أساسية هي أولاً إشباع الحاجات الطبيعية . ثم حماية الدولة وثالثاً حكم الدولة ، ولا بد لتحقيق هذه الوظائف من تخصص يتطلب تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي العمال والجنود والحكام . ولما كان هذا التقسيم يأتي نتيجة اختلاف الاستعدادات فإن الطبقات الثلاث تركز على ثلاثة أنواع من الناس ، أولئك الذين أهلهم الطبيعة للعمل لا للحكم ، وأولئك الذين يصلحون للحكم على أساس أن يكونوا تحت رقابة غيرهم وتوجيه الغير لهم ، وأخيراً أولئك الذين يصلحون لأسمى أعباء الحكم .

ويرى أفلاطون أن الفئة الأولى تعتبر بالنسبة للنفس الإنسانية ملكة الشهوة والغذاء ومقرها في الجسم تحت الحجاب الحاجز ، وتعتبر الفئة الثانية بمثابة النفس المنفذة أو الغضبية ومقرها الصدر ، بينما تعتبر الفئة الثالثة النفس العاقلة أو المفكرة ومقرها الرأس .

وهذا التقسيم الطبقي الأفلاطوني يختلف عن النظام الطبقي بمعناه المعروف وقتئذ من ناحية أن الانتساب إلى أي من هذه الفئات ليس وراثياً وإنما يأتي نتيجة الاستعداد

فالإنسان يمكن له أن يرتفع إلى أرقى الطبقات ما دام هذا يتفق وطبيعته على أن يضاف إلى هذا الاستعداد التعليم والتجربة ، وإن كان أفلاطون قد أنكر على الطبقة العاملة استطاعتها الوصول إلى هذه المرحلة ، وقد يكون هذا راجعاً إلى ازدياد هذه الطبقة فيما مضى من العصور القديمة .

وقد رأى أفلاطون أن هذا التقسيم يحقق العدالة ، وفكرة العدالة في نظره هي اتحاد يؤلف بين الأفراد بحيث يجد فيه كل منهم الدور الذى يقوم به في الحياة وفقاً لاستعداداته الطبيعي وتدريبه ومرانه ، والعدالة بذلك فضيلة لأنها هي التى تحفظ الخير الأسمى للدولة ولأعضائها على السواء ، فليس أحسن للإنسان من أن يكون له عمل وأن يكون صالحاً لأداء هذا العمل كما أنه ليس أحسن للآخرين والمجتمع كله من أن يشغل كل فرد المركز الذى هو مؤهل له ، « وعلى ذلك يمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها مبدأ لمجتمع يتألف من صنوف مختلفة من الناس اندمجوا معاً بدافع حاجة كل منهم للآخر ، وامتزاجهم في مجتمع واحد وانصراف كل منهم إلى وظيفته ، فينشأ مجموع بلغ حد الكمال لأنه جاء ثمة جماع العقل الإنسانى وصداه » ^(١) .

٤ - شيوعية الملكية والأسرة : تتخذ شيوعية أفلاطون شكلين أساسيين ، الأول تحريم الملكية الخاصة على الحكام ، سواء كانت منازل أو أرضاً أو مالا على أن يعيشوا في معسكرات ويتناولون طعامهم على مائدة مشتركة ، أما الشكل الثانى فهو إلغاء الزواج الفردى الدائم والاستعاضة عنه بالإنسان الموجه وفقاً لمشينة الحاكمين لإنتاج أصلح سلالة ممكنة . ولا تنطبق هذه الشيوعية إلا على فئة الحراس وحدها (الجنود والحكام) ، بينما أتيح للعمال الاحتفاظ بأسرهم ومالهم من أملاك وأزواج . وقد اعتمدت فلسفة أفلاطون في ذلك على أنه ليس أسوأ على الدولة من جشع الحاكمين وأنه لا سبيل إلى القضاء على هذا الشر إلا بإلغاء الثروة نفسها بالنسبة للجنود والحكام وتجريدتهم من الحق في تملك أى شيء .

ولقد اتجهت أهداف أفلاطون الشيوعية وجهة سياسية بحتة فهو لم يتجه إلى إلغاء الملكية الفردية والقضاء على الثروة لتحقيق العدالة أو التقريب بين الطبقات ، وإنما

لتوفير أقصى قدر مستطاع من الوحدة في داخل الدولة ، والملكية الفردية تتعارض مع هذه الوحدة ، فأفلاطون لا يرى إلى استخدام الحكومة لتحقيق المساواة بين الثروات ، وإنما لتقضى على الثروات كلية لتحاشى ما قد يعرف لسير الحكومة ، وينطبق هذا على رأيه في إلغاء الزواج لأنه يرى أن العاطفة العائلية عند فئة معينة من الناس تعتبر منافساً قوياً للدولة لأنها تنال من ولاء الحكام ، فانشغال الفرد بأبنائه نوع من الأثرة أشد خطراً من شهوة الملك كما يرى أن تدريب الأطفال في المنازل وسيلة سيئة لإعداد النشء ، وهذا يهدد الولاء الروحي الشامل الذى تتطلبه الدولة ، وإذن فأفلاطون يهدف إلى وحدة الدولة التى يجب أن تصان ، ولما كانت الملكية الفردية والأسرة تقفان في سبيل ذلك وجب إزالتها .

٥ - التعليم : اهتم أفلاطون بالتعليم في جمهوريته أكثر من أى شئ آخر حتى لقد اعتبر موضوع بحثه الأساسى ذلك لأن الوسيلة الإيجابية التى يستطيع بها الحاكم تكييف الطبيعة الشرية على النحو التالى الذى يكفل إيجاد دولة متجانسة ، فالدولة في نظره أولاً وآخرها منظمة تعليمية ، وإذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا في يسر أن يحلوا مشاكلهم ويواجهوا الشدائد ، وكان اهتمام أفلاطون بالتعليم نتيجة منطقية لوجهة نظره ، فإذا كانت الفضيلة هي المعرفة فلا بد إذن من تعلمها ، ولا بد أن يكون نظام التعليم الذى يكفل هذه المعرفة هو الجزء الجوهرى في الدولة الصالحة .

وإذا سلمنا بأهمية التعليم ترتب على ذلك بالضرورة ألا تترك الدولة شؤنه للأفراد أو أن يكون مصدراً للربح بل يتعين عليها أن توفر بنفسها الوسائل اللازمة لذلك أو أن تتأكد من أن المواطنين يحصلون فعلاً على الإعداد الذى يحتاجون إليه وأن تتأكد من أن نوع التعليم الذى يعطى يتلاءم مع رفاهية الدولة وتجانسها . وإذن يستهدف مشروع أفلاطون نظاماً تعليمياً إجبارياً خاضعاً لرقابة الدولة ، وأن يتجه وجهتين ، تعليم أولى ، وتعليم عالى ، وقد رأى أن يشمل التعليم الأولى تدريب النشء حتى سن العشرين وهو ينتهى بذلك ببداية الخدمة العسكرية وأن يقوم هذا التعليم على الألعاب الرياضية لأنها الوسيلة لتدريب الجسم وخلق مواطن صالح من هذه الناحية ، كما يشمل الموسيقى لتدريب النفس ، وهذا يتكون من دراسة الشعر وتفسيره ، والغناء والعزف على القيثارة كوسيلة من وسائل التعليم الخلقى والدينى إلى جوار ما في ذلك من تقدير للناحية الجمالية . .

أما عن التعليم العالى فيقتصره أفلاطون على فئة مختارة من النوعين من سن العشرين حتى الخامسة والثلاثين لكى تتولى أرقى مناصب طبقة الحراس ولعل هذه الفكرة هى التى أوحى لأفلاطون بإنشاء أكاديميته. وقد رأى أفلاطون أن يهتم هذا التعليم بالرياضيات والفلك والمنطق لأن هذه الدراسات هى المدخل الملائم لدراسة الفلسفة ذلك لأنه كان يتوقع أن بحث الفيلسوف فى مثل هذا الحيز . لابد أن يؤدى إلى نتائج لا تنقل دقة عن تلك التى تتعلق بالعلوم الرياضية وأحكامها . هذا ولم يؤمن أفلاطون بوجود فروق فى النوع بين المواهب الطبيعية للأولاد والبنات . وهذا دعاه إلى المطالبة بأن ينال كل من الطرفين نوعاً واحداً من التعليم وأن تكون للنساء أهلية التعيين فى الوظائف كالرجال ولم يكن بهذا مدافعاً عن حقوقهن وإنما يتجه إلى تعبئة جميع المواهب للخدمة الدولة .

وهكذا صور أفلاطون جمهوريته المثالية التى وضع بها على قمة من كتب عن المدن الفاضلة UTOPIA سواء جاءوا قبله أو جاءوا بعده بآلاف السنين . تلك الجمهورية التى رأى فيها أن المعرفة قوة سياسية هائلة تمكن للجماعة استخدامها لحل مشاكلها عن طريق العقل المدرب تدريباً علمياً ، والحكمم بذلك عبارة عن معرفة علمية لابد أن يتركها الناس فى أيدي قلة من الخبراء ذوى التأثير الرفيع .

وعلى هذا جاءت الجمهورية المثالية إنكاراً لما كانت عليه دولة المدينة فعلا من وجهات النظر السياسية . فدولة المدينة كانت تؤمن بحرية المواطنين فى اختيار ما يساهم به الفرد فى الحكم وفق مؤهلاته . وهو اختيار يتمشى مع الشعور بالحرية والكرامة بعكس الحال فى جمهورية أفلاطون . ولقد كان شعور الإغريق بالحرية فى ظل القانون فى دولة المدينة هو العنصر الذى شيد عليه أسس القيم المعنوية . بل إن هذا الشعور قد انتقل من الإغريق إلى المثل المعنوية فى معظم الحكومات الحديثة والذى يعبر عنه فى العبارة بأن الحكومات إنما تستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين . هذا المبدأ نجده قد اختفى من جمهورية أفلاطون لأنه أغفل القانون فى جمهوريته كلية ، والواقع أن أفلاطون ما كان يمكنه أن يعترف بالقانون كعنصر جوهرى فى دولته لأنه يهدم فلسفته كلها التى تفترض أن المعرفة العلمية لما امتيازها على الآراء الشعبية ، وهو افتراض يتوافر معه احترام القانون احتراماً يجعل له السيادة فى الدولة علم الاستماع

لأن القانون يشكل جزءاً من التقاليد ، فهو ينشأ تدريجياً على العرف والعادة وليس على التبصر العقلي النافذ .

هكذا كانت آراء أفلاطون في مجتمعه المثالي كما وضعنا في كتابه « الجمهورية » إلا أنه لم يظل على آرائه هذه طوال حياته وإنما غير منها وبدل في كتابه الثاني « السياسى » ثم في كتابه الأخير « القوانين » فبعد أن كان أفلاطون يخضع كل شىء في دولته المثالية لمثله الأعلى الذى جسمه في شخص الملك الفيلسوف ، وبعد أن كانت دولته مجرد مؤسسة تعليمية تفرض على المواطنين وصاية دائمة يتولاها الحاكم الفيلسوف وبعد أن خالف أفلاطون ، بتصويره هذا ما كان يعتقد الإغريق في قيمة الحرية التى يظللها القانون ووجوب اشتراك الناس في حكم أنفسهم ، بعد كل هذا حاول أفلاطون في كتابيه القوانين والسياسى تصحيح هذه الآراء بعد أن اقتنع بوجوب قيام قانون معين يسود الحاكم والمحكوم على السواء .

وقد تغيرت نظرتة إلى دولة المدينة بذلك حين اعتبرها بالشكل الذى نادى به أولا دولة مثالية تأتى دولة القوانين بعدها في الدرجة ما دام في غير الاستطاعة وجود حاكم تنطبق عليه آراؤه المثالية . وقد احتفظ بذلك برأيه الأول في أنه ليس ثمة قانون أعظم من المعرفة شأناً ، فإذا ما تعذرت المعرفة اللازمة لتكوين الملك الفيلسوف تلا ذلك في المرتبة الحكومة التى تخضع للقانون، وعلى هذا الأساس يكون أفلاطون قد تنازل عن رأيه الأول في الحكم الفردى المستنير إلى اتجاه أكثر ديمقراطية ، فالدولة المثالية أو الحكم الفردى الذى يتولاه الملك الفيلسوف شىء إلهى ، وهى على ذلك على درجة من الكمال لا تتلاءم مع أحوال البشر ، وقد قنع أفلاطون لدولته بالقواعد التنظيمية التى تضعها القوانين على أحسن ما يستطيع على أن تتجه إلى التقيد بالقانون واحترام هيئات الدولة ونظمها واستعداد المرء لإخضاع نفسه لقواه المشروعة . وإذن فدولة القوانين هى دولة التوسط أو الاعتدال بأعتباره أهم الفضائل التى تسعى بها الدولة إلى تحقيق الانسجام في ظل القانون ويتجه تنظيم دولته بذلك الانسجام عن طريق التوازن بين القوى والملاءمة بين المطالب والمصالح وقد عرف اتجاهه هذا باسم « الدولة المختلطة » وتعنى عند أفلاطون الجمع بين الحكمة والنظام الملكى والحرية في النظام الديمقراطي وقد عاب بحسب رأيه هذا على إسبرطة تماذيتها في النواحي العسكرية وعلى أثينا تماذيتها في الحرية ورأى أنه كان في إمكانهما أن تتعشا لو أنهما التزمتا الاعتدال فلم تنطرف الأولى

في نظامها العسكري المحض والثانية في الحرية غير المقيدة . والإفراط في كلا الحالين هو الذي أدى إلى خرابهما ، فكان على إسبرطة أن تقوم السلطان بالحكمة وعلى أثينا أن تعدل الحرية بالنظام ، وهكذا يوضح أفلاطون رأيه المعدل في الدولة الفاضلة على أنها تلك التي إذا لم تكن ملكية اشتملت على مبدأ الملكية وهو مبدأ الحكومة الرشيدة القوية الخاضعة للقانون ، وإذا لم تكن ديمقراطية اشتملت على المبدأ الديمقراطي وهو مبدأ الحرية والسلطة اللتين تشارك فيهما الجماهير على الخضوع للقانون .

ولم يتنازل أفلاطون عن مبدئه الأول في تقسيم العمل الذي وضعه في الجمهورية على أنه المبدأ الأساسي لكل جماعة، وإنما وضع تقسيماً جديداً يحل محل طبقاته الثلاث وهو تقسيم أشمل لأنه ينطبق على جميع سكان الدولة ، فالزراعة للعبيد والتجارة والصناعة للأحرار غير المواطنين ، أما جميع الوظائف السياسية فجعلها امتيازاً للمواطنين دون سواهم والناحية الديمقراطية غير واضحة في تقسيم أفلاطون هذا لأنه فرق بين سكان المدينة ، كما أقام دولته صراحة على أساس الامتياز الاقتصادي حينما أبعد عن المواطنين كل نشاط اقتصادي .

وهكذا نكون قد استعرضنا طرفاً من فلسفة أفلاطون الاجتماعية وقد كان بها رائداً لدراسة المجتمعات الإنسانية بهذا التفصيل والتنظيم والتي تعتبر في الوقت نفسه مثالا واضحاً للتفكير الاجتماعي الغائي الذي يتجه إلى المثل العليا المراد تحقيقها للمجتمع والبحث عما ينبغي أن يكون عليه تنظيمه اجتماعياً وسياسياً .

أرسطو Aristotle (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) :

تلميذ أفلاطون وأستاذ الإسكندر الأكبر ، وقد أنشأ هو الآخر مدرسة في أثينا تعرف بالليكيوم Lyceum نسبة إلى المكان الذي نشأت عليه ، كما تعرف أيضاً باسم مدرسة المشائين ويطلق على أرسطو اسم مؤسس علم ما قبل الاجتماع ، لأنه كان أول باحث في العصور القديمة يلجأ إلى المنهج الاستقرائي الذي يتمثل في القيام بجمع المعلومات ثم ترتيب هذه المعلومات واستنتاج عدد من القواعد العامة : أي القيام بعمل ما نسميه حالياً بالمسح الاجتماعي وخاصة في المجال السياسي . وقد لجأ أرسطو إلى هذا النوع من الدراسة حين

درس دساتير الحكم في ١٥٨ مدينة يونانية وغير يونانية ، ثم حلل الظواهر السياسية في هذه المدن ، وقد استطاع بذلك أن يستنتج عدداً من القواعد السياسية التي تتعلق بالحياة الاجتماعية كما وصف الإنسان بأنه حيوان سياسى .

وقد اشتهر أرسطو بكتابه الضخم « السياسى » Politics والذي وضعه في حوالى خمسة عشر عاماً مستفيداً فيه من دراسته السابقة ، وجاء كتابه في ثمانية مجلدات احتوت على جانبين هامين يتعلق الأول بالدولة المثالية والثاني بالدول القائمة فعلاً ، وأسباب انهيارها وكيف تحقق استقرارها . وقد تميز هذا البحث بالاتجاه التجريبي المقارن .

• كتب أرسطو عن الدولة المثالية وكان في كتابته متفقاً إلى حد كبير مع ما كتبه عليه أفلاطون ولكن ليس حول الدولة المثالية السماوية ، وإنما حول ما أطلق أفلاطون « الدولة الثانية » . ويأتى هذا الاختلاف لأن أرسطو لم يكن متفقاً مع أستاذه في الاتجاه الشيوعى كما لم يتفق معه أيضاً في نوع الحكم ، ففي الوقت الذى اختار فيه أفلاطون لدولته الأولى الحكم الاستبدادى المستنير كان أرسطو من أنصار الاتجاه الذى اتخذ أفلاطون لدولته الثانية التى يظنها القانون ذلك لأن المثل الأعلى لأرسطو كان دائماً الحكم الدستورى لا الحكم الاستبدادى مهما كان هذا الاستبداد صادراً عن ملك فيلسوف ، ولهذا قبل أرسطو وجهة نظر أفلاطون في كتابه « القوانين » التى ترى أن القانون فى أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى وليس أى شخص كائناً من كان . وقد تقبل أرسطو هذا الرأى لا على أنه تسليم بالضعف البشرى بل على أنه أساس الحكم الصالح وأنه بالتالى من خصائص الدولة المثالية . ويرى أرسطو أن العلاقة بين الحاكم الدستورى وبين رعيته تختلف عن أى نوع آخر من أنواع الخضوع لأنها لا تتعارض مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته ، وعلى ذلك فهى تقتضى قدراً من المساواة الأدبية على الأقل بينهما برغم ما قد يكون بينهما من فوارق . والمساواة المطلقة من وجهة نظر أرسطو هى قرينة العلاقات السياسية لأن الدولة المثالية ما هى إلا جماعة من الأفراد ينشدون الصلح - حياة ممكنة .

أما وجهة نظر أرسطو في القانون فيلخصها في أن القانون هو « العقل مجرداً عن الهوى » ، والحكومة التى تستشير الفضلاء من رعاياها لا تتعارض مع القانون ، وهذان

النوعان من الحكومات ليسا نوعين متميزين كما رأى أفلاطون . وإنما هما مكملان لبعضهما . الحاكم الرشيد إذن لا يستغنى عن القانون لما يتميز به القانون من النواحي الموضوعية المجردة التي لا يمكن أن تتوافر لأى إنسان مهما يكن فاصلا . والقانون ضرورى للقاضى مهما بلغ هذا القاضى من سمو فى الأخلاق . هذا علاوة على أن الحكم الدستورى يتفق وكرامة الرعايا وعزتهم لأن الحاكم الدستورى كما يرى أرسطو إنما يحكم رعاياه برغبتهم وإرادتهم وهو يختلف بذلك كل الاختلاف عن الحكم الاستبدادى .

وللحكم الدستورى من وجهة نظر أرسطو ثلاثة عناصر أساسية هى :

- ١ - أنه يهدف للصالح العام أو صالح الرعية ، وهو يتميز بذلك عن الحكم الطائفى أو الاستبدادى الذى يهدف إلى صالح طبقة واحدة أو فرد واحد .
- ٢ - أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قوانين تنظيمية عامة لا بمقتضى أوامر تحكيمية وهو لا يستطيع والأمر كذلك أن يتجاهل العادات المرعية أو العرف الدستورى .
- ٣ - أن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية وهى تختلف بذلك عن الحكومة الاستبدادية التى تستند إلى القوة .

ومما سبق نرى أن نظرية المثل العليا السياسية عند أرسطو قد تأثرت باتصاله بأفلاطون وما أخذ به من عناصر أساسية وضحتها فى كتابيه « السياسى » و « القوانين » بالإضافة إلى ما ضمه إليها أرسطو من تعديلات تتفق والضرورة والواقع ، فالقانون يجب أن يؤخذ على أنه عنصر من العناصر التى لاغنى عنها فى تكوين الدولة . وعلى ذلك يجب أن تؤخذ الطبيعة البشرية فى الاعتبار وأن يفسح المجال فيه بحيث يسع ما تتأثر به العادات الاجتماعية مما يجعل من القانون ضرورة مكملة للمثل الأخلاقية للدولة . والحكم السياسى بذلك يجب أن يتضمن من ناحية الرعية عوامل الخضوع للقانون والحرية والرضى ، وهى عوامل تصبح من خصائص الدولة المثالية نفسها لا من خصائص الدولة التالية لها فى الأفضلية .

وكما فلسف أفلاطون حول الأسرة والملكية والتعليم فى الدولة المثالية نجد أن أرسطو قد فلسف هو الآخر حول هذه الموضوعات ، ولكنه اختلف فيها عن أستاذه فى كثير من

النواحي بل لقد عارضه كلية في بعضها، فكان لأرسطو رأى يخالف أفلاطون فيما يتعلق بالأسرة، بل لقد رأى أرسطو أن أفلاطون قد فشل في التفريق بين علاقات الأسرة وبين السلطة السياسية، وقد نادى أرسطو على العكس من أفلاطون بأن لاتعارض إطلاقاً بين وجود الأسرة ووجود الدولة أو نجاحها وهولم يتفق بذلك مع أفلاطون فيما يتعلق بالقضاء على نظام الأسرة لأنها ضرورة لوجود المجتمع.

أما عن الملكية الفردية فقد أباحها أرسطو على أن يكون الانتفاع بها على المشاع، والأرض يفلحها الأرقاء، وتستقط عن الصنّاع صفة المواطن على أساس أن الفصيلة لا يمكن توافرها لدى قوم يستنفدون وقتهم في عمل يدوي.

ولأرسطو رأى يتفق مع رأى أفلاطون فيما يتعلق بالتعليم الأولى والذي رأى فيه قوة تساعد على تكوين الرعايا، كما ازدري الاثنان التعليم الذي يبغي المنفعة، ولقد جاء بحث أرسطو خالياً من أية خطة للتعليم العالي مثل تلك التي كونت جزءاً هاماً من كتاب الجمهورية.

ولقد مزج أرسطو في دراسته لدساتير الدول بين الوصف والاستقصاء التجريبي وبين الاعتبارات النظرية للمثل العليا السياسية، فالمثل الأخلاقية وسيادة القانون، والحرية والمساواة والحكومة الدستورية والتقدم الإنساني هي الغاية التي ترجد من أجلها الدولة. وتعتبر هذه النظرية عند أرسطو نقطة تحول في تفكيره، فالمثل العليا يجب أن تكون في السماء كما وصفها أفلاطون بل يجب أن تعمل في الواقع. والعالم السياسي ينبغي أن يعرف ما هي أفضل حكومة في ظل ظروف قائمة معينة كما ينبغي أن يكون قادراً على تقرير أى شكل من أشكال الحكومة هو أكثرها ملاءمة لمعظم الدول دون أن يفترض فيها توافر فضائل أرفع أو عقل أحكم. وهو بهذه المعرفة قادر على اقتراح أفضل ما يكفل إصلاح عيوب الحكومات القائمة. والفن السياسي بذلك ينظر إلى الحكومات كما هي كائنة.

وفي تقسيم أرسطو لأنواع الحكومات اتخذ القوة التي في يد الحاكم أساساً لهذا التقسيم، وهذه القوة أو السلطة إما أن تكون في يد فرد واحد أو قلة من الأفراد أو كثرة منهم، فإذا استخدمت هذه القوة لمصلحة المجموع، كان الحكم حسناً

أما إذا استخدمت لصالح الفرد الواحد أو الأقلية أو الكثرة أصبح الحكم سيئاً . والأنواع الثلاثة الأولى هي :

- ١ - حكومة الفرد Monarchy وهي التي تمثل حكم الفرد الواحد بسبب تفوقه في عمله وحكمته ، وهو ليس بالضرورة حكماً وراثياً .
- ٢ - حكومة الأقلية من الصفوة Aristocracy وتمثل حكم الأقلية العاقلة الممتازة .
- ٣ - الحكومة الدستورية Constitutionalism وهي ما أسماه أرسطو البوليتا The Polity وهي الحكومة الدستورية المعتدلة .

أما الأشكال الثلاثة الأخرى فهي :

- ١ - الحكومة الاستبدادية Tyranny وذلك حينما تصبح السلطة في يد فرد واحد لا لكفايته وحكمته ولكن لقوته أو ثرائه .
- ٢ - الحكومة الأوليجاركية Oligarchy وذلك حينما تحكم الأقلية القوية أو الغنية .
- ٣ - حكم الشعب Democracy وهي الحكومة التي تركز على الحرية الشخصية المتطرفة ، حرية المواطن في أن يعيش بحسب رغباته ومطالبه .

وقد رأى أرسطو أن أفضل أشكال هذه الحكومات من الناحية العملية هي الحكومة الدستورية The Polity أو الديمقراطية المعتدلة لأنها تجمع بين العناصر الصالحة في الديمقراطية والعناصر الصالحة في الأوليجاركية وأساسها يتمثل في وجود طبقة متوسطة قوية تتألف من أولئك الذين ليسوا بالأغنياء جداً أو الفقراء جداً ، أي ليسوا من الفقر بحيث تنكسر أجنتهم ولا من الغنى بحيث ينشوبون أظافرهم . وحينما وجدت هذه الطبقة من المواطنين كون أفرادها جماعة لها من اتساع صفوفها ما يكفل للدولة الارتكاز على أساس شعبي ولها من التحرر عن الطوى ما يمكنها من مراقبة الموظفين المسئولين ، ولها من طبيعة انتخاب أعضائها عاصم من مساوى حكومات الجماهير ، وبذلك يكون هناك توازن بين عاملين أساسيين ، هيبة الثروة ونبالة المولد وسمو التربية ، والعامل الثانى الكثرة العددية ، على أن يكون هناك توازن بين العاملين . ويرى أرسطو أن كلا من الأوليجاركية والديمقراطية في حالة توازن غير مستقر

مما يهدد كلا منهما بالانهيار نتيجة التمسك بمقومات كيانه الخاص، وعلى السياسي أن يحكم دولة تنضم إلى أى من النظامين أن يحول بينها وبين التماهى في منطق أنظمتها النظرية . فكلما اتجهت حكومة الأوليجاركية نحو الأوليجاركية : ازداد احتمال وقوع الحكم في يد طائفة مستبدة : وكلما أوغلت الحكومة الديمقراطية في اتجاهها الديمقراطي ازداد احتمال انتهاء الحكم إلى الفوضى ، وإذن فكلاهما يفسد كلما اتجه نحو حكم الطغیان .

ويعتبر أرسطو مثل أفلاطون غائياً في اتجاهه من ناحية بحثه عن المثل العليا المراد تحقيقها للمجتمع وخاصة ما يتعلق منها بالحكومة المثالية .

الرواقيون والأبيقوريون :

يكاد الفكر اليوناني القديم يقتصر بعد أرسطو على مدرستى الرواقيين Stoic والأبيقوريين Epicureans وقد أسس المدرسة الأولى زينو Zeno (٣٠ - ٢٦٥ ق.م) وقد ظهرت الفلسفة الرواقية مناقضة لفلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو : إذ أقام هؤلاء فلسفتهم على أساس البحث النظرى قبل كل شيء ، أما الرواقيون فلم يهتموا بالآراء النظرية ولم يولوها من عنايتهم ودرسهم إلا بمقدار ما تكون سبيلاً إلى الجانب العملى من الحياة فلم تكن الفلسفة عندهم أن يتقصى الإنسان بنظره إلى السماء والأرض ثم يقف عند هذا الحد ، وإنما هى كما عرفوها في الفضيلة ومحاولة اصطناعها في الحياة العملية ، والفضيلة في نظرهم هى السير بحسب العقل ، والإنسان الحكيم هو من يخضع حياته لحياة العالم . والخضوع للعقل قال به أفلاطون وأرسطو قبلهم : ويبدو الفرق في شرح الرواقيين هذا المبدأ : فأرسطو مثلاً اعتبر أهم جزء في الإنسان عقله كما قال الرواقيون ولكنه عد الشهوات جزءاً من الإنسان له مكانه ولم يرمحها ، وإنما تطلب ضبطها بواسطة العقل ، أما الرواقيون فقد عدوها شراً محضاً يجب إبادته : وصوروا الحياة حياة حرب بين العقل والشهوات يجب أن ينتصر فيها العقل . ومن ثم كانت نظرهم تنهى بالتقشف والزهد .

ولقد اتفق الرواقيون مع أرسطو في أن الإنسان حيوان اجتماعى وأنه مهما بلغ من استقلاله عن العالم الذى يحيط به واستغناؤه عن كل شيء مكتفياً بنفسه ، فإنه لا بد

متصل بينى جنسه . وأنه بما يملك من نفس عاقلة يدرك أنه جزء من الكون وأنه مضطر لذلك إلى العمل من أجل الجميع ، وأن الطبيعة إنما أرادت بينى الإنسان أن يعيشوا معاً فى مجتمع واحد يعمل فيه الواحد من أجل الآخر . ويرى الرواقيون أن هذه الصلة بين أفراد الإنسان لا يجوز أن تقتصر على أبناء الوطن الواحد ، بل إن العالم كله أمة واحدة لا فرق بين إنسان وإنسان ومن هنا كانت نظرهم إلى أفراد المجتمع كإخوة يجب أن تكون المعاملة الحسنة رائدهم . وحتى العبيد جديرون بالعناية والتقدير .

أما المدرسة الأبيقورية فقد أسسها أبيقور Epicurus (٣٣١ - ٢٨٠ ق.م) وكانت معاصرة تماماً للمدرسة الرواقية ، وكان هذا التعاصر سبباً فى المنافسة الشديدة التى كانت بينهما ، وتختلف المدرسة الأبيقورية عن المدرسة الرواقية فى النظرة إلى الأخلاق فالأبيقوريون كانوا يرون أن اللذة هى أساس الأخلاق ، فاللذة وحدها غاية الإنسان وهى وحدها الخير ، والألم وحده هو الشر الذى يفر منه الإنسان ويتجنبه . والفضيلة ليست لها قيمة ذاتية وإنما قيمتها فيما تشتمل عليه من اللذة ولا تقتصر اللذة عند الأبيقوريين على اللذة الجسمية . بل إن اللذة العقلية فى نظرهم أكبر قيمة ، وأن خير لذة يتطلبها الإنسان هى هدوء البال وطمأنينة النفس .

ويختلف الأبيقوريون مع الرواقيين كذلك فى أصل نشأة المجتمع : فاللدولة فى نظر الأبيقوريين جاءت نتيجة التمتع بين أفراد المجتمع على أساس مادية يتمثل فى مصلحة أفرادهم ، وذلك بقصد حماية المجتمع من الحرق وظلمهم ، وهؤلاء لابد من ردهم بقوة القانون بينما رأينا فى نشأة المجتمع عند الرواقيين أن أساسها روحى .

الفكر الاجتماعي عند الرومان

لم يكد الرومان يغزون مقدونيا حتى بدأت اليونان عهداً جديداً أخذت تتلاشى فيه مميزات شخصيتها وتندمج في الإمبراطورية الرومانية . وما أسرع ما أخذت روما واليونان تتبادلان الآراء والأفكار والأساتذة : فقد ارتحل إلى روما كثير من فلاسفة اليونان وإلى أثينا كثير من شباب الرومان يلتحقون في مدارسها الفلسفية العلم والمعرفة ، وهكذا لبث تيار الفكر بين البلدين متصلاً ، وما إن جاء القرن الأول قبل الميلاد حتى كانت الفلسفة اليونانية قد تمكنت من نفوس الرومان وأصبحت ضرورة لازمة لا يجوز أن تخلو منها الثقافة العليا ، ولما كان اليونان بادئ الأمر هم الأساتذة الذين نقلوا إلى الرومان تعاليمهم ، فقد استطاعوا بحكم هذه الأستاذية أن يطبعوا تلاميذهم بروحهم وميولهم ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى انطبع هؤلاء الأساتذة أنفسهم بالطابع الروماني ، متأثرين بالبيئة الطبيعية والبيئة الأخلاقية فأخذوا يلائمون بين أنفسهم وبين الوضع الجديد ، وعلى ذلك تغيرت لديهم معايير القيم التي يقدرون بها الأشياء ، وأصبحت الحياة العملية وحدها هي المقياس فلا يهتمون كثيراً بالقيمة العلمية لذاتها إن لم تكن وسيلة إلى الحياة العملية .

لقد استعرض الرومان مذاهب اليونان الفلسفية ، لا يتعصبون لواحد دون الآخر ، بل أخذوا يتخيرون من كل مذهب ما يتفق وروحهم دون أن يدركوا بها إلى الأمام خطوة جديدة فلا نظريات ولا قضايا مبتكرة ، بل استخلاص أوجه الشبه بين النظريات القديمة لتكوين مذهب آخر لهم وخصوصاً ما اتصل منها بالحياة العملية لسبب قريب أو بعيد . وكان تأثير الفكر الروماني واضحاً بنوع خاص فيما يتعلق بالفكرين الأبيقوري والرواقى .

ومن أشهر المفكرين الرومان الذين تأثروا بالمدرسة الأبيقورية لوكريشوس Lucretius (٩٩ - ٥٥ ق م) وذلك بسبب اتجاهه العقلى الذى تميزت به المدرسة الأبيقورية . ولقد قام لوكريشوس بدراسة مقارنة لعادات الشعوب البدائية وذلك على أساس الآراء التى كانت تتناقل عنها شفوياً ، وما كتبه عنها كثير من الشعراء والفلاسفة القدامى.

وقد استطاع عن طريق هذه الدراسة أن يخرج بنظرية عن التطور الاجتماعى تحدث فيها عن الصراع من أجل المعيشة وبقاء الأصلىح : كما تكلم عن اللغة والدين والعلاقات التى تقوم داخل الأسرة وتطور العلاقات التجارية .

كتب لوكريشوس عن كل ذلك فى إحدى قصائده الطويلة بعنوان طبيعة الأشياء In the Nature of Things وكان لوكريشوس مهتماً بدراسة الطبيعة بطريقة علمية وقد احتوت قصيدته السابقة كثيراً من التحليل للظواهر الطبيعية ، وكان غرضه من ذلك أن يثبت أن كل ما يحدث فى الطبيعة ليس نتيجة للمعجزات أو أى تدخل إلهى وعلى ذلك فلم يكن اهتمامه بهذه الدراسات بقصد إضافة جديدة عن الطبيعة ، وإنما ليؤكد أن التفسير الصحيح للطبيعة يخلص الإنسان من التفسير الدينى وما يقوم نتيجة لذلك من تعلق بما وراء الطبيعة . وأن الأخلاق يجب أن تقوم على هذا الأساس ويمثل لوكريشوس لذلك بأن النار يملك أن تفسر بأنها قد أتت نتيجة لتأثير حرارة الشمس فى العشب الجاف أو نتيجة لاحتكاك بعض الأشجار ببعضها أثناء العاصفة ولكنها ليست هبة من الإله بروجيوس إله النار أو أى إله آخر ، وعلى ذلك فلا صلة لها إطلاقاً بالدين أو الأخلاق . وينتهى من ذلك بأن الفهم الحقيقى للأشياء يحرر عقل الإنسان ويمكنه بذلك من أن يعيش مطمئناً كإنسان .

وعلى الرغم من أن الفكر الرومانى قد تأثر بالفلسفة الأبيقورية Epicureanism كما رأينا عند لوكريشوس فقد كان تأثر هذا الفكر الرومانى أكبر بالفلسفة الروقية Stoicism ذلك لأن انفسفة الأبيقورية كانت تنادى كما قلنا من قبل بتحقيق اللذة الروحية والحسية عن طريق استخدام العقل والمنطق ، على أساس أن العقل بمنطقه يودى بالإنسان إلى طمأنينة داخلية وروحية تنهى بالسعادة المنشودة . والأبيقوريون بتمسكهم بالعقل والمنطق إنما يتعدون بذلك عن الدين داعين إلى احتقاره لأنه يقوم على التسليم أكثر مما يقوم على العقل . أما الفلسفة الرواقية فقد اتجهت نحو التقشف والزهد داعية إلى محاربة شرور العالم حتى ولو كان فى هذا الصراع فناء للإنسان ، وهذا الاتجاه نحو التقشف والزهد جعلها أكثر انتشاراً بين الرومان عن الأبيقورية . وذلك بسبب ما كان قد عاياه الشعب الرومانى من حياته التى كان يحياها والتى كانت مليئة باللذات والشهوات

وما تسبب عن ذلك من شرور . وقد أراد بذلك أن يعوض ما فات بحياة أكثر زهداً وتشفياً ، حياة متحررة من الخوف والشهوة واللذة .

ويمثل هذا الاتجاه الرواقى عند الرومان الخطيب شيشرون (١٠٦ - ٤٣ ق.م) كما يمثلّه أيضاً سنكا Seneca رائد الإمبراطور نيرون (٤ ق.م - ٦٥ ميلادية) وماركس أوريليوس Marcus Orelius الإمبراطور الرومانى (١١١ - ١٨٠ م) .

هذا وقد كان للفكر الرومانى عموماً أثر كبير فى ظهور كثير من النظم القانونية والسياسية للمجتمع ، فمن القرن الثانى حتى القرن السادس الميلادى ظهرت فكرة أن هذه النظم يجب أن تقوم على موافقة الشعب ، مما أدى فيما بعد إلى فكرة انعقد الاجتماعى ، ثم فكرة سيادة الشعب ، كما ظهرت بين الرومان فكرة أهمية السلطة السياسية عن السلطة الدينية . أى أهمية الدولة عن الكنيسة .

ظهور المسيحية وأثرها في الفكر الاجتماعي

كان ظهور المسيحية عاملاً من العوامل التي ساعدت على ظهور عدد من الفلاسفة ذلك لأنها كدين جديد كانت في حاجة إلى عدد من الآراء والنظريات التي تعمل على تبرير ظهورها وتحقيق نشرها . ولم يقتصر الأمر على ظهور فلسفة واحدة معينة بل على عدد من الفلسفات المتنوعة : إذ كانت هناك حاجة إلى نظريات جديدة عن الآلهة أو الإله ، ونظريات عن الإنسان ونشأته ومصيره ، ونظريات أخرى عن الحياة والنظم الدينية والقيم الجديدة التي كان يدعو إليها الدين الجديد .

ويعتبر القديس بولس Paul of Tarsus (١٠ - ٦٠ ميلادية) أول من اهتم بالدعوة الجديدة ، وقد قام في سبيل ذلك بعدد من الرحلات التبشيرية في الإمبراطورية الرومانية تهدف إلى نشر العقيدة الجديدة والدعوة لبناء الكنائس . وقد اشتهر برسائله التي كان يوجهها للكنائس المسيحية حتى قبض عليه وأرسل إلى روما لمحاكمته . ولا يعرف التاريخ عنه شيئاً بعد وصوله إليها وكانت أهم أفكاره ما تعلق منها بالخذ والخذ ، كما كان فيما يختص بدعوته يحاول أن يبعد العقل عن الإيمان بهذه الدعوة : وهو في سبيل ذلك لم يدع إلى الابتعاد عن العقل أو الخط من أهميته ، وإنما عمل على تجاهله فقط ، ومن أقواله المشهورة التي تبين هذا الاتجاه .

The Foolishness of God is Wiser than men.^(١)

والقديس بولس يريد أن يوضح بذلك أن تعاليمه فوق مستوى العقل الإنساني . وقد أعقبت القديس بولس فترة امتدت حوالى أربعة قرون كانت بمثابة فترة تكوين وتنمية للمسيحية ظهر خلالها كثير من زعماء المسيحية الأول ، الذين أطلق عليهم الآباء المسيحيون ، كانت لهم آراء كثيرة حول العقيدة المسيحية والمثل الأخلاقية رأوا فيها أن المجتمع الإنساني قد مر بعصر ذهبي كان الإنسان يعيش فيه على طبيعته . وكانوا يقصدون بذلك العصر الحالة التي كان عليها الإنسان في الجنة قبل نزوله إلى

الأرض حيث كثرت شروره وآثامه ، وأصبح من الضروري أن ينشئ له مجتمعاً وحكومة تقضى على الشرور الإنسانية ، وأن هذه الحكومة عبارة عن نظام إلهي لمنع الشر والخطيئة ، وأن حكامها هم ممثلو الإله على الأرض ، يستمدون سلطانهم منه ، كما كانت آراؤهم ترمى إلى أن تحقيق السعادة للأفراد في الأرض إنما هو تمهيد وإعداد للحياة في العالم الآخر ، وهذه يجب أن تكون مهمة المصلحين .

وقد ازداد الفكر الاجتماعي وضوحاً بظهور القديس أوغستين St. Augustine (٣٥٤ - ٤٣٠) وكان في كتابه « مدينة الله » The City of God متأثراً بأفلاطون في مدينة المثالية ، وذلك حين نجده ينادى بالملكية الجمعية ، لأن ثروات الأرض في نظره قد منحت للأفراد جميعاً ، وأن الثروة ملك لله ، فإذا ما استولى عليها الأغنياء وجب عليهم أن يقوموا بمساعدة الفقراء . كما كان يرى أن الأحرار والعبيد زملاء في الإنسانية وبرغم عدم تساويهم في الأرض فإنهم متساوون عند الله . كما أخذ القديس أوغستين بفكرة الآباء المسيحيين عن الحياة الأولى للإنسان في السماء ، وكيف تغيرت هذه الحياة بعد نزول الإنسان إلى الأرض ، حيث عمت الشرور واستلزم الأمر بذلك إنشاء حكومة لتنظيم هذا المجتمع .

وكانت القرون الأربعة التي أعقبت وفاة القديس أوغستين أعظم القرون إنتاجاً في الفكر الاجتماعي الغربي ، وكانت بذلك جذيرة بالاسم الذي أطلق عليها ، وهو العصور المظلمة .

وفي خلال هذه القرون الأربعة أخذت الإمبراطورية الرومانية تضمحل ، واختفت بالتدريج أهمية روما العسكرية والسياسية ، وقد صاحب هذا الاختفاء تدهور في العلوم والفنون انتهت به المدنية الرومانية القديمة . ثم ينتقل التاريخ بعد ذلك إلى العصور الوسطى ، ولم تتميز هذه العصور بنهضة واضحة في الفكر الاجتماعي ، وذلك بعد أن اعتمد الفكر على ما سبق وجوده قبل ذلك .

وأهم ما يميز هذه المرحلة من ناحية تفكيرها الاجتماعي هي تلك الآراء التي قيلت حول الدولة والكنيسة . أي الاثنين أهم من الأخرى ، وأيهما أسبق خاصة وأن كلا من النظامين كان يعتبر نظاماً إلهياً .

ومن المفكرين من رأى أن رجال الدين أهم من رجال السياسة مثل سالبيري

Salisbury (١١١٥ - ١١٨٠ م) الذي رأى أن الدولة يجب أن يكون حكمها متفقاً وتعاليم الدين ، وعلى ذلك يصبح رجال الدين أهم من رجال السياسة ، ومثل هذا الرأي نجده عند القديس توماس أكويناس St. Thomas Aquinas (١٢٢٥ - ١٢٧٤ م) وقد رأى أن السلطة العليا في المجتمع تصدر عن الله وهو الذي يضعها في أيدي أفراد الشعوب من رجال الدين ، وعلى ذلك تكون السلطة السياسية بعد السلطة الدينية من ناحية الأهمية .

ومن المفكرين من كان يرى عكس ذلك مثل مارسيلودي بادو di Padua (١٢٧٠ - ١٣٤٢ م) كما ظهر من بين المفكرين من وقف موقفاً محايداً بين الطرفين مثل دانتي Dante (١٢٥٦ - ١٣٢١ م) وكان يرى من وراء ذلك تجنب المجتمع مثل هذا النزاع لكي يتفرغ إلى تحسين حاله مادياً وروحياً .

وإذا ما انتقلنا إلى نهاية العصور الوسطى قابلنا نوعاً جديداً من التفكير الاجتماعي وهو ذلك الذي نادى به نيكولا ماكيافلي Nicolo Machiavelli (١٤٦٩ - ١٥٢٧) والذي يتمثل في عدد من الآراء الاجتماعية ، أهمها ما تعلق بفصل السياسة عن الدين والأخلاق ، كما نادى بأن الغاية إن كانت خيرة تبرر الوسيلة .

الفصل الثاني

الفكر الاجتماعي الإسلامي

- مقدمة
- الفارابي
- ابن خلدون

الفصل الثانى

الفكر الاجتماعى الإسلامى

مقدمة :

ظهر الإسلام فى القرن السابع الميلادى . ويعتبر ظهوره حدثاً اجتماعياً هاماً ، لما كان له من أثر واضح على أغلب جهات العالم المعروفة وقتئذ ، وكان هذا نتيجة لما تميزت به الدعوة إلى الإسلام من نشاط وقوة لم تتميز بهما أية دعوة دينية سابقة له . وعلى ذلك فلم يكد الإسلام يظهر حتى أخذ ينتشر فى كثير من جهات العالم ، انتشر أولاً فى الجزيرة العربية ، ومنها إلى البلاد المتاخمة لها كالشام والعراق ومصر ، ثم ازداد انتشاراً بعد ذلك حينما وصل إلى بلاد تبعد كثيراً عن مركز دعوته شرقاً وغرباً كالهند وشمال غربى أفريقيا وجنوب غربى أوروبا . وبانتشار الإسلام انتشرت معه ما جاء به من آراء ومبادئ اجتماعية جديدة ، تلك الآراء والمبادئ التى أسهمت بنصيب كبير فى الفكر الاجتماعى بمختلف مجالاته التى وردت فى القرآن وفى الأحاديث النبوية ، إذ لم يترك هذان المصدران مجالاً اجتماعياً ، إلا وكان لهما نصيب كبير فيه . ويمكن أن نوضح أبرز ما جاء فيهما كالاتى :

١ - كان للقرآن آراءه التى تتعلق بكثير من النظم الاجتماعية كالأسرة والزواج والاقتصاد والدين والسياسة والأخلاق والملكية والزكاة ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن هذه الآراء قد خلقت بدورها نشاطاً فكرياً كبيراً حولها وما صاحب ذلك من دراسات ومناقشات خلال العصور الإسلامية المختلفة حول الدين والاجتماع والفلسفة ، دراسات حول الخير والشر ، والعدل الإلهى وعلاقة الإنسان بربه وعلاقته بالإنسان الآخر ، بل لقد نشأت علوم جديدة لم تعرف مستقلة من قبل مثل علم الكلام وعلم التوحيد .

٢ - ساهم الإسلام فى مجال التفكير السياسى بنظم لم تكن واضحة من قبل ، كالنظام الديمقراطى الذى أبرزه القرآن على شكل الشورى وما يصاحبها من حرية الرأى

وتغليب رأى الأغلبية ، كما نادى القرآن في الوقت نفسه بالمساواة بين الناس وعلى أساس من تكافؤ الفرص ، كما كان له نصيب كبير من الرأي حول علاقة الرجل بالمرأة ووضع كل منهما في المجتمع .

٣ - اهتم القرآن بالأدب القصصى وما صاحب هذا القصص من وصف مجتمعات معينة في أزمنة معينة ، وقد نبه الأذهان بذلك إلى ما تتميز به المجتمعات الإنسانية من اختلاف في العادات والتقاليد واللغات .

٤ - كان للقرآن نصيبه من التركيز على الناحية العلمية الوضعية في الملاحظة ، وتبدو هذه الناحية في كثير من الآيات القرآنية كقوله تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) ، وقوله (هل عندكم من علم فتخرجوه لنا) .

أما عن المفكرين المسلمين فقد ظهر منهم في مجال الفكر الاجتماعي كثيرون كان من أكثرهم ظهوراً وأهمية القاراني وابن خلدون ، وقد اخترتهما ممثلين للفكر الاجتماعي الإسلامي ، ولذا فستكلم عن كل منهما على حدة لنرى مدى ما ساهم به كل منهما .

الفارابي

هو أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي ، ولد في مدينة فاراب في إقليم خراسان التركي حوالي سنة ٨٧٠ ميلادية وتوفي في دمشق سنة ٩٥٠ ، وهو من المفكرين المسلمين الذين لاقت دراساتهم اهتماماً كبيراً حتى لقد لقب بالمعلم الثاني ، وذلك بعد أن أطلق على أرسطو المعلم الأول .

ويتمثل الفكر الاجتماعي واضحاً عند الفارابي في أشهر مؤلفاته « آراء أهل المدينة الفاضلة » والذي وضع فيه الفارابي أهم ما كتب في الفلسفة والسياسة والاجتماع .

مبدأ "الفارابي لمدينته الفاضلة" بفصل كتبه عن حاجة الإنسانية إلى الاجتماع والتعاون وأثر هذه الحاجة في نشأة المجتمعات الإنسانية . والفارابي يرجع نشأة هذه المجتمعات إلى حاجة الإنسان إلى الاجتماع كهدف في حد ذاته ، وهو يتفق بذلك مع أرسطو الذي رأى أن الإنسان مدني بطبعه .

وفي حاجة الإنسان إلى الاجتماع والتعاون يقول الفارابي : « وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه ، وفي أن يبلغ أفضل كماله إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده ، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه وكل واحد من كل واحد بهذه الحال فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال ، الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية ، إلا بالاجتماعات جماعة كثيرة متعاونين ، ويقوم كل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه ، فيجتمع مما يقوم به جماعة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال . ولهذا كثرت أشخاص الإنسان فحصلوا في المعمورة من الأرض ، فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية »^(١).

ثم يقسم الفارابي أنواع الاجتماعات الإنسانية إلى قسمين رئيسيين : كاملة وغير كاملة « والكلمات ثلاث : عظمى ووسطى وصغرى ، فالعظمى اجتماعات الجماعة

(١) أبو نصر الفارابي : آراء أهل المدينة الفاضلة - تحقيق الدكتور نصر عازر (بيروت ١٩٥٩) ص ٩٦ .

كلها في المعمورة : والوسطى اجتماع أمة في جزء من المعمورة . والصغرى اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة . وغير الكاملة : أهل القرية : واجتماع أهل الخلة . ثم اجتماع في سكة ، ثم اجتماع في منزل ^(١) .

ولقد اهتم الفارابي بدراسة المدينة من ناحية كونها أبسط أشكال اجتماعات الكاملة والتي إذا استقام أمرها أصبحت فاضلة . فإذا استقام أمر المدن الأخرى استقام أمر الأمة ، بالمثل تستقيم المعمورة إذا استقامت الأمم كلها ، وهو يقول في ذلك « فالخير الأفضل والكمال الأقصى إنما ينالان أولاً بالمدينة . لا بالاجتماع الذي هو انقضى منها ولما كان شأن الخير في الحقيقة أن يكون مما ينال بالاختيار والإرادة ، وكذلك الشرور إنما تكون بالإرادة والاختيار ، أمكن أن تجعل المدينة للتعاون على بلوغ بعض الغايات التي هي شرور ، فلذلك كل مدينة يمكن أن ينال بها السعادة ، فالمدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة ، هي المدينة الفاضلة ، والاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل ، والأمة التي تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هي الأمة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة . إنما تكون إذا كانت الأمة التي فيها يتعاون على بلوغ السعادة » ^(٢) .

هكذا مهد الفارابي للمدينة الفاضلة . ثم ينتقل بعد ذلك إلى رئيس هذه المدينة والصفات التي يجب أن يتحلى بها لكي يتمكن من أن ينظم المدينة ويديرها . فهو إنسان تحققت فيه الإنسانية على أكملها ، اكتسب عقله جميع المعقولات وأصبح عقلاً بالفعل عقلاً وسطاً بين العقل الفعال والعقول الأخرى . يتقبل ما يشرقه عليه العقل الفعال ويعبر عنه بلغة محسوسة : وهو إذن حكيم وفيلسوف ونبي . « وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال . وهذا الإنسان هو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة ، فهذا أول شرائط الرئيس . ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخييل بالقول نكل ما يعلمه ، وقدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي بها تبلغ السعادة . هذا هو

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) الفارابي . نفس المرجع ص ٩٧ .

الرئيس الذى لا يرأسه إنسان آخر أصلاً . وهو الإمام وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ، وهو رئيس الأمة الفاضلة ، ورئيس المعمورة من الأرض كلها^(١) .

وإلى جوار هذا الشرط الروحى الصعب التحقيق يضيف الفارابى اثنتى عشرة فضيلة أخرى يجب أن تتوافر فى رئيس مدينته وهى^(٢) :

١ - أن يكون تام الأعضاء ، قواها مؤاتية أعضائها على الأعمال التى شأنها أن تكون بها ، ومتى هم بعضوما من أعضائه عملاً يكون به فائق عليه بسهولة .

٢ - أن يكون بالطبع جيد الفهم والتصور لكل ما يقال له ، فيلقاه بفهمه على ما يقصده القائل وعلى حسب الأمر فى نفسه .

٣ - أن يكون جيد الحفظ لما يفهم ولما يراه ولما يسمعه ولما يدركه . وفى الجملة لا يكاد ينساه .

٤ - أن يكون جيد الفطنة ذكياً ، إذا رأى الشيء بأدنى دليل فطن له على الجهة التى دل عليها الدليل .

٥ - أن يكون حسن العبارة ، يؤاتيه لسانه على إبانة كل ما يضمرة إبانة تامة .

٦ - أن يكون محبباً للتعليم والاستفادة ، منقاداً له ، سهل القبول لا يؤله تعب التعليم ولا يؤذيه الكد الذى ينال منه .

٧ - أن يكون غير شره على المأكول والمشروب والمنكوح ، متجنباً بالطبع للعب ، مبغضاً للذات الكائنة عن هذه .

٨ - أن يكون محبباً للصدق وأهله ، مبغضاً للكذب وأهله .

٩ - أن يكون كبير النفس محبباً للكرامة : تكبر نفسه بالطبع عن كل ما يشين من الأمور ، وتسمو نفسه بالطبع إلى الأرفع منها .

١٠ - أن يكون الدرهم والدينار وسائر أعراض الدنيا هينة عنده .

١١ - أن يكون بالطبع محبباً للعدل وأهله ومبغضاً للجور والظلم وأهلها .

(١) الفارابى : نفس المرجع ص ١٠٤ .

(٢) » : » » ص ١٠٥ - ١٠٦ .

١٢ - أن يكون قوي العزيمة على الشيء الذى يرى أنه ينبغي أن يفعل ، جسوراً عليه ، مقداماً غير خائف ولا ضعيف النفس .

هكذا أراد الفارابى لرئيس مدينته ، خصصاً روحية وفطرية وإرادية لا تجتمع فى أى إنسان ، لأنها صفات لا تكون إلا للأنبياء والملائكة ، وقد خلق الفارابى بذلك فى الخيال أكثر مما حاق أفلاطون من قبله فى تصميمه لمدينته الفاضلة .

ولقد فطن الفارابى إلى أن اجتماع مثل هذه الخصال فى شخص واحد أمر عسير ولا يحدث إلا قليلاً . « وفى الواحد بعد الواحد » ، فإذا ما وجد مثله فى وقت من الأوقات ، أخذت الشرائع والسُنن التى شرعها هذا الرئيس الأول ، ويكون الرئيس الثانى الذى يخلف الأول إذا اجتمعت فيه ستة شروط : أن يكون حكيماً ، حافظاً للشرائع التى دبرها الأولون ، أن يكون له جودة استنباط فيما يحفظ عن السلف ، أن تكون له جودة دربة ، وجودة إرشاد بالقول ومعه صناعة الحرب . فإذا لم يوجد إنسان واحد اجتمعت فيه هذه الخصال ولكن وجد اثنان ، كانا هما رئيسين ، وإذا تفرقت هذه الخصال فى جماعة كانوا هم الرؤساء على شرط أن توجد الحكمة فى أحدهم ، فإن لم يتفق أن يوجد حكيم لم تلبث المدينة أن تهلك ^(١) .

وكما كتب الفارابى عن المدينة الفاضلة فقد كتب فى نفس الكتاب أيضاً فصلاً فى مضادات المدينة الفاضلة ، وقد حدد لها أمثلة كثيرة منها المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة ، وغير ذلك من أنواع المدن غير الفاضلة والتى وضع لكل منها تعريفاً خاصاً بها يميزها عن الأخرى .

هكذا فكر الفارابى حول المجتمعات الإنسانية وأنواعها وصفاتها ، وهو تفكير امتزاج بالفلسفة والتصوف ، خرج به عن حيز الواقع ، ولذا يعتبر بفكره الاجتماعي غائباً شأنه شأن أفلاطون وأرسطو ، لأنه كان يكتب عن المجتمع كما ينبغي أن يكون وليس كما هو عليه فعلاً . ١. لروافع

ابن خلدون

هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، ولد في مدينة تونس سنة ١٣٣٢ ميلادية وتوفي في مصر سنة ١٤٠٦ . ويعتبر ابن خلدون من رواد الفكر الاجتماعي خاصة وإن ما أضافه من تفكير اجتماعي تميز بناحية هامة كان بها سباقاً على غيره ، وهي الناحية الوضعية التي تقوم على مشاهدة الظواهر وملاحظة تكرارها ومحاولة الخروج بقوانين معينة تخضع لها ، وهذا هو الاتجاه الصحيح لعلم الاجتماع . ولقد استفاد ابن خلدون مما قرأه عن تاريخ العالم وما تعلق منه بالعالم الإسلامي بصفة خاصة لأن هذه الدراسات التاريخية قد اتجهت به إلى نتيجة معينة تتمثل في أن ما يحدث في العالم من ظواهر اجتماعية إنما تسير وفق قوانين ثابتة لا تقل ثباتاً عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الأخرى ، وهو اتجاه علمي يحاول علماء الاجتماع أن يتحققوا منه في وقتنا الحاضر ، وقد اهتم ابن خلدون بالدراسات التاريخية ورأى أن التاريخ لكي يكون صحيحاً فلا بد من وضع طريقة دقيقة لتحقيق ما يتعلق به من حقائق لأنه ليس مجرد قصص وإنما نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها .

وإننا لنجد مقدمة ابن خلدون المشهورة مملأة بمثل هذه الدراسات التي تدل على وقوع الظواهر الاجتماعية وتكرارها في اتجاهات معينة وعلى خضوعها في الوقت نفسه لقوانين معينة . وقد عالج بذلك مسائل على جانب عظيم من الأهمية اعتبر بدراستها رائداً لغيره من المفكرين الغربيين الذين درسوها بعده بمئات السنين .

ويمكن أن نمثل لذلك بما كتبه عن « أثر الهواء في أخلاق البشر » وهو عنوان الفصل الرابع من الباب الأول من مقدمته ، وحيث يرجع خفة السودان وطيشهم وكثرة طربهم وولعهم بالرقص إلى شدة حرارة بلادهم بالإضافة إلى حرارة أرواحهم الراجعة إلى أصل تكوينهم . وهو يلحق بهم أهل البلاد البحرية لأن هواءها متضاعف الحرارة ويدخل مصر في هذا الإقليم ، فيقول عن أهلها : « . . . كيف غلب الفرح عليهم

والخفة الغفلة عن العواقب ، حتى إنهم لا يدخرون أقوات سنهم ولا شهرهم ، وعامة ماكلهم من أسواقهم . ولما كانت فاس من بلاد المغرب بالعكس منها في التوغل في التلول الباردة كيف ترى أهلها مطرقين إطراق الحزن ، وكيف أفرطوا في نظر العواقب ، حتى إن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره . وتتبع ذلك في الأقاليم والبلدان تجد في الأخلاق أثراً من كفيات الهواء ، والله الخلاق العليم ^(١) .

وواضح مما سبق أنه لا يقول كلاماً عارضاً وإنما هو يعنى نظريات ثابتة يؤكدتها أكثر من مرة ، وهذا واضح في النتيجة التي خرج بها من أن للهواء أثراً على الأخلاق يمكن تتبعه في الأقاليم والبلدان .

وسواء أكانت آراء ابن خلدون صحيحة أم غير صحيحة فإن أفكاره ذاتها علمية وموضوع أثر الهواء في أخلاق البشر بحثه ويبحثه العلماء في القرن العشرين ، أى بعد ابن خلدون بأكثر من خمسمائة سنة ، والفرق الوحيد بينهم وبينه أنهم يبحثونها بالأجهزة والآلات والرسوم البيانية . ولعل أبرز من قام بمثل هذه الدراسات حديثاً الزورث هنتينجتون Huntington الذى عالج هذا الموضوع في أكثر من كتاب كان أحدها « الحضارة والمناخ Civilization and Climate ، والذى حاول فيه أن يربط بين المناخ وبين حضارات الشعوب » .

ولقد استفاد ابن خلدون كما ذكرنا من دراسته للتاريخ الإسلامى والشعوب الشرقية والوقوف على أسباب نشأتها وازدهارها ثم اضمحلها وقيام دول أخرى على أنقاض الدول السابقة ، وتمكن بذلك من أن يخرج بقانون يحكم حركة المجتمعات الإنسانية ، فكل مجتمع يسير في طريق طبيعى يجتاز فيه أطواراً ثلاثة ، طور النشأة والتكوين ، ثم طور التضع والاكتمال ، وأخيراً طور الهرم والشيخوخة ، ثم يفنى ليقوم على أنقاضه مجتمع آخر يجتاز نفس المراحل التي اجتازها سابقه .

ويقول ابن خلدون في ذلك في الباب الثالث من مقدمته في الفصل الرابع عشر بعنوان « فصل في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص » يقول : « اعلم أن العمر

(١) مقدمة ابن خلدون . تحقيق الدكتور على عبد الواحد (القاهرة ، ١٩٥٧) الجزء الأول ص ٣٣٧ .

الطبيعى للأشخاص على ما زعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة . والدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال . والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط . فيكون أربعين الذى هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته » . ويمضى « ابن خلدون فيقول : وإنما قلنا إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال : لأن الجيل الأول لم يزل على خلق البداءة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد ، فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظة فيهم ، فحدهم مرهف وجانهم مرهوب ، والناس لهم مغلوبون . والجيل الثانى تحول حالهم بالملك والترفة من البداءة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الترف والنخصب ، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعى فيه ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة ، فتتكسر سورة العصبية بعض الشيء وتؤنس منهم المهانة والخضوع . ويبقى لهم الكثير من ذلك ، بما أدركوا الجيل الأول وباشرُوا أحوالهم وشاهدوا من اعتزازهم وسعيهم إلى المجد ومرامهم في المدافعة والحماية فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية ، وإن ذهب منه ما ذهب ، ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التى كانت للجيل الأول ، أو على ظن من وجودها فيهم . وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداءة والخشونة كأن لم تكن ، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر ، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تفننوه من النعيم وغضارة العيش ، فيصيرون عيالا على الدولة ، ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم ، وتسقط العصبية بالجملة ، وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ، ويلبسون على الناس في الشارة والزرى وركوب الخيل وحسن الثقافة يمهون بها ، وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها . فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعة . فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل الخبرة ، ويستكثر بالموالى ويصطنع من يغنى عن الدولة بعض الغناء ، حتى يأذن الله بانقراضها ، فتذهب الدولة بما حملت» (١) .

وهذه الأطوار الثلاثة كما يرى ابن خلدون طبيعية وتتفق مع طبيعة الأشياء ، وهو في رأيه هذا يتكلم عن الدولة بطريقة مطلقة دون أن يعنى دولة معينة ، وهو يثبت بذلك قانوناً لتطورها مستمداً من المشاهدة والوقائع والتاريخ .

(١) مقدمة ابن خلدون في تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي (القاهرة ١٩٥٨) الجزء الثانى

ومما يؤخذ على ابن خلدون في قانونه هذا تحديده عمر الدولة بمائة وعشرين سنة وعمر كل جيل من أجيالها الثلاثة بأربعين سنة ، لأن ذلك لا يمكن أن ينطبق على جميع الدول ، ولا شك أن تقريره هذا يعتبر استقراء ناقصاً للتاريخ وللمجتمعات الإنسانية . لقد صف ابن خلدون ما شاهده بالفعل في البلاد العربية والإسلامية التي طاف بأرجائها مثل تونس والجزائر ومراكش والأندلس ومصر والشام والحجاز ، وحيث كان يسود تلك البلاد أو معظمها النظم القبلية التي تقوم أساساً على العصبية كما قرر ابن خلدون ، ولكنه لم يكن قد زار كثيراً من المجتمعات الأخرى وخاصة تلك التي لا تقوم على أساس العصبية وإنما على أسس أخرى قد تكون دينية أو روحية أو توتمية كما هو معروف بين قبائل الهنود الأمريكية والقبائل الأفريقية مثلاً . ولكن رغم كل هذا فإن الاتجاه الذي سار فيه ابن خلدون اتجاه علمي قلده فيه كثير من المفكرين الذين جاءوا من بعده بمئات السنين ، هؤلاء المفكرين الذين حاولوا أن يخضعوا المجتمعات الإنسانية في تطورها لقوانين ثابتة وعلى رأسهم أوجست كونت كما سنرى بعد .

أما عن صلة ابن خلدون بعلم الاجتماع فقدّمته تشهد على أنه قد تنبأ به وذلك حينما رأى أن الحاجة ماسة إلى كتاب جامع شامل لكتابة التاريخ على أسس ومبادئ جديدة ومنهج جديد يقوم على الشرح والتحليل وتعليل الحوادث وضرورة قيام علم جديد هو علم العمران ، ويقول في ذلك : « وكأن هذا علم مستقل بنفسه : فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني ، وذو مسائل ، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً » (١) .

وفي تبرير ابن خلدون لضرورة قيام هذا العلم ، يكون قد ساهم في الوقت نفسه بنصيب كبير في منهج البحث الاجتماعي ، وذلك حينما أشار إلى ما يعيب الدراسات التاريخية من نواحي الضعف لعدم التزامها لأسس معينة نادى ابن خلدون بأهمية مراعاتها لكي تكون هذه الدراسات سليمة وعلمية ، وقد حدد نواحي الضعف هذه فيما يلي :

١ - عدم التزام الكاتب بالموضوعية وتشيعه لآراء أو مذاهب معينة . ويقول في ذلك : « فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخير أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه ، وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص ، فتقع في قبول الكذب ونقله »^(١).

٢ - الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية فيسجل المؤلف أخباراً يستحيل حدوثها لأنها مما لا يمكن وقوعه أو لأنها غير منطقية ، ويقول في ذلك : « الجهل بطابع الأحوال في العمران ، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله ، فإذا كان السامع عارفاً بطابع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها ، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض »^(٢) ويمثل ابن خلدون ، لذلك بما نقله المسعودي عن الإسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية ونزول الإسكندر لها في تابوته إلى قعر البحر وكيف فرت منه تلك الدواب وإلى آخر ذلك من أحاديث خرافية مستحيلة .

٣ - الجهل بالقوانين التي تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنساني ، وذلك أن الظواهر الاجتماعية لا تسير بحسب الأهواء والمصادفات وإنما تحكمها قوانين ثابتة مطردة شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، فإذا كان السامع عارفاً بطابع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب .

٤ - الذهول عن المقاصد ، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب .

٥ - تقرب الناس لأصحاب التجارة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر لذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة ، فالنفوس مولعة بحب الثناء ، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة ، وليسوا في الأكثر براغيين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها .

(١) مقدمة ابن خلدون : الجزء الأول ص ٢٦١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : الجزء الأول ص ٢٦٢ .

وهكذا نرى أن ابن خلدون قد أشار بكل ذلك إلى اتجاهات هامة في البحث الاجتماعي يتصل بعضها بالموضوعية ويتصل بعضها الآخر بالنواحي التجريبية ، وهو بذلك يعتبر سباقاً في هذه الناحية الهامة التي تتصل بالدراسات الاجتماعية عامة . كما رأينا أيضاً أنه كان أول من قرر في صراحة ووضوح نشأة علم الاجتماع وقد سبق بذلك بسنين طويلة كلا من فيكو Vico في إيطاليا وكتليه Quetelet في بلجيكا وكونت Conte في فرنسا وسبنسر Spencer في إنجلترا ، وكل من هؤلاء يعزى إليه في بلده الفضل في نشأة علم الاجتماع .

الفصل الثالث

الدراسات الاجتماعية

التي مهدت لنشأة علم الاجتماع

- مقدمة
- الدراسات السياسية
- تفسير التاريخ الإنساني
- الدراسات الخاصة بإصلاح المجتمع

الفصل الثالث

الدراسات الاجتماعية التي مهدت لنشأة علم الاجتماع

مقدمة :

رأينا في محاضراتنا السابقة كيف أن تفكير الإنسان في المجتمع الذي يحيط به تفكير قديم قدم المجتمع نفسه ، ولقد لمسنا التفكير عند المصريين القدماء في عصور ما قبل التاريخ كما وجدناه أكثر وضوحاً عندهم في العصور التاريخية ، أما اليونان القدماء فقد درسناهم وقد أخذوا بنصيب كبير من التفكير الاجتماعي وخاصة ما رأيناه عند أفلاطون وأرسطو وغيرهما من زعماء الفكر اليوناني . ثم أخذ الفكر الاجتماعي بعد ذلك يمتاز عدداً من المراحل كان يزدهر فيها أحياناً ويضمحل أحياناً أخرى ، كما رأيناه عند الرومان ثم في عصر المسيحية الأولى ، وأخيراً استعرضنا طرفاً من الفكر الاجتماعي عند عدد من المفكرين المسلمين كان أكثرهم وضوحاً وقرباً من علم الاجتماع بمعناه الحديث ابن خلدون .

والفكر الاجتماعي القديم وإن كان قد تميز إجمالاً بوجهة النظر الغائية التي ترمى إلى إصلاح المجتمع ، أو إلى تقنين نظم اجتماعية معينة ، فإن هذا لا يعيبه في شيء فلا تزال وجهة النظر الغائية هذه تسيطر على تفكير الكثيرين حتى وقتنا الحاضر مع فارق واحد هو أن الفكر الاجتماعي العلمي النظري يسير جنباً إلى جنب مع الفكر الاجتماعي الغائي في الوقت الحاضر ، بينما كان الفكر الاجتماعي قديماً غائياً في جملته تقريباً .

ولم يظهر التفكير الاجتماعي العلمي مرة واحدة وإنما جاء نتيجة لمرحلة طويلة من الدراسات الاجتماعية والفلسفات الاجتماعية التي يمكن أن نرجع إليها الفضل أو التمهيد لظهور علم الاجتماع بمعناه الحديث ، ولقد احتلت هذه الدراسات معظم القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بل طرفاً من القرن التاسع عشر . ونجد هذه الدراسات ممثلة بصورة واضحة في تلك التي قامت حول الدولة وماهيتها وصلتها بالأفراد من ناحية

الحقوق والواجبات والتي حظيت باهتمام عدد كبير من الفلاسفة من أمثال هوبز وروسو وسبينوزا ولوك . ومن الدراسات التي اعتبرت أيضاً ممهدة لظهور علم الاجتماع تلك التي قامت حول فلسفة التاريخ بقصد تفسير التاريخ الإنساني ، وقد برز فيها فلاسفة مثل فيكو وكانت وهيجل ، هذا علاوة على عدد كبير من الدراسات الاجتماعية التي اتجهت إلى تفسير المجتمع على أسس جغرافية أو بيولوجية أو نفسية أو على أسس اجتماعية متحيزة كالأساس الاقتصادي أو الديني ، كل هذه الدراسات وإن كانت لم تتميز بالاتجاه العلمي الكامل إلا أنها على أي الحالات كانت الأساس المباشر للدراسات الاجتماعية العلمية . وسنستعرض معاً عدداً من هذه الدراسات لنلمس إلى أي مدى قد نجحت في تمهيد الطريق لنشأة علم الاجتماع .

الدراسات السياسية

كان مهور نادل الحديثة سبباً في ظهور عدد من الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا موضوع الدولة وصلتها برعاياها ، وتحديد حقوق الحاكم والمحكوم ، والمجتمع ونشأته وتطوره ، ولقد كثُر الجدل والنقاش حول هذه الموضوعات بين عدد كبير من المفكرين في أنحاء مختلفة من العالم ، إلا أن بحوثهم كانت تأتئ في النهاية ممثلة لآرائهم الشخصية التي لم تكن تقوم على أساس وضعي مما كان يبعدها بذلك عن الطابع العلمى . وقد أطلق على النظريات التي وضعت حول هذه الموضوعات النظريات التعاقدية نظراً لما تحمله من معنى التعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وهذه النظريات التعاقدية كما رأينا من قبل قد ظهرت قديماً عند عدد من مفكرى اليونان القدماء حين بدءوا يفكرون حول أصل المجتمع الإنسانى والمراحل التي مر بها منذ نشأته ، إلا أنها عادت تظهر من جديد وعلى مدى أوسع وأدق في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

ومن أبرز من كتب فى هذه الموضوعات الكاتب الإنجليزى توماس هوبز Thomas Hobbes ١٥٨٨ - ١٦٧٩ وقد ميز فى دراسته بين مجتمعين ، مجتمع على حالة الطبيعة State of Nature وهو أى مجتمع لا تكون على رأسه حكومة ، وقد وصفه هوبز بأنه مجتمع تسوده القوضى . ملئ بالشر ، يخدع كل إنسان فيه الآخر ، بل إن كل فرد فيه عدو لكل إنسان آخر . ولا يمكن والحالة كذلك أن يعيش الإنسان فيه فى أمان إلا بقدر قوته ، ولا مجال إذاً فى مثل هذا المجتمع للنشاط الصناعى أو الزراعى أو التجارى أو لأى نشاط إنسانى آخر ^(١) .

وعلى ذلك فالحياة الإنسانية فى مجتمع مثل هذا تكون تعة ووحشية وقصيرة . وهوبز هنا لا يتفق مع أرسطو فى أن الإنسان اجتماعى بطبعه . بل على العكس منه يرى أن الحياة الاجتماعية قد قامت على أساس خوف الأفراد بعضهم من بعض ، والإنسان فى رأيه قد لجأ إلى الاتفاق على معيشته فى مجتمع مدنى له حكومة معينة

ليجد فيه ما يحمله من الفوضى التي كانت تسود مجتمعه قبل هذا الاتفاق على من يتولى أمرهم كحاكم أو أمير ، وهذا هو النوع الثاني من المجتمعات التي ميز بينها هوبز ، ويتميز هوبز برأيه الذي يرى فيه أن الأفراد ما داموا قد تنازلوا لهذا الحاكم أو الأمير لكي يتولى أمرهم فلا حق لهم في الرجوع عن هذا التنازل مهما كان حكمه سيئاً لأن حكومته مهما أخطأت فهي في نظره أفضل من المجتمع على حالة الطبيعة وعلى ذلك فلا يجب التخلص من الحكومة المخطئة ، ولا يجب أن يكون هناك رقيب على الحاكم سوى الله ، وإذن فخضوع المواطنين له والأمر كذلك واجب .

وقد ميز هوبز أيضاً بين ثلاثة أنواع من الحكومات ، هي نفس الأنواع التي ذكرها أرسطو في تمييزه لأنواع الحكومات ، وهي الحكومة الشعبية Democracy والحكومة الأوليغاركية Oligarchy وحيث تحكم الأقلية الغنية أو الأقلية القوية ، ثم حكومة الفرد Monarchy وحيث يحكم الفرد المتفوق في عقله وحكمته . وقد فضل هوبز من هذه الأنواع الثلاثة حكومة الفرد ، وفلسفته في ذلك ترجع إلى أن الفرد الواحد إن كانت له مصالح شخصية اقتضت عليه وحده ، وهو وضع أفضل من الوضع الآخر الذي تعدد فيه المصالح الشخصية ، وذلك في حالة اشتراك عدد من الأشخاص في الحكم .

ويتفق الكاتب الهولندي باروك (أو بنديكتس) دى سبينوزا Baruck Benedictus De Spinoza (١٦٣٢ - ١٦٧٧) مع هوبز في مرحلة الفوضى التي كانت تسبق المرحلة الاجتماعية ، وفي أن المجتمع قام بذلك على أساس نفعي يتمثل في التعاقد بين الأفراد وحاكم معين يتمتع بقدر من السلطان ، إلا أن هذا السلطان يجب ألا يكون مطلقاً كما رأى هوبز . وإنما يكون هذا السلطان مقيداً بالقدر الذي يضمن للأفراد حريتهم . وعلى ذلك يجب أن يكون الحاكم عادلاً في حكمه وإلا فلأفراد الحق في الخروج عليه . وسبينوزا بذلك يرى أن أفضل أنواع الحكومات هي النوع الشعبي Democracy وهو بذلك مخالف تماماً لهوبز^(١) وإذا ما انتقلنا إلى آراء جان جاك روسو Rousseau (١٧١٢ - ١٧٧٨) حول هذا الموضوع في كتابه العقد الاجتماعي Contrat Social وجدناه يختلف عن كل من هوبز وسبينوزا فيما يتعلق بحالة الطبيعة التي كانت سابقة في الوجود للمجتمع المدني ، ذلك لأن روسو كان يرى أن حالة الطبيعة هذه لم تكن على هذه الدرجة من السوء التي

صورها بها غيره من المفكرين ، بل كانت على العكس من ذلك مرحلة مثالية تسودها البساطة ، وعلى ذلك فلم تكن تتميز بالمساوى التي ذكرها كل من توماس هوبز وباروك سبينوزا وأن هذه المساوى ليست طبيعة في الإنسان وإنما جاءت نتيجة للتقدم المدنى والحضارى الذى كان من شأنه خلق الشرور والآثام المادية والخلقية مما أشاع عدم الاطمئنان بين الأفراد وجعلهم يتجهون إلى تكوين مجتمع مدنى وكانت وسيلتهم فى ذلك التعاقد الاجتماعى ، فنشأت الدولة التى لها من السلطان والقوة ما يعمل على حمايتهم . ولكن روسورأى فى الوقت نفسه أن قوة الدولة وسلطانها لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن إرادة المجتمع ، وقد أدخل روسو بذلك رأياً جديداً عن سلطة الشعب وإرادته وكان هذا الرأى أساساً لقيام النظريات الديمقراطية بمعناها الحديث ، وما يتعلق بهذه النظريات من آراء مختلفة مثل الاقتراع الشعبى فيما يختص بأى تغيير فى الحكومة ، وضرورة الخضوع لرأى الأغلبية وغير ذلك من آراء فى نظم الحكم .

تفسير التاريخ الإنساني

وهذا نوع آخر من الدراسات الاجتماعية يطلق عليه عادة فلسفة التاريخ ولهذا النوع من الدراسة أهميته من الناحية الاجتماعية لما كان له من نصيب كبير من مرحلة التمهيد لنشأة علم الاجتماع نظراً لما كان يحمله عادة من معان تتعلق بالمجتمع الإنساني وتطوره ، وذلك من ناحية أن المجتمع في تغيره وتطوره لا يسير اعتباطاً أو بدون هدف وإنما يكون ذلك وفق قواعد وقوانين محددة تهدف إلى الوصول إلى غاية معينة ، وهذا الاتجاه في حد ذاته أى خضوع المجتمع في تطوره لقوانين معينة هو أحد الأسس الهامة التي يقوم عليها علم الاجتماع كعلم وضعى يدرس الظواهر الاجتماعية ويكشف القوانين التي تخضع لها ، ومن هنا جاءت أهمية الدراسات التي تدور حول فلسفة التاريخ في التمهيد لظهور علم الاجتماع من التنبيه إلى هذا الاتجاه العلمى وقيام الدراسة الوضعية المقارنة للمجتمعات الإنسانية ، والابتعاد عن الدراسة العقلية التخمينية . هذا وقد كانت معظم الدراسات التي قامت بحلول فلسفة التاريخ في حد ذاتها فلسفة تخمينية لا تستند إلى أساس علمى صحيح لأنها لم تصل أبداً إلى قوانين عامة دقيقة تخضع لها كل الشعوب في تقدمها أو تأخرها أو تطورها إجمالاً ، وإنما كان كل ما وصلت إليه لايزيد على بعض أحكام عامة جاءت نتيجة دراسات سطحية عاجزة عن تفسير حقيقة تطور الجماعات ، ولكنها برغم كل هذه العيوب كان لها الفضل في تنبيه الأذهان إلى الدراسة الاجتماعية العلمية .

ولقد ظهر في ميدان فلسفة التاريخ كثير من المفكرين الذين حاولوا تفسير التاريخ الإنساني واكتشاف العوامل التي تؤثر في سيره وتطوره ، يمكن أن نذكر منهم على سبيل المثال ابن خلدون ، وفيكو ، ومنتسكيو ، وكانت ، وفخته ، وهيجل ، وكوندرسيه ، وسان سيمون ، وكونت ، وماركس ، وسنكتنى في هذا الجزء من الكتاب باستعراض آراء عدد قليل من هؤلاء المفكرين الذين برزوا في هذا النوع من الدراسة نعتبرهم ممثلين لهذا الشكل من التفكير ، وعلى هذا الأساس فسنكتنى بالحديث عن كل من فيكو ، وكانت ، وهيجل ، وماركس .

جامباتيستا فيكو Giambattista Vico (١٦٧٧ - ١٧٤٠) :

يعتبر العالم الإيطالي جامباتيستا فيكو أحد مؤسسي فلسفة التاريخ ، وذلك بكتابه الذى نشره فى عام ١٧٢٥ بعنوان « العالم الجديد » *Scienza Nuova* والذى ترجم إلى الفرنسية بعنوان : *Principe d'une science nouvelle* وقد تحدث فيه المؤلف عن خطوات تقدم الإنسانية ونشأة الحضارات والقانون الذى تخضع له ، وينطبق على جميع الشعوب .

وقد ميز فيكو فى تاريخ جميع الشعوب بين ثلاثة عصور :

١ - العصر الإلهي *L'âge divin* وقد اعتبر عصر طفولة الأمة ، وحيث يؤله خلاله كل شئ وتكون السلطة فيه لرجال الدين .

٢ - عصر البولة *L'âge heroique* وفيه تسود القوى المادية وتظهر الأرستقراطية السياسية وعبادة الأبطال .

٣ - العصر الإنسانى *L'âge humain* وهو عصر المدنية وظهور الحريات السياسية والمعرفة الوضعية أو العلمية .

ويعيد التاريخ نفسه بعد المرحلة الثالثة ، وذلك حين ترجع الأمة إلى الحالة البدائية ، ويتم الانتقال من عصر إلى عصر بهدوء وبدون ثورات مفاجئة ، ويرى فيكو أن هذا القانون صحيح بالنسبة للأمم كثيرة كالليونان ومصر وصحيح أيضاً بالنسبة للأمم أوربا ، كما يرى أن هذه المراحل الثلاث تأخذ شكل دورات متعاقبة ، إلا أنها ليست فى مستوى واحد لأن الثقافة الإنسانية ترتفع تدريجياً بين دورة وأخرى وعلى ذلك فهذه الدورات لا تسير فى اتجاه مستقيم وإنما تسير فى اتجاه لولبي عمودى .

أمانويل كانت Immanuel Kant (١٧٣٤ - ١٨٠٤) :

فيلسوف ألماني من فلاسفة التاريخ يرجع القوة التى تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين الأفراد وبين الجماعات . ويرى كانت أن هذا الصراع يحدث نتيجة لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه ، وهو على هذا الأساس يتفق فى هذا الرأى مع كل من هوبز وسبينوزا

كما يختلف فيه في الوقت نفسه مع روسو ، كما يرى كانت أن الفضل في تقدم الإنسان إنما يعود إلى عدم اجتماعيته ، لأن الإنسان لو كان قد نشأ اجتماعياً لبقي على حالته الفطرية الأولى دون تطور ، لأن الفردية والمنافسة لا بد من وجودهما لكي يبتق الإنسان ويتقدم .

Individualism and Competition are required to make the human species survive and grow.

وإذن فالصراع من أجل البقاء ليس شرّاً من جميع الوجوه ، ولكن الإنسان وجد أن هذا الصراع يجب أن تكون له حدود وأن يكون خاضعاً لعدد من القواعد والعادات والقوانين ، وبذلك نشأ المجتمع المدني Civil Societ .

ويقول كانت إن المجتمعات الإنسانية في تطورها تتجاز تلك المرحلة الفطرية التي تتميز بعدم الاجتماعية والتي اجتازها الأفراد قبل تحقيق مجتمعهم المدني ، وحيث نجد حالياً أن كل دولة أو ولاية تفترض لنفسها حرية مطلقة في علاقاتها مع الدول أو الولايات الأخرى ، كما نجد أن كل دولة تتوقع دائماً الشر من الأخرى . وهذا ينطبق على الحالة التي أجبرت الأفراد من قبل على تنظيم اتحاد مدني ينظمه القانون . وعلى ذلك فالتاريخ يتجه بالأمم كما اتجه بالأفراد من قبل إلى التخلص من الحالة الطبيعية للمجتمعات الإنسانية وإلى التعاقد بينها لحفظ السلام ، وأن كل معنى أو حركة للتاريخ إن هي إلا اتجاه نحو وضع حد أو تقييد القتال والاعتداء وتوسيع مستمر لرقعة السلام .

وإذن فتاريخ النوع الإنساني إجمالاً عبارة عن تحقيق خطة الطبيعة الخفية نحو تحقيق دستور سياسي متين داخلياً وخارجياً ، يكون هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها للنوع الإنساني من تنمية قدراته .

The history of the human race, viewed as a whole may be regarded as the realization of a hidden plan of nature to bring about a political constitution, internally and externally perfect, as the only state in which all the capacities unplanted by her in mankind can be fully developed.⁽¹⁾

جورج ولهم هيغل : George Wilhelm Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) :

فيلسوف ألماني آخر ساهم في تفسير التاريخ وقد عرف بفلسفته عن العلاقات Relations والتي رأى فيها أن كل فكرة عبارة عن مجموعة من العلاقات ، فإننا إذا فكرنا في شيء فإن ذلك يكون عن طريق علاقته بشيء آخر وملاحظة ما بينهما من تشابه واختلاف . ومن أهم العلاقات وأكثرها هي علاقة التضاد Contrast or Opposition .

وتتمثل هذه العلاقة في أن كل حالة فكرية أو أي شيء أو اتجاه Attitude في العالم يدعو إلى ظهور ضده ، ثم اتحاد الضدين ليكونا في النهاية كلاً أسمى أو أكثر تعقيداً من الاثنين .

وحركة التطور على هذا الأساس ما هي إلا النماء المستمر للأضداد ثم اندماجها معاً في النهاية .

يشرح لنا هيغل فلسفته هذه في كتابه « فلسفة التاريخ » Philosophy of History ويمكن أن نلخص هذه الفلسفة في أنه في عالم الحركة والتطور تتقدم الأمور خلال سلسلة من المتناقضات وحيث تنقض كل مرحلة الأخرى أو تنقض من سابقتها كما أنها هي الأخرى ستجد ما يناقضها وهكذا ، على أن وقوع المتناقضات ليس معناه العودة إلى الوضع الأول وإنما ظهور وضع جديد استمد جانباً من المرحلة الأولى التي يجب أن تزول في عملية التقدم ، أي تعود إلى وضع أعلى من الأول ، وعلى ذلك فالمرحلة الثانية تستفيد من الأولى ويمكن أن تمثل للأضداد بالرأسمالية والاشتراكية ، فإن ظهور الرأسمالية كذهب ثم ظهور الاشتراكية كذهب آخر مضاد له ليس معناه أن الرأسمالية إذا ما زالت من عالم الوجود وحلت محلها الاشتراكية وعادت ملكية أدوات الإنتاج فصارت ملكاً للجماعة ، ليس معنى ذلك العودة إلى نظام الإنتاج البدائي الذي كان سائداً في المجتمعات الفطرية حيث كانت تسود الملكية الجمعية لأدوات الإنتاج بل لابد من المحافظة على الأساليب الحديثة في الإنتاج والتي حققتها الرأسمالية ، ويمكن أن نأخذ مثالا تاريخياً آخر يبدو في ظهور المذهب الأبيقوري الذي يهتم بتحقيق اللذة ، ثم ظهور مذهب آخر مناقض له وهو المذهب الرواق الذي ينادى بالزهد ، ثم

ظهر بعدها مذهب جديد يوفق بين المذهبين وفيه آثار منهما ويبدو في ظهور المسيحية .

والتاريخ عامة في نظر هيجل عبارة عن حركة جدلية من هذا النوع Dialectical Movement تبدو في ظهور فكرة أو رأى أو قضية Thesis ثم ظهور فكرة أو رأى أو قضية مضادة للأولى وتنقدها Antithesis ثم تندمج القضيتان أو تقضى إحداها على الأخرى وتظهر بصورة جدلية معدلة Synthesis والتاريخ بذلك عبارة عن سلسلة من الثورات تقريباً .

وهيجل بفلسفته هذه قد شجع على قيام الثورات لأنها تقوم على أساس تغيير المبادئ الأساسية للحياة والتي تتميز بنظام دائم أو حالة دائمة ، ولا بد من حدوث تناقض لها وصراع بين الأضداد . وعلى ذلك يصبح أهم قانون تخضع له الحياة هو الحرية التي هي الطريق الطبيعي للتغيير . والتاريخ إن هو إلا نمو للحرية ، والدولة يجب أن تكون حرية منظمة .

وعلى أساس نمو الحرية هذا ميز هيجل في تفسيره للتاريخ من أقدم الإمبراطوريات في مصر وبلاد بين النهرين حتى تاريخ البلاد الغربية في عصره بين أربع مراحل رئيسية : المرحلة الأولى : وتشمل الإمبراطوريات القديمة وقد تميزت بسيادة الاستبداد والسيطرة على الأفراد ، وقد اعتبرها هيجل مرحلة طفولة النوع الإنساني .

المرحلة الثانية : وتشمل عهد المدن اليونانية القديمة وحيث ظهرت الفردية كما ظهرت حرية التعبير عن الآراء والأفكار والأذواق الشخصية . وهذه الحرية الجزئية يعتبرها هيجل ممثلة لشباب النوع الإنساني .

المرحلة الثالثة : وتشمل عهد الإمبراطورية الرومانية التي حققت نوعاً أشد اتساعاً من الحرية ، وذلك بإعطاء الأفراد الحق في تولي السلطة عن طريق خدمتهم في أنحاء الإمبراطورية . وقد رأى هيجل في هذه المرحلة ، أنها تمثل رجولة النوع الإنساني .

المرحلة الرابعة : وقد أطلق هيجل على هذه المرحلة ، مرحلة تحقيق عملية نمو التاريخ الإنساني كله ، كما رأى أنها هي مرحلة الأمة الألمانية ، وقد وصف الحياة فيها بأنها سعيدة وعقلية وكاملة Joyous, rational and Complete وفي هذه المرحلة بحسب رأى هيجل وصل النوع الإنساني إلى تمام نضجه .

وواضح من فلسفة هيجل كما شرحناها أنها لا تخضع لأسس علمية وضعية بل إنها تخضع تماماً للتخمين ، كما يتضح تحيزه واضحاً وخاصة حيناً أطلق على المرحلة الأخيرة أنها مرحلة الأمة الألمانية .

كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨ - ١٨٨٣) :

فيلسوف ألماني يعتبر من أكبر من تأثروا بكتابات هيجل ، وخرج منها بفلسفة خاصة كرس حياته للتعريف بها والدفاع عنها ، وقد أطلق عليها التفسير المادى للتاريخ
Materialistic Interpretation of History

ولم يأخذ في فلسفته هذه عن هيجل سوى طريقته الجدلية Dialectic Method من ناحية نظريته للتاريخ كصدام بين القوى المتعارضة . وعلى ذلك تقوم نظريته المادية الجدلية على أساس نظرية القضية وضدها ، ثم القضية الجديدة Thesis-antithesis synthesis ونظريته لا تتصل بالأفراد لأنهم أضعف من أن يؤثروا في التغير الاجتماعى ، وإنما تخص الجماعات والطبقات وحيث يبدو واضحاً الصراع الاقتصادى للجماعات ضد بعضها بقصد السيطرة وتعيين الاتجاه الذى تأخذه الحوادث .

ولقد اقتنع ماركس بأن العوامل الاقتصادية هى القوة المسيطرة في المجتمع بينما اعتبر جميع القوى الأخرى من فنية وثقافية وفلسفية بل المشاكل والاكتشافات العلمية إن هى إلا أدوات ثانوية للعوامل الاقتصادية . وقد تركز بحثه في التاريخ حول مشكلة انتقال النظام الرأسمالى السائد في الإنتاج الصناعى نحو النظام الاشتراكى ، وقد اعتبر أن هذا الانتقال إن هو إلا إحدى الحركات التطورية للتاريخ .

ويمكن أن نلخص فلسفة التاريخ عند ماركس في النقاط الآتية :

١ - المادية الجدلية ، وهى النظرة الفلسفية التى تنبثق عنها جميع المبادئ المكونة للماركسية ، وتتلخص هذه المادية بصفة عامة في اعتبار العالم كلاً مكوناً من مادة متحركة ، وحركة المادية فيه حركة تصاعدية تقطع أثناء هذه الحركة مستويات متعاقبة بعضها فوق بعض ، ولكثرة هذه المستويات تتغير المادة في نوعها خطوة واحدة . وتتميز المادية الجدلية من ناحية أنها مادية بالاعتقاد بأن العالم بطبيعته مادة متحركة لا إرادة إلهية فيه ، وإن العالم المادى موجود سواء شعرنا أم لم نشعر به ، وإن الوعى والحس إن هما

إلا ثمرتان للمادة في إحدى مراحلها ، كما تتميز أيضاً بأن العالم لا سرفيه يعجز العقل يوماً عن إدراكه . وأما من حيث إنها جدلية فتتميز بالنظرة إلى الطبيعة باعتبارها كلاً مماسك الأجزاء ، وبوصفها حالة متطورة تموت فيها ظاهرة لتحيا أخرى ، وتتميز أيضاً باعتقادها أن عملية التطور عبارة عن تغيرات عديدة يؤدي تراكمها إلى تغير كبرى في جوهر المادة طفرة واحدة ، كما أن هذه الحركة التطورية تأتي نتيجة الصراع بين المتناقضات .

٢ - المادية التاريخية : وهى فلسفة التاريخ المشتقة من المادية الجدلية ، ترى أن الأحداث والقوى الاقتصادية هى أساس جميع الظواهر التاريخية والاجتماعية ومحركها الرئيسى . وعلى ذلك فماركس يرى أن البناء الاقتصادى للمجتمع هو الأساس الحقيقى الذى ينهض عليه البناء السياسى والقانونى ، وتتصل به أشكال معينة من الوعى الاجتماعى ، فطريقة الإنتاج للحياة المادية تكيف مجموع عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والنفسية ، والتاريخ ليس إلا تاريخ صراع بين الطبقات ، وهذه الطبقات الاجتماعية المتصارعة تكون دائماً ثمرة الإنتاج والتبادل ، أى ثمرة العلاقات الاقتصادية فى عصرها . وعلى ذلك فالأساس الاقتصادى للمجتمع هو الأساس الحقيقى الذى يمكن بمقتضاه تفسير البناء العلوى للنظم القانونية والسياسية والمفاهيم الدينية والفلسفية فى عصر تاريخى معين .

٣ - الصراع بين الطبقات : ويعتبر ماركس أن الطبقات هى محور النظام الاجتماعى وأن مقياس التفرقة بين طبقة وأخرى يقوم على أساس الإنتاج ، فهناك طبقة مستغلة وأخرى مستغلة ، والصراع لا بد منه بين هاتين الطبقتين وهو قوام حيوية وتقدم المجتمع ، ففى العصور القديمة كان الصراع بين الأحرار والأرقاء ، ثم بين الأشراف والعامة ، ثم بين الأشراف والفلاحين ، أما فى المجتمع الحاضر فيقوم الصراع بين الطبقة البورجوازية Bourgeoisie وطبقة العمال Proletariat . ويرجع ماركس قيام التناقض بين مصالح هاتين الطبقتين إلى أن نظام الإنتاج الحالى أصبح لا يتمشى مع نظام الملكية ، فالإنتاج لم يعد فردياً أن يقوم كل صانع بمفرده أو بمساعدة عدد قليل من العمال ، بل أصبح جماعياً بمعنى اشتراك عدد كبير من الأفراد فيه ، أما نظام الملكية فلم يتغير وظل فردياً وكانت نتيجة ذلك أن ظلت طبقة العمال تشترك فى الإنتاج ولا تشترك فى ملكية رأس المال فى حين أن أصحاب رأس المال يملكون رأس المال ولا يشتركون أنفسهم فى الإنتاج ، وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال الذين استغلهم

فلم يدفعوا لهم من الأجر ما يساوى قيمة ما ينتجون ، بل يدفعون فقط ما يكفى الحد الأدنى للمعيشة ، ويستولون هم على الفائز ، ويسميه ماركس فائز الإنتاج ، وهو ربح أرباب الأعمال . وسيظل النضال بين طبقتى العمال وأصحاب رؤوس الأموال حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الإنتاج بأن تصبح الملكية جماعية ، على أن ماركس قد قصر الملكية الجماعية على ملكية أموال الإنتاج دون أموال الاستهلاك التى تظل ملكاً خاصاً للأفراد باعتبارها ثمرة العمل .

٤ - الدكتاتورية العمالية: يرى ماركس أن هذا الصراع سينتهى طبقاً لقانون التطور الاجتماعى بانتصار طبقة العمال ، لأنها أكثر عدداً وأسوأ حالاً ، وكان يقصد وقتئذ عمال المصانع فقط . وسيؤدى النظام الرأسمالى نفسه إلى هذه النتيجة ، إذ إن عدد أصحاب رؤوس الأموال يتناقص باستمرار ، فى حين أن عدد العمال يتزايد نتيجة للتركيز وتقدم فنون الإنتاج اللذين يتطلبان استخدام رؤوس أموال ضخمة مما يؤدى إلى دخول عدد من صغار أصحاب رأس المال فى زمرة العمال . هذا وتؤدى المنافسة الحرة إلى الإفراط فى الإنتاج إفراطاً لا تقابله زيادة فى الاستهلاك ، لأن قوة شراء العامل ضعيفة لضعف موارده ، وينتج عن ذلك اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فتقع الأزمة وتتوالى الأزمات ويكثر عدد أفراد طبقة البرولتاريا حتى تقع الكارثة النهائية Final Catastrophe وتتقوض أركان النظام الرأسمالى وتقوم على أنقاضه الدكتاتورية العمالية التى استبدلت تسميتها فى الوقت الحاضر بالديمقراطية الشعبية . وتصبح رؤوس الأموال الإنتاجية ملكاً للمجموع .

هكذا فسر ماركس التاريخ ، وقد وجه إلى هذا التفسير كثير من أوجه النقد الذى يمكن تلخيصه فى النقاط الآتية :

١ - اعتبر ماركس أن الاقتصاد هو العامل الوحيد الموجه لتاريخ البشرية . ولكن إذا كانت العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً فى الأحداث التاريخية ، بل قد توجهها فعلاً إلا أنه من المغالاة أن نهمل سائر العوامل الأخرى من سياسية واجتماعية وأدبية . ويمكن أن نضرب لذلك مثلاً بالحروب الدينية التى تذكيها العواطف الدينية والتى لا تمت بصلة إلى الاقتصاد .

٢ - إن تقسيم الطبقات إلى طبقتين ، الرأسمالية والعمالية فيه تبسيط كبير لا يتفق

والحقيقة الواقعة ، وإلا فأين مكان الطبقات المتوسطة في داخل هذا المذهب ، هذا إلا أن صراع الطبقات ليس مقصوراً على هاتين الطبقتين ، فنحن نشاهد صراعاً داخل الطبقة الرأسمالية بين الدائن والمدين مثلاً ، وبين رجال الصناعة والملأك الزراعيين ، كما أنه قد يحدث أن يحارب رجال الصناعة والعمال في صف واحد ضد المستهلك عند المطالبة برفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية ، هذا علاوة على وجود الصراع بين العمال الفنيين وغير الفنيين ، كما لا يفوتنا أن نذكر أنه في حالة الحروب الدولية تتحد طبقات الأمة في الدولة الواحدة ضد جميع الطبقات في الدولة الأخرى .

٣ - فيما يختص بتركيز رؤوس الأموال وازدياد عدد الطبقة العمالية ، إذا كانت المشروعات الكبيرة آخذة في الازدياد عدداً وقوة يوماً بعد يوم ، فإن ذلك لايعنى مطلقاً أنها تقضى على المشروعات الصغيرة ، فعدد صغار الصناع والتجار يزداد يوماً بعد يوم نتيجة لظهور اختراعات جديدة كالتصوير والسيارات والطائرات والحاجيات الكهربائية المنزلية ، كما أن النظام الرأسمالي أوجد طبقة وسطى جديدة تتكون من الموظفين الذين يشتغلون في الشركات للإدارة والهندسة والحمامة والطب ، هذا إلى أن ظاهرة التركيز لايتضح أثرها في الزراعة حتى ولو فرض وجود قانون التركيز للمشروعات ، فإن هذا لايعنى ضرورة التركيز في الملكية ، فإذا كان هناك أفراد أكثر ثراء مما مضى فإنه يوجد أفراد أثرياء أكثر عدداً مما كانوا ، ففي جميع بلاد العالم يزداد عدد الرأسماليين ، وقد كان للشركات المساهمة الفضل في تجزئة الملكية إلى عدد لا حصر له من الناس مما يثبت أن تركيز المشروعات وتركز الملكية لايعتبران شيئاً واحداً .

ولكن على الرغم مما وجه إلى ماركس من نقد فقد كان لتفسيره للتاريخ فضل كبير في نشأة علم الاجتماع من ناحية أنه ينبه إلى أن الظواهر الاجتماعية لا تفسر اعتباراً وإنما هناك من العوامل ما يتحكم فيها وإلى أن تخضع في سيرها لقانون معين ، وكشف هذه القوانين التي تتحكم في الظواهر الاجتماعية بشغل جزءاً كبيراً من مجال علم الاجتماع في وقتنا الحاضر .

الدراسات الخاصة بإصلاح المجتمع

تميزت القرون الأربعة من السادس عشر إلى التاسع عشر بعدد من الدراسات الاجتماعية ، كان هدف أصحابها منها إصلاح المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية بين أفرادها . وبهنا من هذه الدراسات أنها كانت تدور حول مشكلات اجتماعية معينة ، ونحاول دراستها بالقدر الذى كان يسمح به التقدم العلمى وقتئذ . وهى بذلك قد نبهت الأذهان إلى هذه المشاكل وفتحت السبل لدراساتها وعلاجها ، ولقد اعتبرت بذلك ممهدة لظهور علم الاجتماع بعد أن أصبحت دراسة تلك المشكلات تحتل جزءاً هاماً من مجال هذا العلم إن لم يكن أهم أجزائه .

ولقد تمثل هذا النوع من التفكير الاجتماعى فى شكلين من الدراسات ظهر أولهما على شكل تصوير لمجتمعات مثالية تناقض أو تختلف كثيراً عن المجتمعات السائدة وقت هذا التصوير ، وكان أصحابها يأملون من ذلك أن تصبح مجتمعاتهم على ذلك الشكل من المثالية حيث تتحقق العدالة والمساواة بين الناس ويحصل كل فرد على ما يحتاج إليه فى حياته . وكان أصحاب هذه الأفكار فى الواقع أول المنادين بالمبدأ الاشتراكى . ومن أشهر هؤلاء الكتاب توماس مور الإنجليزى وتوماس كامبانلا الإيطالى .

توماس مور : Thomas More (١٤٧٨ - ١٥٣٥) :

نشر توماس مؤلفه باللغة اللاتينية فى سنة ١٥١٦ عن جزيرة خيالية أسماها يوتوبيا الجديدة ، ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفر الأول للاشتراكية الحديثة ، وقد كتب على صورة حديثة بين المؤلف وبين رحالة برتغالى يسمى رفايل كان قد مر على جزيرة يوتوبيا Utopia أو جزيرة الخيال ، وأخذ يروى له ما شاهده من مزايا النظام الشيوعى المعمول به فيها .

وينقسم هذا الحديث إلى قسمين ، الأول يتناول نقد نظام أوربا وقتئذ ، فيسرد رفايل أسباب البؤس فيها ويعلله بكثرة عدد الأغنياء العاطلين ، واقترح لذلك إلغاء الملكية ، ولما اعترض عليه مور بأن الخطأ يرجع إلى عدم كمال الجنس البشرى لا إلى نقص فى النظام ،

سأله رفايل عما لو كان قد زار يوتوبيا، وبذلك ينتقل الحديث إلى القسم الثانى وهو وصف حالة تلك الجزيرة ، فيقول إن الخير يعمها وأن أهم صفة فيها هى التماثل ، وحيث تتكون من مدن بنيت على طراز واحد ، يسكن بكل منها عدد متساو من السكان، وتحيط بكل مدينة أرض زراعية متساوية فى المساحة ، ولما كان العمل إلزاميا انعدم وجود طبقة الأغنياء العاطلين ، إذ يكفى أن يعمل كل شخص ست ساعات حتى يكون الإنتاج كافيا للشعب . وتنظم السلطة العامة الإنتاج وتوزيع الثروة ، أما الملكية الخاصة فلا وجود لها فى الجزيرة ، وتأخذ الجزيرة بنظام الأسرة ، ولكن إذا زاد عدد الأطفال فى إحدى الأسر وزع ما زاد على الأسر الأخرى .

توماس كامبانلا : Thomas Campanella (١٦٣٩ - ١٦٦٨) :

وهو قسيس إيطالى ألف كتابا بعنوان مدينة الشمس La Cité de Soleil على نمط كتاب مور . ومدينة كامبانلا كان يسودها النظام الشيوعى ، ولكنها كانت أكثر تطرفاً فى تطبيق هذا النظام من جزيرة مور ، وحيث أراد كامبانلا أن تطبق مدينته النظام الشيوعى على النساء والأطفال أيضاً، ووجهة نظره فى ذلك أن الأسرة هى أساس غريزة الملكية ، وعلى ذلك فهو يرى ضرورة التخلص من نظام الأسرة إذا أريد التخلص من نظام الملكية الفردية .

هذه صورة للتفكير الاجتماعى لإصلاح المجتمع عن طريق مقارنته بالمجتمعات الخيالية كما يصورها أصحابها ، أما عن التفكير الاجتماعى الذى كان يهدف إلى الإصلاح مباشرة ففراه عند عدد كبير من المفكرين مثل الكاتب الإنجليزى ويليام جودوين William Godwin وقد نشر فى سنة ١٧٣١ رسالة بعنوان « بحوث فى العدالة السياسية وتأثيرها فى الأخلاق والسعادة Enquiry Concerning Political Justice أراد بها إصلاح المجتمع ، وقد أرجع فيها البؤس المنتشر فى الهيئة الاجتماعية إلى عدم تنظيم المجتمع تنظيمًا عادلا ، واقترح إعادة توزيع الثروات الموجودة على أساس جديد حتى تزداد رفاهية الأفراد .

وقد تنبأ جودوين فى رسالته بعصر ذهبي لا شك فى قدمه . وأنه فى ذلك العصر سوف يصل الإنسان إلى مرتبة الكمال ، كذلك أعلن أن الإنسان ليس له ميل أصيل إلى الشر ،

وأنة بالتربية والعدالة السياسية ، وبالببحث الحر وإزالة كل القيود التى يمكن إزالتها لىتمتع الإنسان بأوفر قسط من الحرية فى عمله ، سوف يصل البشر حتماً إلى حالة من الكمال ، وعندئذ لن تكون هناك حرب أو جريمة أو مرض أو حزن أو بغض ، لن تكون هناك حاجة إلى إدارة قضائية أو حكومة تقيم العدل بين الناس ، لأن العدل سوف يعم ، وينشئ كل إنسان بحماس شديد خير الجميع .

وفى سنة ١٧٩٨ ظهر كتيب آخر بعنوان « مقالة عن مبدأ السكان » An Essay on the Principle of Population كتبه قسيس إنجليزى اسمه توماس روبرت مالثس Thomas R. Malthus ليرد على ما كتبه جودوين وقد بين فى هذه الكتب أن سبب البؤس ليس توزيع الثروات ، وإنما هو اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية ، كما قرر مالثس أن هناك ميلا إلى ازدياد السكان بنسبة أسرع من زيادة المواد الغذائية ، ذلك لأنه يمكن لعدد السكان أن يتضاعف فى أية دولة خلال ٢٥ عاماً ، ويكون تضاعفهم بحسب متوالية هندسية بينما لا يمكن للمواد الغذائية أن تتضاعف إلا بحسب متوالية حسابية ، وبمعنى آخر قرر أن السكان يزدادون كل ٢٥ سنة بحسب المتوالية التالية :

١ : ٢ : ٤ : ٨ : ١٦ : ٣٢ : ٦٤ : ١٢٨ : ٢٥٦ : . . . إلخ .

بينما تتضاعف المواد الغذائية المتوالية الآتية :

١ : ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ : ٧ : ٨ : ٩ : . . . إلخ .

وقدر بذلك أن النسبة بين زيادة الإنتاج وزيادة السكان ستكون بعد قرنين ٩ : ٢٥٦ وبعد ثلاثة قرون ١٣ : ٤٠٩٦ .

ثم قرر مالثس أنه لما كان من المستحيل عملياً بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يزيد على كمية المواد اللازمة لمعيشتهم ، فإن كل زيادة فى السكان عن هذه الكمية مصيرها الفناء ، وهذا ما تتكفل به الطبيعة من تلقاء نفسها لحفظ التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية ، وذلك عن طريق المجاعات والأوبئة والحروب وغير ذلك من الكوارث التى أطلق عليها مالثس اسم الموانع الموجبة Positive Checks ، ولتفادى هذه النتيجة المؤلة نصح مالثس للناس أن يقللوا من النسل من تلقاء أنفسهم عن طريق تأخير سن الزواج علم الاجتماع

وامتناع من ليست لديهم موارد كافية عن الزواج ولكن بشرط المحافظة على العفة ، وقد سمي مالتس هذه الموانع بالوقاية Preventive Checks .

هكذا أراد مالتس إصلاح المجتمع ، ولقد وجه مالتس بموجات شديدة من النقد ، بل لقد اتهم بالكفر ، وكان اتهاماً قاسياً بالنسبة له كرجل دين ، ولكنه برغم كل ذلك كان أفضل من كتب حتى وقته في موضوع السكان وعلاقتهم بالأرض التي يعيشون عليها ، بل يمكن القول إن دراسة السكان العلمية بدأت بمالتس لأنه أول من وجه إلى دراستها بطريقة علمية إحصائية ، كما أن آراءه ما زلنا نجد لها مثلاً في جهات كثيرة من العالم ، نسبة كبيرة من المواليد مع نسبة كبيرة من الوفيات ولكن زيادة المواليد أكثر وتضخم السكان مستمر كما هو الحال في الصين والهند ، بل إن الدعوة الجارفة التي تحتاج العالم إلى تحديد النسل وتنظيم الأسرة في الوقت الحاضر لا تخرج عن كونها صدى لما نادى به مالتس منذ أكثر من قرن ونصف ، بل إن الدعوتين لا تختلفان إلا في الوسائل نحو تحقيق هدف واحد .

ومن المفكرين الذين اشتهروا بهذا النوع من التفكير الذي يهدف إلى إصلاح المجتمع الكاتب الإنجليزي روبرت أون Robert Owen (١٧٧١ - ١٨٥٨) وكان أول من استعمل كلمة الاشتراكية في سنة ١٨٣٥ . وعلى الرغم من أنه كان رجل أعمال إلا أنه يعتبر مؤسس المذهب الاشتراكي ، بل لقد عمل على تطبيق مذهبه على معمله لغزل القطن ، وذلك حينما استخدم أرباح مشروعه في زيادة الأجور وإنقاص ساعات العمل وتحسين مساكن العمال ورفع مستواهم المادي والمعنوي ، كما أنه قد اعتبر الظلم الاجتماعي ناشئاً عن الربح المسلوب من عمل العمال الذين يستطيعون أن يشتروا ما أنتجه عملهم لاستهلاكه نظراً لأنه يباع بثمان أعلى من أجر عملهم .

وهكذا نرى أن هؤلاء المفكرين الذين نادوا بإصلاح المجتمع قد ساهموا في نشأة علم الاجتماع من ناحية التنبيه إلى عدد من المشكلات ووجوب دراستها ، وإن كانوا هم أنفسهم لم يقوموا بدراساتها بالطرق العلمية التي كان يجب أن تدرس بها .

الفصل الرابع

نشأة علم الاجتماع

- مقدمة
- أوجيست كونت
- هربرت سبنسر
- إميل دوركايم
- فرديناند تونيز

الفصل الرابع

نشأة علم الاجتماع

مقدمة :

وقفنا في الفصول الثلاثة السابقة على تطور التفكير الاجتماعى فى مراحلہ المختلفة حتى وصلنا أخيراً إلى مرحلة أمكن اعتبارها المرحلة الممهدة لظهور علم الاجتماع ، وبذلك نتقل إلى مرحلة أخرى بدأ علم الاجتماع فيها يأخذ مكانه بين العلوم الأخرى ، وذلك ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ، حينما بدأت الدراسات الإنسانية تأخذ الاتجاه العلمى بعد أن أصبح واضحاً كيف أفاد هذا الاتجاه ، وكيف عمل على تثبيت أقدام العلوم الطبيعية كالكيمياء وعلم وظائف الأعضاء والتشريح ، فاتجهت الدراسات الإنسانية بدورها إلى البحث فى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية من ملاحظة وتجريب ومقارنة لكى تصل إلى الأخرى إلى قوانين تخضع لها الظواهر الإنسانية . ويرجع الفضل إلى الأخذ بهذا الاتجاه العلمى إلى عدد كبير من المفكرين الذين ظهروا فى أنحاء مختلفة من العالم . وعلى رأس هؤلاء كونت وسبنسر ولوبلاى وكتيليه ودوركاييم ، وسنختار فى هذا الفصل عدداً من هؤلاء العلماء لنرى إلى أى حد ساهموا فى نشأة علم الاجتماع .

أوجست كونت (Auguste Conte ١٧٩٨ - ١٨٥٧)

عالم فرنسى ، بدأ حياته العلمية سكرتيراً لسان سيمون الفيلسوف الفرنسى وعلى ذلك فلم يكن غريباً أن يتأثر كونت به فى حماسه لإصلاح المجتمع ، وفى أن أنواع الفلسفة المختلفة يجب أن تتجه نحو تحسين النوع الإنسانى خلقياً وسياسياً . ولقد حاول كونت أن يطبق فكرة أستاذه سان سيمون فى أن الظواهر الاجتماعية يمكن أن تدرس بطريقة علمية ، وكان بذلك أول من وضع الأساس لدراسة هذه الظواهر علمياً ووجوب إيجاد علم يتفرغ لدراستها أسماه Sociologie .

خصص كونت لهذا العلم جزءاً من كتابه الذى وضعه بعنوان « دراسات فى الفلسفة الوضعية » Cours de Philosophie Positive ؛ والذى استغرق وضعه حوالى ١٢ عاماً من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٤٢ . وقد تعصب كونت فى هذا الكتاب لعلمه بالحديد فوضعه على رأس العلوم من ناحية الأهمية والتعقيد وذلك حين صنف العلوم كالآتى .

١ - علم الرياضه	Mathematics	٢ - علم الفلك	Astronomy
٣ - علم الطبيعه	Physics	٤ - علم الكيمياء	Chemistry
٥ - علم الحياه	Biology	٦ - علم الاجتماع	Sociology

وقد أغفل كونت بهذا التصنيف عدداً كبيراً من العلوم مثل تلك التى ترتبط بالفنون وجميع العلوم التطبيقية ، عملية وصناعية ، كما أغفل جميع العلوم التى تعالج المسائل الجزئية الخاصة مثل علم الحيوان وعلم المعادن وعلم الجغرافيا وعلم النفس ، ولم يدخل فى تصنيفه سوى العلوم النظرية المجردة ، أى تلك التى لا تهدف إلى شئ آخر سوى معرفة القوانين ، وقد أطلق عليها اسم العلوم الأساسية لأن العلوم الأخرى كالتطبيقية مثلاً تتلقى مبادئها من العلوم النظرية المجردة ، ويكفى أن يوجه الاهتمام إليها ، لأن فى منهجها وفى تقديمها أوضح دليل على الجهود الخاص الذى بذله الذكاء الإنسانى . وهذا إذن هو المجال الذى يمكن الوقوف فيه على قوانين تطورهذا الذكاء .

وعلى أساس هذا المبدأ يتم التدرج العام للعلوم الأساسية دون مشقة ، فبناء على درجة

العموم التي تنقص شيئاً فشيئاً ، وعلى درجة التعقيد التي تزداد شيئاً فشيئاً تأتي العلوم الرياضية أولاً ، ثم يأتي بعدها كل من علم الفلك وعلم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم وظائف الأعضاء أو علم الحياة ، ثم علم الطبيعة الاجتماعية أو علم الاجتماع ، فالعلم الأول يفحص أشد الظواهر عمومية وأقلها تركيباً وأشدّها تجريداً وأكثرها بعداً عن الإنسانية . وتؤثر هذه الظواهر في جميع الظواهر الأخرى دون أن تتأثر بها . أما الظواهر التي يدرسها العلم الأخير فهي أشد الظواهر خصوصاً وأكثرها تركيباً وأشدّها اهتماماً بالأمور الحسية ، وهي أكثرها أهمية من الوجهة المباشرة للإنسانية . وهي تتوقف إن قليلاً وإن كثيراً على جميع الظواهر السابقة لها . وبين هذين الطرفين الأقصيين تزداد درجة الخصوص والتركيب والطابع الشخصي شيئاً فشيئاً^(١) .

تقسيم علم الاجتماع عند كونت :

قسم كونت في كتابه « دراسات في الفلسفة الوضعية » علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين .

الأول : علم الاجتماع الخاص بالاستقرار أو الاستاتيكا الاجتماعية Statique Social .
والثاني : علم الاجتماع الخاص بالتطور أو الديناميكا الاجتماعية Dynamique Social .
ولم يفكر كونت في أن يجعل علم الاجتماع الخاص بالاستقرار وعلم الاجتماع الخاص بالتطور علمين مستقلين ، وإنما اعتبرهما مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة ، وعلى ذلك فلا يوجد بينهما فاصل جامد وأن التقسيم بينهما لا يكون إلا في الملاحظة فقط ، فالملاحظة في القسم الأول تفترض في المجتمع حالة الثبات بينما تفترض في التقسيم الثاني ناحية التطور .

ولا شك أن هذا التقسيم لابد وأن يكون جوازاً أو فرضاً لأن المجتمع يتغير في كل وقت لكن مع ذلك يمكننا أن نختار لحظة من اللحظات ندرس فيها المجتمع استاتيكيّاً وما يساعد على ذلك أن المجتمع في تغيره يكون بطيئاً في العادة .

ودراسة الاستقرار الاجتماعي في نظر كونت هو نوع من التشريح الاجتماعي يهتم

(١) لينى بريل : فلسفة أوجست كونت ، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوى (القاهرة ١٩٥٢)

بالدراسة الوضعية تجريبية كانت أو عقلية للتفاعلات والتأثيرات المتبادلة التي تحدث بشكل مستقر بين الأجزاء المختلفة للجهاز الاجتماعي ، وعلى ذلك فالاستقرار الاجتماعي يهتم بدراسة الأجزاء المختلفة للمجتمع ومدى تأثير هذه الأجزاء على الأجزاء الأخرى وتأثيرها بها ، وما يؤدي إليه ذلك من عمليات اجتماعية تقوم على التعاون بين الأفراد وتوزيع العمل بينهم ، كما يدرس الانسجام بين أجزاء المجتمع ونظمه وهو ما سماه Consensus Social وهو ما يعنى اعتماد الظواهر الاجتماعية المتبادل على بعضها Mutual Interdependence ، وهو أحد الأسس الهامة في علم الاجتماع ، كما أنه المبدأ الأساسي للدراسة الاستقرارية عند كونت . وإذا قلنا هذا المبدأ كان لابد لنا أن نرفض مبدأ وجود علوم اجتماعية مستقلة اقتصادية أو قانونية أو غيرها ، وهذا هو ما دعا كونت إلى رفض مبادئ المدرسة الإنجليزية الاقتصادية الكلاسيكية التي نادى بها ريكاردو وآدم سميث لأنها كانت تنظر إلى الظواهر الاقتصادية كما لو كانت مستقلة عن الحياة الاجتماعية ، كما كانت تحاول على هذا الأساس أن تصل إلى قوانين اقتصادية بحتة ؛ متجاهلة بذلك أثر الحياة الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية الأخرى .

وقد رأى كونت بعد تحليله الاستاتيكي للمجتمع أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع وأنها يجب أن تكون لذلك وحدة الدراسة لأنها أول خلية في جسم المجتمع وأول ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية ، وأن المجتمع الإنساني في نظره يتكون من أسر لا من أفراد ، فالفرد فكرة مجردة في نظر علم الاجتماع ، وكل قوة اجتماعية تنتج عن تعاون يتفاوت نطاقه سعة أو ضيقاً ، أى عن تضافر النشاط بين عدد كبير أو صغير من الأفراد ، والقوة الطبيعية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تكون فردية محضة . . . وإذا كانت الأسرة هي العنصر الأول في علم الاجتماع الخاص بالاستقرار فإن هذا العنصر في ذاته يتركب على الرغم من ذلك من أشخاص مستقلين بطبيعة الحال ، ولا يمكن مقارنتهم بناتاً بالخلايا . . فالنوع الإنساني من الأنواع التي يعيش فيها الأفراد في جماعات لا يختلف حفظها من الدوام فحسب ، بل لا يلبث هؤلاء الأفراد أن يكونوا جماعات محددة وثابتة . وتلك ظاهرة تشهد بها التجربة ، فالحياة في المجتمع حالة طبيعية بالنسبة للإنسان ، وإذن فنظرية العقد الاجتماعي نظرية باطلة . . لأن غريزة التجمع فطرية في أنواع الإنسان ، وأنها ترجع إلى الميل الغريزي إلى حياة الجماعة بغض

النظر عن كل نفع شخصي ، إذ غالباً ما يكون ذلك التجمع على حساب المنفعة الفردية الملحة ، فالمجتمع لا يقوم إذن على فكرة المنفعة ، إذ لم تظهر هذه المنفعة إلا بعد تكوين المجتمع ^(١) .

ولقد انتهى كونت من دراسته أيضاً إلى أن القوانين التي تحكم الأسرة تخالف القوانين التي تحكم المجتمع وأن المجتمع لا يمكن تفسيره بالقوانين التي تحكم الأسرة ، لأن المجتمع وإن كان يتكون من الأسر إلا أنه هو نفسه ليس أسرة كبيرة كما أنه ليس مجموعة من الأسر المتراسة التي تعيش معاً ، فالأسرة والمجتمع يتميز كل منهما عن الآخر بصفات غاية في الوضوح ، « فالأسرة اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقية والعاطفية ، أما الناحية العقلية فيها فثانوية جداً . والمبدأ الذي تقوم عليه الأسرة يوجد في الوظائف العاطفية كالحنان المتبادل بين الزوجين وحنو الآباء على الأبناء ، أما المجتمع فليس اتحاداً بل تعاوناً ، ويمتاز على وجه الخصوص بطبيعة عقلية ، أما الناحية العاطفية فثانوية » ^(٢) . وسنرى في جزء قادم من هذا الكتاب كيف تأثر فرديناند تونيز بهذا الرأي عندما نشر نظريته عن الجماعة والمجتمع .

ولم ينس كونت عند تحليله للحالة الاستقرارية للمجتمع أن يتكلم عن بعض النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظم الحكومية والنظام الديني ، وانتهى من دراستها إلى طائفة من الآراء حول تنظيم الحياة الاقتصادية والحياة الاخلاقية ، كما نوه إلى ضرورة قيام دين جديد هو « الدين الوضعي » الذي يقوم على أساس عبادة الإنسانية كفكرة تحل محل فكرة الإله في الديانات السماوية .

أما عن الجزء الثاني الخاص بدراسة الحالة التطورية أو الديناميكية للمجتمع فهو أهم جزء في فلسفة كونت الوضعية ، وهي تقف من الدراسة الاستقرارية موقف علم وظائف الأعضاء من علم التشريح . فالاستقرار الاجتماعي إذا كان يهدف إلى دراسة الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي ، فإن التطور الاجتماعي يدرس عوامل التقدم في المجتمع أو التغير الاجتماعي ، وهو يدرس بذلك تغير النظم الاجتماعية من عصر لآخر ، والعوامل التي تؤثر في ذلك المجال .

(١) لينى بريل : المصدر السابق صفحتا ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢) لينى بريل : المصدر السابق ص ٢٤٨ .

وكان أهم شيء في نظر كونت من هذه الناحية هو التقدم الإنساني الذي يتمثل في تحسن الظروف أو تقدم المعرفة كحقيقة علمية وأن الإنسان مستمر دائماً في تقدمه ، وعلى ذلك كان أهم ما يميز الدراسة الديناميكية عند كونت هي فكرة التقدم Progress ، وقد رأى أن التقدم ظهر أولاً في العلوم الطبيعية : ثم أخذ يتجه خطوة بعد أخرى إلى النواحي الاجتماعية ، وعلى ذلك فالقانون الوحيد للدراسة الديناميكية هو قانون التقدم الإنساني ، وقد وضع ذلك في قانون الثلاث حالات Loi des trois etats الذي وضعه كمتانون عام تخضع له المجتمعات الإنسانية في تطورها وتقدمها ، أما هذه الحالات الثلاث فهي :

١ - الحالة اللاهوتية أو الدينية L'état theologique

٢ - الحالة الميتافيزيكية L'état metaphysique

٣ - الحالة الوضعية L'état Positive

وقد قسم : كونت الحالة الأولى ثلاث مراحل ، مرحلة وثنية Fetichisme ومرحلة تعددية Polytheisme ومرحلة توحيدية Monotheisme . وقد رأى أن المرحلة الثالثة من الحالة الأولى بدأت بظهور المسيحية والإسلام ، وأن الحالة الثانية (الميتافيزيكية) فقد بدأت بعصر النهضة ، أما الحالة الثالثة فبدأت بالثورة الفرنسية ، وهي بذلك تكون قد بدأت في الوقت الذي كان يعيش فيه كونت ، وأنها تتميز بظهور الفلسفة الوضعية وتحسن المعرفة تبعاً لذلك .

ويمكن أن نلخص قانون الثلاث حالات لكونت في أن العقل الإنساني أو التفكير الإنساني قد انتقل في إدراكه لكل فرع من فروع المعرفة من الدور الديني إلى الميتافيزيكي إلى الوضعي ، هذا مع ملاحظة أن كونت قد استخدم كلمة اللاهوت بمعنى خاص جداً فيطلقها على طريقة عامة تطبق في فهم مجموعة الظواهر ، وهذه الطريقة تفسر ظهور هذه الظواهر بالرجوع إلى إرادة الآلهة ، وهو لا يعني هنا أي معنى عقل أو مقدس . وإنما يستخدم اصطلاح لاهوتي للدلالة على تفسير ظواهر الطبيعة عن طريق الأسباب الخارقة للعادة والقائمة على التعسف . وإذا فكلمة لاهوتي في نظره معناها خرافي أو خيالي أو أسطوري وذلك حينما يعزو إلى الآلهة رغبات وتصرفات إنسانية يرجع إليها في تفسير أسباب الظواهر . أما الحالة

الميتافيزيكية فهي مرحلة انتقال بين الحالة الأولى وهي اللاهوتية والحالة الثالثة وهي الوضعية أو العلمية ، وعلى ذلك فهي مرحلة مزج بين الحالتين لأن الأفكار الميتافيزيكية تتصل في آن واحد بعلم اللاهوت وعلم الطبيعة ، والحالة الميتافيزيكية أقرب إلى الحالة الأولى منها إلى الثالثة ، ذلك لأنها تستعيز عن الإرادات الإلهية بالقوى وعن الخالق بالطبيعة ، ولكنها تنسب إلى القوى والطبيعة وظيفة شديدة الشبه بوظيفة الإرادات الإلهية ومن أمثلة ذلك تلك القوى التي تفترض لتفسير بعض الظواهر مثل قوى الروح والأثير والمبدأ الحيوى .

وإذن يميز كونت الدور اللاهوتى أو الدينى بأن العقل كان يفسر كل ما حوله من ظواهر عن طريق نسبتها إلى الآلهة والأرواح الخفية وهي قوى خارجة عن الظواهر نفسها ، أما الدور الميتافيزيكي فيميزه بأن العقل فيه كان يفسر الظواهر بمعان مجردة أو قوى خفية أو علل لا يقوى على إثباتها ، ثم أخيراً يميز الدور الوضعى أو العلمى بأن العقل فيه يفسر الظواهر بنسبتها إلى قوانين وضعية تؤثر فيها .

ويطبق كونت هذا التطور العقلى على تطور المجتمعات الإنسانية ، بل يطبقه أيضاً على الفنون وتطورها وعلى الحضارة والقانون والسياسة والأخلاق ، كما يقول إنه لا يمكن فهم تطور كل هذه الأمور إلا إذا وقفنا على تاريخ التطور العقلى لأن هذا التطور فى نظره هو المحور الأساسى الذى تدور حوله مظاهر النشاط الاجتماعى ، وأن أى تطور يطرأ على الفكر يظهر أثره فى جميع نواحي الحياة الاجتماعية ، وعلى ذلك فهو يرجع كل تغير اجتماعى فى أى نشاط فى المجتمع إلى التغير الذى يحدث فى التفكير الإنسانى « لأن قانون التطور العقلى للإنسانية — أى قانون الحالات الثلاث — هو القانون الجوهرى فى علم الاجتماع الخاص بالتطور على النحو الذى كان يتصوره كونت . ومن ثم فهو كذلك بالنسبة إلى العالم الاجتماعى بأسره ، ذلك لأن العقلى أهم جميع العوامل التى يؤدى تطورهما وتضامنها فى آن واحد إلى تقدم الإنسانية ، وهو أكثر العوامل سيطرة ، بمعنى أن العوامل الأخرى تتوقف عليه أكثر من أن يتوقف عليها ، وما كان من الممكن أن نفهم تاريخ الفنون والنظم والعادات الخلقية ، والقانون والحضارة على وجه العموم دون أن نفهم تاريخ التطور العقلى ، أى دون أن نفهم طور العلم والفلسفة ، فى حين أنه من المستطاع على أكمل وجه من الدقة أن نفهم

التطور العقلى دون أن نفهم تطور الظواهر الأخرى ، فهذا التطور إذاً هو المحور الرئيسى الذى تنتظم حوله الظواهر الاجتماعية الأخرى . وهكذا فالقانون الذى يعبر عن هذا التطور هو القانون الأساسى إلى أكبر حد وهو أشد القوانين عموماً بالمعنى الدقيق الذى يدل عليه كونت بهذه الكلمة ، فتحديد كونت لهذا القانون معناه أنه يحكم سلفاً بمشروعية العلم الاجتماعى بأسره ، وهو لا يبرهن بهذا الأمر نفسه على أن ذلك العلم ممكن فحسب ، بل على أنه يوجد منذ الآن ، وهذا هو السبب فى الأهمية الكبرى التى ينسبها إلى قانون الحالات الثلاث ^(١) .

وإذا فكونت يرى أن قانون الثلاث حالات هو نفسه القانون الذى يفسر به جميع مظاهر التطور الاجتماعى . كما أن هذا القانون فى نظره لا يحول بين الإنسان وبين أن يعمل فى مواجهة الأحداث التاريخية . ولكنه فى هذه الحالة « لن يغير النظام الذى تسير فيه المراحل المختلفة للتطور لأنه محدد بقوانين ، كما لا يستطيع أى مؤثر خارجى ولو كان هذا المؤثر هو الإنسان بصفة خاصة ، أن يقلب هذا النظام أو يبدله أو يختصر إحدى المراحل التى يجب أن يمر بها ، وكل ما يمكن القيام به هو العمل على سرعة التطور ، أى تمهيد السبيل لحدوثه فى سهولة ويسر ويؤيد التاريخ هذا ، فلم يحدث قط أن رأينا أن تدخل الإنسان يؤثر فى الظواهر الاجتماعية إلا من حيث قوتها أو سرعتها » ^(٢) .

وبذلك لا ينكر كونت تدخل الإنسان ولكنه يؤكد أن هناك طريقاً لا يتغير لسير التطور الإنسانى أى أن هناك تغيرات تحدث فى سير التطور الإنسانى دون أن يكون هناك أى تدخل للإنسان فيها .

وبرغم أن هذا القانون يعتبر أهم ما خلفه كونت فقد وجه إليه كثير من أوجه الاعتراض والنقد يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ - يعتبر كونت أن الإنسانية كل لا يتجزأ، وأنها عبارة عن مجتمع واحد يخضع لنفس القانون فى الوقت الذى نجد فيه مجتمعات جزئية مختلفة لأن المجتمع الإنسانى

(١) ليفى بريل : المصدر السابق صفحة ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) نفس المصدر صفحة ٣٦٥ .

ليس مجتمعاً في صيغة المفرد وإنما هو عدد من المجتمعات لا تسير في تطورها وتقدمها على نمط واحد في فهم وإدراك الظواهر لأن كل مجتمع يختلف عن الآخر في طبيعته واستعداده وطريقة فهمه للأمور المختلفة ، وإذن فالمرحلة التي تجتازها المجتمعات ، تختلف تبعاً لذلك من مجتمع لآخر .

٢ - يختلف الطريق الذي سلكه العقل الإنساني عن ذلك الذي حدده كونت ، ففي كثير من الأمور كان الفهم الوضعي للأمور سابقاً للفهم الديني أو الميتافيزيكي ، وقد تمثل ذلك قديماً في فهم كثير من الحقائق الرياضية والفلكية ، قبل أن يظهر كثير من العلوم الأخرى ، كما نجد أنه لا تزان توجد مجتمعات تفسر الحقائق العلمية القائمة حالياً تفسيراً دينياً أو ميتافيزيكياً على الرغم من أننا نجتاز حالياً المرحلة الوضعية في نظر كونت .

٣ - يرجع كونت تطور الظواهر الاجتماعية إلى التفكير وحده في الوقت الذي نجد فيه هذه الظواهر تخضع وتتفاعل مع عوامل أخرى كثيرة والتي تتميز بأن التفكير هو أحدها وليس السبب الوحيد لهذا التطور .

٤ - لا يستمد قانون الثلاث حالات حقائقه من التاريخ ككل وإنما هو فكرة فلسفية اختار لها كونت مجتمعات معينة من التاريخ حاول تطبيقها عليها دون استقراء لتاريخ كل المجتمعات الإنسانية ، ولو فعل كونت ذلك لتبين له عدم انطباقه على كثير من هذه المجتمعات . والقانون بذلك ينقصه الأساس الوضعي .

٥ - يفسر هذا القانون الحضارة بأنها التقدم ، بينما نجد أن الحضارة عبارة عن مستوى عام للحياة المادية والروحية للمجتمع دون نظر إلى تقدمها أو تأخرها .

٦ - لا تفسر الحالات الثلاث في تعاقبها أسباب تطور المجتمع ، فإذا استعرضنا التاريخ لا نجد أن الحالة الوضعية تأتي دائماً بعد الحالة الميتافيزيكية وبعد الحالة الدينية ، وإلا فأين كانت أوروبا في العصور الوسطى ؟ هل كانت تجتاز المرحلة الوضعية أو الدينية أو الميتافيزيكية ؟ الواقع أنها كانت خليطاً من كل هذه الحالات التي كانت ممثلة في كثير من النواحي السائدة جنباً إلى جنب ، بل الواقع أن أى مجتمع حتى وقتنا هذا نجد فيه مظاهر التفكير اللاهوتي والميتافيزيكي والوضعي ممثلة معاً .

هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠ - ١٩٠٣)

من العلماء الإنجليز الذين ساهموا في نشأة علم الاجتماع بدأ دراسته بعلم الحياة ثم بعلم النفس ، وأخيراً اتجه إلى علم الاجتماع ، وعلى ذلك فقد دخل هذا المجال متأثراً بدراسته الأولى ، وهى الدراسات الحيوية ، فوجدناه ينتمى إلى مدرسة جديدة هى المدرسة العضوية .

ويمكن تلخيص المبادئ التى تقوم عليها هذه المدرسة فيما يلى^(١) :

- ١ - اعتبار علم الحياة هو الأساس الذى يقوم عليه علم الاجتماع .
- ٢ - أن المبادئ الحيوية يجب أن يكون لها اعتبارها عند تفسير الظواهر الاجتماعية
- ٣ - أن المجتمع الإنسانى وحدة حية تختلف عن كونها مجرد مجموعة من الأفراد المنعزلين .

٤ - لما كان أفراد المجتمع يخضعون للقوانين البيولوجية فإن المجتمع الإنسانى بذلك لا يخرج عن كونه كائناً عضوياً .

٥ - لما كان المجتمع الإنسانى كائناً عضوياً يتكون من خلايا حية ، (الأفراد) أصبح المجتمع بذلك كالكائن العضوى فى تركيبه وأعضائه ووظائفه .

ويعتبر كتاب مبادئ علم الاجتماع The Principles of Sociology الذى نشره سبنسر فى سنة ١٨٧٦ أهم ما كتب فى علم الاجتماع ، وقد وضع فيه سبنسر نظريته العضوية التى اشتهر بها ، وهو يسأل فى كتابه « ما هو المجتمع » ؟ ثم يجيب عن ذلك بأنه كائن عضوى ، ثم يبين سبنسر بعد ذلك أوجه الشبه بين الكائن العضوى البيولوجى (الفرد) وبين الكائن العضوى الاجتماعى (المجتمع) وقد حددها فيما يلى^(٢) :

- ١ - اشتراك الاثنين فى ظاهرة النمو ، فالفرد ينمو وكذلك المجتمع .
- ٢ - يتميز الاثنان أثناء عملية التغير باختلاف فى التكوين والوظائف .

(١) Pitirim Sorokin, Contemporary Sociological Theories (N.Y., 1928) pp. 207 - 208.

(٢) H. Spencer; The Principles of Sociology, (N.Y., 1910) pp. 447 - 467.

- ٣ - تتوقف الأجزاء في كل منهما على بعضها .
- ٤ - يتكون كل من الاثنين من وحدات توجد على شكل خلايا في الكائن العضوى البيولوجى وعلى شكل أفراد في الكائن العضوى الاجتماعى .
- ٥ - لا تعنى إصابة أى جزء في الاثنين انهيار أو إصابة الكل دائماً .
- ٦ - لكل منهما جهاز خاص يقوم بمهمة بقاءه وحفظه يتمثل في جهاز التغذية ودورة الدم في الفرد والجهاز التجارى في المجتمع ، كما أن لكل منهما جهازاً منظماً يتمثل في الجهاز العصبى عند الفرد ونظام الحكومة في المجتمع .
- وإلى جوار أوجه الشبه هذه وجد سبنسر أن هناك أوجهاً للاختلاف بين الكائنين حددها فيما يلى :

١ - تكافؤ أجزاء الكائن العضوى البيولوجى Symmetrical بينما يتميز المجتمع بعدم تكافؤ Asymmetrical

- ٢ - يتميز جسم الإنسان بأنه كل متصل الأجزاء Concrete بينما يتميز جسم الجماعة بأنه منفصل الأجزاء Discrete .
- ٣ - يتركز الشعور عند الفرد في الجهاز العصبى أى في جزء صغير من الجسم بينما يوجد في الجماعة موزعاً على وحداتها .

هذا وقد ساهم سبنسر في علم الاجتماع بنظرية أخرى عن السكان وأسباب نموهم وقد كان في هذه أيضاً متأثراً بدراسته البيولوجية ، وذلك حينما رأى أن العوامل البيولوجية مسئولة عن زيادة السكان أو نقصهم وذلك على أساس الربط بين الجهد الذى يبذله الإنسان في بناء شخصيته وإثبات ذاته وبين مقدرة جهازه البيولوجى على الإنسال . وقد قال في ذلك « إن في الطبيعة تنافراً بين الذاتية والتوالد ، فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهود لتأكيد وجوده ونجاحه ضعفت جهوده في الإنسال » .

„There is in nature an antagonism between individuation and genesis, The more strenuous the adjustments the individual must take to ensure his own existence and success, the weaker are his efforts toward reproduction.“^(١)

وقد رجح سبنسر صدق نظريته بقلة نسل السيدات المشتغلات بعقولهن ، واللائى

ينتسب عادة للطبقة العليا ، فرغم أن تغذيتهم أفضل في العادة من تغذية سيدات الطبقة الفقيرة ، ورغم أنهم ينلن رعاية صحية أفضل فإن تناسلهم ضعيف بسبب الإجهاد الذهني الذي يؤثر على تركيبهم العضوي ، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التناسل . كما يرى أن مظاهر هذا الضعف لا تقتصر على ما يشيع بينهم من عقم فحسب ، ولا في انقطاعهم المبكر عن الحمل قبل النساء الفقيرات فقط ، وإنما يبدو ذلك بجلاء فيما يلاحظ على الكثيرات منهم حين يعجزن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهن رعاية كاملة صحيحة . وسنسر بذلك يرى أن المقدرة على إنجاب طفل بمعناه الصحيح تعني المقدرة على ولادته كاملة التكوين وعلى مد أمه له بالغذاء الطبيعي طوال مدة الرضاعة الحقيقية ، « وهذا ما تعجز عنه أولئك الفتيات هزيلات الصدور اللائي يكابدن من ضغط التعليم العالي وشدة وطأته عليهن ، وهذه الظاهرة تنطبق على كل السيدات اللائي حصلن على ثقافة عالية »^(١) .

ولقد اعتقد سنسر أنه بهذا قد اكتشف قانون الطبيعة الأعظم ، كما تنبأ بنتائج هذا القانون حينما ذكر أن مشكلة ضغط السكان ستختفي مع ما يصاحبها . من شروء ما دام الإنسان ينشد الرقي ويبدل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك . وقد دعم سنسر رأيه في السكان بحقائق كثيرة عن حياة الحيوان والنباتات ، ولكنه كان أكثر اهتماماً بوضع نظرية في مسألة السكان تنسجم مع نظريته العامة في التطور البيولوجي وأكثر منه بالبحث عن الحقيقة ، إذ إن الحياة في الواقع لا تنطوي على مثل هذا الترابط الجميل الذي تشف عنه نظرية سنسر ، وليس في الحياة ما يبرر هذا التفاؤل السهل الذي يشيع في نظريته .

إميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨ - ١٩١٧)

يعتبر إميل دوركايم من أبرز من ساهموا في نشأة علم الاجتماع ، إذ كان له دور هام وأساسي في تحديد موضوع العلم ووضع منهجه وطرق دراسته ، كما اشتهر بدراساته في الظواهر الاجتماعية وطبيعتها وتحديد صفاتها . وقد تميز دوركايم بأنه جمع في دراسته بين المنطق والفلسفة والطريقة العلمية التي تعتمد على استقراء الحوادث ، وهذا ما جعل مؤلفاته تمتاز عن مؤلفات من سبقوه . وسنستعرض معاً أهم ما أضافه دوركايم في علم الاجتماع من دراسات كان لها أكبر الأثر في تدعيم مركز هذا العلم بين العلوم الأخرى .

وإذا بدأنا بكتابه « قواعد المنهج الاجتماعي » Les règles de la methode sociologique نجد دوركايم وقد خصصه لدراسة الظواهر الاجتماعية ، تعريفها وخواصها ، وطرق ملاحظتها وتفسيرها ودراساتها إجمالاً . وفي تعريفه للظاهرة الاجتماعية يقول إنها « كل ضرب من السلوك ، ثابتاً كان أو غير ثابت ، ويمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي . على الأفراد ، أو هي سلوك يعم المجتمع بأسره ، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية » ^(١) .

ومن أهم ما اشتهر به دوركايم في كتابه هذا هو رأيه في وجوب دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجة بالنسبة إلى شعور الأفراد ، وقد دافع عن هذا الرأي بقوله : « إن الشيء يقابل الفكرة بمعنى أن معرفتنا له تأتي من الخارج على حين أن معرفتنا بالفكرة تأتي من الداخل ، والشيء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة .. وهو كل ما لا نستطيع أن نكون لأنفسنا عنه فكرة تنطبق عليه تمام الانطباق لمجرد قيامنا بعملية عقلية تحليلية ، وهو كل ما لا يستطيع العقل إدراكه إلا بشرط أن يخرج من عزلته ، وأن ينتقل بالتدرج وعن طريق الملاحظة والتجربة من خواصه الأكثر ظهوراً والأقرب تناولاً إلى خواصه الأكثر خفاء والأبعد غوراً . وحينئذ فليس معنى أننا نعالج طائفة خاصة من الظواهر على أنها أشياء هو أننا ندخل هذه الظواهر في

(١) إميل دوركايم : قواعد المنهج في علم الاجتماع - ترجمة محمود قاسم (القاهرة ١٩٥٠) صفحة ٤١ .

طائفة خاصة من الكائنات الطبيعية ، بل معنى ذلك أننا نسلك حياتها مسلكاً عقلياً أى أننا نأخذ في دراستها وقد تمسكنا بالمبدأ الآتي : وهو أننا نجهل كل شيء عن حقيقتها ، وأنها لا نستطيع الكشف عن خواصها الذاتية أو عن الأسباب المجهولة التي تخضع لها عن طريق الملاحظة الداخلية ، مهما بلغت هذه الطريقة مبلغاً كبيراً من الدقة ، ومهما كانت هذه الظواهر داخلية بالنسبة إلينا ، كما يدل على تعريفها فإن شعورنا بها لا يوقعنا في الواقع على حقيقتها الداخلية ولا على طريقة نشأتها ، فالمعرفة التي تأتي عن طريق هذا الشعور معرفة مقصورة ، ويمكن تشبيهها بالإحساسات التي نعرف بها الحرارة والضوء والصوت والكهرباء ، فهذه كلها إحساسات غامضة عابرة شخصية ، وليست معاني واضحة محددة يمكن استخدامها في تفسير الظواهر . . ومن ثم فإنه يجب على عالم الاجتماع أن يشعر حين يطرق العالم الاجتماعي بأنه يلج عالماً مجهولاً ، ولا مناص له من أن يشعر بأنه يوجد وجهاً لوجه مع بعض الظواهر التي تخضع لقوانين ما كان يدور بخلفه قط أنها توجد حقيقة ، كما كان الأمر فيما يتعلق بقوانين الحياة قبل أن ينشأ العلم الذي يدرسها^(١) .

أما عن اعتبار الظواهر الاجتماعية خارجية بالنسبة إلى شعور الأفراد ، فيرى دوركايم أنه على الرغم من ضرورة وجود الأفراد حتى يوجد المجتمع ، فإن جزئيات المجتمع تختلف في طبيعتها عن الفرد ذاته ، لأن تفاعل العناصر فيما بينها ينشأ عن اتحادها بعض المظاهر الجديدة التي لا توجد في كل عنصر من تلك العناصر على حدة مع وجودها في الكل الذي نشأ بسبب اتحادها . وعلى ذلك فالظواهر الاجتماعية لا توجد في أجزاء المجتمع ، ونعني بها هنا أفرادها ، وإنما توجد في نفس المجتمع الذي أوجدتها . وعلى ذلك تكون خارجة عن شعور الأفراد في حالة تفرقهم ، وعلى ذلك فالحالة النفسية التي تمر بشعور الجماعة تختلف في طبيعتها عن الحالات التي تمر بشعور الفرد ، وهي تصورات من جنس آخر ، وتختلف عقلية الجماعات عن عقلية الأفراد ولها قوانينها الخاصة^(٢) . ويعني دوركايم بذلك أننا إذا أردنا فهم الفكرة التي يكونها المجتمع

(١) المرجع السابق صفحات ٨ - ١٢ .

(٢) المرجع السابق : صفحات ١٥ ، ١٦ .

عن نفسه وعن العالم المحيط به ، فلا بد لنا من دراسة طبيعة هذا المجتمع بما يحتويه من عناصر مختلفة أحدها أفرادهم أنفسهم .

ولقد اهتم دوركايم أيضاً في نفس الكتاب بفكرته عن خاصية القهر *La contrainte* المصاحبة للظواهر الاجتماعية ، وهو يرى في ذلك « أن ضروب السلوك والتفكير الاجتماعيين أشياء حقيقية توجد خارج ضوائر الأفراد الذين يجبرون على الخضوع لها في كل لحظة من لحظات حياتهم ، فهذه الضروب أشياء ذات وجود قائم بنفسه ، ويجدها الفرد تامة التكوين منذ ولادته ، وهو لا يستطيع القضاء عليها أو أن يغير من طبيعتها ، ولذا فإنه يجبر على أن يحسب لها حسابها . وإنه لمن العسير كل العسر (ولا نقول من المستحيل) أن يغير أشكالها ، ذلك لأنها تساهم إلى حد ما في خلق كل من النفوذ المادى والأدبى الذى يباشره المجتمع على أفرادهم » (١) .

وما سبق نرى أن دوركايم يعتبر أن الظواهر الاجتماعية توجد خارج الفرد وتأتى إلى عقله كشئ خارجى على شكل قواعد خلقية أو دينية أو قانونية أو منطقية ، ولما كانت تأتى وتصحبها عادة قوة ملزمة أو قهرية ، فإن هذا يساعدها على أن تفرض نفسها على الفرد بصرف النظر عن رغباته الفردية ، هذا ما دعا دوركايم يؤمن بوجود العقل الجمعى *Group mind* والمشاهدة الجماعية *Collective representation* كاشياء مستقلة تختلف عن العقل الفردى والمشاهدة الفردية والظواهر النفسية .

أما في كتاب تقسيم العمل الاجتماعى *De la division du travail social* الذى أصدره دوركايم سنة ١٨٩٣ ، فقد حلل فيه التضامن الاجتماعى من حيث أسبابه وأشكاله وآثاره . وقد اتخذ دوركايم الجزء الأول من تقسيم العمل معاملاً للتغير وحاول أن يربط بينه وبين الظواهر الاجتماعية والنفسية التى تتغير نتيجة للتغير الذى يطرأ على تقسيم العمل ، ويمكن أن نلخص أهم ما انتهى إليه دوركايم في هذا الشأن فيما يلى :

١ - أن تقسيم العمل إذا كان ضئيلاً كان . لذلك أثره على تصرفات ونفسية الإنسان ، فالأفراد يكونون متشابهين في النواحي النفسية والحلقية والاجتماعية ، وحيث

تكون عقائدهم وآراؤهم وتصرفاتهم متشابهة ، كما تسود بينهم تقاليد واحدة وينعدم بينهم عنصر الفردية ، أما إذا ازداد تقسيم العمل فقد اختفى تبعاً لذلك تشابههم النفسى والخلقى ، كما يزداد شعورهم بفرديتهم ، وتختلف أذواقهم وعقائدهم وآراؤهم ، كل هذا نتيجة للتخصص الذى يأتى عن طريق التوسع فى تقسيم العمل .

٢ - يكون للجريمة وقع كبير على الجماعة فى المرحلة الأولى وعلى ذلك يكون مرتكبها وجماعته مسئولين جميعاً عنها وينالهم جميعاً العقاب ، أما إذا ازداد تقسيم العمل فتصبح الجريمة فردية ويعاقب عليها مرتكبها فقط :

٣ - يكون التضامن بين الأفراد فى المرحلة الأولى على أساس ميكانيكى Mechanistic solidarity يقوم على أساس التشابه بين الأفراد حيث تكون الرابطة بينهم ناتجة عن اتحادهم فى الرأى العام نتيجة للتشابه العقلى والخلقى بينهم . ثم تتغير هذه الرابطة التى توجد بينهم فى المرحلة الثانية وهى مرحلة تقسيم العمل ، لأن تقسيم العمل هو نفسه الذى يشعرهم بحاجتهم إلى بعضهم وبأنهم يستطيعوا الحياة بدون تعاونهم ، وبذلك يحل التضامن العضوى Organic solidarity محل التضامن الميكانيكى .

٤ - يقوم التنظيم الاقتصادى فى المرحلة الأولى على أساس الملكية الجمعية بينما تظهر الملكية الفردية والفردية الاقتصادية والتعاون التعاقدى والحرية فى اختيار الحرف وانحياز الأوضاع الاقتصادية الوراثية وظهور المواهب والقدرات الخاصة ، تأتى كل هذه الأوضاع نتيجة للتوسع فى تقسيم العمل .

٥ - تشارك الجماعة كلها فى معالجة أمورهم السياسية والقضائية والاجتماعية فى المرحلة السابقة لتقسيم العمل بينما يتغير الأمر بعد ذلك بظهور التخصص الوظيفى السياسى وظهور النظم التعاقدية بين الحكومة والأفراد .

وهكذا ينتهى دوركاييم إلى أن هناك تأثيراً مباشراً لتقسيم العمل كعامل اجتماعى على الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية والنفسية وهى نتيجة توضح لنا كيف أن دوركاييم بهذه الدراسة كان متأثراً بمبدأ خضوع الظواهر النفسية للظواهر الاجتماعية .

ويبحث دوركاييم فى الجزء الثانى من الكتاب عن الأسباب التى تدعو إلى ازدياد تقسيم العمل نفسه ، أو ما هو معامل التغير فى هذا التقسيم ؟ وقد بحث عن ذلك بين

الظروف الاجتماعية نفسها ، وانتهى إلى أن أحد العوامل الهامة في ذلك هو الزيادة في السكان مع ما يصاحبها من زيادة في كثافتهم ، وأثر ذلك في تركيب المجتمع ، ذلك لأن هذه الزيادة تدعو إلى زيادة الصراع من أجل الحياة ، فلو أن كل أفراد المجتمع قاموا بعمل واحد قلت فرصتهم في الحصول على ما يعيشون عليه لأن المنافسة ستكون على أشدها بين ما يقومون به من عمل واحد . أما إذا اختلف الأفراد في أعمالهم فإنهم يتمكنون من المعيشة معاً دون صراع كبير كما تزداد فرصتهم في الحصول على ما يعيشون عليه . وعلى ذلك فإن الزيادة في كثافة السكان تدعو إلى الزيادة في تقسيم العمل ، وهذه الزيادة تدعو إلى تأثير في العمليات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي والنواحي النفسية للأفراد كما أوضح ذلك في الجزء الأول من الكتاب .

ويبدو نفس الاتجاه الاجتماعي عند دوركايم في بحثه عن الانتحار ، والذي ظهر بهذا العنوان في سنة ١٨٨٧ Le suicide وقد رأى فيه أن ظاهرة الانتحار لا يمكن إرجاعها إلى عوامل نفسية مرضية أو إلى عامل الجنس أو الوراثة أو التقليد ، كما لا يمكن إرجاعها إلى العوامل الجغرافية أو إلى الشعور بالفقر أو النشل في الحب أو إلى أي دافع شخصي آخر ، ذلك لأن التحليل الدقيق للبيانات الإحصائية يناقض كل هذه الفروض وقد استغرقت دراسة هذه الناحية الجزء الأول من كتابه عن الانتحار .

وقد ميز دوركايم بين ثلاثة أشكال رئيسية للانتحار على أساس الأسباب التي تدعو إليه وهذه الأشكال هي :

١ - انتحار بسبب الشعور بالفردية Egoistic Suicide ويحدث عندما يشعر الفرد بعزلته اجتماعياً بعد أن تنعدم الروابط التي تربطه بالجماعة ، وهو يقول في ذلك :

“When society is strongly integrated, it holds individuals under its control, considers them at its service and thus forbids them to dispose wilfully of themselves”^(١).

وقد وجد دوركايم على الأساس السابق أن نسبة الانتحار بين العزاب والمطلقين

أكبر منها بين المتزوجين ، لأن الروابط الأسرية تقلل من عزلة المتزوجين ، وأن نسبة الانتحار تختلف بين الجماعات باختلاف الأديان وذلك بحسب أهمية الروابط الأسرية في نظر الأديان المختلفة ، فنسبة الانتحار بين الكاثوليكين أقل منها بين البروتستانت ، أقل منها بين اللادينيين .

٢ - انتحار بسبب الشعور بالإيثار Altruistic Suicide ، ويأتى نتيجة شعور الفرد بالواجب نحو المجتمع الذى ينتمى إليه لدرجة تضحيته بنفسه من أجله ، فى أى وقت يطلب إليه فيه ذلك ، أو إذا رأى أن الحاجة تتطلب ذلك أو عندما يشعر الفرد بأنه قام بعمل فيه خذى للمجموع . والمجتمع هنا هو الذى يدفع الفرد إذن إلى الانتحار ، ولذلك فضل دوركايم أن يطلق على هذا الشكل ^(١) Obligatory altruistic suicide وتمثل له بانتحار القائد فى بعض البلاد عندما يخسر إحدى المعارك كما هو الحال فى اليابان .

٣ - انتحار بسبب التغير المفاجئ أو غير المنتظم Anomic Suicide ، وتمثله حوادث الانتحار التى توجد بالمجتمع نتيجة للاختلال فى التوازن الاجتماعى للمجتمع . وقد مثل دوركايم لذلك بالأزمات الاقتصادية التى حدثت فى فيينا سنة ١٨٧٣ وفى باريس سنة ١٨٨٢ ، وقد قارن دوركايم بين نسبة الانتحار قبل وبعد هاتين الأزميتين وجد أن النسبة قد ارتفعت بسببهما .

وينتهى دوركايم من دراسته إلى أن منحى الانتحار لا يمكن أن يتأثر إلا اجتماعياً ، فالدستور الخلقى فى المجتمع فى وقت معين هو الذى يحدد عدد حوادث الانتحار ، فلكل مجتمع قواه الجمعية Collective Force التى تدفع الأفراد إلى قتل أنفسهم ، وهذه الدوافع وإن كانت تبدو صادرة عن المزاج الفردى إلا أنها فى الواقع تصدر نتيجة لدوافع خارجية ملازمة للدستور الاجتماعى ولا يمكن أن تكون ، العكس . ويقول فى ذلك :

“The conclusion from all these facts is that the social suiciderat can be explained only sociologically. At any given moment the moral constitution of society establishes the contingent of voluntary deaths. There, therefore, for each people a collective force of a definite amount of energy, impelling men to self

destruction. The victim's acts which at first seem to express only his personal temperament are really the supplement and prolongation of a social condition which they express externally"^(١).

وهكذا يرجع دوركايم كل أشكال الانتحار التي أظهرها بحثه إلى أسباب اجتماعية ، أو هكذا يبرز اتجاهه الاجتماعي في تفسير الظواهر الاجتماعية ، وهو نفس الاتجاه الذي لمسناه في بحثه عن تقسيم العمل .

(١) نفس المصدر صفحة ٢٩٩ .

فرديناند تونيز Ferdinand Tonnies (١٨٥٥ - ١٩٣٦)

إذا كنا قد اخترنا فرديناند تونيز كممثل للتفكير الاجتماعي الألماني فلنما يكون ذلك لأنه من أهم من ساهموا في نشأة علم الاجتماع في ألمانيا لما تقدم به من نصيب كبير في علم الاجتماع النظرى بنظريته الخاصة بالجماعة والمجتمع Gemeinschaft und Gesellschaft والتي نشرها لأول مرة في كتاب بهذا الاسم في سنة ١٨٨٧ .

ويرى تونيز في هذه النظرية أن كل العلاقات الاجتماعية تنشأ عن طريق الإرادة الإنسانية ، وأن الحقائق الاجتماعية لا توجد إلا عن طريق إرادة الأفراد للتجمع ، وأن هذه الإرادة تختلف من موقف لآخر ، فقد تدفع هذه الإرادة إلى قيام جماعة من الجماعات أو علاقة معينة ، لأن الأشخاص الذين تشملهم هذه الجماعة أو تهمهم هذه العلاقات يرغبون في الوصول عن طريقها إلى هدف معين أو غاية معينة . ويقوم تعاونهم معاً بقصد تحقق هذا الهدف برغم ما قد يكون بينهم من برود وكراهية . وفي هذه الحالة تكون الإرادة السائدة هي الإرادة العقلية وهي ما أطلق عليها

.Artificial will (Kurwille)

وقد يجتمع الناس معاً كما يجتمع الأصدقاء لأنهم يؤمنون بأهمية العلاقات كغاية في حد ذاتها ، وفي هذه الحالة تكون الإرادة السائدة هي الإرادة الطبيعية Natural will (wesenwille) . وتعتبر هذه الإرادة العنصر السائد في أية عملية يكون مصدرها المزاج والصفات الخلقية والاتجاهات العقلية للفرد ، سواء أكانت نابعة عن الحب أو الميل أو العادة أو الذكريات . ويوضح تونيز شكل هاتين الإرادتين بقوله :

“Since all mental action involves thinking, I distinguish between the will which includes the thinking and thinking which encompasses the will. Each represents an inherent whole which unites in itself a multiplicity of feelings, instincts and desires. This unity should in the first case be understood as a real or natural one, in the second case as a conceptual or artificial one. The will of the human being in the first form I call natural will (wesenwille), in the second form rational will (Kurwille).”^(١)

ويطلق تونيز على كل أنواع التجمعات التي تسود فيها الإرادة الطبيعية اصطلاح Gemeinschaft ، كما يطلق على تلك التي تسود فيها الإرادة العقلية اصطلاح Gesellschaft وقد ترجم الاصطلاحان إلى الإنجليزية فأصبحت Community and Association وفى بعض الحالات إلى Community and Society ، أما باللغة العربية فيترجمان في العادة بالترتيب السابق إلى الجماعة والمجتمع .

ويرى تونيز أن الإرادة الطبيعية تبدو في أظهر أشكالها في العلاقات الأربع التالية وهى جميعاً تقوم على رابطة الدم ^(١) .

(أ) العلاقة بين الأم وأطفالها .

(ب) العلاقة بين الزوج وزوجته بمعناها الطبيعي .

(ج) العلاقة بين الإخوة والأخوات وبنوع خاص بين هؤلاء الذين أنجبهم أم واحدة .

(د) العلاقة بين الأب وأبنائه .

ثم يلي ذلك عدد من العلاقات الأخرى ، مثل تلك التي تقوم على أساس الحوار ، وخاصة ما تتميز منها بالمعيشة المشتركة كما هو الحال في القرى الريفية ، ويلي ذلك العلاقات التي تقوم على أساس الصداقة . وأهم ما يميز تلك العلاقات جميعاً الملكية المتبادلة والمتعة المتبادلة ، كما يميزها أيضاً وحدة الخير ووحدة الشر . ويوضح تونيز ذلك بقوله :

“Life of the Gemeinschaft is mutual possession and enjoyment and also possession of and enjoyment of common goods. The will of possession and enjoyment is the will of protection and defence. Common goods, common evils, common friends, common enemies. Evils and enemies are not objects of possession and enjoyment, not of positive, but of negative will, indignation and hatred therefore, objects of common will for destruction.”^(٢)

أما الجزء من النظرية الخاص بالمجتمع Gesellschaft فيهم بالجماعات التي تقوم على أساس صناعى والتي تشبه الجماعة Gemeinschaft من ناحية سطحية تبدو في مجرد معيشة الأفراد أو سكنهم معاً ، مع ما يصاحب هذا التشابه السطحي

Tonnies, op. cit., pp., 43 - 44.

(١)

Tonnies, op. cit., p. 57.

(٢)

من اختلاف واضح يتمثل في أن الأفراد في حالة الجماعة نجدهم مترابطين برغم ما قد يكون بينهم من عوامل الانفصال بينما نجدهم في حالة المجتمع منفصلين برغم ما يبدو حولهم من عوامل الاتصال .

“The theory of the Gesellschaft deals with the artificial construction of an aggregate of human being which superficially resembles the Gemeinschaft in so far as the individuals peacefully live and dwell together. However, in the Gemeinschaft they remain essentially united in spite of all separating factors, whereas in the Gesellschaft they are essentially separated in spite of all uniting factors.”^(١)

ويرى تونيز أن المجتمع يتكون من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إراداتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالحهم ، وهو إذن ليس من نتاج الطبيعة وإنما ناتج عن عمليات صناعية ، وأبرز الأمثلة التي يمثل بها تونيز لذلك العلاقات التي تقوم حول تبادل السلع والخدمات والنقد والعقود والديون ، وحيث تسودها جميعاً المصلحة الفردية وحكم العقل والتضامن التعاقدى .

وقد ظهرت الجماعة أولاً من وجهة النظر التاريخية لأن الجماعة البدائية والأسرة والقبيلة تعتبر كلها أمثلة لها ، ثم بدأ المجتمع يطغى على الجماعة بمرور الزمن وأخذ ينمو على حسابها ، ولذلك كلما أخذ ارتباط الإنسان بالجماعة يقل وكلما أخذت اتصالاته التعاقدية والمصلحية تزداد ، أصبح الإنسان عضواً في أعداد أكبر من الجماعات وكان من أهم العوامل التي عملت على هذا التغير النمو الصناعى والتجارى ونمو الطبقة البورجوازية وقيام الطبقات الاجتماعية على حساب المجتمعات الزراعية والريفية .

وكان تونيز متشائماً في دراسته هذه ، لأنه كان يرى أن الإنسانية بانتقالها من شكل الجماعة إلى شكل المجتمع إنما تتفقر وتتأخر .

الباب الثالث

طرق البحث في علم الاجتماع

الفصل الأول

علم الاجتماع وموقف الباحث فيه

- الاجتماع كعلم بين العلوم
- الموضوعية في علم الاجتماع
- التجريب في علم الاجتماع
- الاجتماع علم نظري
- قابلية الظواهر الاجتماعية للملاحظة



علم الاجتماع وموقف الباحث فيه

الاجتماع كعلم بين العلوم :

يقصد بكلمة علم أكثر من معنى واحد ، فهو بمعناه الواسع عبارة عن ناحية من نواحي المعرفة البشرية والبحث عن زيادة توسيع هذه المعارف بطرق تتصل بالتحصيل أو الوصف أو البحث ، أما المعنى الضيق لكلمة علم فيقتصر على ناحية من نواحي المعرفة تتصل بالطبيعة أو الإنسان ، والمعنى الضيق هذا هو الذى يطلق مثلاً على المواد التى تدرس فى كلية العلوم وفى بعض الكليات الأخرى ومنها كلية الآداب . والفرق بين هذه المواد وبين تلك التى لا يطلق عليها علوم هو فى الطريقة نفسها التى نحصل بها المعرفة ، فأنواع المعرفة تكون علمية إذا حصلنا عليها بالطرق التى اصطلاح على أنها علمية ، وكذلك يطلق على الشخص الذى يحصل على أنواع من المعرفة بهذه الطرق أنه عالم Scientist . وهذه الدراسة تتطلب السير بحسب أسس معينة منها أن تكون موضوعية objective وليست شخصية Subjective فيكون الوصف دون إصدار أحكام أو قيم معينة ، فى حين أننا فى دراستنا للفنون والآداب مثلاً لا تكون لدراستنا قيمة إذا لم تصاحبها أحكامنا وآراؤنا الشخصية وذلك على عكس المفروض فى دراستنا العلمية التى تعتمد على الحواس المختلفة دون الاستعانة بالشعور الداخلى الذى لا يصلح أساساً للحكم العلمى كالترموتر أو الميكروسكوب أو أجهزة قياس الضغط وكلها وسائل مختلفة لمساعدة حواسنا كالنظر والسمع واللمس .

هذا ويجب أن نحصل نتائجنا العلمية على موافقة وتأييد المنافسين لنا فى نفس الميدان ، وذلك نتيجة لأبحاثهم الخاصة وملاحظاتهم الخاصة وإلا أصبحت نتائجنا بدون قيمة علمية .

وإذا نظرنا للعلوم وأين يقع علم الاجتماع منها وجدنا كما رأينا فى جزء آخر من هذا الكتاب أن أوجست كونت فى تصنيفه لها يميز بين علوم بسيطة وعلوم مركبة ، ويرتبها

بذلك على الوجه التالى : الرياضة - الفلك - الطبيعة - الكيمياء - الحياة - الاجتماع :
والبساطة والتركيب هنا لا يعينان السهولة والتعقيد ، فأحياناً يكون العلم البسيط صعباً
والمركب سهلاً ، وإنما المقصود بالعلم البسيط ذلك الذى لا تعتمد دراسته إلا على
معرفة هذا العلم بالذات أو الاكتفاء بقدر محدود من العلوم الأخرى ، ومثال ذلك الحساب
الذى يعتبر أبسط العلوم ، لأننا لكى نتعلمه تكفى معرفة الأرقام وكيفية صفها ،
ومضاعفاتها حتى إنه يمكن للشخص أن يحسب دون أن يلم بالقراءة والكتابة . ونظراً
لهذه البساطة أدخل الحساب ضمن مواد التعليم الابتدائى ، ويأتى الجبر بعد الحساب
من ناحية التعقيد ، إذ يجب لتعلمه أن تلم بالحساب وبالحروف أيضاً ، ثم تأتى
الهندسة ، ولتعلمها يجب أن نلم بالأرقام والحروف والرسم ، وإذا انتقلنا إلى الطبيعة
نجد أنه لتعلمها يجب الإلمام بالحساب والجبر والهندسة ، ثم تأتى الكيمياء ولتعلمها
يجب الإلمام بالطبيعة . وعلى هذا الشكل يتدرج الإنسان من العلوم البسيطة إلى العلوم
المركبة .

وتأتى بعد العلوم التى تدرس الطبيعة العلوم التى تدرس الحياة كعلم الحيوان وعلم
النبات ، ثم العلوم التى تدرس الإنسان فنجدها أكثر تعقيداً ، وهى تنقسم إلى مجموعتين
الأولى وتدرس الإنسان كحيوان مثل علوم الطب المختلفة من تشريح ووظائف أعضاء
وأعراض ، وهذه تتصل بالناحية الطبيعية للإنسان ، ويرجع تعقيدها إلى ضرورة
دراسة أخرى كثيرة قبلها ، أما المجموعة الثانية فتدرس الإنسان كإنسان ، وهنا تظهر
ناحية التعقيد بشكل واضح من حيث إنه يعيش فى مجتمع له نظمه وتقاليده . ومن
ناحية أن المجتمع قد يكون كبيراً أو صغيراً ، كما نجد أن بعض العلوم تدرس الاتصالات
المادية بالمجتمع والحكومة والنظم الإدارية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، كما يتميز
البعض الآخر من هذه العلوم بطابعها الروحى مثل تلك التى تدرس الأديان وهى
أكثر تعقيداً ، ولدراسة أى من العلوم الاجتماعية يجب الإلمام بعلوم أخرى كثيرة ،
بل إن خطر مثل هذه الدراسات الاجتماعية يتمثل فى بدئها قبل الإعداد الكافى
لدراسة ما قبل هذه العلوم . فدراسة الدين مثلاً يجب أن تسبقها دراسة الدنيا .

وعلى ذلك فلم يكن غريباً أن يضع أوجيست كونت علم الاجتماع على قمة العلوم
من ناحية التعقيد ، وذلك لأنه أكثر العلوم اتصالاً بالعلوم الأخرى وخاصة الاجتماعية منها .

وعلم الاجتماع كأي علم من العلوم الأخرى يجب أن يراعى في الدراسات المتعلقة به عدد من النواحي التي تتعلق بموقف الباحث وطرق البحث التي يتبعها وخاصة ما تعلق منها بالموضوعية والتجريب والاتجاه النظري ، وسنناقش الآن كل ما يتعلق بهذه النواحي الثلاث .

الموضوعية في علم الاجتماع Objectivity

إذا أردنا لعلم الاجتماع أن يكون علماً حقيقياً وأن يأتي بنتائج دقيقة يعتمد عليها عن الحياة الاجتماعية ، وأن يكون أساساً سليماً للاستفادة منه في هندسة المجتمع ، إذا أردنا كل هذا أصبح ضرورياً أن يكون علماً موضوعياً .

ولقد شرحنا في مكان سابق من هذا الكتاب ما نعنيه بالموضوعية ، وهو ألا نكون متحيزين في ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية وترددها ، وألا نتأثر بأية ناحية تعصبية ، دينية أو سياسية أو جنسية أو طبقية أو خلاف هذه من النواحي التي تهمننا شخصياً ، وألا نتأثر في دراستنا بعاطفتي الحب والكراهية ، وقد وصفناهما بأنهما أسوأ رفيقين عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية .

وإنها لمهمة شاقة أن نتقيد بالموضوعية في الدراسات الاجتماعية في الوقت الذي نجدها فيه مهمة سهلة في الدراسات الطبيعية كالرياضة والكيمياء والطبيعة وعلم الحيوان ، ذلك لأننا في الدراسات الاجتماعية نجد أنفسنا جزءاً من نفس الدراسة ، كما نجد أنها تهمننا شخصياً ، بينما نجد العالم الطبيعي حين يدرس الكواكب أو الذرة أو التفاعلات الكيميائية لا يكون متأثراً بحب أو كراهية كتلك التي يتأثر بها العالم الاجتماعي عند دراسته للعادات والتقاليد مثلاً ، وحين يجد نفسه يتأثر إلى حد ما بتلك التي نشأ في ظلها وأصبحت جزءاً من شخصيته .

وليس المقصود بالموضوعية هنا عدم التشويه المتعمد للحقائق فقط أو العرض المضلل لها بقصد نشر مثل أو مبادئ معينة ، وإنما نقصد أيضاً تحاشي تأثرنا عن غير عمد أثناء الدراسة ، فلا نقدر أو نحكم على المجتمعات الأخرى التي تختلف عن مجتمعتنا في الزمان والمكان ، على أساس القيم والاتجاهات والعقائد السائدة في مجتمعتنا ، كما يجب أن يراعى عند بحث واكتشاف الحقائق الاجتماعية وترددها ، أن ننتبه إلى حقيقة هامة ، وهي أن للمجتمعات المختلفة قيماً وعادات وتقاليد تختلف من مجتمع لآخر وأن هذا لا يجب أن يدعونا لأن نحكم عليها من وجهة النظر السائدة في مجتمعتنا .

ولكن هل معنى هذا أننا نتطلب من الباحث الاجتماعي أن يجرد نفسه من مجتمعه

أو أن يفقد اهتمامه بوطنه ودينه ومثله ؟ والجواب عن هذا السؤال أن الباحث لكي يساعد وطنه أو يعضد رأيه أو يعالج المجتمع الذى يعيش فيه يجب أن يكون موضوعياً وأن يشعر دائماً أن أية سياسة اجتماعية يرجى لها النجاح يجب أن تقوم على أساس موضوعى .

ويمكن أن نوجز ما نعينه بالموضوعية فى علم الاجتماع فى النقاط التالية :

١ - أن يكون موقفنا عند دراسة الظاهرة الاجتماعية دون شعور بحب أو كراهية «Sine ira et studio» ، فلا نحاول إثبات أو تعديل أو تركية أو تحقير رأى معين أو مثل معينة ، وأن نبعد عن أنفسنا عند الدراسة اهتماماتنا المختلفة لأن هدفنا وقتئذ هو اكتشاف الحقائق والمعارف دون أن ندخل عليها رغبة أو رأياً .

٢ - ألا يكون حكمنا عند دراستنا للمجتمعات الأخرى كما لو كانت مجتمعاتنا بقيمها الاجتماعية وآرائنا واتجاهاتنا وهى ناحية تعصبية يطلق عليها اصطلاح Ethnocentrism فالعقلية والقيم والآراء والاتجاهات تختلف من مجتمع لآخر فى الزمان والمكان ، كما أنها ليست مطلقة بل نسبية لأنها من إنتاج الحياة الاجتماعية لمجتمع معين ، هذا علاوة على أنها قابلة للتغير ، وعلى ذلك فما علينا عند الدراسة سوى الملاحظة والوصف والتفسير بحسب المكان والزمان دون أن نحكم على موضوع دراستنا من وجهة نظرنا إن كان حسناً أو سيئاً .

٣ - أن نستبعد فى دراستنا الاجتماعية الكلمات العامة المؤلف استعمالها والى تتميز مع ذلك بغموضها علاوة على خضوعها لقيم معينة نجعل معناها مختلفاً من مكان لآخر ومن زمان لآخر حتى نجدها فى النهاية غير صالحة كأساس للتحقيق العلمى الاجتماعى ، ولذلك أصبح ضرورياً أن نكون على حذر فى استعمالها ويطلق على مثل هذه الكلمات أو الاصطلاحات Vulgar Prenotions ومن أمثلتها لفظ الديمقراطية Democracy ، وهنا يجب أن نحدد أية ديمقراطية نعنى أهى الديمقراطية فى معسكر الدول الغربية أم معسكر الدول الشرقية ؟ لقد رأينا فى الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة وروسيا تحاربان معاً باسم الديمقراطية ، ثم نجد الآن كلا منهما تحارب ديمقراطية الأخرى . ومن أمثلة هذه الألفاظ أيضاً الطبقات الاجتماعية Social classes أهى طبقات بحسب نوع المهنة كالموظفين والعمال ، أم طبقات بحسب الوضع

المالى كالأغنياء والفقراء ، أم طبقات الخدم والأياد ، وإلى آخر ذلك من أمثلة يضمها عموماً اصطلاح الطبقات الاجتماعية . كما يمكن أن نمثل لذلك أيضاً بكلمة ثورة Revolution ، وحيث نجد لها تفسيرات مختلفة ، أهى ثورة الإصلاح المسيحية أم الثورة الفرنسية ، أم الثورة الروسية ؟ أهى الثورة التى توصف عادة بأنها حمراء كالثورة الفرنسية أم الثورة التى توصف بأنها بيضاء كالثورة المصرية ؟ لقد كانت الدازية والفاشية ثورتين ، فلما سقط هتلر وموسولنى أصبحنا جريمتين . وهذا يرينا كيف أنه لا يوجد هناك اتفاق عام على ماهية الثورة ، وهذا يجعلنا لا نستخدم هذه الكلمة فى أبحاثنا العلمية إلا بحذر وبالتحديد الزمان والمكان .

ومن أمثلة هذه الاصطلاحات أيضاً اصطلاح الاشتراكية وهو اصطلاح لا يجب أن نستخدمه إلا بتحديد معناها الذى نقصده فى دراستنا ، فالاشتراكية اصطلاح مطاط ليس له معنى موحد تتفق عليه ، فالاشتراكيات كثيرة كالاشتراكية الماركسية والصينية والإنجليزية والمصرية وغيرها من أشكال للاشتراكية تتفق فى الاسم ولكنها تختلف فى التفاصيل مما يتطلب الحذر فى استخدامها .

ومن ذلك نرى أن مثل هذه الاصطلاحات يصحبها التعقيد وعدم الوضوح ، ولا يمكن تعريفها بالتالى فى كلمة واحدة أو حتى جملة واحدة .

التجريب في علم الاجتماع Empiricism

لكى يكون علم الاجتماع علماً بمعنى هذه الكلمة يجب أن يكون تجريبياً كالعلوم الطبيعية ، إذ بدون التجريب يصبح نوعاً من الفلسفة الاجتماعية أو فلسفة التاريخ. وهناك صلة وطيدة بين التجريب والموضوعية لأن التجريب امتداد لها ، بل إن فى استطاعتنا أن نكون تجريبيين مائة فى المائة فى حين يصعب علينا أن نكون موضوعيين بنفس النسبة .

وأهم ما نقصده بالتجريب هو ألا نفترض مقدماً أية نتائج للظواهر الاجتماعية ، وإنما نترك الحقائق نفسها لكى تقرر *Nothing a Priori* فلا نقول أو نكتب عن الظواهر الاجتماعية شيئاً إلا نتيجة كشف وفحص بطرق علمية ، كما لا نحاول أن نكتشف نظريات عامة عن هذه الظواهر دون كشف أو إثبات عن طريق الحقائق نفسها ، وألا نقبل نظريات إلا على هذا الأساس ، وأن نتذكر دائماً ما قاله إميل دوركايم فى هذا المعنى « يجب على عالم الاجتماع أن يشعر حين يطرق العالم الاجتماعى بأنه يلج عالماً مجهولاً ، ولا مناص له من أن يشعر بأنه يوجد وجهاً لوجه مع بعض الظواهر التى تخضع لقوانين ما كان يدور بخلفه قط أنها توجد حقيقة ، كما كان الأمر فيما يتعلق بقوانين الحياة قبل أن ينشأ العلم الذى يدرسها »^(١).

وما الفرق بين المذهب التجريبى والمذهب العقلى *Rationalism* سوى أن الأول يعتمد على الحقائق بينما يعتمد الثانى على العقل . ولقد كانت الفلسفة دائماً مجالاً للصراع بين المذهبين ، فكان المذهب العقلى يعتمد على العقل فى اكتشاف المعارف الجديدة بينما كان المذهب التجريبى يعتمد على المعرفة عن طريق التجربة وليس عن طريق العقل . ولقد تخلصت العلوم الطبيعية فى العصور الحديثة من المذهب العقلى كلية ، ويجب أن نصل بعلم الاجتماع إلى هذه المرحلة ، فىكون كل اكتشاف معتمداً على طريقة علمية صحيحة حتى إن كل تكرار للتجربة يأتى بنفس النتيجة .

(١) إميل دوركايم . قواعد المنهج فى علم الاجتماع . ترجمة الدكتور محمود قاسم ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١١ .

ولدينا الآن كثير من النظريات الخاصة بالحياة الاجتماعية ، إلا أنها في مجموعها لا تعتمد على الحقائق ولا يمكن أن نقبلها نهائياً إلا إذا اعتمدت على ذلك ، وموقفنا منها إذن هو عدم الإيمان بها إلا إذا أمكن إثباتها نتيجة للحقائق نفسها . ومعلوم طبعاً أن كل العلوم بدأت بهذه المرحلة الفلسفية ثم انتهت تدريجياً إلى مرحلة البحث العلمى الصحيح ، ولا يشذ علم الاجتماع عن بقية العلوم وإن كانت مهمة لإنتقاله من المرحلة الفلسفية إلى المرحلة العلمية أشق بكثير منها عند العلوم الطبيعية للأسباب الآتية :

١ — أن الحقيقة الاجتماعية أكثر الحقائق تعقيداً وصعوبة عند معالجتها بالطرق العلمية لأنها تدعو أكثر من غيرها إلى الاتجاه الشخصى ، كما أن تردد الظواهر فى الحياة الاجتماعية ليس من السهل كشفه كما هو الحال فى الحياة الطبيعية ، حيث يمكن مثلاً اكتشاف تردد الظواهر الفلكية والكيميائية وحتى النفسية الفردية بسهولة .

٢ — عند التحقيق العلمى فى الظواهر الاجتماعية نجد أن تعدد الأسباب Plurality of causes مسئول عن تكوين الظاهرة ، كما نجد الاعتماد الوظيفى للظواهر بعضها على بعض هو السائد مما يجعل من الصعب أن نصل إلى قوانين ثابتة كما هو الحال فى الظواهر الطبيعية ، وعلى ذلك فنحن نكتفى فى دراستنا الاجتماعية حتى الآن بالاحتمالات القوية أو الضعيفة بدلاً من القوانين الثابتة .

٣ — ارتباط الظواهر الاجتماعية بالمكان والزمان ، وهذا يعنى أن ضرورة حدوث التردد مقيد بزمان ومكان معينين ، فى حين نجد الأمر عكس ذلك فى العلوم الطبيعية ، وحيث لا تتقيد الظواهر أو تتردد الظواهر بالزمان والمكان ، فالماء يغلى فى درجة حرارة معينة فى كل زمان ومكان ، وكذلك الحال فى ظواهر تتعلق بالجاذبية والكثافة والأجسام الطافية وخلافها . ولهذا السبب نجد أن كل الجهود التى بذلت فى علم الاجتماع للوصول إلى قوانين مجردة مثل تلك التى تنتهى بها الدراسات الطبيعية ، تنتهى عادة حتى الآن بعقم عالمى .

ويمكن أن نلخص الأخطاء التى تقع فيها الفلسفة الاجتماعية فيما يلى :

١ — التخمين Speculation وذلك حين تعتمد فى بحوثها على الأقوال الشائعة أو على بيانات تاريخية معينة تعتبرها أساساً لعدد من قوانين الحياة الاجتماعية التى تتميز بالصحة

والعمومية General validity في الوقت الذي نجدها فيه وقد تأثرت تماماً بوجهة نظر شخصية للعالم الذي وضعها . وقد يكون ذلك العالم موهوباً إلا أنه يكون عادة متأثراً بناحية شخصية ، حتى إننا نجد أن كل فيلسوف اجتماعي يحاول أن يكون مجدداً أو فريداً في اكتشافه لدرجة أصبح علم الاجتماع معها معرضاً ازدهم بالنظريات المختلفة التي يناقض كل منها الأخرى ، يؤمن بعضها بالتطور والبعض بالتغير الدائري للمجتمعات الإنسانية ، يؤمن بعضها بتطور المجتمعات تطوراً إلى الأحسن والبعض يؤمن بتدهورها ، هذا علاوة على النظريات المتشائمة والنظريات المتفائلة . وبذلك أصبح شائعاً بناء كثير من النظريات المختلفة التي تتميز بالطابع الفلسفي وتعتمد على تاريخ الإنسان أو الحياة الاجتماعية عامة من وجهات نظر شخصية مختلفة نتج عنها اختلاف النظريات باختلاف الفلاسفة أنفسهم . وهذا الوضع ما كان يحدث لو أن أبحاثهم أو نظرياتهم قامت على أساس موضوعي تجريبي يعتمد على الحقائق بطرق تجريبية لا مجال فيها للناحية الشخصية كما هو الحال في علوم الفلك والطبيعة والحياة . ونتيجة لهذه الفلسفات الاجتماعية العديدة لم يعد علم الاجتماع في حاجة إلى مزيد من هذه النظريات البراقة ، وإنما إلى كشف علمية يمكن إثباتها وإعادة فحصها .

ويمكن أن نمثل لبعض هذه النظريات الفلسفية بالأمثلة التالية :

- (١) قانون الثلاث حالات لأوجيست كونت والذي يرى فيه أن الإنسانية تجتاز ثلاث مراحل هي المرحلة الإلهية ومرحلة البحث عن العلة ثم المرحلة الوضعية ، وقد رأى كونت أننا إذا أردنا إصلاح المجتمع كان لا بد أن ندفعه ليمر خلال هذا الطريق الطبيعي .
- (ب) نظرية دوركايم في تطور المجتمعات خلافاً مرحلتين تتميز الأولى بالتضامن الميكانيكي والثانية بالتضامن العضوي ، وحيث يرى أن الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية يأتي نتيجة تكاثر السكان وتقسيم العمل بينهم لكي يتمكنوا من المعيشة معاً .
- (ج) نظرية جينز في تطور النوع الإنساني خلال مراحل ثلاث أطلق عليها بالترتيب :

The Demogenic ، The Ethnogenic ، The Anthropogenic

وقد رأى في هذه النظرية أن الجماعات البدائية تعيش في المرحلتين الأولى والثانية ،

كما يرى أن الحياة الاجتماعية تبدأ في المرحلة الثالثة وتنقسم بدورها إلى ثلاث مراحل فرعية ، مرحلة عسكرية دينية ومرحلة الحرية والقانون والمرحلة الاقتصادية الخلقية ، ولا بد لكل مجتمع من أن يمر خلال هذه المراحل الثلاث ، وقد مثل جيندنجز بثمانية مجتمعات للمرحلة الأولى ومنها مصر القديمة وبابل والصين والهند ، ومثل بثلاثة مجتمعات للمرحلة الثانية ، هي الدولة اليونانية القديمة والإمبراطورية الرومانية والحضارة الغربية ابتداء من عهد النهضة ، أما المرحلة الثالثة فليس لها سوى مثال واحد هو الحضارة الغربية الحاضرة وحيث يسودها التقدم الاقتصادي .

(د) نظرية توزيع عن المجتمع والمجتمع المحلي والتي رأى فيها أن تغير المجتمع المحلي وتطوره نحو المجتمع يعتبر تدهوراً للحياة الاجتماعية .

(هـ) نظرية فيلفرد باريتو Pareto الدائرية في التغير الاجتماعي ، ويرى فيها أنه لا يوجد سوى نوعين من الحكومات تكون السيادة في النوع الأول لمن أطلق عليهم المضاربين Speculators وتكون السيادة في النوع الثاني لمن سماهم المتحفظين Rentiers ويمثلون الفئة التي لا تحب التغير . ويتأثر النوع الأول من الحكومات بأعضائها المغامرين المغرمين بالتجديد (تقدميون) وذلك بعكس أعضاء النوع الثاني (محافظون) . والنوعان ليسا اقتصاديين كما يفهم من التسمية بل اجتماعيين . وفترض باريتو في النوع الأول أن الصفوة فيه Elite مفتوحة تقبل الجدد بينما يفترض أنها مقفلة ، في النوع الثاني ، أي أن حكومة المضاربين تقبل أفراداً من الطبقة الدنيا مع ما يتبع ذلك من احتفاء للطبقات العليا بالتدرج وحلول الطبقات الدنيا مكانها لأن الطبقات العليا لا تنجب ما فيه الكفاية . وبذلك يصبح النظام المضارب مجالاً لأحزاب كثيرة مختلفة تدعو في النهاية إلى سقوط النظام وتنتهي الديمقراطية تبعاً لذلك بانتهاء النظام المضارب ليحل محله النظام المحافظ .

هذه أمثلة محدودة لهذا النوع من الفلسفة الاجتماعية والنظريات التي قامت حولها ، ونقول محدودة لأن أعدادها قد بلغت المئات .

٢ - التبسيط الزائد في تفسير الظواهر الاجتماعية Oversimplification وهذا خطأ آخر تقع فيه الفلسفة الاجتماعية ، وذلك عندما يحاول الفلاسفة الاجتماعيون

تفسير ظاهرة اجتماعية معقدة جداً عن طريق قانون أو مبدأ واحد بسيط ، كما هو الحال عند من يرون أن العامل الأساسى فى الحياة الاجتماعية هو البيئة الجغرافية ، أو غيرهم ممن يرون أن هذا العامل يتمثل فى الجنس أو فى الوضع الاقتصادى وخلاف ذلك من عوامل ، حتى لقد أصبحت النظريات الفلسفية الاجتماعية هو مما يمكن وصفه بأنها^(١) The bed of Procrustes لأن الحقائق كثيراً ما تختارلكى تلائم نظرية معينة ، وهو اتجاه يؤدي إلى تجاهل الحقائق ، كما أنها فى الوقت نفسه علامة على عدم النضج العلمى .

٣ - نحاول الفلسفة الاجتماعية أن تعرف « معنى التاريخ » وهى تتساءل دائماً أين يذهب التاريخ وما الغرض من تطور النوع الإنسانى وما الهدف الذى يسعى إليه الإنسان ويحاول بعض فلاسفة التاريخ فى بعض الأحيان إظهار ما ستكون عليه الدولة المثالية للإنسان التى لا بد أن يصل إليها فى النهاية ، كما فعل كل من هيجل وكانت وماركس ولقد كانت بعض هذه المحاولات سبباً فى تركيبة مثل معينة أو نواح دينية أو خلقية أو سياسية بذاتها ، وكلها محاولات شخصية لا تعبر إلا عن اتجاه معين لفرد أو أمة أو دولة أو جماعة ، ومن الواضح أن أية محاولة للبحث عن معنى التاريخ وغرضه وهدفه لا بد أن تكون موضوعية وتجريبية ، هذا ما لم يحدث فى كل الدراسات التى لها صلة بفلسفة التاريخ التى استعرضنا طرفاً منها فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

(١) Prokroustes ، شخصية أسطورية يونانية للصلب كان! يلائم بين ضحاياه وبين سريره بشدهم

أو بتقصيرهم عن طريق قطع أجزاء منهم .

الاجتماع علم نظرى Theoretical

ونعنى بنظري هنا أن علم الاجتماع في دراسته للظواهر الاجتماعية إنما يهدف إلى المعرفة فحسب ، فهو يقوم باكتشاف الحقائق وانتظام حدوث الظواهر في الحياة الاجتماعية دون أى اعتبار لاستخدام هذه المعارف أو التطبيق العملي لهذه الاكتشافات . لأن هذا التطبيق من اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية Social Applied Sciences ، تلك العلوم التي تتميز عادة باتباعها لسياسات معينة مختلفة تتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيه والتشريع والسياسة وإلى آخر ذلك من مجالات تطبيقية تقوم عادة باستخدام ما يكتشفه علم الاجتماع .

ولكى نفرق بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية نجد أن العلوم النظرية تبحث عموماً في «ماذا عن؟» بينما تبحث العلوم التطبيقية في «كيف نفعل؟» ، ومهمة الأولى اكتشاف القوانين وانتظام حدوثها وترددها ، بينما نجد أن مهمة الثانية هي استخدام هذه القوانين في بعض الأغراض العملية ، وعلى ذلك فلا يجب الخلط بين وجهتي نظرهما ، ذلك لأن الخلط بينهما يؤدي إلى تشويه الحقائق العلمية لأنه يدخل على العلوم النظرية بعض العناصر الشخصية .

وهناك بعض الآراء التي تقول بأن واجب علم الاجتماع هو دراسة الحقائق والمشاكل التي تهم المجتمع لكي يمكن الاستفادة بهذه الدراسات لأغراض تطبيقية ، ولقد أصبح هذا الاتجاه العلمي نحو تطبيقات العلوم لخدمة المجتمع أمراً ضرورياً متفقاً عليه بين العلماء في كل بلاد العالم وخاصة في إنجلترا والولايات المتحدة ، ويتفق معهم في هذا الرأي الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى وذلك حين يرى ضرورة تشجيع هذا الاتجاه نحو علم الاجتماع التطبيقي في مصر أيضاً ، ولكن على الرغم من كل هذا يجب أن تدرس هذه المشاكل بالدقة التي يتطلبها البحث العلمي ، أما كيف

(١) Aly A. Issa, (Applied Sociology) in the Bulletin of the Faculty of Art, Alexandria

نحل هذه المشاكل فهذا مما يتعلق بالهندسة الاجتماعية Social Engineering ولهذا رجالها المتخصصون ، أما الباحث في علم الاجتماع فهدفه الأول هو مساندة الاتجاه النظرى أو النظرية في علم الاجتماع وهذا لا يتعارض مع إمكان الاستفادة مما يكتشفه في خدمة المجتمع مستقبلا .

قابلية الظواهر الاجتماعية للملاحظة

يبحث علم الاجتماع في الحالات العقلية للإنسان وتصرفه وإنتاجه من ناحية ما يتعلق بكل هذه النواحي من صفات شائعة ومدى انتظام حدوثها وترددها ، والمقصود بالصفات الشائعة ناحية الثبات أى حالة المجتمع كشيء ثابت كما نقصد من مدى انتظام الظهور والتردد الناحية الديناميكية أى التغير الاجتماعى ، وعلى هذا الأساس ينحصر موضوع علم الاجتماع فى دراسة المجتمع فى حالتي ثباته وتحركه .

وعند دراستنا للظواهر الاجتماعية كالأهم والدول والطوائف الدينية والمناطق الثقافية ، لا تكون دراستنا لها كأشياء لها وجود واقعى ملموس كجسم إنسان أو حيوان ، وإنما ندرسها كأشياء متشابهة ومنظمة فى ظهورها فى تفكير الأفراد وتصرفهم وإنتاجهم ، لأن الظاهرة الاجتماعية تتميز بطبيعتها بأنها جمعية ، وهذا يعنى أنها لا يمكن أن تكون وحدة أو جسماً ، وفى كونها جمعية ما يفيد بأنها لا تلاحظ إلا على مجموعة كبيرة من الحالات الفردية ، كما أنها تلاحظ فى حالة تشابهها وانتظام حدوثها بين هذه الحالات الفردية . وعلى هذا الشكل فقط يصبح من المحتمل دراسة الظاهرة الاجتماعية علمياً ، كما يفهم من ذلك أيضاً أن الفرد فى حد ذاته ليس هو مركز اهتمامنا كفرد واحد لأننا فى علم الاجتماع لانهم بتركيبه الجثمانى أو العقلى ، وإنما نبحث عن الفرد كعضو فى مجموعة كبيرة من الأفراد تحمل حقائق اجتماعية معينة ، حقائق تظهر نفسها على الفرد الإنسانى كحالة عقلية أو تصرف أو إنتاج ، كما أن هذه الحقائق الاجتماعية قابلة للملاحظة بحسب انتشارها وانتظام حدوثها بين عدد كبير من الأفراد ، أما انتظام حدوثها فنحن نأخذ فلا دخل له بعلم الاجتماع . ويمكن أن نمثل للحالات العقلية أو التفكير الجسمى بالشعور بالانتماء إلى جماعة معينة أو الرأى العام ، كما يمكن أن نمثل للتصرف الجمعى بعمليات الانتخاب وعادات التحية والإضراب والمظاهرات ، أما الإنتاج فنمثل له بدستور الدولة وقوانينها والكتب والمصانع والطائرات والسيارات والصور .

وإذن فالظواهر الاجتماعية لا يمكن أن نرجعها إلى وجود محدود كأجسام حتى

ما تعلق منها بالظواهر الإنتاجية ، فسيارة معينة لا تصبح في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية وإنما هي كذلك بحكم انتشارها فقط ، والتصور المشترك عنها في ذهن الأفراد واتفاقهم المشترك عن كل ما يتعلق بها فإذا انعدم ذلك ما أصبح الإنتاج ظاهرة اجتماعية في مجتمع معين بينما يكون كذلك في مجتمع آخر ، كل هذا يبعد بها عن أن تكون جسماً معيناً ملموساً لأن الجسم المعين الملموس ليس هو الظاهرة الاجتماعية . ومن أخطاء علماء الاجتماع الأول تشبيههم المجتمع بجسم عضوي ، هذا الاتجاه الذي كان يرجع الظواهر الاجتماعية وخاصة الجماعات إلى حقيقة خاصة لها صلة بجسم الإنسان ، وبذلك كانت الأسرة والجمهرة والطبقة والأمة والدولة في نظر هؤلاء العلماء كيان مستقل Entity أو أشياء لها طبيعة عضوية . ومن وجهة النظر هذه يصبح من المستحيل دراستها علمياً لأن الظواهر الاجتماعية ليست أشياء من هذا النوع ، ليست وحدات مستقلة أو أجسام بل على العكس من ذلك نجدها جمعية كما أنها عبارة عن تشابه أو انتظام في التفكير والسلوك والإنتاج .

ولكن على الرغم من كل ذلك يجب أن نؤكد هنا بأن الظاهرة الاجتماعية موجودة فعلاً وأنها حقائق من نوع خاص Sui generis ، بل إنه من المستحيل أن نفهم الظواهر الاجتماعية وأن نفسرنا دون أن نفترض أنها حقيقة معينة وأنها موجودة فعلاً .

ومن ناحية أخرى أرى أنه من الضروري أن نقر بأن التشابه وانتظام الحدوث والظهور في التفكير والسلوك والإنتاج للأفراد لا يمكن أن نعتبره شيئاً ثابتاً لا يتغير بين هؤلاء الأفراد ، فمن طبيعة الظواهر الاجتماعية ظهورها بصور مختلفة من فرد لآخر أو من جماعة لأخرى ، وأنها تتبع نظاماً تدريجياً يمكن قياسه ، فالشعور الوطني مثلاً نجده متدرجاً في مجتمع ما من التعصب المتطرف إلى عدم المبالاة تماماً ، وعلم الاجتماع هو الكشف عن الاتجاهات والتشابه بين أنواع الاختلافات بين الأفراد بسيطة كانت أو كبيرة ، بل لقد نشأ فرع من فروع علم الاجتماع تخصص في دراسة هذه الاتجاهات وقياسها بكثير من الوسائل تنمو وتثبت بقاءها يوماً بعد يوم .

وثمة ناحية أخرى هي أن الأساس في تفسير الحقائق الاجتماعية ، يجب أن يكون الحقائق الاجتماعية نفسها . وعلى الرغم أن الحياة الاجتماعية تتأثر أيضاً بالعوامل الطبيعية كالجغرافية والحيوية والنفسية إلا أنه لا يمكن مطلقاً أن نفسر الظواهر الاجتماعية بقوانين

الطبيعة والحياة والنفس فكل هذه القوانين قد تتوافر في مكان معين وزمان معين ولكنها مع ذلك تكون قاصرة عن نشأة ظواهر اجتماعية معينة نجدها في مكان آخر أو زمان آخر ، وإذن فهي بذلك ليست المسئولة عن قيام مثل هذه الظواهر ، ولا بد والحالة كذلك أن تكون هناك نواح أخرى غيرها غير طبيعية قد ساعدت على قيام ظواهر اجتماعية معينة . وإذن فالحضارة والتغير الاجتماعي لا يمكن إلا أن تفسر أولاً بالظواهر الاجتماعية .

وإذن فالحقيقة الاجتماعية هي أكثر الحقائق تعقيداً لأنها تزيد في ذلك على الحقائق الطبيعية والنفسية ، ولما كنا لا نستطيع استخدام الطرق التجريبية التقليدية للعلوم الطبيعية في علم الاجتماع ، تلك الطرق التي تتمثل في المعامل وأنابيب الاختبار والأجهزة العلمية المختلفة ، أصبح لعلم الاجتماع طرقه التجريبية الخاصة به والتي تضع في اعتبارها دائماً مبدأ تعدد الأسباب الذي هو أساس تفسير أية ظاهرة اجتماعية . ولما كنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن نستبعد كل الظواهر لندع ظاهرة واحدة تعمل بنفسها كما هو الحال في الطرق التجريبية التقليدية ، ونظراً لأننا لا نستطيع أن ندخل في الاعتبار كل الأسباب التي تؤثر في الظاهرة الاجتماعية ، كان علينا في علم الاجتماع أن نقنع لا بالقوانين الثابتة بل بالاحتمالات أو مدى توقع الظهور ، ففي التنبؤ بمظاهر اجتماعية معينة لا نستطيع إلا أن نقول بأن هناك احتمالاً أكثر من آخر أو بتحديد نسبة مئوية معينة لاحتمال معين ونسبة أخرى لاحتمال آخر ، وذلك على الأقل خلال المرحلة التي يجتازها علم الاجتماع في الوقت الحاضر الذي يحاول فيها أن يثبت بقاءه كعلم بين العلوم .

الفصل الثاني

مناهج البحث في علم الاجتماع

- مقدمة
- المسح الاجتماعي
- البحث الاجتماعي
- المنهج التاريخي
- منهج بحث الحالة
- المنهج التجريبي

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع

مقدمة :

يعتبر اصطلاح منهج من الاصطلاحات التى لم يتفق بعد على تحديد مفهومها وعلى ذلك فلا يعتبر غريباً أن نجد لها تعاريف تختلف باختلاف من يكتبون فى هذا الموضوع ، بل إن اصطلاح منهج كثيراً ما يتميز بعدم الوضوح فى ذهن كثير من الطلاب الذين يخلطون عادة بين مجموعة من التعاريف أو التفسيرات المختلفة ، وبنوع خاص ما يعرف به المنهج فى كثير من الأحوال أو على ألسنة كثير من الباحثين بأنه الأسلوب المستخدم فى الدراسة فإذا ما سألت عما يعنيه الأسلوب ما وجدت إجابة واضحة أو مقنعة .

وأرى أن اصطلاح منهج يتضمن معنيين أساسيين : أحدهما المنهج بمعناه الواسع والثانى المنهج بمعناه الضيق ، أما منهج البحث أو مناهج البحث بمعناها الواسع فتشمل كل ما يتعلق بعملية الدراسة العلمية فى علم الاجتماع من نواح مختلفة يدخل ضمنها المنهج بمعناه الضيق كما سنوضحه بعد ، أى أن المنهج بمعناه الواسع يشمل كل النواحى المتعلقة بالدراسة ، مثل الطرق المختلفة للحصول على البيانات كاستخدام الملاحظة أو المقابلة الشخصية أو المقابلة البريدية وخلافها ، ومثل الطرق المختلفة لاختيار العينة المستخدمة فى الدراسة وطرق اختيار وحداتها ، والنواحى الأخرى التى قد يستخدمها الباحث فى دراسته كالناحية الإحصائية أو استخدام المقارنة والجداول والرسوم البيانية والخرائط والصور وإلى آخر ذلك من نواح قد يلجأ إليها الباحث فى استخدامها فى دراسته لتحقيق بعض أهدافه من هذه الدراسة ، ولكون هذه النواحى كثيرة ومتعددة أقول إنها مما يتضمنه اصطلاح منهج بمعناه الواسع .

أما فيما يتعلق باصطلاح المنهج بمعناه الضيق فالمفروض فى الدراسات التى يقوم بها علم الاجتماع أنها لا بد أن تقوم على أساس دراسة مجموعة من الأشخاص

تعيش في مجتمع معين ضمن حدود مكانية معينة وفي مرحلة زمنية معينة ، وأرى أن موقف الباحث من هؤلاء الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه وتحديدده أو الإجابة على تساؤل « على من منهم ستقوم الدراسة ؟ » هو الذي يحدد ما يعنيه المنهج بمعناه الضيق ، فقد يرى الباحث أن تتضمن دراسة كل الأشخاص الذين يدخلون في مجال بحثه ، ولا نعني بقولنا كل الأشخاص أننا لا بد أن ندرس بالضرورة المجموع كله ، قد يحدث هذا ، وقد نكتفي بدراسة كل الأفراد عن طريق دراسة عينة منهم وكلمة عينة تعني أنها لا بد أن تكون ممثلة للمجموع وهي تعني بذلك أننا نفترض جوازاً أننا قد درسنا المجموع عن طريق دراسة العينة وهو ما يحدث في العادة في دراستنا للمجتمعات المختلفة . أقول إن الباحث إذا اختار أن يكون موقفه كذلك من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه يكون قد استخدم منهج « المسح الاجتماعي » أو منهج « البحث الاجتماعي » وسنوضح فيما بعد طريقة التمييز بين المنهجين والفرق بينهما .

وقد يحدد الباحث موقفه من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال بحثه عن طريق اختيار عيتين من هؤلاء الأشخاص تقوم على أساسهما الدراسة وذلك باعتبار أن العيتين متفقتان في كل المتغيرات فيما عدا متغير واحد يتوفر في إحدهما ولا يتوفر في الثانية وهدف الباحث في هذه الحالة هو الكشف عن أثر هذا المتغير الذي لا يتوفر إلا في إحدى العيتين على الظاهرة التي يدرسها ، وموقف الباحث من الأشخاص الذين تقع عليهم الدراسة في هذه الحالة يختلف عن موقفه في الحالة الأولى عندما قلنا إنه يستخدم منهج المسح الاجتماعي أو منهج البحث الاجتماعي ، وعلى ذلك نقول إن الباحث في الحالة الثانية إنما يستخدم في دراسته المنهج التجريبي .

وقد يقوم الباحث بدراسة يختلف فيها موقفه من الأشخاص عن الموقفين السابقين وذلك حينما نجدد يكتفي بدراسة وحدات معينة محدودة العدد يختارها من المجموع حسب أسس معينة وعلى أساس أن يدرس هذه الوحدات دراسة شاملة ومتعمقة تتطلبها طبيعة الدراسة أو بعض المقتضيات الأخرى ، وفي هذه الحالة نجد أن موقفه من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال دراسة يختلف عن ذلك الذي اتخذته في المنهجين السابقين. ونقول في هذه الحالة إنه قد لجأ إلى استخدام منهج دراسة الحالة كما سنوضحه بالتفصيل فيما بعد .

وقد يتطلب البحث دراسة أشخاص لا وجود لهم وقت القيام ببحثه لأنهم كانوا يعيشون في الماضي أو في فترة تاريخية تسبق تلك التي يقوم البحث في ظلها ، وهو موقف جديد من الأشخاص الذين يتضمنهم مجال البحث، وإذن فهو سيقوم بدراستهم بطريقة غير مباشرة يلجأ فيها إلى ما كتب عنهم أو ما يمكن الحصول عليه من كبار السن الذين عاصروهم وإلى غيرها من الوسائل ، ودراسة هؤلاء الأشخاص غير الموجودين في الحاضر تتطلب منهجاً من نوع آخر هو ما يطلق عليه « المنهج التاريخي » . وهكذا نكون قد حددنا ما يعنيه اصطلاح منهج بالمعنى الضيق، وعلى هذا أيضاً يدخل اصطلاح المنهج بهذا المعنى ضمن ما يتضمنه اصطلاح المنهج بمعناه الواسع . ولعله واضح أن الباحث في دراسة قد يلجأ إلى أكثر من منهج واحد من هذه المناهج الخمسة التي استعرضناها ، لأن طبيعة الدراسة قد تتطلب ذلك وهذا الأمر هو غالباً ما يحدث في دراسات علم الاجتماع .

وقد نسمع بين حين وآخر من يقول إنه قد استخدم في دراسته « المنهج الإحصائي » أو « المنهج المقارن » أو غيرهما من الأسماء الأخرى في الوقت الذي أرى فيه أن استخدام الإحصاء أو المقارنة لا يحدد منهجاً في ذاته وإنما يمكن القول فقط أن استخدام أي منهما إنما يمثل إحدى الطرق العديدة التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات ففي علم الاجتماع نلجأ إلى الإحصاء كوسيلة للحصول على بيانات جديدة يتعذر الحصول عليها دون استخدام الطرق الإحصائية ، وكذلك الحال فيما يتعلق باستخدام المقارنة أو الدراسات المقارنة وحيث لا تشكل في حد ذاتها منهجاً وإنما وسيلة للحصول على معلومات جديدة أو بيانات جديدة توصلنا المقارنة إليها ، وهذا يدفعنا إلى استبعاد هذين الاصطلاحين عن مفهوم المنهج بمعناه الضيق وإدخالها ضمن مفهوم طرق الحصول على البيانات .

منهج المسح الاجتماعى

تعتبر فكرة المسح الاجتماعى من أقدم الأفكار التى طرأت على ذهن الإنسان ، فما كتابات هيرودوت التى كتبها فى القرن الخامس قبل الميلاد عن ملوك مصر وما كتبه عن سكان مصر وعلاقتهم بالأرض وصفاتهم وعاداتهم وعقائدهم الدينية وحروبهم وثوراتهم ومشاكلهم والتفسيرات التى حاول أن يخرج بها من كل ذلك سوى صورة بدائية من صور المسح الاجتماعى .

أما المسح الاجتماعى بمعناه الحديث فلم يظهر إلا فى منتصف القرن الثامن عشر على يد عدد من المصلحين الاجتماعيين فى إنجلترا وفرنسا والذين اتخذوا هذا المسح أساساً للإصلاح فى مجتمعاتهم . وسنستعرض فى الصفحات المقبلة عدداً من هؤلاء السباقين فى المسح الاجتماعى .

جون هوارد John Howard (١٧٢٦ - ١٧٩٠) :

يعتبر هوارد أول من حاول جمع بيانات بطريقة موضوعية منظمة ، وأول من استخدم عدداً متنوعاً من الوسائل الميدانية فى البحث ، وذلك حينما فكر فى إصلاح السجون والمسجونين فى إنجلترا . وقد قامت دراسته على أساس جمع الحقائق والأرقام من السجون والمسجونين مباشرة ، فأحصى عدد السجون ودون أسماء المسجونين وأماكن السجون التى يوجدون بها وتاريخ سجنهم وعدد السجنائين ومساعدتهم ، وكانوا لا يتقاضون أجراً على عملهم اكتفاء بما يحصلون عليه من رسوم من المسجونين ، كما سجل المدد التى قضاه المسجونون فى سجونهم وعدد المسجونين الذين برئوا ثم عجزوا عن ترك السجن لعدم مقدرتهم على دفع ما عليهم من رسوم للإفراج عنهم ، كما أحصى هؤلاء الذين كانوا يعانون من سوء النواحي الصحية وسوء التهوية والقيران والحشرات ، كما حصل على إحصاء بعدد الزنزانات التى كانت تحت الأرض وعدد المسجونين الذين تأثروا بها ، وكان جون هوارد يقابل المسجونين بنفسه ويسجل شكاواهم المختلفة .

وعندما ظهر هوارد فى سنة ١٧٧٤ أمام إحدى لجان مجلس العموم وقدم إليها

النتائج التي انتهى إليها حصل على تأييدها الكامل حتى لقد صدر في الحال تقريباً قانون بالإفراج عن المسجونين الذين كانت قد انتهت مدة سجنهم أو الذين كانوا قد برئوا ، كما صدر قرار بتحديد مرتبات للسجائين وبالتفتيش عليها والاهتمام بالمسجونين صحياً .

وفي سنة ١٧٧٥ قام هوارد بما يمكن أن يسمى بالدراسة المقارنة لأحوال السجون في عدد من البلاد الأوروبية ، وقد اهتم في دراسته بنوع خاص بتأهيل المسجونين اجتماعياً وتوجيههم دينياً وتعليمهم عدد من الصناعات . وقد ظهرت هذه الدراسة في سنة ١٧٧٧ بعنوان :

The State of The Prisons in England and Wales, with Preliminary Observation, and an account of some Foreign Prisons.

وكانت الطرق التي استخدمها هوارد في بحوثه ذات أثر عميق ليس على أتباعه فحسب ، بل على كل الدراسات التي قامت بنوع خاص على السجون ، وقد اقتنع تماماً بضرورة الحصول على البيانات من مصدرها مباشرة ، وقد توفى أثناء دراسته لحالة السجون في روسيا .

فردريك لوبلي Frederic Le Play (١٨٠٦ — ١٨٨٢) :

أحد المصلحين الاجتماعيين الفرنسيين . وقد بدأ حياته كأستاذ لعلم المعادن في فرنسا وكانت لديه بذلك الفرص الكثيرة لمصاحبة مهندسي التعدين في كثير من البلاد الأوروبية والآسيوية ، وقد بدأ في سنة ١٨٢٩ بدراسة التقدم الفني والانتعاش الاقتصادي ووضع العمال في أوروبا ونجح في التوفيق بين التدريس وهندسة المناجم والبحث ، وهذه الخبرات المتنوعة مكنته من الحصول على معلومات كثيرة أفادته في بحوثه كما مكنته من عمل الاتصالات لتنفيذ إصلاحاته فيما بعد .

وفي منتصف القرن التاسع عشر قام لوبلي بنوع جديد من الدراسات الاجتماعية وذلك حينما اختار الأسرة كوحدة لدراسة آثار التصنيع على مجتمعات العمال في فرنسا أولاً ثم في البلاد الأوروبية الأخرى فيما بعد . وكان اختياره للأسرة كوحدة لدراسته أنها أبسط الوحدات الاجتماعية وأعمها انتشاراً ، كما اختار ميزانية الأسرة مادة للتحليل نظراً لدلالاتها الواضحة من حيث الأسرة ووظائفها .

ولقد اقتنع لوبلى أن تنظيم ووظائف أية أسرة تتأثر بعوامل كثيرة فشلا من أهم وظائف الأسرة الحصول على وسائل معيشة أفرادها ، وإذن يتحدد التنظيم فى داخلها تبعاً لطرق الحصول على وسائل المعيشة (العمل) ، إلا أن هذه الطرق فى الوقت نفسه تحدها البيئة التى تعيش فيها الأسرة (المكان) ، ذلك لأن صفات البيئة تحدد العمل الذى تحصل الأسرة عن طريقه على وسائل معيشتها . وعلى هذا الأساس حدد لوبلى طريقته فى الدراسة والتى تنحصر فى ثلاثة أسس هى : المكان والعمل والأسرة ، وعلى ذلك فالوحدة الاجتماعية وهى الأسرة ترتبط بالبيئة الجغرافية والعمل .

ولم تقتصر دراسة لوبلى على العمال فى قطر واحد ، وإنما فى عدد من الأقطار الأوروبية بقصد الوصول إلى حقائق عامة عن الأسرة كأساس لتعميمات علمية كأن يكتشف الظروف الاجتماعية التى تعمل أولاً على الاستقرار الاجتماعى والانتعاش الاقتصادى فى دولة معينة .

ولما كانت هذه الدراسات التفصيلية لدولة بأكملها تعتبر عملاً شاقاً جداً ، فقد اتجه لوبلى إلى اختيار عدد معين من الأسر كوحدات أساسية تكون مجالاً لدراسته وقد عمل على أن يكون اختياره لهذه الأسر بطريقة تكون ممثلة وصالحة للمقارنة والتحليل ثم التعميم فى النهاية .

ولقد اقتصر لوبلى على أسر العمال لأنه كان يعتقد أن العمال يشكلون أغلبية الأمة ويكونون العناصر الممثلة للسكان ، كما أنهم كطبقة لهم بحكم حياتهم وعملهم أهميتهم فى إنتاج الدولة التى ينتمون إليها عن أية جماعة أخرى ، هذا علاوة على أن العلاقات التى تربط العمال بالطبقة العليا هى فى المجتمع فى كل مكان أساس وجود هذه الطبقة .

أما من ناحية اهتمام لوبلى بدراسة ميزانية الأسرة فيرجع إلى اعتقاده بأن كل ما يتعلق بتصرفات أسرة العامل يعود إلى الدخل . وعلى ذلك فقد اهتم بمصادر هذا الدخل ، وأوجه صرفه وصلة ذلك بمجموع هذا الدخل . كما افترض أن هناك صلة قاطعة ليس فقط بين عادات الاستهلاك والنشاط الاجتماعى بل بين السياسة الاجتماعية للدولة أيضاً فإذا ما سادت عادات التبذير والإنفاق على غير الضروريات أثناء فترات الرخاء كان لذلك رد فعل سيئ على العمال ، وهذا يتبعه بالضرورة تخطيط سياسات اجتماعية جديدة .

وكان لوبلى فى دراسته على اتصال دائم بالأسر التى اختارها لهذه الدراسة ، فكان يقيم بينها كشخصية مجهولة لفترات قد تطول حتى يحصل على المعلومات الكاملة التى يريدتها متبعاً فى ذلك منهج بحث الحالة عن طريق الدراسة الكاملة لطرق ومستوى معيشة الأسرة . كما كان فى سبيل هذه الدراسات يشترك فى كل نشاطها سواء ما كان متعلقاً منها بالنشاط اليدوى أو الدينى أو الثقافى أو الاجتماعى .

ولقد شعر لوبلى مبكراً بالحاجة إلى طرق الدراسة العلمية الحقلية إذ بدونها ما كان يأمل فى التحليل السليم ، ويمكن أن نجمل الطرق التى اتخذها فى دراسته فيما يلى :

١ - وضع بيان تفصيلى عن تكوين الأسرة ووضعها الاجتماعى وعاداتها اليومية فى العمل واللعب والاستهلاك وحالة المسكن وما يحيط به والمظهر الخارجى للأسرة من ناحية علاقاتها ووعيتها الصحى وتصرفاتها الدينية .

٢ - المقابلة الشخصية Personal Interview كأداة لمعرفة ما يريد أن يعبر القلب عنه .

٣ - الاستبيان Questionnaire كوسيلة للمطابقة على ما جاءت به المقابلة الشخصية من نتائج .

٤ - المراجعة والفحص Checking and Verifying للبيانات التى يحصل عليها من مصادر مختلفة ، ولقد استغل لهذه الغاية دفاتر الحسابات ، فكان يختار عدداً من ربات البيوت اللائى يحتفظن بدفاتر لحساباتهن المنزلية خلال فترة من الزمن ، وكان يعتبر هذه الدفاتر وثائق قيمة إن كانت دقيقة .

أوضح لوبلى كل ذلك فى كتابه الضخم الذى نشره بعنوان « العمال الأوروبيون » Ouvriers Europeens ، وقد جاء هذا الكتاب بأجزائه الستة نتيجة دراسة شاقة لأسر العمال خلال فترات زادت على عشرين عاماً وقد نشره فى باريس لأول مرة فى سنة ١٨٥٥ .

وواضح مما سبق أن لوبلى قد جمع بين طريقة بحث الحالة وطريقة القياس الإحصائى كما جمع بين المقابلة الشخصية والاستبيان فى جمع البيانات ، كما أضاف إلى ذلك استخدام دفاتر الحسابات ووسائل المراجعة وإعادة المراجعة . وقد ساهم لوبلى بكل هذا فى وضع أسس البحث العلمى الاجتماعى . ولم يكن دور لوبلى مقصوراً

على مجرد اكتشاف هذه الوسائل الجديدة للدراسة ، بل تعداه إلى استخدام هذه الوسائل بطريقة ناجحة .

ولقد اتجهت دراسة لوبلى اتجاهين يختص الأول بطرق البحث فى التحليل الاجتماعى ، واختص الثانى بالإصلاح الاجتماعى ، وقد نشر سنة ١٨٦٤ كتاباً من جزأين بعنوان *La reforme sociale en France* اقترح فيه برامج عملية لرفع المستوى الاجتماعى .

ولقد طبقت طريقة لوبلى فى الدراسة فيما بعد على الجماعات الريفية أيضاً ، كما تشعب هذا النوع من الدراسة إلى شعب مختلفة تتصل بالاجتماع والاقتصاد والجغرافية ، وهكذا استمرت مدرسته فى عملها بعد أن أخذت تتسع باستمرار وتكونت لها عدة مدارس فى جهات مختلفة من العالم ساعدت على اتساع أفق البحث الاجتماعى . ومن المدارس التى اتبعت طريقته فى إنجلترا كلية لندن للاقتصادية *London School of Economics* كما تبعته فى فرنسا جمعية لوبلى *Le Play Society* .

شارلز بوث Charles Booth (١٨٤٠ - ١٩١٦) :

يعتبر بوث واحداً من أتباع لوبلى فى إنجلترا ، وقد اهتم أساساً بدراسة الفقر فى قطاع واحد من المجتمع وهو القسم الشرقى من لندن *The east side of London* ، وقد بدأ دراسته فى سنة ١٨٨٦ ونشرها بعنوان :

Life and Labour of The People of London.

وقد ظهر الجزء الأول منها فى سنة ١٨٩٢ والجزء السابع عشر والأخير فى سنة ١٨٩٧ وتعتبر دراسته هذه أساساً لدراسة حياة المجتمعات الحديثة .

ويقول بوث فى مقدمة كتابه بأنه قام بمحاولة لإظهار العلاقة العديدة التى يحملها الفقر والبؤس وسوء الخلق وبين مصادر الكسب المنظمة ووسائل الراحة ووصف الظروف العامة التى تعيش كل طبقة فى ظلها^(١) .

وكان المجتمع الإنجليزى ورجال الدولة على علم تام بالفقر الشديد الذى كان سائداً

(١) الجزء الأول صفحة ٦ .

فى ذلك الوقت وخاصة بعد أن نشر برستون W. Preston فى سنة ١٨٨٣ كتابه بعنوان The Bitter of Outcast ، وقد راج هذا الكتاب فى المجتمع الإنجليزى رغم ما تميز به من أسلوب روائى ومبالغة كبيرة فى التصوير . وقد كان هذا الأسلوب الأدبى غير المدعم بالحقائق الموضوعية سبباً فى ألا يعتمد عليه كأساس لأى إصلاح حكومى . ولقد تأثر بوث بما كتبه برستون وصمم على أن يحصل على حقائق موضوعية غير متحيزة تتعلق بجزء كبير من سكان لندن . وبدأ دراسته على هذا الأساس ليرى نصف سكان لندن كيف يعيش النصف الآخر إذا ما رفع الستار عن البؤس والفاقة عن طريق الحقائق وعرضها على البرلمان كخطوة أولى لعلاج ما فى المجتمع من شرور .

ولقد استعان بوث لهذه الغاية بعدد كبير من المحققين الاجتماعيين والاقتصاديين من أمثال بياتريس بوتير (وب) Peatrice Poltter (Webb) وأوكتافيا هيل Octavia Hill وجراهام بالفور Graham Balfour وكلارا كات Collet ، كما استعان بخدمات ضباط الحضور فى المدارس الذين كانوا يحكم عملهم يزورون المنازل فى كل أحياء لندن لسؤال الأسر التى لديها أطفال فى سن التعليم . وكانت مقابلاته الشخصية ذللاً لضباط طويلة حتى لقد استغرق بعضها عشرين سرعة . وقد خرج من هذه المقابلات ، بسجلات للمعلومات أطلق عليها مناجم المعلومات (Mines of informations) كما كان موظفوه ومعاونوهم يراجعون ما يجمع من حقائق على أساس زيارات شتى للأحياء والشوارع والبيوت . وقد بلغ عدد الأسر التى درست حوالى نصف أسر الطبقة العاملة .

ولقد عزز بوث المعلومات التى حصل عليها بواسطة المؤتمرات التى كان يعقدها والاستبيانات والتقارير والملاحظة ودراسة الاتحادات التجارية والأحاديث مع كبار الموظفين والمدرسين وأصحاب الأراضى ومحصى الإيجارات ومفتشى الصحة والوزراء وضباط البوليس وغيرهم .

وعلى الرغم من أن بوث اقتصر فى بحثه على جماعة بعينها فى مدينة واحدة إلا أن دراسة قد اهتمت بكل التجمعات الاقتصادية والاجتماعية والجنسية ، وبكل العناصر التى تؤثر فى حياتهم وعملهم كالدخل وساعات وظروف العمل والمسكن ومستوى المعيشة وعدد الأطفال ، وعددهم بالنسبة لنوع المسكن واتساعه ، ونوع ومدى تردد الأمراض ونشاط وقت الفراغ والأندية وعضوية الاتحادات وغير ذلك من متغيرات ، كما اهتم

بدراسة العلاقة بين الدخل وتكاليف المعيشة ، وأثر ذلك على مستوى المعيشة والعمالة عامة . وقامت الدراسة كلها على أساس بيانات ثابتة لجزء معين من سكان لندن في وقت معين ، ويقول في ذلك :

“My principal aim is still confined to description of things as they are. I have not undertaken to investigate how they came to be, nor except incidentally, to indicate whither they are tending and only to a very limited extent, or very occasionally, has any comparison between made with the past. These points of view are deeply interesting and not to be ignored, but are beyond the scope of my work.”^(١)

ولقد قام بوث بدراسات مقارنة بين الازدحام والفقر الواضح ، وبين الازدحام والكسب ، وبين طول ووزن تلاميذ المدارس في سن معينة وفي مستوى اقتصادي معين ، وبين الدخل عند الجماعات الحرفية المشتغلة وبين مستوى معيشتهم ، وبين عادات الأسر التي تستطيع الاستعانة بالخدم بالأسر التي لا تستطيع ذلك ولكي تكون دراسته صورة معبرة عن الوضع الاجتماعي موضوع الدراسة فقد درس الأسر وحالة الشوارع والمنظمات الاجتماعية التي تضم هذه الأسر أعضاء فيها . كما اهتم في سبيل توضيح كل ذلك بالجداول الإحصائية واللوحات والرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية التي تصور مختلف نواحي حياتهم هذا وقد تميز بحثه بأسلوب أدبي جميل يمكن أن نلمسه في هذا الجزء الذي يصف فيه أحد الشوارع St. Hebr فيقول :

“An awful place, the worst street in the district. The inhabitants are mostly of lowest class and seem to lack all ideas of cleanliness or decency... the children are rarely brought up to any kind of work, but, loaf about, and no doubt form the nucleus for future generation of thieves and other bad characters. The property is all very old and it has been patched up and altered until it is difficult to distinguish one house from another. Small backyards have been utilized for building additional tenements. The property throughout is in very bad condition, unsanitary and crowded : and it is stated (as a suggestive reason why so little has been in the way of remedy) that until very recently the rent collector

of the property was a brother of the sanitary Inspector. A number of the rooms are occupied by prostitutes of the most pronounced order".^(١)

ولقد نجح بوث في الجمع بين الطريقة الإحصائية وطريقة بحث الحالة ، وكان يقول لموظفيه : « يجب ألا نهمل الفرد The Case إذا كنا نفكر في النسبة المئوية كما يجب ألا ننسى النسبة المئوية إذا كنا نفكر في الفرد » .

ولكى يطمئن بوث إلى ما كان يعبر عنه الناس من ناحية صدقهم أو كذبهم ، كان يمر بنفسه وسط بعض الأحياء كشخصية غير معروفة ، كما كان ينزل بالأجر عند بعض أسر العمال الفقيرة ، يشاركها حياتها ومواضع اهتمامها وعواطفها وأوقاتها وآمالها ، وكان خلال ذلك كله يدرس هذه الأسر عن قرب .

وتعتبر دراسة بوث على هذا الأساس السابق أكثر من تحقيق في ظروف الطبقات العاملة ، فقد درس ومسح وصنف المهن والحلافات التي تقع بين العمال وأسباب وأشكال فضها ، كما درس عوامل التجمعات الأجنبية ونظمها القومية والثقافية والتغيرات الجسمية في الجيل التالي ، كما كتب عن النشاط الديني والكنائس والمبشرين ونشاطهم عن الدين ومشاكل الشباب والدين والإحسان ، كما قدم حقائق هامة عن منظمات الضبط الاجتماعي وعن إدارات البوليس وما تتبعه من إجراءات وعن المجالس البلدية ونشاطها .

ولقد حاول بوث في أول الأمر أن يستعين بالإحصاءات الرسمية التي كانت تزيحها التعدادات كمصدر من مصادر المعلومات عن الدخل والحرف وعدد الحجر . إلا أنه سرعان ما تجنب هذه الإحصاءات لأنها في نظره لم تكن سوى بيانات عديدة جامدة .

روانترى : Seebohm Rowntree

قام روانترى بدراسة مفصلة لظروف الطبقة العاملة في مدينة يورك بإنجلترا ، وقد بدأ هذه الدراسة في سنة ١٨٩٩ ونشر نتائجها في سنة ١٩٠١ بعنوان Poverty : Study of Town Life وكان مجال بحثه أضيق من مجال بحث بوث ، ولذلك فقد اهتم روانترى

بتفصيلات أكثر ، كما شمل بحثه على هذا الأساس كل الأسر العاملة في يورك .

وفى دراسته للفقير قسم روانترى الأسر بحسب دخلها الأسبوعى إلى فئات أربع هى :

١ - أقل من ١٨ شلناً . ٢ - من ١٨ - ٢١ شلناً .

٣ - من ٢١ - ٣٠ شلناً . ٤ - أكثر من ٣٠ شلناً .

وهذا التقسيم بالنسبة لأسرة معتدلة العدد تتكون من زوج وزوجته وطفلين أو ثلاثة أو أربعة ، فإذا كانت تعول أقل من طفلين انتقلت إلى الفئة التى تليها وإذا كان لديها أكثر من أربعة أطفال انتقلت إلى فئة أدنى .

وقد اعتبر روانترى أن الأسر التى تدخل ضمن الفئة الأولى (أقل من ١٨ شلناً أسبوعياً) إنما تعيش فى مستوى أقل من الفقر الأولى Primary Poverty ذلك بعد أن حدد لهذا المستوى ١٨ شلناً أسبوعياً ، وبعد أن عرف الفقر الأولى بأنه المستوى الأدنى الذى يتمكن الإنسان معه من الاحتفاظ بكفاءته الجسمية .

“My primary poverty line represented the minimum sum on which physical efficiency could be maintained, it was a standard of bare subsistence rather than living.”^(١)

وقد افترض روانترى هذا المستوى على أساس تحليل القيمة الغذائية وحساب الوحدات الحرارية ، وتقدير كمية وقيمة الغذاء الضرورى لتوليد أدنى طاقة حرارية ممكنة للعامل وأسرته ، ثم أضاف إلى ذلك النفقات اللازمة للضروريات كإيجار السكن والملبس ولوازم المنزل . وقد اعتبر روانترى هذا المستوى الحد الأدنى للمعيشة وأن أية أسرة لا تمكنها ظروفها من الوصول إلى هذا المستوى إنما تعيش تحت مستوى الفقر الأولى . وقد وضع روانترى ذلك بإعطاء صورة لأسرة تعيش فى فقر أولى بقوله :

A family living at the primary poverty level, “must never spend a penny on railway fare or omnibus. They must never go into the country unless they walk. They must never purchase a half penny newspaper or spend a penny to buy a

ticket for a popular concert. They must write no letters to absent children, for they cannot afford to pay the postage. They must never contribute anything to their church or chapel, or give any help to a neighbour which costs them money. They cannot save, nor can they join sick club or trade union, because they cannot pay the necessary subscriptions. The children must have no pocket money for dolls, marbles or sweets. The father must smoke no tobacco, and must drink no beer. The mother must never buy any pretty clothes for herself or for her children, as for the family diet, being governed by the regulation, nothing must be bought but that which is absolutely necessary for the maintenance of physical health, and what is bought must be of the plainest and most economical description. Should a child fall ill it must be attended by the parish doctor, should it die, it must be buried by the parish. Finally, The wage-earner must be never absent from his work for a single day. If any of these conditions are broken, the extra expenditure involved is met, and can only be met by limiting the diet, or, in other words, by sacrificing physical efficiency".^(١)

وفي سنة ١٩٣٦ قام راونترى بمسح آخر لمدينة يورك نشر نتائجه في سنة ١٩٤١ بعنوان « الفقر والتقدم » Poverty and Progress ، وقد أراد بهذا البحث أن يعيد التحقيق الأول ليلمس مدى التغير في حياة السكان خلال الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٣٦ ، والتي تميزت بكثير من وسائل الإصلاح الاجتماعي ، وكان بحثه في هذه المرة أيضاً شاملاً لجميع الأسر العاملة ، وكان عددها ١٦٣٦٢ أسرة .

وكما حدد خطأً للفقر في بحثه الأول حدده في بحثه الثاني أيضاً ، ولكنه رفع المستوى في هذه المرة إلى ٤٣,٥ شلناً في الأسبوع لأسرة تتكون من زوج وزوجته وثلاثة أطفال ، كما استبعد أجر السكن من هذا التحديد .

وقد وجد راونترى في بحثه الثاني أن عدد الأسر التي تعيش في فقر أولى قد تناقص بنسبة تزيد على ٥٠٪ وأن مستوى المعيشة قد ارتفع بنسبة ٣٠٪ عنه في سنة ١٨٩٩ وقد اعتبر هذا التغير نتيجة لعوامل ثلاثة هي انخفاض حجم الأسرة وزيادة الأجور ونمو الخدمات الاجتماعية .

ويهمنا في دراسة راونترى طريقه التي استخدمها في البحث والتي كان سباقاً بها في

دراسته ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة بطريقة موضوعية علمية ، كما انفرد راونترى أيضاً بتحقيقه الشامل لجميع الأسر ، وقد مكنه ذلك من دراسة ناحية هامة تتعلق بالعينات ، وذلك حينما قارن النتائج التي حصل عليها عن طريق البحث الشامل بالنتائج التي كان يحصل عليها لو أنه استخدم في بحثه عينة بدلا من المجموع . وفي سبيل ذلك رتب راونترى الأسر التي بحثها وعددها ١٦٣٦٢ أسرة في جداول ، ثم اختار عشرينها على أساس اختيار منزل من كل عشرة منازل وحصل بذلك على عينة قدرها ١٦٣٦ أسرة ، ثم أعاد الاختيار ثانية على أساس منزل من كل عشرين ، ثم على أساس منزل من كل ثلاثين ، ثم من كل أربعين وخمسين منزلا .

قارن راونترى النتائج التي حصل عليها عن طريق استخدام كل من هذه العينات السابقة بالنتائج التي حصل عليها عن طريق استخدام المجموع ، وذلك لكي يوضح مدى إمكانية الاعتماد على طريقة العينات في البحث وقد وجد بعد ذلك أن الفرق بين النتائج التي حصل عليها عن طريق دراسة المجموع لا تختلف كثيراً عن تلك التي حصل عليها عن طريق العينات ، وقد مثل لذلك بأن دراسة المجموع قد انتهت إلى أن ١٧١٨٥ شخصاً بمعدل ٣١,١٪ من الطبقة العاملة كانت من ناحية دخلها تعيش في مستوى يقل عن الحد الأدنى ، بينما كانت النتائج التي حصل عليها عن طريق العينات المختلفة تتراوح بين ٣١,١٪ و ٣٣,١٪ والفرق كما يرى غير كبير إجمالاً^(١) .

نمو حركة المسح الاجتماعي في الولايات المتحدة :

بدأت حركة المسح الاجتماعي في الولايات المتحدة كما بدأت في إنجلترا على أساس عملي وبتوجيه شبه علمي . ومن أبرز من قادوا هذه الحركة جاكوب ريس Jacob Riis وذلك عندما قام ببحثه الذي نشر في سنة ١٨٩٠ بعنوان « كيف يعيش النصف الآخر » "How the Other Half Lives" والذي جمع فيه كثيراً من الحقائق عن ظروف المساكن في نيويورك وقد صورها ووصفها بطريقة روائية حية وضح فيها قذارة هذه المساكن. ونقص الوعي الصحي في أغنى المدن الأمريكية ، ثم نشر في سنة ١٩٠٢

(١) راونترى : نفس المرجع السابق ص ٤٧٩ .

بمبحث آخر بعنوان « معركة مع الأحياء المتخافة "Battle with the Slums" » صور فيه تلك الأحياء التي سماها النصف الآخر .

وكان للصحافة دور هام في نمو حركة المسح الاجتماعي بعد أن اهتمت بهذا النوع من الدراسات الذي وجدت فيه مادة هامة لكتابتها ، ومن هذه الصحف The New York Times, North American Review وقد واصلت هذه الصحف نشر مقالاتها لمدة طويلة من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٩٠٦ عن المجتمع الأمريكي وتدهوره والجريمة وحالة السجون والحالة الصحية مما كان له أثر كبير على الرأي العام الذي أخذ بما كان ينشر في الصحف عن المجتمع الذي يعيش فيه ، وكان هذا مشجعاً على ظهور عدد كبير من الكتاب الذين ساهموا في هذه الحركة من أمثال :

1. Robert Woods, the City Wilderness, 1898.
2. Robert Hunter, Tenements Conditions in Chicago 1901.
3. Lincoln Steffens, The Shame of the Cities, 1904.

وعلى الرغم من أن كل هذه الدراسات لم تكن تتميز بالطابع العلمي الكامل إلا أن أثرها كان كبيراً في توجيه وتنظيم الدراسات العلمية الاجتماعية فيما بعد إذ أنشئ على أثر ذلك في سنة ١٩٠٧ مؤسسة راسل سيجج The Russel Sage Foundation بقصد تحسين ظروف المعيشة في الولايات المتحدة ، كما اهتمت علاوة على دراسة الظروف الاجتماعية بطرق البحث وتفسير النتائج .

ويعتبر مسح بتسبرج Pittsburgh Survey أول البحوث الشاملة التي استخدمت فيها طرق البحث المنظمة في دراسة المجتمعات ، وقد بدأ في سنة ١٩٠٩ بإشراف بول كيلوج Paul Kellogg مدير المؤسسة بقصد بحث تأثير التحضر ، وقد رأى كيلوج في مدينة بتسبرج معملًا ومركزاً لعملية التحول الصناعي . وقد اتجه البحث إلى معرفة القوى التي تؤثر في حياة عمال الصلب ومعرفة عوامل نمو المدينة وأثر هذا النمو في حياة العمال ثم معرفة مدى ملائمة الهندسة الإنسانية مع الهندسة الصناعية في منطقة الصلب .

وكان مسح بتسبرج عملاً كبيراً درست فيه أغلب مظاهر الحياة في المدينة بواسطة عدد كبير من الباحثين الاجتماعيين المعروفين والعملاء المتخصصين الذين استقل كل

منهم بدراسة ناحية معينة كالتفتيش على المصانع والمنازل والبوليس والجريمة والعمال ، وقد نشرت نتائج البحث في سنة ١٩١٤ في ستة مجلدات اختص كل منها بناحية من النواحي .

وفي سنة ١٩١٤ قامت المؤسسة بإشراف مديرها هاريسون Shelby Harrison بمسح سبرنجفيلد بولاية ينويز بقصد دراسة الظروف الاجتماعية لمدينة أمريكية صغيرة (كان سكانها حوالى ٥٢ ألفاً سنة ١٩١٠) ، ونشرت نتائج هذا البحث في سنة ١٩٢٠ بعنوان : Social Conditions of an American City

وقد تعمق هذا البحث في دراسة النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والإدارية والقانونية في مدينة سبرنجفيلد ، كما تميز القائمون في البحث بنجاحهم في إشراك المجتمع نفسه معهم وإثارة المواطنين للعمل ، حتى لقد تطوع منهم في البحث حوالى ٩٠٠ فرد يمثلون ١٧ هيئة عامة وخاصة ، لقد حدث هذا نتيجة لحملة الدعاية التي قام بها هاريسون قبل بداية العمل الحقل ، كما واصل هذه الحملة طوال فترة البحث ، وقد مكنته ذلك من إثارة الاهتمام بالبحث وضمان تعاون المجتمع معه في نواح كثيرة أهمها الحصول على البيانات الصحيحة وتنفيذ توصيات البحث .

وكان نشر نتائج بحثي بتسبرج وسبرنجفيلد سبباً في إثارة اهتمام المجتمعات الأمريكية بفكرة المسح الاجتماعي وقبولها كطريقة فعالة في دراسة وتوجيه الحياة الأمريكية . وقد وصلت هذه الحركة إلى قمته في سنة ١٩٢٨ حينما شمل المسح الاجتماعي عدداً كبيراً من المشاكل الاجتماعية في كل ولاية تقريباً ، ومن أهمها مسح مدينة يورك الذي نشرت نتائجه في عشرة مجلدات في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣١ ومسح الجريمة في ميسوري سنة ١٩٢٦ The Missouri Crime Survey .

وبهنا ونحن نستعرض حركة المسح الاجتماعي في الولايات المتحدة أن نشير إلى تلك الدراسات ذات الطابع الجنسي Racial والتي تتميز بأنها كانت أول البحوث التي اشترك فيها علماء الاجتماع على مدى واسع وبطريقة قيادية ، وقد اهتمت هذه البحوث بدراسة العزلة Segregation والصراع الجنسي Race Riots والتعصب الثقافي والصناعي Educational and Industrial Discrimination ، كما اهتمت بدراسة العناصر الاجتماعية النفسية للخوف والتوتر الداخلي الذي يسود الأفراد ويعمل على انقسام الجماعات .

ومن أهم هذه البحوث مسح العلاقات الجنسية على شاطئ المحيط الهادى The Pacific Race Relations Survey وقد أشرف عليه روبرت بارك Robert Park واستمر من سنة ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ . وقد درس بارك فى هذا البحث دور العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية ومشاكل الأجناس المتنافسة ، كما استخدم فى دراسته وسائل جديدة فى التحقيق والتحليل الاجتماعى وذلك حين اعتمد البحث أساساً على :

(ا) الوثائق الشخصية كالمخطابات والمذكرات وتواريخ الحياة وخاصة لهؤلاء الذين اندمجوا فى الصراع أو شاهدوه ، وذلك بقصد توضيح كيفية تكون مناطق التوتر والمشاكل الناتجة عن بداية اتصال الأجناس بعضها ببعض وما نتج عن ذلك من اتجاهات ونصرفات .

(ب) التقارير الرسمية والإحصائيات عن نشاط وتجارب الجماعات المختلفة لوصف ما يدور من صراع جنسى وشعور الأجناس نحو بعضها وسبب هذا الشعور .

(ج) ذاكرة كبار السن من المستوطنين وأقوال أصحاب الأعمال ورجال التبشير وغيرهم ممن شعروا لفترة معينة من الزمن بردود الأفعال التى تحدث بين الجماعات .

(د) طريقة بحث الحالة للمجتمعات ، حضرية وريفية والتى سكنتها الأجناس لتوضيح تأثير هذه المناطق بوصول المهاجرين إليها ونموهم فيها .

(هـ) طريقة المقابلة الشخصية لتسجيل كل ما يمكن تسجيله عن لسان المختبرين أنفسهم وخاصة العمال والفلاحين وغيرهم ممن كانوا عنصراً فى الصراع الجنسى ، وذلك لتوضيح شعورهم واتجاهاتهم ونقط تبريز هذا الشعور وهذه الاتجاهات^(١) .

هذه الاتجاهات والاعتبارات فى البحث كانت جديدة بالنسبة للمسح الاجتماعى وخاصة تلك التى اتجهت نحو دراسة العلاقات الإنسانية والمواقف الاجتماعية والرأى العام وكيفية تكون الصراع الجماعى والشخصى والمظهر الاجتماعى النفسى للاتصالات فى المجتمع مما أكد اعتبار المجتمع نسيجاً اجتماعياً توجد فيه أصول المشاكل الاجتماعية .

(١) R. Park. The Race Relations Survey in the Pacific Coast, Mid-Pacific Magazine (Nov. 1925) pp. 200 - 205.

المسح الاجتماعي لدائرة باب الشعرية

قامت به جامعة عين شمس في سنة ١٩٦١ وأسندت مهمة الإشراف عليه للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي . والبحث يهدف إلى التعرف على الحقائق الخاصة بالموضوعات التي من شأنها إعطاء فكرة واضحة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان دائرة باب الشعرية مع التركيز على دراسة الأسرة من ناحية حجمها ومهن أفرادها ، والحالة التعليمية والاقتصادية والسكنية ، وهل هي وافدة إلى القاهرة ، كما كان البحث يهدف إلى التحقق من كون دائرة باب الشعرية منطقة جذب للمهاجرين إلى مدينة القاهرة ، وقد تضمن هذا الهدف دراسة الدائرة بوصفها متخلفة عمرانياً في معظم أجزائها ، وكل ذلك كان يتم تمهيداً لعمليات لاحقة من التخطيط والإصلاح .

ولما كانت الدائرة تشمل وقت إجراء البحث حوالي ٣٠ ألف أسرة كان لا بد من اختيار عينة ماثلة ، ففعلاً قام المسح على أساس دراسة عينة قدرها ٣٪ ، ويكون عبد الأسر التي قامت عليها الدراسة بذلك ١٠٠٠ أسرة ، ولقد اختيرت العينة بالطريقة العشوائية على أساس التمثيل النسبي لعدد الأسر في كل شياخة من الشياخات الست عشرة ، كما استخدمت المقابلة الشخصية للحصول على البيانات التي تضمنتها استمارة المسح .

وقد انتهى المسح بعدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١ - كثرة المهاجرين الوافدين إلى الدائرة حتى لقد بلغوا ٤٠ ٪ من مجموع سكانها ، وقد ثبت بذلك أن الدائرة تشكل منطقة جذب للمهاجرين من الريف .
- ٢ - وفرة المؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية والصحية في الدائرة .
- ٣ - قلة المرافق وسوء الحالة السكنية وارتفاع إيجار المساكن وقذارة الشوارع وكثرة المقاهي والورش .
- ٤ - عدم وجود مياه جارية في نسبة كبيرة من المساكن تصل إلى خمس عددها ، وكذلك الحال بالنسبة للمجاري ، وعدم وجود دورات مياه في ١/٤ المساكن تقريباً .

وقد أوصى القائمون بالمسح على ضرورة الاتفاق على تخطيط يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية ، وإعادة تنظيم المجتمع على ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج مع إعطاء أولوية للسياحات التي ثبت أنها في مستوى رديء أو رديء جداً ، وكان عددها ٧ سياحات من الـ ١٦ سياحة .

كما أوصى المسح بضرورة تحقيق عدد من الاقتراحات مثل إنشاء عدد من المساكن الشعبية ، وإدخال المياه والمجاري والكهرباء ، وتشغيل المتعطلين ، وكانت نسبتهم ١٠ ٪ من عمال الدائرة ويشكلون أكبر فئة عاملة في الدائرة . كما أوصى بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية المنزلية ، والعمل على محو الأمية ، وتخفيض الإيجارات وإنشاء الأندية المختلفة وتحديد مواعيد لعمل الورش ^(١) .

وبهنا في عرضنا لهذا النموذج من نماذج المسح الاجتماعي أن نقرر بأنه دراسة قامت أساساً وفي ذهن من قاموا بها على وضع خطط للإصلاح للقضاء على أمراض اجتماعية بذاتها في منطقة جغرافية معينة .

والآن وبعد أن استعرضنا هذه النماذج من المسح الاجتماعي ، يمكننا أن نستعرض بعض التعاريف التي عرف بها ، ومنها تعريف كليوج وهاريسون وقد عرفاه بأنه انداسة الاجتماعية التي تهدف أساساً إلى بناء برنامج لإصلاح وتحسين بعض الظروف الحارية ذات الطبيعة المرضية ، وأن هذه الظروف لها حدود جغرافية معينة وذات تأثير اجتماعي معين ، وأنها مما يمكن قياسه ومقارنته بأوضاع متفق عليها كنموذج . ويقوم المسح الاجتماعي عادة على أساس تعاؤني مستخدماً الطرق العلمية في دراسة المشاكل الاجتماعية التي لها من القوة ما يجعلها تثير الرأي العام والرغبة في حلها ^(٢) .

أما أرنست بيرجس Burgess فيرى أن المسح الاجتماعي هو الدراسة العلمية لظروف مجتمع واحتياجاته بقصد تصميم برنامج بنائي لتقدمه الاجتماعي .

“A survey of a community is the scientific study of its conditions and needs for the purpose of presenting a constructive program of social advance.” ^(٣)

(١) جامعة عين شمس : المسح الاجتماعي لدائرة باب الشعرية (القاهرة ١٩٦١) . الاقتراحات في صفحات ٦٧ / ٧٢ .

(٢) Pauline Young, Scientific Social Surveys and Research (N.Y., 1953) p. 20.

(٣) Ernest Burges, Social Survey in American Journal of Sociology, XXI. (Jan. 1916)

البحث الاجتماعي :

يختلف البحث الاجتماعي عن المسح الاجتماعي في أن القائم بالبحث الاجتماعي بهم علمياً بطبيعة وتغير واتجاه الظواهر الاجتماعية والجماعات والتصرفات الإنسانية بقصد الفهم والتحليل ، ثم الخروج بمبادئ عامة عن هذه الظواهر أو التصرفات نتيجة لدراسة بيانات تختار عادة كنموذج ممثل للظاهرة موضوع الدراسة ، كأن يخرج الباحث مثلاً بمبادئ عامة عن الصراع الثقافي أو عملية التمثيل أو الانتحار .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعرف البحث الاجتماعي بأنه الطريقة المنظمة لاكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة ، وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها والقوانين التي تحكمها . وبذلك يهدف البحث الاجتماعي أساساً إلى فهم الحياة الاجتماعية والوصول إلى مقياس أوسع لضبط التصرفات الاجتماعية .

ويمكننا أن نتصور طبيعة البحوث الاجتماعية إذا استغرنا عدداً من هذه البحوث ومنها :

بحث ميدلتون Middletown وقام به روبرت ليند وزوجته هيلين ليند ، Robert and Helen Lynd بقصد الكشف بطريقة منظمة عن الحياة في مدينة اختارها الباحثان نموذجاً للمدن المماثلة ، وذلك عن طريق تسجيل الظواهر التي تشاهد ودراسة تصرف الجماعة . ولهذه الغاية وباستخدام عدد من الطرق المختلفة درس الباحثان عمليات الكسب في ميدلتون وما يصاحبها من اتجاهات حرفية وأوضاع اقتصادية ومشاكل اجتماعية ، ثم العمليات والاتجاهات التي تتدخل في تكوين الأسرة كالحطبة والزواج وتربية الأطفال واستغلال وقت الفراغ والعمليات التي تتدخل في الحياة الدينية كالمعتقدات السائدة والطقوس والاحتفالات الدينية عامة كما تؤثر في حياة الجماعة ، ثم العمليات التي تؤثر في حياة المجتمع ونشاطه وأجهزة الضبط الحكومي ، وأخيراً العمليات التي تعمل على تماسك الجماعة والتي تعمل على تفككها .

وقد رأى مؤلفا ميدلتون أن أوجه النشاط الرئيسية هذه في ميدلتون تمثل في الوقت نفسه أوجه النشاط الرئيسية في أي مجتمع إنساني سواء كان ذلك في وسط أستراليا أو في أي مجتمع حضري معقد . وعلى هذا الأساس فقد افترضنا أنه بدراسة هذه النواحي من

أوجه النشاط الرئيسية للجماعة يكونا قادرين على الإلمام بعمليات التغير عامة ، خاصة وأن المجتمعات الإنسانية عرضة باستمرار لموجات حضارية قوية من نماذج تفرض عليها ما يسود خارجها من مظاهر مادية وغير مادية .

٢ - بحث العصبية ، وقام به فردريك ثراشر Frederick Thrasher ونشر في سنة ١٩٢٧ بعنوان The Gang وقد اهتم ثراشر فيسه بتحليل العصبية أو العصابة وبدورها الاجتماعي باعتباره أثراً سيئاً من آثار المدنية في المدن . وقد اتجهت دراسته أساساً إلى تحليل العمليات المرتبطة بالعصابات والعوامل التي تختبئ وراء هذا التعصب ، والوسط الاجتماعي الذي يلائم العصابات والذي يهيئ لها وسائل الانتعاش أو النجاح ، ثم العصابة كنوع من التصرف الجمعي وعضو العصابة كنوع من أنواع الشخصية .

وقد استخدم ثراشر طرقاً مختلفة في دراسته للعصابات ، نشأتها وتنظيمها والصلات الاجتماعية السائدة فيها ودورها في المجتمع .

٣ - بحث قرية روسية في أمريكا Russian Town in America وقامت به بولين ينج Pauline Young ، وقد اهتمت فيه بدراسة الصراع الحضاري لجماعة تمثل طائفة دينية معينة كانت تعيش قبل هجرتها إلى أمريكا في منطقة زراعية منعزلة من روسيا وقد قامت الباحثة بدراسة عملية التمثيل Assimilation والأمركة Americanization التي تعرض لها أفراد هذه الجماعة الطائفية ، كما درست أيضاً عمليات المقاومة التي ظهرت بين أفراد الجيل الأول والاستسلام بين أفراد الجيل الثاني وما صاحب ذلك من ظهور معايير جديدة ومثل خلقية جديدة وعادات جديدة في المعيشة والتفكير ، وتصور الدراسة الصراع بين عوامل الضبط التقليدية القديمة عند الجماعة مع عوامل الضبط الثانوية في مدينة كبرى ، وانتهى التنظيم الاجتماعي الأول وبداية إعادة تنظيمه من جديد .

ولقد افترضت الدكتورة ينج في دراستها لهذه الجماعة الروسية The Molkans أنها تمثل إلى حد كبير نفس الأوضاع الاجتماعية والعمليات الاجتماعية والمشاكل عند الطوائف الريفية الدينية الأخرى التي هاجرت إلى مناطق حضرية من الولايات المتحدة وكان هدفها من هذه الدراسة معرفة الصفات الأساسية الطائفية وأثرها على شخصية

أفرادها وطبيعة ومصادر الصراع الحضارى ، والصراع الذى يقوم حول السلطة بين نظم الطائفة والنظم المدنية فى مجتمع أمريكى حضرى ، ثم عمليات انقسام الحياة فى الجماعة وعمليات الإذابة الحضارية للصغار

ولقد تطلبت الدراسة تحديد عدد من الفروض لاختبار صحتها أو عدم صحتها . ومن الفروض التى ثبتت صحتها « كلما ازداد تنوع الصلات الحضرية بين صغار المولوكان ازداد الصراع مع حضارتهم الأصلية عمقا » .

The greater the variety of urban contacts by young Molokans, the greater the intensity of the conflicts with their own culture."

ومن الفروض التى لم تثبت صحتها « سيختفى المذهب الطائفى المولوكانى من أمريكا إلى حد كبير بعد أن ينضج الجيل الذى ولد فى أمريكا أو تعلم فى مدارس أمريكية » .

With the maturity of the American born and American schooled generation, Molokanism in America would largely disappear.

ولقد استخدمت الباحثة فى جمع بياناتها طريقة المقابلة الشخصية كما استخدمت طريقة بحث الحالة والطريقة الإحصائية والمنهج التاريخى ، ونشرت نتيجة دراستها فى سنة ١٩٣٢ فى كتاب بعنوان "Pilgrims of Russian Town" .

٤ - بحث اللاجئيين الفلسطينيين فى معسكرات سورية وقطاع غزة : وقد قام به مؤلف هذا الكتاب بقصد تحقيق عدد من النواحي العلمية يتعلق بعضها بالمجتمعات غير الطبيعية ، وهى المجتمعات التى تسيرها قوى خارجة عنها ترغمها على البقاء حيث هى وتحدد علاقاتها بتنظيمات معينة ، وقياس آراء واتجاهات أفراد هذه المجتمعات وما يمكن أن تفسره هذه الآراء والاتجاهات ، وتحقيق ما يمكن أن تتميز به هذه المجتمعات من تماسك أساسه نفسى بسبب اشتراك أفرادها عادة فى الآمال والآلام وشعورهم بما يقع عليهم من ظلم أو اضطهاد .

ومن المعسكرات غير الطبيعية التى درست علمياً ، معسكرات الاعتقال فى روسيا وألمانيا النازية ، ومجتمع المعزل الأفريقى فى بتشوانا لاند ، وقد أضاف المؤلف^{٢٢} بدراسة معسكرات اللاجئيين نوعاً آخر من هذه المجتمعات غير الطبيعية .

ويمكن إيجاز الأهداف العلمية الرئيسية من دراسة اللاجئين الفلسطينيين في معسكراتهم فيما يلي :

١ - النظر لمعسكر اللاجئين من حيث كونه مجتمعاً والبحث في مقومات مثل هذا المجتمع وإمكانات بقائه .

٢ - البحث في مدى ما تنطوى عليه فكرة المعسكر من عمل إنساني قصد به تعويض اللاجئين عن بلادهم ، وقابلية وصف هذا العمل بأنه إنساني .

٣ - تحقيق مدى ثقة اللاجئين الفلسطينيين في الهيئات الدولية المعنية بشئونهم .

٤ - تحقيق الأسباب التي تؤدي إلى التباين أو التشابه في حياة اللاجئين في كل من قطاع غزة وسورية .

٥ - تحقيق الأسباب التي تؤدي إلى التباين في معاملة اللاجئين الأوروبيين في أوروبا ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

٦ - تحقيق ما يقال من أن أحد عوامل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بيع العرب أراضيهم لليهود قبل قيام دولة إسرائيل وأثناء الانتداب البريطاني .

كما كانت الدراسة تهدف من جانب آخر وبطريق غير مباشر إلى ناحية عملية ، وهي أنها بتوضيح أحوال اللاجئين الفلسطينيين في سورية وقطاع غزة ، وبمقارنة هذه الأحوال فيما بينها في كل من هذين المكانين ثم بمقارنتها بأحوال اللاجئين الأوروبيين ربما استطاعت أن تلقى بعض الضوء على المشكلة فتثير السبيل أمام الحكومات والهيئات المختلفة للطرق العملية لحلها . وهذا الاتجاه العمل نحو تطبيقات العلوم لخدمة المجتمع أصبح أمراً ضرورياً متفقاً عليه بين العلماء في كل بلاد العالم وخاصة في إنجلترا والولايات المتحدة .

ومن ضمن النتائج التي انتهى إليها البحث أن المعسكر لم يف بأي من الغرضين اللذين أنشئ من أجلهما ، فهو لم يعوض اللاجئين عن وطنهم بعد أن ثبت بالبحث أن أملهم في هذه العودة يقوى يوماً بعد يوم ، أما الغرض الثاني وهو تحقيق الناحية الإنسانية ، فقد أثبت البحث أن حشرهم في هذه المعسكرات وبالصورة التي درسوا عليها يبعد كل البعد عن الناحية الإنسانية .

كما انتهى البحث إلى عدد آخر من النتائج يتعلق بعضها بمقارنة اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين الأوربيين ، وبما يشاع عن بيع اللاجئين لأراضيهم لليهود وعن مدى تماسكهم كمجموعة .

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة طريقة المقابلة الشخصية والطريقة الإحصائية والمنهج التاريخي والملاحظة الشخصية .

٥ - بحث المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم . ودراسة على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر .

موضوع رسالة تقدم بها سالم عبد العزيز محمود للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفى ، ونوقشت في مارس ١٩٧٦ وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى .

وكانت الدراسة تهدف إلى تحقيق النواحي التالية :

١ - تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو التعليم ، وتحديد مسئولية أفراد المجتمع في خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام في مصر .

٢ - تحديد مسئولية النظام التعليمي القائم في خلق وجود المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام في مصر .

٣ - تحديد أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي في مصر .

وقد قامت الدراسة الميدانية المقارنة بين ثلاثة أنماط ، الحضري (القاهرة والإسكندرية) والريفي بالوجه البحري (المنوفية والبحيرة) ، والريفي بالوجه القبلي (أسيوط وسوهاج) كما قامت الدراسة على عينة قدرها ٥٠٠ أسرة تمثل القاهرة والإسكندرية منها ٢٧٥ وحدة ، والمنوفية والبحيرة ١٢٠ وحدة وأسيوط وسوهاج ١٠٥ وحدات ، وذلك على أساس عدد تلاميذ السنة الأولى الابتدائية بكل قطاع من القطاعات الثلاثة .

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- (١) تمثل مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية معوقات أساسية تؤثر تأثيراً سلبياً في اتجاهات أفراد المجتمع نحو التعليم . وتمثل هذه المجموعة من العوامل في تفتيت الملكية والتجزؤ الحيازي للأرض الزراعية في المجتمع الريفي وزيادة معدل الإنجاب وزيادة حجم الإعالة في الأسرة ، وأخيراً الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .
- (ب) يعد النظام التعليمي القائم مسئولاً عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام في مصر نتيجة لقلّة الإمكانات المتاحة لمواجهة الأعداد المتزايدة من التلاميذ ولعدم واقعية الأهداف المرسومة له .
- (ج) إن أعداد السكان الذين في سن التعليم الابتدائي (٦ سنوات) والذين لا يستوعبهم نظام التعليم الابتدائي ، وأعداد التلاميذ المتسربين من التعليم الابتدائي يمدون أو يفقدون حجم الأمية بصورة مستمرة .

٦ - بحث تنظيم الأسرة :

قامت به كليتا الآداب والتربية بجامعة عين شمس بتكليف من الجامعة بهدف دراسة ظاهرة تنظيم الأسرة في المجتمع المصري للوصول إلى الحقائق المختلفة التي يسفر عنها البحث والتي تخضع لها هذه الظاهرة في المجتمع .

وقد شكلت لجنة البحث من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكليتي الآداب والتربية بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفى وعضوية الأستاذ الدكتور سعيد غنيم والدكتور محمود عودة والدكتور محمود أبو النيل والدكتور السيد الحسيني من كلية الآداب ، والدكتور سليمان الحضرى من كلية التربية ومن خمسة من المعيدين في الكليتين .

وقد شكل للبحث فريق للعمل الميداني يتولى جمع البيانات من القطاعات الاجتماعية المختارة وطبقت استمارة البحث على حوالى ١٠٠٠ أسرة في محافظة الغربية عن الوجه البحرى ومحافظة قنا عن الوجه القبلى موزعة على ١٣ قرية من المحافظتين . وبعد انتهاء العمل الميداني أجريت عمليات التحليل الإحصائي لعدد من المتغيرات في علاقتها بالاتجاه نحو تنظيم الأسرة في ضوء ما أسفرت عنه عمليات تفريغ بيانات الاستمارة وتمثلت هذه المتغيرات في :

(ا) الاتجاهات العامة نحو تنظيم الأسرة .

(ب) العلاقة بين الإقامة في أى من الوجهين القبلى والبحرى وبين الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة .

(ج) العلاقة بين القرب أو البعد من المراكز الحضرية وبين الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة .

(د) أثر الفروق بين النوعين (ذكور وإناث) على الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة .

وقد انتهى البحث وقدم تقريره إلى الجامعة في أوائل سنة ١٩٧٧ بعد أن استغرق البحث حوالى ست سنوات ، وتقوم الجامعة حالياً بطبعه .

ويهمنا من هذا البحث أنه لم يتضمن في أهدافه أية نواحي تتعلق بعمليات للعلاج أو الإصلاح الاجتماعى وإنما اقتصر الهدف على مجرد تحديد عدد من الحقائق والاتجاهات التى تتعلق بموضوع البحث ، وإن كان هذا لا يمنع طبعاً من إمكان الاستفادة منه فيما بعد في العلاج أو الإصلاح .

وبحث تنظيم الأسرة هذا وإن كان يعتبر من البحوث الكبيرة إلا أنه مع هذا اعتبر دراسة استطلاعية تمهيداً لدراسة أخرى في نفس الموضوع على مستوى أوسع وأشمل .

وواضح من هذه النماذج التى استعرضناها للبحث الاجتماعى أن الباحثين فيها كانت لديهم فروض مبدئية عن موضوع دراستهم . وقد بحثت هذه الفروض لمعرفة صحتها أو استبدالها بأنواع أخرى من المعرفة .

ومثل هذه البحوث السابقة وغيرها لا تهتم بالمجتمعات أو المشاكل الاجتماعية كفايات في حد ذاتها ، وإنما كوحدات مفروض فيها أنها تمثل مظاهر معينة للتصرف الإنسانى يمكن عن طريق دراستها بطريقة علمية منظمة أن نصل إلى مرحلة الفهم والتعميم ، والتنبؤ بعد ذلك بعمليات التغير أو الصراع أو التكيف أو تكوين العصابات وغير ذلك من مظاهر حياة الجماعة التى تحدث في هذه المجتمعات التى بحثت أو في غيرها من التجمعات المماثلة في وقت القيام بالدراسة أو في أوقات أخرى .

وعلى ذلك فالبحوث الاجتماعية لا تهتم بالمشاكل المرضية إلا بقدر ما يمكن لهذه المشاكل من إلقاء الضوء على العمليات الاجتماعية الأساسية والتصرف الإنساني .

ولا تهتم البحوث الاجتماعية بالهندسة الاجتماعية أو العلاج الاجتماعي أو تعديل وتحسين الإدارة أو النظم الإدارية أو الإصلاح الاجتماعي ، ذلك لأن طالب البحث الاجتماعي لا يضع مقدماً معايير للحياة والعمل أو للكفاءة والرخاء ، كما أنه لا يقيس الظواهر الاجتماعية على ضوء هذه المعايير بقصد تحسينها .

وبعد أن استعرضنا هذه النماذج للمسح الاجتماعي والبحث الاجتماعي يمكن أن نحدد أوجه الاختلاف بينهما فيما يلي :

١ - يتفق المسح الاجتماعي مع البحث الاجتماعي في أخذهما بالطرق والاتجاهات العلمية التي تبدو في العمل بطريقة منظمة واستشارة المراجع بطريقة غير متحيزة ، والملاحظة وجمع البيانات والتسجيل وتصنيف البيانات بطريقة موضوعية واختبارها ، والتحقق من صحتها . ولكنهما مع ذلك يختلفان في أن المسح الاجتماعي لا يضع فروضاً معينة عن الظاهرة الاجتماعية كما يفعل البحث الاجتماعي .

٢ - يبدأ المسح الاجتماعي على أساس حقائق معروفة .

٣ - لا يلجأ المسح الاجتماعي إلى تكوين نظريات أو قوانين كما يفعل البحث الاجتماعي في محاولة لتفسير العمليات الاجتماعية أو الأنماط الاجتماعية أو التشابه وعدم التشابه الذي يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يفعل البحث الاجتماعي . وعلى العكس من ذلك نجد أن المسح الاجتماعي يكتفى بتحديد أعراض الظاهرة بقصد تصميم خطة العلاج أو الإصلاح الاجتماعي .

٤ - يشترك المسح الاجتماعي مع الباحث الاجتماعي في اهتمامهما بالحياة الاجتماعية والرخاء الإنساني ، مع اختلاف في أن اهتمام الأول ينصب على أناس بعينهم ، أو مكان بعينه أو وضع معين ، بينما يهتم الثاني بأوضاع معنوية وعالمية أعم كالقصة والجريمة والانتحار والتشرد ، ففي الوقت الذي يبحث فيه المسح الاجتماعي عن طريقة سريعة قدر الاستطاعة للضبط الاجتماعي الذي يتطلبه ضغط الحاجات المطلوبة

نجد أن الباحث الاجتماعى يفكر فى حاجات المستقبل البعيد ، أى فى الوقت الذى نجد فيه الأول مهتماً بأناس معينين يهتم الثانى بالإنسانية عامة .

وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن نتجاهل الحقيقة فى أن كلا من المسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى له أهدافه واتجاهاته المختلفة فى دراسة المشاكل الاجتماعية والحياة الاجتماعية إلا أنهما ينبعان من بعضهما ويصبان فى بعضهما خلال عملية دائمة من التفاعل ، فالمسح يكشف عن المشاكل التى ينقصها الحل كما يكشف عن عيوب الطرق التى تستخدم فى الدراسة ، هذا علاوة على ما يجمع عن طريق المسح من بيانات كثيرة متعددة عن الحياة الاجتماعية التى يستفيد منها البحث الاجتماعى فى كثير من الأحيان عند دراسته للعمليات والأشكال الاجتماعية . ومن ناحية أخرى قد يختبر الباحث الاجتماعى صحة النتائج التى توصل إليها المسح الاجتماعى تمهيداً لاقتراح أفكار واتجاهات جديدة .

ومن كل ما سبق نرى أنه لا يوجد خط فاصل واضح بين المسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى فى مجال العمل الاجتماعى أو الدراسة الاجتماعية . ولكى يكون لكل من هذين النوعين من التحقيق الاجتماعى آثاره الطيبة وجب أن يعمل متعاونين . فلكى تكون نتائج المسح مما يعتمد عليه قيامها على أساس مناهج ووسائل البحث ، كما أن البحث بدوره يستخدم النتائج التى يخرج بها المسح ، فهو يختبرها ليؤكددها أو يرفضها ، كما نجد فى أحيان كثيرة أن المسح الاجتماعى يشير إلى المشاكل ويثير الأسئلة التى لا يمكن الإجابة عنها أو حلها إلا عن طريق البحث العلمى الدقيق .

المنهج التاريخي Historical Method

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة ، ذلك لأنه كثيراً ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه ، فالملاحظة المباشرة للظواهر الاجتماعية في حالتها الاستقرارية لا تعتبر أساساً كافياً للبحث الاجتماعى لأنها لا تعطينا عن هذه الظواهر مجالا كافياً أو دقة تامة . ويجب على هذا الأساس أن تضاف إليها دراسة تتجه إلى الكشف عن كيفية نشأة الظاهرة ، وبمعنى آخر تاريخها ، فالماضى لا شك يحوى بذور الحاضر . وإذن فالمنهج التاريخي عبارة عن دراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر .

والانجاء التاريخي ضرورى في كثير من الحالات لفهم الظواهر الاجتماعية في الزمان والمكان ، وأثر ذلك في تكونها وفي كثير من العمليات الاجتماعية ، ويمكن أن نمثل لذلك بدراسة الأساس التاريخي للمشكلة اليهودية ، وحيث تظهر الحقائق التاريخية عدم صحة كثير مما يدعيه اليهود عن طردهم من فلسطين في العصور القديمة في الوقت الذي أثبتت فيه الوثائق التاريخية أنهم لم يطردوا وإنما تركوها باختيارهم عندما وجدوا في بلاد العالم الأخرى مجالا أوسع للكسب والثراء .

وإذا استخدمنا المنهج التاريخي في البحث الاجتماعى أو المسح الاجتماعى فلا يهمننا أن نتمتع في التاريخ حتى نصل إلى هيرودوت مثلاً ، وإنما يهمننا أن نرجع إلى الماضى بالقدر الذى يمكننا من تتبع نمو العمليات الاجتماعية ودراسة أثر ذلك على المشاكل الاجتماعية الحاضرة . ولذلك أهميته في المسح الاجتماعى ، إذ على ضوءه يمكن تحديد أى الظروف في حاجة إلى تصحيح ومعرفة الأساس الذى بنى عليه التصميم الاجتماعى لكى يكون هذا التصميم مثمراً إذا أمكن الحصول على القرائن التي قد تهدي إلى مصادر أو أصول المشاكل ومدى أثرها في حياة الجماعة ، وعن الوسائل والطرق

التي يمكن التحكم بها في هذه المصادر ونفوذها ، وذلك حينما يكون الأساس دينياً مثلاً .

وقد يتسع مجال الدراسة التاريخية فيجد الطالب نفسه وقد اندمج في عدد من العلوم الأخرى كعلم المخطوطات القديمة Palaeography أو علم الآثار Archaeology أو علم الجغرافيا أو الأنثروبولوجي .

واستخدامنا للمنهج التاريخي يدفعنا إلى استشارة كثير من المصادر لكي نحصل على ما نريد من بيانات ، ومن أهم هذه المصادر .

١ - الوثائق - وقد تكون هذه الوثائق مكتوبة كالمخطوطات والرسائل والمذكرات وتواريخ الحياة وحيثيات الأحكام والاتفاقيات والقوانين والسجلات التجارية والجرائد وخلاف ذلك من بيانات مسجلة . وقد تكون هذه الوثائق شفوية كالحكم والأمثال والأساطير والأغاني الشعبية والطقوس ، كما قد تكون مصورة كالنحت والرسم والصور والنقود والأدوات الفنية والآثار .

٢ - ما كتب في تاريخ الحضارة والتاريخ التحليلي في صورة بحوث أو آراء مما يلقي كثيراً من الضوء على الظاهرة موضوع الدراسة .

٣ - الأشخاص الذين لاحظوا الظاهرة بأنفسهم أو الشهود على بعض الوقائع . أما عن متى وكيف وتحت أي ظروف نستخدم كل أو بعض المصادر السابقة فإن هذا يتوقف إلى حد كبير على حكمة الباحث ومدى اهتمامه ومدى اتساع دراسته ومدى توافر هذه المصادر ، إلا أنه مع ذلك يجب على الطالب فيما يتعلق بهذه المصادر أن يراعى ما يلي :

١ - إذا كانت الوثائق التاريخية مما يتعلق بوقائع قديمة تصل في قدمها إلى عدد من القرون لا عدد من الأجيال ، كان من الأفضل لطالب البحث ألا يلجأ إلى الوثائق الأصلية اكتفاء بما كتبه علماء التاريخ عنها ، فلا داعي لأن يلجأ إلى أوراق البردي نفسها ما دام قد كتب عنها علماء من أمثال سليم حسن مثلاً ، ذلك لأن عالم التاريخ أو المحلل التاريخي يكون أدعى للاعتماد عليه في هذه الحالة ، إلا أنه مع ذلك فهناك

حالات تتطلب الالتجاء إلى الوثائق مباشرة إذا كان البحث يدور حول نواح لم يسبق تحليلها عن طريق علماء التاريخ ، أو إذا كان البحث يدور حول حلقة مفقودة تتعلق بنظم اجتماعية معينة لم تكن من قبل مجالاً لأية دراسة تاريخية ، أو إذا أردنا أخيراً أن نتحقق من بعض ما كتبه علماء التاريخ .

٢ - المقصود بالبيانات التاريخية كل أنواع المعلومات المتوفرة التي تخص الناس خلال فترة من الوقت يكون قد مضى عليها ثلاثة أو أربعة أجيال على الأقل ، والحكمة من ذلك أن كثيراً من المصادر الضرورية لتفسير الحاضر لا يمكن أن تتوفر إلا إذا انقضى هذا الحاضر وأصبح في الماضي . ومن أمثال هذه المصادر المذكرات Diaries والاعترافات Confessions وتواريخ الحياة Autobiographies والسجلات السرية Archives والاتفاقيات الدبلوماسية السرية وغيرها مما يؤثر في يومنا وجيلنا الحاضر ولكنه يتميز رغم ذلك بأنه بعيد عن متناول أيدينا في الحاضر .

٣ - قد تكون الوثائق المعاصرة هي التي تتعلق بالحاضر أو بالماضي القريب هي المصدر الوحيد للمعلومات ، وفي هذه الحالة يمكننا أن نستخلص منها الحقائق والعوامل الاجتماعية التي يمكن أن تفسر بها الأوضاع الحاضرة ، ولكنها لن تمدنا بما يمكننا من المقارنة أو التعميم . وقد تكون هذه الوثائق المعاصرة مصدراً مثمراً للمعلومات ، ولكن إلى أي مدى وبأي أسلوب يمكن للباحث أن يعتمد عليها ، فهذا مما تصعب الإجابة عنه بصورة عامة .

٤ - على الباحث الذي يستشير الوثائق الأصلية أن يكون على حذر ، وأن يعتمد دائماً على حكمته ووضعه العلمي إذ قد يختلف فؤده هذه الوثائق والحقائق التي تعرضها والغرض مما تعرضه . وعليه هنا أن يزن المصادر التي يلبجاً إليها والبيانات التي تعرضها وأن يميز عن طريق المقارنة بين المصادر التي يعتمد أولاً يعتمد عليها .

٥ - على الباحث قبل أن يلبجاً إلى الوثائق التاريخية أن يستشير أحد رجال التاريخ ، وأن يشرح له غرضه وحدود دراسته لكي يستفيد من اقتراحه وتوجيهاته في هذا المجال .

٦ - إذا لبجنا إلى البيانات التاريخية وجب علينا أن نسأل أنفسنا عدداً من الأسئلة

عما إذا كان المؤلف قد لجأ إلى المصادر الأصلية أو إلى مصادر ثانوية وعما إذا كان قد اكتفى بمصدر واحد أو بعدة مصادر وعما إذا كان يهتم بزاوية معينة أو بوجهة نظر عامة ، وعن مدى اتفاق آرائه مع آراء معاصريه . ومن ناحية أخرى نحاول دائماً أن نستشف مدى إخلاصه فيما كتب وهل كانت له مصلحة معينة في أن يخذع القارئ أو هل كان واقعاً تحت تأثير ضغط معين يجعله يحد عن الصدق ، أو متأثراً بحب أو كراهية تدفعه لأن يكون متحيزاً .

منهج بحث الحالة The Case Study Method

يعتبر تاريخ الحالة أو تاريخ الحياة كطريقة للدراسة من أقدم الطرق التي استخدمت في عرض وتفسير التجارب الشخصية والسلوك الاجتماعي . ونلمس جذور هذه الطريقة في تلك القصص التي تحكي عن الأنبياء والحكماء ، كما نجد لها ممثلة في الروايات بمختلف أنواعها ، أما في البحوث الاجتماعية فقد بدأ رجال التاريخ باستخدام طريقة بحث الحالة فيما نشره من معلومات وصفية للشعوب والأمم ، ثم أخيراً في دراساتهم الضيقة للجماعات والحوادث والأفراد .

ويعتبر لوبلى أول من استخدم منهج بحث الحالة بطريقة منظمة للحصول على ما كان يريد من إحصائيات تتعلق بدراسته لميزانية الأسرة ، كما اهتم هربرت سبنسر بالاستفادة من نفس المنهج في محاولته لجمع الوثائق الأنتوجرافية للإنسان البدائي كأول وحدة اجتماعية لها صلة بالخلية البيولوجية .

ويتميز منهج دراسة الحالة بالعمق أكثر مما يتميز بالاتساع في دراسته للأفراد والجماعات والاتجاهات الفردية والاجتماعية ، كما يتميز بالتركيز على الجوانب الفريدة أو المميزة ، ولذلك يشجع استخدامه في الدراسات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية وفي الدراسات النفسية الإكلينيكية .

وتبدأ دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية بتحديد الظاهرة ثم جمع البيانات عنها ، ويصاحب ذلك وضع فروض معينة وتعديلها باستمرار تعديلاً يتفق مع طبيعة البيانات التي تجمع حتى نصل إلى مرحلة يمكن معها صياغة الفروض بصورة تسمح باختبارها اختباراً دقيقاً يتيسر معه التعميم . وإذن فنحن نلجأ إلى هذه الطريقة إذا أردنا الحصول على معلومات أو بيانات تمكّننا من وضع عدد من الفروض لتنظيم بحث معين وتحديد المشكلات التي تستحق البحث ، وعلى هذا الأساس فنحن نلجأ إلى بحث الحالة لا لنختبر فروضاً معينة وإنما لنحصل على المادة التي تمكّننا من تعيين الفروض لكي نكون أقدر على تحديد المشكلات وترتيبها بحسب أهميتها .

وتكتب دراسة الحالة أو تاريخ الحياة عموماً بضمير الغائب بواسطة العاملين الميدان عن طريق المقابلة الشخصية ، كما يضاف إليها بعض الدراسات المعملية . بقصد دراسة كل دورة الحياة أو عملية معينة في هذه الدورة ؛ وذلك بالنسبة لوحدة منفردة ، قد تكون شخصاً أو أسرة أو مؤسسة أو جماعة أو مجتمعاً بأسره . وتشمل دراسة الحالة للجماعة أو المجتمع عادة عدداً كبيراً من دراسات الحالة للوحدات المتشابهة .

والوثائق الشخصية Personal Documents من أهم المصادر التي يستعان بها في طريقة بحث الحالة ، وتوجد هذه الوثائق في العادة بضمير المتكلم ذلك لأنها إما أن تكون قد كتبت بواسطة صاحبها نفسه وإما أن يكون صاحبها قد ذكرها شفويّاً لشخص آخر . ومن أهم أشكال هذه الوثائق تاريخ الحياة كما كتبه صاحبه بنفسه ، والمذكرات والمحادثات والاعترافات .

ولهذه الوثائق الشخصية أهمية في البحوث الاجتماعية لأنها عبارة عن سجلات تكشف عن النفس عمداً أو بدون عمد ، وهي تمدنا بذلك بمعلومات مباشرة عن نشاط وعقلية كاتبها كما تكشف في الوقت نفسه عن علاقاته الاجتماعية التي يفضلها والتي تغير أو تؤثر في سلوكه واتجاهاته وتقيم السائدة عنده .

وإجمالاً فإن دراسة الحالة بالنسبة لشخص معين بما يشمله من تاريخ حياته ، تكشف عما يعتمل في نفسه من صراع داخلي كما تكشف عن طريقته في الحياة والدوافع التي تدعوه إلى أن يسلك سلوكاً معيناً والعوائق التي تمنعه أو تثيره أو تتحداه لاتخاذ سلوك بالذات في وضع اجتماعي معين ، وهذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة هي التي تمدنا بالفهم العميق لأنماط الحياة ككل أو لتفكك شخصيته .

وفي هذا المعنى يقول كليفورد شو Clifford Shaw إنه عندما قام بدراسة للأحداث المنحرفين كان لكي يتعمق في فهمه لأنماط السلوك التي تصدر عنهم ، ولكي يدرس مدى وعيهم للدور الذي يلعبونه في الجماعة ، بدأ يجمع كثيراً من المعلومات عن طريق دراسة لحالة ، لأن هذا كان يساعده على الفهم بطريقة ملموسة وبالتفصيل بما في ذلك البيانات الطبية العادية والبيانات والاختبارات السيكولوجية ، والسلوك والعادات

والمعايير الاجتماعية والأساس الحضارى للأسرة والمجتمع والعلاقات الاجتماعية السائدة .

"In order to gain insight into the behaviour patterns of these individuals and learn their conception of the role they play in the group. I started out to accumulate a mass of raw material in the form of cases described in concrete and specific detail including the usual medical psychological and psychiatric data, as well as the cultural background of the family and the community and the life-history and social relationships of the individual."^(١)

وللمذكرات والخطابات أهميتها في هذا المنهج لأنها تعتبر مكملته لتاريخ الحالة ، فالمذكرات قد تلمق الضوء على الاتصالات الاجتماعية بالنسبة للفرد وتجاربه التي يعتبرها هامة بالنسبة له ، كما تعود أهميتها أيضاً إلى أنها تمدنا بالبيانات كما حدثت عند وقوعها دون أن نعتد بذلك على الذاكرة ، وللخطابات نفس الأهمية من ناحية تكملتها لتاريخ الحالة نظراً لما تحتويه في العادة من بيانات ومواقف شخصية وما تتضمنه من أخبار وردود أفعال عاطفية ومواضع اهتمامات شخصية مما لا يوجد عادة في الوثائق الأخرى ، هذا علاوة على صعوبة الحصول عليها عن طريق المقابلة الشخصية .

وإلى جوار الوثائق الشخصية تعتمد طريقة بحث الحالة على كثير من الوسائل الأخرى كالمقابلة الشخصية والملاحظة والبيانات الإحصائية فيما تحتفظ به المنظمات الاجتماعية من سجلات ، والصور والجرائد والمجلات والجداول والتحليل الإحصائي :

وإذا أردنا أن نميز بين أهداف ووسائل طريقة بحث الحالة في البحوث الاجتماعية وبين أهدافها ووسائلها في الخدمة الاجتماعية ، وجدنا أن البيانات في الخدمة الاجتماعية لا تجمع للمقارنة والتصنيف تمهيداً لتكوين مبادئ عامة ، وإنما تجمع بقصد الوصول إلى تشخيص مستقل دون اعتبار للمقارنة أو التصنيف أو التعميم العلمى . ويكون هذا التشخيص خطوة أولى لتعيين علاج لهذه الحالة بالذات ، في الوقت الذي نجد فيه البحث يقوم بأبحاثه دون اعتبار لأى علاج مباشر .

وعلى الرغم مما تتميز به دراسة الحالة من عمق إلا أن اعتمادها على دراسة عدد محدود من الحالات يجعل التعميم خطراً بل مستحيلاً ، هذا علاوة على أن كثيراً مما يسجل يكون

(١) Clifford Shaw, "The Case Study Method", Publication of American Sociological Society, XXI, 1927, pp. 149 - 150.

عرضة لخطأ الشعور أو الذاكرة أو الحكم أو تحيز اللاشعور ، مع اتجاه الدراسة دائماً إلى التركيز على الحوادث غير العادية ، هذا علاوة على أن البيانات التي تجمع عن طريق دراسة الحالة لا تخضع في العادة لنظام العينات ، وهذا يجعل التعميم إن انتهى إليه البحث يعتمد على بيانات تمثل حالات مميزة .

ويشك رد بين Read Bain في أهمية البيانات التي نحصل عليها عن طريق دراسة الحالة من ناحية كفايتها علمياً للأسباب الآتية^(١) :

١ - قد يكتب المختبر أو يروي ما يشعر بأن المختبر في حاجة إليه أو ما يظن أنه في حاجة إليه .

٢ - يكون اهتمام المختبر عادة متجهاً إلى التبرير أكثر من اتجاهه إلى تقرير الحقائق .

٣ - يحاول المختبر أن يظهر نفسه في قصته ليس كما هو بل كما يظن أنه هو ، أو كما يود أو يأمل أن يكون أو كما يأمل أو يعتقد الآخرون أنه يكون أو كان أو سيكون .

٤ - يميل المختبر في دراسته إلى رؤية ما يبحث عنه . ونلمس هذه الناحية في الدراسات التي تقوم بها مدارس Adler و Jung و Freud في التحليل النفسي فعلى الرغم مما يحيط دراساتهم جميعاً من اتجاه علمي وما يتميزون به من عقلية علمية فإنهم في دراساتهم لحالة معينة يرى أحدهم فيها نقصاً عضوياً Organ Inferiority ويرى الثاني انطواء أو انبساطاً Introversion or extroversion بينما يرى الثالث عقدة جنسية أو كبت Repressed Libido .

٥ - يتميز معظم الأشخاص الذين تدرس حالاتهم بأنهم مشككون أو شاذون فردياً أو اجتماعياً ، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يكون للتعميم قيمة علمية إلا بالنسبة لفئة صغيرة . وحتى بالنسبة لهذه الفئة الصغيرة يكون التعميم مما لا يعتمد عليه لأن كل حالة درست تعتبر فريدة في نوعها .

(١) Read Bain, "The Validity of Life Histories and Diaries, Journal of Educational Research, III (Nov., 1929) pp. 156 - 161.

٦ - يكون المختبر عادة في وضع يميل فيه إلى مساعدة المختبر .

ويمكننا أن نتحاشى هذه العيوب إلى حد كبير إذا ما أخضعنا البيانات التي نحصل عليها للإضافة عن طريق أية مصادر أخرى ، إذا لجأنا إلى طريقة العينات في اختيار الحالات ، وإذا أخضعناها أيضاً للمراقبة والتحليل الدقيق ، هذا بالإضافة إلى دقة اختبار المختبرين ومدى دقتنا في نظامنا وفي طريقتنا في البحث والتسجيل .

ولكن مع كل هذه العيوب فإن طريقة دراسة الحالة تمكننا من الحصول على فروض مثمرة كما أنها تمدنا بكثير من البيانات التي يمكن أن تكون لها أهميتها في الاختبار والتي يصعب بدونها أن نصل إلى مرحلة التعميم في العلوم الاجتماعية ، وخاصة إذا ارتفع عدد الحالات التي تبحر وإذا تأكدنا أنها ممثلة للمجموع .

المنهج التجريبي Experimental Method

يقوم المنهج التجريبي على أساس جمع البيانات بطريقة تسمح باختبار عدد من الفروض عن طريق التحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة ، والوصول بذلك إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج . وتمتاز مثل هذه البحوث التجريبية بإمكان إعادة إجرائها بواسطة أشخاص آخرين مع الوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف .

ولا تتوافر للباحث في ميدان العلوم الاجتماعية في كثير من الحالات الظروف التي تتوافر للباحث في العلوم الطبيعية نظراً لما تتميز به الظواهر الاجتماعية من تعقيد وتداخل العوامل التي يصعب ضبطها والتحكم فيها وتلك العوامل التي غالباً ما تتمثل في الإنسان نفسه أو المجتمعات الإنسانية عامة .

وفي حالة القيام بإحدى التجارب التي تهدف إلى اختبار فرض معين يرى وجود علاقة منتظمة بين ظاهرة معينة ومتغير بذاته أو بين متغير ومتغير آخر يجب توفير « الضبط العلمى الذى يقوم على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين إحداهما تجريبية Experimenta والأخرى ضابطة Controlled تتعادلان في كافة المتغيرات الهامة ما عدا متغيراً واحداً يوجد في الجماعة التجريبية فقط ، وهو المتغير الذى يفترض أنه له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة أو أن هناك علاقة منتظمة بينه وبين المتغير الآخر فإذا لوحظ أن الظاهرة المدروسة تحدث في الجماعة التجريبية فقط دون الجماعة الضابطة استنتجنا أن هناك علاقة بين هذا المتغير وبين الظاهرة المدروسة أو المتغير الآخر وتزداد ثقتنا في صدق هذا الاستنتاج إذا وجدنا أن التغير في أحد المتغيرين يصاحبه تغير مقابل في المتغير الآخر وفي الاتجاه المتوقع »^(١)

هذا الاتجاه التجريبي في الدراسات الاجتماعية من أحدث ما أدخل على هذه

(١) إبراهيم إينولدوليس كامل مليكه . البحث الاجتماعى ، مناهجه وأدواته (سرس الليان ١٩٥٩)

الدراسات كطريقة للبحث ولقد قامت على هذا الأساس عدد من الدراسات يمثل لنا ستيوارت تشابين ببعضها على الوجه التالى :

النموذج الأول^(١) - دراسة تجريبية تهدف إلى معرفة « أثر فترة الالتحاق بالكشافة على الانسجام الشخصى فى المجتمع وكان عنوان هذه الدراسة The Personal Adjustment of Boy scouts in Minneapolis in 1938.

وكانت هذه الدراسة موضوعاً لرسالة الماجستير من جامعة مينا بوليس قدمها Mandel فى سنة ١٩٣٨ . ويمكن إيجاز خطوات البحث فيما يلى :

١ - وجد أن مجموع الأفراد الذين يضمهم البحث ٢٠٥٠ كشافاً فى سنة ١٩٣٤ وذلك من واقع سجلات جامعة مينا بوليس .

٢ - اختيرت منهم عينة عشوائية بنسبة ١٠٪ وكان حجمها بذلك ٢٠٥ كشافين .

٣ - لم يعثر من أفراد هذه العينة التى اختيرت فى سنة ١٩٣٨ إلا على ١٠٢ كشافين ، وذلك بسبب رحيل الباقين أو هجرتهم أو عدم العثور عليهم أو عدم رغبتهم فى التعاون مع البحث .

٤ - قسم الأفراد الذين عثر عليهم وعددهم ١٠٢ إلى فريقين أمضى الأول فى خدمة الكشافة أربع سنوات كاملة ، بينما تركها الفريق الثانى قبل مضى أربع سنوات . وقد كان مجموع كل فريق ٤٠ شخصاً وذلك بعد أن استبعد ٢٢ شخصاً لعدم استيفائهم الانسجام المطلوب بين الفريقين ، وذلك نتيجة تطبيق أسس معينة وهى المتغيرات التى اختيرت لتحقيق هذا الانسجام ، وكانت فى هذا البحث أربعة متغيرات هى مكان الميلاد ومهنة الأب والحالة الصحية وفئة السن .

٥ - قام البحث بذلك على أساس عينة من فريقين متساويين فى العدد يتكون كل منهما من ٤٠ شخصاً ، وقد اعتبر الفريق الأول وهو الذى أمضى أربع سنوات فى خدمة الكشافة الفريق التجريبي Experimental group بينما اعتبر الفريق الثانى وهو الذى لم يمض فى الكشافة أربع سنوات الفريق المضابط Controlled group . والفريقان متعادلان

في كافة المتغيرات فيما عدا متغيراً واحداً هو مدى الانسجام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع .

النموذج الثاني^(١) ، دراسة تجريبية تهدف إلى معرفة أثر إدخال برنامج صحي معين على مجتمع معين ، وعنوان هذه الدراسة :

A Controlled Experiment on Rural Hygiene in Syria.

وقد قدم هذا الموضوع للجامعة الأمريكية في بيروت Stuart Dodd في سنة ١٩٣٤ . وكان هدفه اكتشاف أثر إدخال نوع معين من الثقافة الصحية على إحدى القرى وذلك بمقارنتها بعد فترة معينة من الزمن بقرى أخرى لم تتل مثل هذه الثقافة الصحية . وقد اعتبرت القرية التي أدخلت عليها هذه الثقافة الصحية القرية التجريبية بينما اعتبرت القرى الأخرى ضابطة . ولقد سار البحث بحسب الخطوات التالية :

١ - بدأ الباحث عمله في سنة ١٩٣١ وذلك باختيار أربع قرى في الريف السوري ، منها قرية اعتبرها تجريبية وهي التي سيدخل عليها البرنامج الصحي فيما بعد ، وثلاث قرى أخرى بمثابة عينة ضابطة ، وقد راعى في اختيار هذه القرى الثلاث أن تكون بحسب موقعها بعيدة عن التأثير بالقرية التجريبية التي ستستفيد من البرنامج الصحي ، كما راعى في اختيار القرى الأربع أن تكون متشابهة في عدد من المتغيرات الهامة وكان عددها في هذا البحث تسعة متغيرات تتمثل في النواحي الجغرافية والسكانية والتاريخية والاقتصادية والدينية والمعيشية والتعليمية والترفيهية والصحية .

٢ - قام الباحث بدراسة هذه القرى الأربع على أساس توجيه عدد من الأسئلة الموحدة التي حددت للإجابة عنها درجات معينة ، وكانت للأسئلة عموماً صلة بممارسة النواحي الصحية ، وقد بلغ عددها ٧٧ سؤالاً .

٣ - أدخل على القرية التجريبية البرنامج الصحي المقصود خلال فترة من الزمن بدأت في سنة ١٩٣١ وانتهت في سنة ١٩٣٣ ، وذلك عن طريق إحدى العيادات المتنقلة . وقد استفاد من هذا البرنامج ٤٠ أسرة عربية هي كل سكان القرية .

(١) سيتوارث تشابين : نفس المصدر السابق .

٤ - عاد الباحث في سنة ١٩٣٣ وبعد انتهاء البرنامج الصحي إلى نفس القرى وكانت القرية التجريبية قد استفادت من البرنامج الصحي ، وأعاد نفس الأسئلة التي كان قد وجهها في سنة ١٩٣١ .

٥ - قام الباحث بعد ذلك بمقارنته لمعرفة مدى تأثير القرية التجريبية بالبرنامج الصحي الذي أدخل عليها .

٦ - وجد بالبحث أن القرية التجريبية قد زادت من ٢٥٣ نقطة في سنة ١٩٣١ إلى ٣٠٤ نقط في سنة ١٩٣٣ . بينما وجد أن القرى الأخرى قد زادت من ٢٤١ نقطة في سنة ١٩٣١ إلى ٢٨٦ نقطة في سنة ١٩٣٣ .

والنتيجة وإن كانت قد أتت على غير ما كان يتوقع الباحث إلا أن الطريقة التي استخدمها تعتبر مثالية .

ويمكن أن نمثل للدراسات التي استخدمت المنهج التجريبي بدراستين آخرين أجريتا في مصر على الوجه التالي :

الدراسة الأولى : عنوانها « العوامل الأسرية المؤدية إلى تغيب العمال في المجال الصناعي » ، وكانت موضوع رسالة تقدم بها طلعت إبراهيم لطفي للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع بإشراف مؤلف هذا الكتاب ، ونوقشت الرسالة فعلا في سنة ١٩٧٤ وأجيزت بتقدير جيد جداً .
كانت الدراسة تهدف إلى :

١ - دراسة الآثار المترتبة على تغيب العمال بدون عذر وبنوع خاص على التكلفة والكفاية الإنتاجية .

٢ - تحديد مدى ارتباط العوامل الأسرية بمشكلة التغيب بدون عذر .

وكان المنهج التجريبي منهجاً أساسياً في هذه الدراسة .

قام الباحث باختيار العمال الذين يمثلون عينة الدراسة من بين العاملين في الورش المختلفة بالوحدة الإنتاجية محل الدراسة ، الذين يشغلون مجموعات الوظائف الفنية والمهنية والخدمات المعاونة دون غيرهم من فئات العاملين شاغلي مجموعات الوظائف المتخصصة والتنظيمية والإدارية أو المكتبية .

وقد اشتملت عينة الدراسة، على ٤٢٠ عاملاً موزعين على مجموعتين من العمال إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة ، وهما مجموعتان متساويتان في العدد من العمال شاغلي الوظائف الفنية والمهنية والخدمات المعاونة ، وتتكون كل مجموعة من ٢١٠ عمال .

وتمثل المجموعة التجريبية العمال الذين تغيبوا عن العمل بدون عذر ثلاثة أيام فأكثر خلال عام ١٩٧١ ، وتمثل المجموعة الضابطة العمال الذين واطبوا على الحضور إلى العمل دون تغيب إطلاقاً خلال نفس العام .

ولقد بلغ عدد العمال الذين تغيبوا ثلاثة أيام وأكثر ٣٤٧ عاملاً من مجموع عمال الوحدة البالغ عددهم ٢٧٦٥ ، اختار منهم الباحث ٢٧٦ عاملاً وجددهم مركزون في خمسة أقسام هي مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلي وشبرا ، ولم يعثر الباحث من هؤلاء في سنة ١٩٧٢ إلا على ٢١٠ عمال ، والباقي كانوا قد فصلوا أو جندوا أو نقلوا ، وعلى ذلك اقتضرت العينة التجريبية على ٢١٠ عمال فقط .

ثم خُتار الباحث ٢١٠ عمال يمثلون المجموعة الضابطة وذلك من بين العمال الذين لم يتغيبوا إطلاقاً خلال عام ١٩٧١ .

وقد تم اختيار أفراد المجموعة الضابطة على أساس تماثل أفرادها مع أفراد المجموعة التجريبية نتيجة لتطبيق أسس معينة هي أهم المتغيرات أو العوامل غير الأسرية المرابطة بتغيب العمال والتي اختيرت لتحقيق الانسجام بين أفراد المجموعتين وذلك على أن يكون كل عامل في المجموعة التجريبية يناظره عامل في المجموعة الضابطة بالنسبة للمتغيرات وهي السن وعمل الميلاد والتعليم والتدريب وإصابات العمل ومدة الخدمة ونوع العمل ومكان العمل والإقامة مع الأسرة بالقاهرة في إحدى مناطق السكن الخمس السالفة الذكر .

وعلى ذلك حصل الباحث على مجموعتين متماثلتين في عدد كبير من المتغيرات ولا يختلفون إلا في المتغير التجريبي الذي يتمثل في العوامل الأسرية الذي أراد اختبار أثره مع ظاهرة التغيب بدون عذر .

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - ثبت بالدراسة أن التغيب عن العمل ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها العوامل المختلفة ، أسرية وغير أسرية ، وقد تبين أن العوامل الأسرية مسئولة عن تغيب ٧٧٪ من العمال بينما كانت العوامل غير الأسرية مسئولة عن تغيب ٢٣٪ منهم . وكان أهم العوامل غير الأسرية ما يرجع إلى العامل نفسه مثل سوء الحالة الصحية وظروف العمل .

٢ - ثبت أن أهم العوامل الأسرية المؤدية إلى التغيب بدون عذر هي كثرة الالتزامات الأسرية بنسبة ٤٧٪ ، وسوء الحالة الاقتصادية للأسرة بنسبة ٣٣٪ والحالة السكنية وظروف الإقامة بنسبة ٢٠٪ ، وتتضمن هذه النسبة الأخيرة أموراً مثل مشاكل السكن والخلافات الأسرية ومشاكل الجيران .

الدراسة الثانية : عنوانها « الهجرة الداخلية آثارها ودوافعها ، دراسة ميدانية لخصائص المهاجرين من قرية مشيرف إلى القاهرة » . وكانت موضوع رسالة للدكتوراه في علم الاجتماع تقدم بها محمد الغريب عبد الكريم تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد لطفى ، ونوقشت الرسالة في يناير ١٩٧٧ وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى .

وكانت الدراسة تهدف إلى تحقيق فروض ثلاثة هي :

١ - تنحصر دوافع الهجرة من الريف إلى الحضر في مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ربطها بمتغيرات نفسية مثل مستوى الطموح والاتجاهات الاجتماعية .

٢ - إن ظاهرة الهجرة الداخلية عملية انتقائية لأشخاص معينين لديهم مجموعة من الخصائص أو الصفات تختلف عن قرنائهم ممن لم يهاجروا .

٣ - هناك آثار واضحة على الفرد والمجتمع نتيجة هجرة الريفيين إلى الحضر يمكن تلمسها عند دراسة المجموعة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى هؤلاء المهاجرين .

وقد درس الطالب ظاهرة الهجرة الداخلية والآثار المترتبة عليها من وجهة النظر

السوسيولوجية ، واختار قرية مشيرف من محافظة المنوفية على اعتبار أنها قرية تقع ضمن نطاق أكبر المحافظات طرداً لسكانها إلى القاهرة ، كما اختار قرية الكوامل باعتبارها تقع في نطاق محافظة سوهاج أكبر محافظات الوجه القبلي طرداً لسكانها إلى العاصمة .

وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي في دراسته ، الأمر الذي يتطلب دراسة عينتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة ، وقد اختيرت العيتتان متماثلتين في أهم المتغيرات إلا في متغير واحد وهو الهجرة كمتغير تجريبي ، اختير من قرية الكوامل ٢٠٠ وحدة لم تهجر ومن قرية مشيرف ٢٠٠ وحدة لم تهجر أيضاً ، وتشكلان العينة الضابطة ، كما اختير من سكان قرية مشيرف المهاجرين إلى القاهرة ٢٠٠ وحدة ومن سكان قرية الكوامل المهاجرين إلى القاهرة ٢٠٠ وحدة أخرى ، وهؤلاء جميعاً يشكلون العينة التجريبية .

وقد استخدم الباحث المقابلة الشخصية لجمع البيانات المطلوبة من أفراد العينة ، وقد تضمنت استمارة البحث أساساً بيانات قياس الاتجاهات نحو الهجرة ، وقياس درجة تكيف الريفيين بالحضر ، وقياس مستوى الطموح عند أفراد العيتين ثم قياس ترتيب القيم عندهم .

كما استخدم الباحث أيضاً منهج بحث الحالة الذي طبقه على مجموعة مختارة من العيتين قوامها ٤٠ حالة مناصفة بين كل من العينة التجريبية والعينة الضابطة بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن أن تصدق على مجموعة المهاجرين من الريف إلى الحضر .

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١ - ثبت من الدراسة أن الفروض الأساسية الثلاثة قد تحققت بالإيجاب .
- ٢ - إن الاتجاه التلقائي أو الميل الشديد عند الريفيين نحو الهجرة ، كذلك الارتفاع الواضح في درجة مستوى طموحهم هما من الدوافع الأساسية لهجرتهم إلى المدينة ، ووليد ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة يمرون بها في موطنهم الأصلي .
- ٣ - إن الهجرة الداخلية في الريف إلى الحضر تمد الصناعة في مدينة القاهرة بسيل متدفق من العمال يتصفون بأن معظمهم من الذكور وفي سن الشباب وغير متزوجين ومتحررين من الارتباطات الأسرية بمجتمعهم الأصلي ، وترتفع بينهم نسبة التعليم عن

قرنائهم الذين لم يهاجروا ، كما يتميزون بأنهم غير مدربين وتنتشر بينهم البطالة ، كما يندر بينهم أصحاب الملكية الزراعية أو العقارية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العاملين الفنيين والحرفيين بينهم عن قرنائهم سكان القرى .

٤ - إن المهاجر من قريتي البحث قد انتقل من وضع اجتماعى اقتصادى معين إلى وضع مشابه له نسبياً في المدينة ، حيث كان ينتمى قبل هجرته إلى الطبقة الدنيا ، وألحق في نفس الطبقة بالمدينة .

والآن وبعد أن استعرضنا عدداً من نماذج الدراسات التي استخدمت المنهج التجريبي يمكننا أن نقول بأنها كانت موفقة إلى حد كبير في الانتقال بعلم الاجتماع إلى مرحلة متقدمة من الدراسة الميدانية وأنها قد استطاعت أن تصل إلى نتائج دقيقة ما كان يمكن الوصول إليها وبهذه الدقة عن غير طريق استخدام هذا المنهج .

ويهمنا في نهاية هذا العرض أن نميز بين اصطلاحين ترددا عليهما وهما «التجريب في علم الاجتماع Empiricism» وبين «المنهج التجريبي Experimental Method» ، وحيث يجب أن نلاحظ أن التجريب اصطلاح أعم وأشمل ، لأنه يعنى كل ما يتعلق بالعمل الميداني في علم الاجتماع ، بينما يعنى المنهج التجريبي ناحية واحدة من نواحي هذا العمل الميداني ، وعلى ذلك فاصطلاح التجريب في علم الاجتماع يتضمن في داخله المنهج التجريبي .

الفصل الثالث

طرق الحصول على البيانات

- مقدمة
- المقابلة الشخصية
- الاستبيان
- الملاحظة
- الاتصال التليفوني

الفصل الثالث

طرق الحصول على البيانات

مقدمة :

هناك كثير من الوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات من الأفراد الذين يشملهم البحث ، والواقع أن هؤلاء الأفراد إذا ما وجدوا في مكان ما وتم للباحث الاتصال بهم أمكنه استخدام أكثر من طريقة من طرق البحث الاجتماعي والنفسي للحصول على ما يتطلبه ذلك البحث من بيانات .

وعلى الرغم من أننا سندرس على حدة كلا من الوسائل الشائعة الاستخدام في البحوث الاجتماعية العلمية إلا أن هذا لا يمنع في أغاب الحالات من استخدام عدد من هذه الوسائل معاً في البحث الواحد لما في ذلك تجنب عيوب إحدى الوسائل باستخدام وسيلة أخرى معها : والطرق الشائعة الاستخدام للحصول على البيانات هي :

١ - المقابلة الشخصية .

٢ - المقابلة غير المباشرة .

٣ - الملاحظة .

٤ - الاتصال التليفوني .

وسندرس طريقة استخدام كل من هذه الطرق كما سنستعرض عيوب كل منها حتى يساعدنا على اختيار الطريقة التي تناسبنا في بحثنا أكثر من غيرها ، على أنه يجب أن يكون معلوماً أن أيّاً من هذه الطرق قد يأتي بنتائج مضللة أو غير صحيحة إذ لم يكن التصميم دقيقاً .

المقابلة الشخصية Personal Interview

يطلق اسم المقابلة الشخصية على طريقة التحقيق التي تتميز بالاتصال وجهاً لوجه . وعلى ذلك فهي تتطلب محققاً ماهراً للحصول على بيانات يسأل عنها عدداً معيناً من الأفراد بطريقة مباشرة . والباحثون الذين يقومون بهذه المهمة يجب أن يختاروا بدقة وأن يمرنوا على الطرق الفنية للحصول على البيانات المطلوبة وتسجيلها ، وعلى تعاون المختبرين معهم .

وعلى الرغم من أن أنسب مكان لعملية التحقيق هو البيت الذي يسكنه أفراد العينة فإنه من الممكن أن تتم هذه العملية في أى مكان آخر يوجد فيه هؤلاء الأفراد كقصر العمل أو النادي أو الشارع أو أى مكان يوجدون فيه .

وتتلائم طريقة المقابلة الشخصية عملية فحص عينة من عمل كل باحث ، وذلك عن طريق أحد المراجعين ، وهذه العملية تتضمن أن البيانات قد جمعت متفقة مع التعليمات التي وضعت بشأنها ، فإذا حدث وكان هناك ما يدعو إلى الشك تمكن المراجع من مقابلة المختبر ثانية لتصحيح البيانات قبل البدء في استخدام عملية التوبيخ .

ويختلف الوقت اللازم لكل مقابلة شخصية باختلاف طبيعة البحث . فقد يتراوح هذا الوقت بين عدة دقائق وساعة كاملة ، وهذا يتوقف طبعاً على نوع البيانات المطلوب جمعها وعلى طبيعة الأشخاص الذين يعطون هذه البيانات ، وأخيراً يتوقف ذلك على الباحث نفسه ومقدرته في الحصول على ما يريد .

ومن أهم ما تتميز به طريقة المقابلة الشخصية ارتفاع نسبة الحالات التي يمكن الحصول عليها وخاصة إذا كان كل من الإعداد والتنظيم دقيقاً ، وقد وجد أنه في الإمكان دائماً الحصول على حوالى ٨٠ ٪ من الحالات المطلوب دراستها ، بل إن هذه النسبة قد تصل في بعض الأحيان إلى ٩٥ ٪ .

ويقترن استخدام طريقة المقابلة الشخصية بجدول لتسجيل البيانات Schedules يتوقف شكلها وتصميمها على نوع البيانات المطلوبة وتصميم هذه الجداول عادة للحصول

على عدد من البيانات المطلوبة على أن يستقل كل جدول بموضوع معين ، ثم تسجل فيها الإجابات التي يحصل عليها الباحث . ومن أمثلة هذه الموضوعات الناحية التعدادية كالسن والنوع وعدد أفراد الأسرة ومكان الميلاد وغيرها من بيانات لها طابع تعدادي ، كما قد تكون أسئلة الرأي أو الشعور حول موقف معين أو مشكلة اجتماعية سائدة ، كما قد تكون أسئلة تتعلق بالعادات أو التصرفات أو التفضيل بين أشياء معينة . ومهما كان الغرض من البحث فإن كلا من وضع وتصميم الجدول يتطلب مهارة فنية وسعة اطلاع وخبرة .

وقد لا تكون البيانات المطلوبة على أساس أسئلة معينة وإنما على أساس الرواية الحرة وهنا يشجع الباحث أفراد العينة على أن يتكلموا في موضوع معين ، ثم يقوم الباحث بتسجيل اتجاهاتهم وانطباعاتهم أثناء الرواية . إلا أن هذه الطريقة كثيراً ما تكون عرضة للخطأ نظراً لتأثر الباحث بوجهة نظره هو ، وقد يختلف تسجيل باحثين لرواية شخص واحد .

وككل الطرق المختلفة للحصول على البيانات نجد لطريقة المقابلة الشخصية عدداً من المزايا كما نجد لها عدداً من العيوب وسنلخص ذلك فيما يلي :

مزايا طريقة المقابلة الشخصية :

١ - الحصول على نسبة كبيرة من الحالات وهذا من شأنه أن تكون العينة أكثر تمثيلاً للمجموع وذلك نتيجة لإمكان الاتصال المباشر بأفراد العينة وما وجد من أن معظم الناس ميالون للمعاونة .

٢ - تمل المعلومات التي يحصل عليها الباحث إلى الصحة أكثر منها في الطرق الأخرى ذلك لأن الباحث يمكنه استبعاد الإجابات غير الواضحة بشرح الأسئلة للمختبر ، كما يمكنه أيضاً بشيء من المهارة الحصول على الإجابة الصحيحة إذا ما حاول المختبر أن يزيّف في إجابته عمداً .

٣ - يتمكن الباحث من الحصول على بيانات إضافية عن صفات المختبر الشخصية والبيئة التي يعيش فيها ، ول هذه البيانات أهميتها في التفسير والتقدير .

٤ - يمكن عن طريق المقابلة الشخصية استخدام بعض أجهزة القياس لمعرفة تأثير المختبر بها .

- ٥ - يمكن العودة إلى المختبر ثانية لتكملة بعض الأسئلة أو لتصحيح بعض الإجابات وهذا من شأنه زيادة نسبة الحالات الصحيحة .
- ٦ - يمكن عن طريق المقابلة الشخصية إثبات ردود الأفعال التي تبدو على المختبر حال توجيه الأسئلة إليه .
- ٧ - تحدد هذه الطريقة الشخص الذي أجاب عن الأسئلة بينما يصعب تحديد ذلك إذا استخدمنا بعض الطرق الأخرى كطريقة المقابلة غير المباشرة مثلاً وحيث يحتمل اشتراك كل أفراد الأسرة وغيرهم في الإجابة .
- ٨ - يمكن للباحث إطالة وقت المقابلة حتى يوجه المختبر نحو موضوع البحث ، وهذا مما يصعب تحقيقه في المقابلة غير المباشرة مثلاً .
- ٩ - يمكن للأسئلة الحساسة أن توجه للمختبر بمهارة ، فإذا حدث ولاحظ الباحث حرجاً على المختبر أمكنه تغيير الموضوع أو شرح المشكلة التي يقوم البحث من أجلها وذلك إذا ما بدأ المختبر في العصيان . وإجمالاً يمكن للتواحي الحساسة أن تعالج عن طريق المقابلة الشخصية عنها في الطرق الأخرى .
- ١٠ - يمكن عن طريق المقابلة الشخصية أن يحصل الباحث على فترة أطول من وقت المختبر عما لو تمت الإجابة في غير وجوده .
- ١١ - يمكن للغة البحث أن تبسط لتناسب والمستوى الثقافي للمختبر ، وبذلك يمكن تجنب عيوب الأسئلة التي تتميز بعدم الوضوح أو بصعوبة الصياغة .

عيوب طريقة المقابلة الشخصية :

- ١ - يعيش كل من المختبر والمختبر عادة في عالمين مختلفين فلكل منهما فلسفته الاجتماعية ووجهة نظره ومثله في الحياة وفي تفسير الظواهر الاجتماعية ، وقد لا تلتقي وجهات نظرهما إطلاقاً ، وهذا من شأنه أن يؤثر في البيانات التي يحصل عليها الباحث ويجعلها قليلة الأهمية من ناحية الأغراض العلمية نتيجة لتأثر البيانات بالشعور الشخصي للباحث .
- ٢ - قد يتأثر المختبر في إجابته نتيجة خطأ في الإدراك أو الذاكرة ، وكلما كانت الظاهرة حديثة سهل تذكرها .
- ٣ - تتطلب هذه الطريقة تنظيمًا كبيراً في عملية اختيار وتمويل وملاحظة الباحثين

إذ غالباً ما تكون البيانات التي يحصل عليها الباحث غير دقيقة أو غير كاملة إذا لم يكن منتمراً وموجهاً توجيهاً كاملاً .

٤ - تقتزن طريقة المقابلة الشخصية عادة بكثرة مصاريف الانتقال وخاصة إذا ما كانت إقامة أفراد العينة بعيدة عن بعضها وما يصاحب ذلك أيضاً من إضاعة كثير من الوقت في معرفة مجال الإقامة

٥ - تتطلب عملية التحقيق عن طريق المقابلة الشخصية وقتاً أطول للقيام للبحث وذلك إذا قورن بالوقت الذي تتطلبه الطرق الأخرى التي سنتكلم عنها فيما بعد .

٦ - يؤخذ على هذه الطريقة أن البحث إذا تم أثناء النهار كان أغلب من توجه إليهم الأسئلة من الزوجات ، أما إذا أردنا إجابات الأزواج أصبح ضرورياً أن يتم البحث في المساء أو في يوم العطلة الأسبوعية ، ولما كانت الفترة المسائية المناسبة لا تتجاوز عادة ساعة أو ساعتين كان لابد في هذه الحالة من استخدام عدد كبير من الباحثين وهذا من شأنه زيادة مصاريف البحث .

ويمكن الاستفادة من استخدام طريقة المقابلة الشخصية إذا راعينا النواحي الفنية التالية :

١ - يجب أن يسبق استخدام طريقة المقابلة كثير من الإعداد والتفكير الذين يتفقان وظروف كل وضع اجتماعي ، وعلى ذلك يجب أن تظل خطة الاستمارة مرنة وعرضة للتغيير والتعديل قبل وضعها بصورتها النهائية ، وذلك بحسب ما سنجد من ظروف المختبرين .

٢ - على الباحث أن يعلم بموضوع الدراسة عن طريق قراءاته الخاصة في الكتب أو البحوث السابقة ، أما أن يذهب لاختبار الغير وهو جاهل أو غير واع لاصطلاحات أو تفصيلات معينة فإنه يضيع بذلك الكثير من أهمية البحث .

٣ - يفضل دائماً أن يقدم الباحث للمختبر بطريقة شخصية ، وذلك بعد أن وجد أن خطابات التقديم لا تقوم بهذه المهمة كما يجب ، على أن يكون هذا التقديم عن طريق بعض المتحمسين للبحث ، وإذن يفضل أن تكون زيارة الباحث منتظرة حتى يمكن التعرف عليه بمجرد ذكر اسمه .

٤ - يستحسن أن يكون الباحث على علم بظروف المختبر حتى يمكن تعيين الوقت والمكان المناسبين للمقابلة .

٥ - يتجاهل بعض الباحثين قواعد اللياقة والحجامة وخاصة عند مقابلتهم لأفراد من الطبقات العاملة البسيطة ، مع العلم بأن أى فرد من هذه الطبقات تأسره الكرامة اللطيفة المهذبة .

٦ - عند دراستنا لجماعة أو منظمة أو هيئة يجب على الباحث أن يبدأ بمقابلة قيادتها أو ذوى السلطة فيها قبل أية محاولة مع من هم دونهم وذلك لكى يضمن تعاون هؤلاء القادة وتركيزهم له عند باقى الأفراد أو الأعضاء .

٧ - عقب توجيه التحية المناسبة يبدأ الباحث فى شرح الغرض من المقابلة على أن يبسط فى هذا الشرح قدر طاقته ، وهذا الشرح ضرورى إذا راعينا حق المختبر فى أن يعلم سبب التحقيق معه . ويتوقف مدى تعاون المختبر مع الباحث على مهارته فى إقناعه لانعدام مصلحة المختبر ، ولكن الواقع يثبت غير ذلك دائماً فالباحث طالما كان حسن التوجيه ، عالماً بالموضوع الذى يحقق فيه ، موفقاً فى اختيار الوقت والمكان المناسبين ، وفى إقناع المختبر بأنه فى حاجة إلى معونته بطريقة موضوعية ولأغراض علمية وبأنه ليس ثمة دوافع أخرى تحتل وراء هذه الغاية ، إذا وفق الباحث فى كل هذا تمكن من الحصول بدون مشقة على ما يريد من بيانات .

٨ - من التعليقات التى يذكرها الباحث أثناء المقابلة ما يكون له تأثير كبير على المختبر فيكون أكثر استجابة ووضوحاً ، بشرط أن توجه هذه التعليقات بإخلاص وأن تخلو من أى أثر للتهكم ، ومن هذه التعليقات .

« قليل جداً من الناس من لديهم مثل هذه المعلومات التى لديك » .

« إن ما تذكره من بيانات له قيمة لا تقدر » .

« لقد أوضحت لى بكلامك زاوية جديدة كانت خافية على » .

« لقد أوضح كلامك كثيراً من الحقائق » . . إلخ .

٩ - على الباحث أن يخلق أثناء المقابلة جوّاً يشعر فيه المختبر بحرية فى الكشف عن قضيته بطريقته الخاصة وعلى راحته وبخاصة فى البحوث التى قد يرى المختبر أنها تمحه شخصياً ، والمختبر هنا فى حاجة إلى مستمع متجاوب لا إلى محقق رسمى .

المقابلة غير المباشرة

Questionnaire

يعتبر استخدام المقابلة غير المباشرة كوسيلة لجمع البيانات من أوسع الطرق انتشاراً ، ولكنها برغم ذلك تتميز أيضاً بأنها من أكثر الطرق عرضة للنقد وتتمثل هذه الطريقة في أبسط صورها في جدول للأسئلة يرسل بواسطة البريد إلى عدد من الأشخاص الذين يختارون كعينة للبحث على أن يقوم هؤلاء الأشخاص بملء الإجابات المطلوبة ثم إرسالها ثانية إلى القائم بالبحث . إلا أن هذه الطريقة قد تختلف في تفاصيلها وتأخذ شكلاً من الأشكال الآتية :

(أ) الاستغناء عن إرسال قائمة الأسئلة عن طريق البريد والاكتفاء بنشرها في صحيفة أو مجلة على أن يكون الرد عليها بواسطة البريد .

(ب) إرفاق الأسئلة بنوع معين من السلع على أن يرسل المستهلك إجابته عن طريق البريد .

(ج) إذاعة الأسئلة عن طريق الراديو أو التليفزيون .

(د) توزيع الأسئلة باليد على أفراد العينة ثم جمعها منهم ثانية باليد أو ردها عن طريق البريد .

وتراوح استمارة البحث بين قائمة صغيرة للأسئلة لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة إلى كتيب صغير قد يتجاوز العشر صفحات ، كما تختلف الاستمارة من ناحية نوع الأسئلة فتأخذ أحد الأشكال الآتية :

(أ) أسئلة مقفلة ، وذلك عندما لا يتعدى المطاوب أكثر من الاختيار من بعض الإجابات المعدة فعلاً في الاستمارة ، وقد تحدد هذه الإجابات تفضيل شيء على آخر أو ذكر رأي معين أو اتجاه معين .

(ب) أسئلة مفتوحة ، وذلك عندما تتطلب الاستمارة كتابة مقال أو موضوع يتصل بالبحث كأن يسأل الشخص عن العوامل التي تؤثر في ترابط الأسرة أو عدم

ترابطها . ويستعمل هذا النوع من الأسئلة عادة عندما يتطلب الأمر دراسة عدد محدود من الحالات أو إذا كانت تمهيداً لدراسة مشكلة جديدة .

(ح) أسئلة مصورة ، والغرض من هذه الأسئلة مجرد الرغبة في الإجابة أو تبسيطها فيوضع السؤال لتكون إجابته عن طريق الاختيار من بين عدد من الرسوم ، فإذا كان السؤال مثلاً ، كم عدد أفراد أسرتك ؟ كان على المختبر أن يختار العدد من بين عدد من الرسوم يوضح أحدها اثنين والآخر ثلاثة والثالث أربعة وهكذا .

وسنقتصر في نقدنا لهذه الطريقة على الشكل الأكثر انتشاراً وهو ذلك الذى يتمثل فى إرسال قائمة الأسئلة ثم إعادتها بعد الإجابة عنها عن طريق البريد .

مزايا طريقة الاستبيان :

١ - يمكن للبحث أن يشتمل منطقة جغرافية أوسع من تلك التى يشملها البحث الذى تجمع بياناته عن طريق الاتصال الشخصى وذلك دون زيادة فى النفقات .

٢ - قلة نفقات البريد إذا قيسَت بنفقات الاتصال وجهاً لوجه .

٣ - ضآلة نفقات تمرين الباحثين وتوفير الجهد والوقت الذى يضع بسبب هذا التمرين ، هذا علاوة على أنها لا تتطلب عدداً كبيراً منهم لجمع البيانات .

٤ - ضآلة نفقات الحالات التى يرفض أصحابها الإجابة إذا قيسَت بمثل تلك الحالات إذا استخدمت طريقة المقابلة الشخصية .

٥ - يكون لدى المختبر عادة الاستعداد للإجابة بحرية وصراحة أكثر مما يكون لديه فى حالة المقابلة الشخصية طالما أن شخصيته محبولة : وإن كان هذا لا يعنى أنه ليس هناك من الناس من يخشى أن يكتب رأيه بصراحة خشية إماكن معرفة شخصيته من مجرد الكتابة .

٦ - يمكن لقائمة البحث أن تصل إلى الأشخاص الذين يصعب مقابلتهم شخصياً مثل هؤلاء الذين يسكنون القصور وحيث يحميهم خدمهم أو موظفهم عادة من مقابلة الغرباء ، وإن كان هذا لا يمنع أيضاً من إلقاء قائمة البحث فى سلة المهملات عقب استلامها بواسطة الشخص نفسه أو سكرتيره بمجرد قراءة عنوانها .

٧ - التخلص من ظاهرة عدم استلطاف المختبر للباحث في بعض الأحيان والتي تدعو عادة إلى عدم الاستجابة معه .

٨ - تمكن هذه الطريقة وضع أسئلة على مستوى معين غير قابل للتغيير أو التعديل في الوقت الذي يمكن للباحث فيه في طريقة المقابلة الشخصية أن يعدل من حقيقة السؤال أو يوحى بإجابة معينة .

٩ - تنهي هذه الطريقة للمختبر الوقت المناسب للإجابة عن الأسئلة كما تنهي له فرصة البحث عن بعض البيانات المطلوبة التي لا يتذكرها أو لا يكون متأكداً منها وهي في الوقت نفسه محفوظة لديه في مكان ما من منزله أو مكتبه .

١٠ - تدعو هذه الطريقة إلى ارتفاع نسبة الردود التي تمثل رأى رجل البيت عنها في تلك التي تأتي عن طريق المقابلة الشخصية أو الاتصال التليفوني وحيث يمثل أغلبها رأى سيدة البيت .

عيوب طريقة الاستبيان :

١ - لا يمثل الأشخاص الذين يبعثون بردهم العينة التي أرسل إليها الاستبيان ، ذلك لأن نسبة من يردون تختلف بحسب النوع والثقافة والمستوى الاقتصادي وغيرها من المتغيرات المختلفة ، ويعتبر هذا أكبر عيب يمكن أن يوجه إلى هذه الطريقة ، بل إنه عيب يفوق وحده كل المزايا التي ذكرت لهذه الطريقة وعلى ذلك أصبح ضرورياً أن نبتعد في دراستنا عن هذه الطريقة ما لم يصحبها من الوسائل ما يمنع تحيز العينة وذلك وبالحصول على رد أكبر عدد ممكن ممن أرسل إليهم استمارة البحث ، أو تعويض النقص عن طريق المقابلة الشخصية .

٢ - وجد أن الردود التي تصل من الأشخاص الذين أرسلت إليهم الاستمارة تكون في العادة ضئيلة . وتراوح نسبتها في العادة بين ١٠٪ ، ٢٠٪ من مجموع ما يرسل . وتغير هذه النسبة زيادة أو نقصاً تبعاً للمختبرين أنفسهم . وعلى هذا الأساس ترتفع نسبة الردود إذا روعي عدد من الأسس في تصميم استمارة البحث خلاف الأسئلة مثل شكل الاستمارة وطولها ولون الورق المطبوعة عليه والخطاب المرفق ، ومدى تحدى المعلومات للمختبرين وإثارتها لهم .

٣ - يكتب المختبر إجاباته دون مساعدة الباحث ، وهذا من شأنه احتمال الخطأ في فهم بعض الأسئلة أو عدم الإجابة عن بعضها أو كتابة إجابات يصعب تفريغها مما يؤدي إلى استبعاد نسبة كبيرة من الردود . ويمكن تحاشي هذا العيب إذا راعينا في تصميم الاستمارة البعد عن الأسئلة الغامضة ، والتي تأتي في الوقت نفسه بإجابات غامضة ، وإذا راعينا أيضاً أن تكون أسئلتنا محددة وتتميز بالبساطة والسهولة ، وأن نتجنب الأسئلة التي توحى بإجابات أو تقديرات شخصية ، فلا نسأل مثلاً ، ما رأيك في البرامج التلفزيونية ؟ ونسأل بدلاً عن ذلك : كم عدد الساعات التي تقضيها أمام التلفزيون ؟ أو أي البرامج تحب ؟

٤ - يصعب في كثير من الحالات صياغة الأسئلة بالبساطة والوضوح المطاوبين لكي يفهمها كل الأفراد بمختلف ثقافتهم ومستوياتهم الحضارية ، وذلك حتى يتمكن المختبر العادي أو أقل من العادي من فهمها .

٥ - لضمان الحصول على أكبر نسبة من الردود يلجأ مصمم الاستمارة إلى اختصار عدد الموضوعات وعدد الأسئلة مع ما قد يصاحب هذه التوضيحية من قصور في البحث .

٦ - صعوبة الاعتماد على صحة البيانات وصدقها في غياب الباحث .

٧ - يصعب عملياً إعادة الاستمارات غير الواضحة أو الناقصة إلى أصحابها لتكتملتها أو توضيحها .

٨ - يفضل الناس الكلام على الكتابة عادة وعلى ذلك فإذا أردنا ردهم كتابة تطلب هذا أن تكون لغة الجدول من نوع معين يجذب الاهتمام ، وقد يكون ذلك على حساب بعض الموضوعات أو الأسئلة .

٩ - يصعب الحصول على قائمة بعناوين الأفراد ذوى الدخل المحدود .

١٠ - يميل أغلبية الناس إلى التأخر في الرد وهذا يتطلب الانتظار فترة طويلة لضمان الحصول على أكبر عدد من الردود .

١١ - يستبعد من قائمة الأسئلة عادة الأسئلة التي قد تضايق أو تخرج المختبر بينما يكون التمهيد لها سهلاً في طريقة المقابلة الشخصية .

هذا ويمكن التغلب على عدد كبير من العيوب السابقة إذا ما وزع الاستبيان باليد عن طريق بعض من يهتمون بالمساعدة أو يكون لديهم الاستعداد لذلك على أن يكونوا مسئولين عن إعادة الردود ثانية . وقد نجحت هذه الطريقة في بعض البحوث التي اعتمدنا فيها على طلبة المدارس في تسليم الاستبيان لأولياء أمورهم . كما يمكن أن نتجنب تحيز العينة أيضاً عن طريق الاستعانة بالمقاباة الشخصية في الحالات التي لم ترد بعد فترة معينة .

الملاحظة Observation

تعتبر الملاحظة من أهم الطرق المستخدمة لجمع البيانات . كما أنها في الوقت نفسه أقدم هذه الطرق جميعاً إذا لم يكن عند الإنسان فيما مضى سوى هذه الطريقة للدراسة ، والواقع أن كثيراً من أنماط السلوك يمكن دراستها عن طريق الملاحظة المباشرة كما هو الحال في ملاحظة الأطفال وتصرفاتهم عندما يجتمعون معاً ، كيف يلعبون وكيف يتشاجرون وكيف يتعاونون وكيف يعتدون على بعضهم ، كل هذا يمكن ملاحظته في كثير من السهولة والبسر . أما من ناحية دراسة المشاكل الاجتماعية فقد خلقت الملاحظة مجالات كثيرة للدراسة ، بدأت أولاً بالكتابات الصحفية التي كثيراً ما أوحى بدراسة عدد كبير من المشاكل علمياً ، وعلى الرغم من أن العلماء لا يقبلون في العادة ما يكتبه الصحفيون كأساس للتعميم إلا أنهم كثيراً ما يستفيدون في دراساتهم العلمية بما يكتبه هؤلاء الصحفيون .

وتنقسم الملاحظة كوسيلة لجمع البيانات إلى نوعين يختلفان عن بعضهما في الطرق التي تجمع بواسطتها هذه البيانات . وهذان النوعان هما الملاحظة غير الموجهة والملاحظة الموجهة وستكلم عن كل منهما :

الملاحظة غير الموجهة Non-Controlled Observation :

وهي الملاحظة التي يلجأ إليها الباحث دون استخدام آلات ضابطة أو وسائل معينة لقياس الظاهرة موضوع الدراسة . وفي هذه الحالة إذن ، تترك الظروف التي تتم فيها الملاحظة ، والمواد التي تسجل للباحث نفسه وإلى العوامل التي قد تؤثر عليه . وقد استخدم كثير من الباحثين الأول هذا النوع من الملاحظة للوصول إلى البيانات التي يريدونها كما كان يفعل بوث ولنبرج Lundberg ، وقد تميزت دراساتهم بما كان يصاحبها من بيانات وصفية .

وعيب، طريقة الملاحظة غير الموجهة أنها تعطينا شعوراً بأننا نعلم عما نلاحظه أكثر مما نعلم فعلاً ، وعلى هذا الأساس يتجه بنا شعورنا نحو التحيز دائماً . ولكننا مع ذلك

وفى كثير من الظروف لا نجد أمامنا سوى هذا النوع من الملاحظة لاستخدامه لأن مواقف الحياة التى يمكن أن نطبق عليها ظروف الملاحظة الموجهة قليلة . وهذا يدعونا إلى أن نلجأ إلى الملاحظة غير الموجهة فى حالات كثيرة : وما علينا والأمر كذلك إلا أن نختار الوقت المناسب للملاحظة ، وذلك من ناحية الظروف التى تم فيها الملاحظة وأوضاعها الاجتماعية المناسبة ، ولهذا يحسن دائماً أن ندخل على هذا النوع من الملاحظة عدداً من الطرق والأجهزة التى تتناسب وموضوع الدراسة كلما أمكن ذلك .

وقد تتميز الملاحظة غير الموجهة بعدم المشاركة وذلك حينما تكون الملاحظة عن بعد ودون علم الأشخاص موضوع الملاحظة كأن يمر الباحث فى أحد الأحياء للملاحظة ما يفعله الناس ثم يسجل ما يراه دون علم هؤلاء الناس ويطلق على هذا النوع من الملاحظة :

Non-controlled and non-participant observation.

ويعيب هذا النوع أن أثر العامل الشخصى يكون واضحاً وذلك حينما لا يتمكن الباحث من فهم أو تعليل كثير مما يدور أمام عينيه .
وقد تتميز الملاحظة غير الموجهة بالمشاركة ويطلق عليها :

Non-controlled participant observation.

والباحث فى هذه الحالة يعيش وسط الجماعة موضوع الملاحظة كما قد يشاركها حياتها وبذلك تكون الجماعة على علم بشخصيته وبالغرض من وجوده معها ومن دراسته وبذلك يمكننا أن نقرر بأن شارلز بوث قد استخدم طريقة الملاحظة المشاركة فى دراسته لسكان لندن حينما اشترك فى حياة هؤلاء الناس لفترة من الزمن استطاع خلالها أن ينفذ إلى أعماق حياتهم الخاصة وكان من المستحيل أن يصل إليها ما لم يكن قد استبعد تلك الفوارق الاجتماعية والعقلية التى كانت تقوم حائلاً بينه وبين هؤلاء الناس ، وذلك عن طريق المشاركة الفعلية .

أما فى بحث Middletown لروبرت وهلين ليند فقد لجأ الباحثون الذين كانوا يعاونونها فى البحث إلى المعيشة مع الأسر فى غرف يؤجرونها من أصحابها وذلك لكى تسهل عليهم عملية الملاحظة المشاركة ، موجهة كانت أو غير موجهة . ويكتب روبرت وهلين ليند عن ذلك : « لقد كان القائمون بالبحث يشاركون السكان حياتهم فى المدينة كلما أمكن

ذلك ، كانوا يعقدون الصداقات ويشاركون في شتى المناسبات كما لو كانوا من سكان ميدلتون، وقد مكّنهم هذا من الحصول على بيانات تلقائية كثيرة (بعيدة عن التكلف) ، كانوا يتناولون عشاءهم أحياناً مع مدير أحد المصانع ، وأحياناً أخرى مع أحد زعماء العمال أو مع أحد عمال اليومية ، كما كانوا خلال فترة البحث يذهبون إلى الكنائس ويحضرند الاجتماعات المدرسية والسياسية وجلسات المحاكم والاجتماعات العمالية والمحاضرات وحفلات العشاء السنوية ، كما كانوا يترددون على الأندية ويشاركون حتى في حفلات اللعب بالورق وهكذا تمكنوا في نهاية فترة الدراسة من الحصول على كثير من البيانات التي ما كان يمكن الحصول عليها إلا عن هذا الطريق ^(١).

الملاحظة الموجهة Controlled Observation :

تعتبر الملاحظة الموجهة امتداداً للملاحظة غير الموجهة من ناحية أن الثانية هي التي مهدت الطريق للأولى . وتقوم الملاحظة الموجهة على أسس منظمة وخطط محددة تسبق عملية الملاحظة نفسها وتوجه هذه العملية في الوقت نفسه . وعلى ذلك وجدناها تتميز بتعريفها الدقيق للوحدات التي ستكون موضع الملاحظة ، والبيانات التي ستسجل دون أن يترك ذلك لعامل الصدفة أو للاختيار الوقتي ، كما تتميز أيضاً باستخدام الوسائل الآلية والاختبارات وكل ما يساعد على الدقة في الملاحظة قدر الاستطاعة .

ومن أهم الدراسات التي قامت على أساس هذا النوع من الملاحظة تلك التي قامت في ميدان الطفولة وحيث استخدمت مجموعة متنوعة من الأدوات مثل أجهزة تسجيل الصوت والحركة وجداول تسجيل مراحل النمو والتي تستخدم في العادة في مرحلة ما قبل بلوغ سن المدرسة بدلا من اختبارات الذكاء . كما تستخدم الملاحظة في هذا المجال أيضاً عدداً من الأدوات الميكانيكية والجداول والرسوم والتي تستخدم لتسجيل ما يحدد وعي الطفل الفعلي وتصرفاته ومدى تحكمه في جسمه ورد الفعل الاجتماعي ، على أن يسجل في الجدول تفصيلات ما يقوم به الطفل من جهد نحو هدف معين .

ومن هذه البحوث ما عمل على أطفال الحضانة في الولايات المتحدة وأشهرها

ما قامت به دوروقى سوين Swaine فى معهد Yale للعلاقات الإنسانية، وحيث كان الأطفال يهبأون للملاحظة دون تنبيههم إلى أنهم ملاحظون، وكان الاهتمام يوجه أساساً إلى التصرفات الاجتماعية وأساليب رد الفعل نحو مجموعة مختلفة من المؤثرات يوجهها الأطفال أثناء وجودهم فى الحضانة وخاصة ما تعلق منها بالأشياء التى تخص غيرهم، وتصرفاتهم نحو غيرهم من الأطفال. وإذن فالملاحظة كأداة من أدوات البحث تتميز بأنها تسمح بتسجيل السلوك وقت حدوثه مما يقل معه تأثير ما يمكن للذاكرة أن تحرفه، هذا علاوة على أن هناك كثيراً من الموضوعات التى يكون من الأفضل أن تستخدم فيها طريقة الملاحظة إذا أريد دراستها كما هو الحال فى دراسة العادات الاجتماعية وطريق التعامل بين الناس وطريق تربية الأطفال، كما تتميز الملاحظة عن غيرها من الطرق بأنها لا تتطلب من الأشخاص موضع الملاحظة أن يقرروا شيئاً، بل إنهم فى كثير من الأحيان لا يعلمون أنهم موضع الملاحظة إطلاقاً، وبذلك نخاصنا الملاحظة من حرج المقابلات الشخصية والاختبارات والتجارب التى قد يتردد الناس فى المعاونة فيها أو الإجابة عن أسئلتها، كما قد يضيعون بها أولاً يجدون لها متسعاً من الوقت.

هذا ولا تخلو طريقة الملاحظة من عيوب، فقد يتطلب الأمر دراسة ظواهر معينة عن طريق الملاحظة ولكن قد يصعب فى حالات كثيرة التنبؤ بوقوعها مقدماً، بل إنه فى حالة وقوعها قد نجد أن ملاحظتها تتطلب كثيراً من العناء والجهد. وهذا ما يحدث إذا أردنا ملاحظة ما يحيط بظاهرة كالزواج أو الوفاة فى مجتمع معين، وحيث يضطر الباحث إلى انتظار مثل هذه الظواهر فترة غير محدودة، هذا علاوة على أن هناك من الموضوعات ما يصعب أو تتعذر ملاحظته كما هو الحال فيما يختص بالسلوك الجنسى أو الخلافات العائلية وحين يصبح من الأسير فى مثل هذه الحالات أن نلجأ إلى طرق أخرى كالمقابلة الشخصية.

الاتصال التليفونى Telephone Interview

يعتبر الاتصال التليفونى للحصول على البيانات فى البحوث الاجتماعية من أحدث الطرق التى استخدمت لهذا الغرض ، وبخاصة للحصول على البيانات التى تتعلق برأى المستمعين إلى الراديو أو مشاهدى التلفزيون ، كأن يسأل الشخص الذى يرد على المكالمات إن كان جهاز الراديو وقت طلبه مغلقاً أو شغلاً ، فإن كان شغلاً ، يسأل عن البرنامج أو المحطة التى يستمع إليها ، كما قد يسأل عن رأيه فى برنامج معين يكون قد استمع إليه خلال فترة معينة تسبق الاتصال التليفونى .

ولا تقتصر طريقة الاتصال التليفونى على البيانات الخاصة بمستمعى الراديو ومشاهدى التلفزيون بل إن كثيراً من البحوث التى يرغب أصحابها فى توفير الوقت والنفقات تلجأ إلى استخدام هذه الطريقة كأن يقوم الباحث بالاتصال بربات البيوت للحصول على رأيهن فى سلعة معينة أو الحصول على بيانات تتعلق بأجور الخادومات وساعات عملهن وكيفية تأمينهن وغير ذلك من موضوعات .

ويمكن عند اختيار العينة أن يقتصر الاتصال التليفونى على من لديهم تليفونات ، وأن يكون الاتصال شخصياً بمن ليس لديهم تليفونات .

ونظراً لما توفره هذه الطريقة من وقت ونفقات أصبحت - وخاصة فى الولايات المتحدة - من الطرق التى يعتمد عليها فى البحوث التى تتطلب السرعة والرخس ، إذ يمكن لباحث واحد أو باحثين عمل الاستفسارات اللازمة بين جزء كبير من سكان مجتمع ما فى وقت قصير ذلك لأنه فى الإمكان الاتصال بعدة مئات من الأفراد فى يوم واحد وطريقة الاتصال التليفونى كغيرها من الطرق لها مزاياها وعيوبها ويمكن تلخيصها فيما يلى :

مزايا طريقة الاتصال التليفونى :

١ - تعتبر أسرع طريقة للحصول على البيانات إذ يمكن للباحث أن يقوم بثلاثين اتصالاً فى ساعة واحدة إذا كانت مهمته قصيرة .

- ٢ - وجد أن نسبة رفض الإجابة محدودة في العادة ولا تزيد على ٣ ٪ من أفراد العينة ، وينحصر العيب هنا في عدم رفع السماعه إطلاقاً أو في انشغال التليفون .
- ٣ - يمكن استخدام هذه الطريقة في الوقت المناسب للحصول على البيانات وهذا من شأنه استبعاد عامل النسيان أو ما تحرفه الذاكرة .
- ٤ - يسهل تمرين ومراقبة الباحثين وحيث يمكن اجتماعهم مع المراقبين أو المراجعين في غرفة واحدة أثناء العمل .
- ٥ - يسهل تعديل الأسئلة وجعلها تتناسب من باحث لآخر .
- ٦ - قلة نفقاتها والتي لا تتجاوز قيمة المكالمات التليفونية .
- ٧ - الاطمئنان إلى توزيع أفراد العينة وذلك لسهولة الحصول على قائمة بأسمائهم وعناوينهم .
- ٨ - تعتبر هذه الطريقة مطمئنة من ناحية تمثيل أفراد العينة للمجموع إذا ما كانت الدراسة تتعلق بطبقات معينة يملك أغلب أفرادها أجهزة تليفون .
- ٩ - يمكن باستخدام هذه الطريقة أن يشمل البحث أفراداً تفصل بينهم مسافات طويلة في مدينة معينة دون أن يكون ذلك سبباً في زيادة النفقات .

عيوب طريقة الاتصال التليفوني :

- ١ - لا يكون أفراد العينة في العادة ممثلين للمجموع بشكل يدعو إلى الاطمئنان . ذلك لأن هؤلاء الذين يملكون تليفونات في بيوتهم لا يمثلون سكان أى مجتمع تمثيلاً صحيحاً لأنهم يكونون فئة معينة من ناحية الدخل . ولما كان لوضع الاقتصادى دائماً ارتباط بالوضع الاجتماعى أصبح مما يعيب البحث الاقتصادى على عينة من هذا النوع ، والعينة على هذا الأساس تكون متحيزة ومضللة إن لم تعتمد هذه الطريقة على وسائل تعمل على استبعاد هذا العيب بأن نضيف إلى العينة نسبة ممن ليست لديهم تليفونات نحصل على بياناتها عن طريق الاتصال الشخصى مثلاً . أما إذا كان البحث مركزاً على طبقة معينة كالطبقة الوسطى أو الطبقة الغنية في مجتمع من المجتمعات فإن العينة تصبح أكثر تمثيلاً للمجموع .

- ٢ - لا يمكن للمكالمات إلا أن تقتصر على عدد محدود من الموضوعات ، لأن فترة

الاتصال يجب أن تكون قصيرة في حدود دقيقتين مثلاً ، أما إذا كانت قائمة البحث طويلة فغالباً ما تدعو إلى ضيق المختبر الذى قد يلجأ إلى إنهاء المكالمة أو إعطاء بيانات خاطئة عمداً يضطر الباحث إلى قبولها دون مناقشة خاصة وأنه لا يرى المختبر شخصياً ، ولا يمكن والأمر كذلك أن يستنتج ما يدور في ذهنه من مغالطة .

٣ - يصعب عن طريق الاتصال التليفونى الحصول على البيانات الشخصية مثل تلك التى تتعلق بالسن والدخل والجنسية .

٤ - يصعب الإباحة تليفونياً ببعض البيانات التى تتعلق بالرأى خاصة وأن وضع المختبر لا يمكنه من التأكد من شخصية الذى طلبه .

٥ - تقتصر مثل هذه البحوث على المدن نظراً لأن نسبة من لديهم تليفونات في المجتمعات الريفية ضئيلة جداً .

٦ - لا يكون لدى المختبر في العادة الوقت الكافي لتركيز إجابته أو تهينة نفسه للإجابة .

٧ - يكون الباحث في وضع لا يمكنه من ملاحظة الأثر الذى يتركه السؤال على المختبر ، ولهذا أهميته في بعض البحوث .

٨ - يصعب تأمين سرية البيانات في التليفونات المشتركة ، وهى شائعة في الخارج .

٩ - لا تستغرق المكالمة سوى فترة قصيرة جداً ، والباحث لكى يعمل أربع ساعات في اليوم مثلاً لا بد له أن يقوم بعدد كبير من المكالمات ، وفي هذا كثير من المضايقة والملل .

الفصل الرابع

العينات وطرق اختيارها

- مقدمة
- طرق اختيار العينة
- طرق اختيار وحدات العينة
- حجم العينة

الفصل الرابع

العينات وطرق اختيارها

مقدمة :

من أهم المسائل التي تواجه الباحث الاجتماعي عند شروعه في القيام ببحثه هو تحديد نطاق العمل . وعلى الرغم من أن لكل باحث ظروفه الخاصة التي تحدد نطاق العمل اللازم له والمجهود والمال الممكن بذلها في سبيل إنجازه ، إلا أنه من الواضح أنه كلما زاد عدد المفردات التي يشملها البحث ألبتاً كان نوعه أصبحت النتائج التي يتوصل إليها الباحث مستندة إلى أساس أقوى ، غير أن مشقة العمل من جهة وإمكان الحصول على نتائج لا بأس بها بإجراء التجارب على عدد محدد من المفردات من جهة أخرى ، هو الذي يجعل البحوث العلمية تقوم على أساس دراسة عينات محدودة ، مختارة من المجموعات التي نرغب في التعرف على خواصها بدلا من دراسة المجموعات الأصلية ذاتها . والواقع أنه في معظم الحالات يكاد يكون من المستحيل عملياً وصف المجموعات الكبيرة إلا عن طريق دراسة عينات تمثلها ، على أنه من الواضح أن محاولة التعرف على خواص المجموع عن طريق دراسة عينة مختارة منه تنطوي على بعض التضحية في دقة النتائج التي نحصل عليها . ويتوقف مقدار هذه التضحية إلى حد كبير عن طريقة اختيار العينة التي ستكون موضوع البحث .

وهناك نقطتان يجب مراعاتهما في اختيار العينات ، تختص الأولى بنحوا العينة من التحيز في صوره المختلفة ، وتختص الثانية بحكم العينة وعلاقته بدرجة الدقة التي يمكن أن نتوقعها عند تعميم النتائج التي نحصل عليها من دراسة العينة على المجموع الذي اختيرت منه ، وهو الهدف الذي نسعى إليه دائماً من دراسة العينات ، كما يجب أن يكون هناك تعريف واضح للمجموع ومفرداته يوضح تماماً ماذا تمثل العينة .

طرق اختيار العينة

هناك عدد من الطرق التي تتبع في اختيار العينة منها الطريقة العشوائية والطريقة الطبقيّة والطريقة الغرضية ، Purposive Sampling والتي تتمثل في اختيار عينات تكون متوسطاتها عند الاختيار متفقة مع المتوسطات المعروفة للمجموع وذلك في عدد من النواحي تمهيداً لاختيار نواح أخرى غير معروفة . ولاختيار العينة طريقة أخرى لا يراعى فيها أى نظام معين في الاختيار ويطلق عليها Unsystematic Sampling . وسنكتفى في هذا الجزء من الكتاب بدراسة الطريقتين الأوليين لأنهما أوسع طرق اختيار العينة انتشاراً وأكثرها اعتماداً على قانون الاحتمالات وأبعدها عن التحيز تبعاً لذلك .

الطريقة العشوائية Random Sampling :

يطلق هذا الاسم على طريقة اختيار العينة التي تعطى كل مفردة من مفردات المجموع نفس الفرصة للظهور ، وسنرى فيما بعد كيفية ممارسة هذه الطريقة . وهى تتميز بما يلي :

١ - لا تتطلب معرفة سابقة بسميزات أو صفات المجموع ولا بكيفية توزيع هذه الصفات بين أفراد ، وعلى ذلك فلا داعى لمعرفة صلة الأفراد بالظاهرة موضوع الدراسة مقدماً .

٢ - تعتمد هذه الطريقة أكثر من غيرها على قانون الاحتمالات مما يبعدها عن عنصر التحيز إذا كان استعمالها دقيقاً .

وإلى جوار هاتين الميزتين ، نجد لهذه الطريقة عيوباً منها :

١ - يحتاج الأخذ بها إلى قائمة حديثة كاملة بأسماء مفردات المجموع .

٢ - يتطلب استخدامها ترقيم كل أفراد المجموع مع ما يتبع ذلك من عملية الاختيار وما تتطلبه من إضاعة كثير من الوقت والجهد .

٣ - يتطلب الأخذ بها أن يكون حجم العينة كبيراً إذا قيست بمجموعها إن اختبرت بالطريقة الطبقة التي سنشرحها بعد .

٤ - يكون أفراد العينة الذين يختارون بهذه الطريقة في أغلب الأحوال مبعثرين جغرافياً في مدى أوسع مما يعمل على بذل جهد أكبر ونفقات أكثر .

الطريقة الطبقة Stratified Sampling :

تختلف هذه الطريقة عن الطريقة العشوائية في أننا نبدأ أولاً عند الأخذ بها بتصنيف المجموع طبقياً إلى قسمين أو أكثر ، ثم نأخذ العينة المطلوبة بعد ذلك من كل طبقة بإحدى الطرق العشوائية العادية ، فإذا أردنا مثلاً أن نحصل على عينة تمثل طلبة إحدى كليات الجامعة تطالب الأمر أولاً أن نقسم المجموع إلى قسمين الأول للطلبة والثاني لاطالبات ، فإذا أردنا عينة قدرها ١٠٪ أخذنا من كل من القسمين النسبة المطلوبة بإحدى الطرق العشوائية . وبذلك نضمن أن تكون العينة ممثلة للنوعين بحسب توزيعهما الحقيقي في المجموع ، بينما لو كنا قد أخذناها منذ البداية بالطريقة العشوائية من قائمة واحدة ما كان مؤكداً أن تصبح العينة ممثلة للتوزيع الحقيقي . وعلى ذلك يمكن إجمال مميزات هذه الطريقة فيما يلي :

١ - ضمان تمثيل العينة للمجموع عن طريق أخذ نسبة معينة من كل طبقة .

٢ - يمكن باستخدام هذه الطريقة الاكتفاء بعدد محدود من كل طبقة ، ويدعو ذلك بالتالي إلى صغر حجم العينة ، وذلك بعد أن تأكدنا من تقسيم المجموع إلى طبقات متقاربة ، وهذا يدعو في النهاية إلى توفير الجهد والنفقات .

٣ - يمكن في بعض الحالات باستخدام هذه الطريقة أن نحصل على عينة تتميز بعدم بعثرها جغرافياً مثل تلك التي نختارها بالطريقة العشوائية ، وذلك في حالة اختيار عينة تمثل مدينة معينة قبل وبعد تقسيم المدينة إلى أحياء معينة .

٤ - تفيد الطريقة الطبقة كثيراً في حالة استخدامنا لطريقة المقابلة غير المباشرة في الحصول على البيانات لأننا سنعرف منذ البداية نواحي التمييز في العينة لنعمل على تجنبها باستخدام بعض الوسائل الأخرى لتكملة الحالات الناقصة .

ولهذه الطريقة عيوبها أيضاً من ناحية أن تقسيم المجموع إلى طبقات معينة ، ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية يتطلب أن يكون القائم بالتصنيف على علم مقدماً بعدد كبير من المتغيرات وصلاتها بموضوع البحث ، هذا علاوة على أن عملية التصنيف في حد ذاتها مضيعة للجهد والوقت .

طرق اختيار وحدات العينة

يجب أن يكون اختيار مفردات العينة على أساس عشوائى بصرف النظر عن الطريقة التى تستخدم لاختيار العينة نفسها ، عشوائية أو طبقية أو غيرها ، وفيما يلى توضيح لطرق هذا الاختيار :

١ - الاختيار بالقرعة Selection by lot :

ويتمثل هذا الاختيار فى إعطاء كل فرد من المجموع رقماً يكتب على ورقة صغيرة ، على أن تكون كل الأوراق متساوية فى المساحة والسماك ، ثم توضع الأوراق فى إناء أو صندوق وتخلط جيداً ثم يسحب العدد المطلوب من الأوراق دون نظر للإناء أو الصندوق أثناء عملية السحب . ولاشترط تساوى الأوراق فى المساحة والسماك أهمية من ناحية أننا إذا كنا نسحب أوراقاً مطوية فى إناء مثلاً نجد أن الأصابع تميل إلى التقاط الأوراق الكبيرة •

وواضح من هذه الطريقة أنها مضبغة للوقت من ناحية ضرورة إعداد قطع صغيرة من الورق ثم إعطاء رقم لكل اسم أو حالة فى القائمة الأصلية للمجموع ، ثم كتابة الأرقام على الأوراق ، وأخيراً تسجيل الأسماء من الكشف الأسمى بعد السحب . وقد يستعاض عن هذه الطريقة بقائمة الأرقام العشوائية ، وهى قوائم رتبت الأرقام فيها بطريقة غير متحيزة بحيث تعطى الأرقام جميعاً فرصة متساوية لظهور ، كما قد تستعمل عجلة الروليت فى اختيار الأرقام عشوائياً ، وإن كان من الضرورى التأكد من أن العجلة غير متحيزة لأرقام معينة .

٢ - الاختيار على أبعاد منتظمة Selection at regular intervals :

وتتمثل هذه الطريقة فى اختيار العدد المطلوب للعينة من القوائم أو من بطاقات الأسماء على أبعاد رقمية ثابتة أو مسافات معينة واحدة ، فإذا أردنا اختيار عشر الأسماء التى فى القوائم مثلاً اتبعنا لذلك الخطوتين التاليتين :

(أ) إحضار عشر أوراق صغيرة ورقمناها من واحد إلى عشرة ، ثم نسحب واحدة منها لتحديد الرقم الذى سنبدأ به ولنفرض أنه كان سبعة .

(ب) نبدأ بعد ذلك باختيار الاسم رقم ٧ ثم ١٧ ، ٢٧ ، ٣٧ وهكذا حتى تنتهى كل الأسماء التى فى القوائم . وتعتبر الحالات التى اختيرت هى العينة المطلوبة .

ويمكن القيام بنفس الخطوتين بالنسبة للبطاقات إن كان لكل فرد فى المجموع بطاقة . فإذا ما كانت هناك صعوبة لكبر عدد البطاقات أو لأن البطاقات مثبتة فى أحد الأدراج يصبح من الأفضل فى هذه الحالة أن يكون الاختيار على أساس الأبعاد المتساوية وذلك بضم البطاقات إلى بعضها واستعمال المسطرة لاختيار بطاقة كل ستيمتر واحد أو كل ٢ سم بحسب ما يتطلبه حكم العينة . ويشترط فى هذه الحالة أن يكون سمك البطاقات واحداً وإلا كانت النتيجة متحيزة للبطاقات السميكة . وإذا كانت البطاقات مثبتة فى أكثر من درج ينقل الباقي بعد آخر اسم إذا تبقى شيء لكى يضاف إلى البطاقات التى فى الدرج الذى يليه .

وقد يكون الاختيار على أساس مكان أو أمكنة معينة فى القائمة كأن يختار مثلاً أول اسم أو آخر اسم أو الاسم الذى يتوسط كل صفحة وإلى آخر ذلك من طرق للاختيار .

٣ - الاختيار على أساس المربعات Selection from grids :

وهى طريقة تستعمل إذا أردنا اختيار عينة تمثل إقليمياً أو قطعاً أو مدينة بواسطة تقسيم الخريطة الخاصة بالإقليم أو المدينة إلى مربعات متساوية . وليس من الضروري تقسيم الخريطة نفسها وإنما يستخدم لذلك عادة ورقة شفافة مقسمة إلى مربعات توضع فوق الخريطة ثم ترقم مربعاتها إذا لم تكن مرقمة ، ونختار بعد ذلك الأماكن المطاوعة كعينة على أساس الأرقام التى تكون قد اختيرت عشوائياً ولكن مثلاً المربعات رقم ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ إلخ وهذه الطريقة عيوبها فى الدراسة لأنها قد لا تعبر عن سكان القطر أو المدينة لأنها تعطى المربعات ضئيلة أو عديمة السكان نفس الفرصة التى تعطى للمربعات مكتظة السكان ، كما أنها تعطى الأقاليم الكبيرة فى القطر الواحد فرصة للظهور أكبر من تلك التى تعطىها للأقاليم الصغيرة .

٤ - الاختيار بواسطة الباحثين أنفسهم :

قد يترك الأمر في بعض البحوث للباحثين أنفسهم أمر اختيار أفراد العينة ، ويحدث ذلك في العادة عندما لا يكون هناك مجموع محدد ، كأن يكون هناك اتجاه للاستفتاء حول موضوع أو مشكلة معينة ، ويترك للباحثين في هذه الحالة حرية اختيار عينة عشوائية بقدر الاستطاعة . ويأخذ على هذا النوع من العينات أنها كثيراً ما تكون متحيزة إذا لم يراع في اختيارها عدد من الاحتمالات التي يمكن تلخيصها فيما يلي ^(١) :

- ١ - تجنب الاختيار المتعمد ، فلا يختار أفراد العينة بحكم كونهم تحت يد الباحث أو لأنهم مهتمون بموضوع البحث أو بحكم مستواهم الثقافي .
- ٢ - عدم تركيز الاختيار في أحياء معينة أو أماكن بالذات كالمحلات التجارية أو المصانع .
- ٣ - عدم سؤال الأقارب أو الأصدقاء القريبين .
- ٤ - عدم البحث عن أشخاص معينين بحكم استعدادهم للتعاون أو لأن لديهم آراء طريفة .
- ٥ - تكون مقابلة المختبرين في منازلهم إذا كان للبحث صلة بالمسكن .
- ٦ - عدم التمييز في اختيار البيوت ، فلا يكون هذا الاختيار على أساس معرفة الباحث لأهلها أو لأنها مما يسهل دخوله أو لأن مظهرها يعجب أو لا يعجب الباحث .
- ٧ - عدم اختيار أكثر من فرد واحد من الأسرة في البحث الواحد .
- ٨ - عدم اختيار الأشخاص وهم في وسط جماعة .
- ٩ - القيام بعدد من الاختبارات في فترة بعد الظهر وكذلك خلال العطلة الأسبوعية .
- ١٠ - أخذ فكرة عامة أولاً من المنطقة المطلوب غمل البحث فيها لأن هذا يساعد على الاختيار غير المتحيز .

(١)

حجم العينة Size of Sample :

إن أهم ما يسعى إليه الباحثون في الدراسات الحقلية من ناحية اختيار العينة هو أن تكون هذه العينة ممثلة للمجموع تمثيلاً صحيحاً حتى تصبح النتائج مما يمكن تعميمه على المجموع . أما عن حجم العينة ذاته فإنه عامل ثانوي من ناحية الصغر أو الكبر ما دام تمثيل المجموع متوافراً . وعلى ذلك فلا صحة لما يقال من أن العينة يجب أن تكون على درجة معينة من الكبر أو الصغر أو أن العينة يجب أن تحددها نسبة مئوية من مجموع المفردات لا تقل عن ١٠٪ أو عشرين في المائة وإلى آخر ذلك من النسب التي قد يكون توافرها مستحيلاً في كثير من البحوث التي تتميز بارتفاع عدد من يشملهم البحث ، حتى يبلغ هذا العدد الملايين في بعض الحالات . وكما يغالى البعض في ضرورة إجراء البحث على عينة كبيرة يمكن الاعتماد عليها ، يرى البعض الآخر على العكس من ذلك أنه « إذا أمكن اختيار العينة بحيث تكون نموذجاً صحيحاً للمجموع أصبح في الإمكان الحصول على نتائج دقيقة من عينة تصل في حجمها إلى ٠,٠١٪ من المجموع »^(١) .

ويقول رمز Remmers في موضوع تحديد حجم العينة « تكون العينة كافية إذا كانت دقيقة ومثلة ، وتعتمد كفايتها على الطريقة المستعملة في اختيارها ، وعلى نوع التحقيق . ومع أن حجم العينة يعتبر عنصراً هاماً في تحديد كفايتها ، إلا أن الأساس لا يجب أن يكون النسبة المئوية للعينة إلى المجموع ، بل معرفة مدى كفاية العينة للتعميم »^(٢) .

وتقول ميلدرد بارتن Parten « إنه لمن الخطأ أن يكون حجم المجموع هو الذي يحدد حجم العينة الكافية . . . يجب ألا يكون اهتمامنا مركزاً على عدد وحدات المجموع بل على عدد وحدات العينة »^(٣) .

وتقول بولين ينج Young « إذا كان اجموع متجانساً من ناحية الصفات التي

Royal Anthropological Institute of Great Britain, Notes and Queries on Anthropology (London, 1951) p. 53. (١)

H.H. Remmers, Introduction to Opinion and Attitude Measurement (N.Y., 1951) p. 39. (٢)

Mildred Parten; Surveys, Polls and Samples, (N.Y., 1950) p. 291. (٣)

نريد دراساتها فإن عينة صغيرة قد نعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التي نحصل عليها من عينة كبيرة لمجموع مختلف من ناحية هذه الصفات»^(١).

ومن كل ما سبق نرى إجماع العلماء على مدى كفاية العينة للتعميم وليس على حجمها نفسه حتى ولو بلغ حجمها من الصغر مبلغاً كبيراً « غير أن مشقة العمل يجب ألا تتخذ عذراً لجعل العينات من الصغر بحيث لا تتوافر فيها صفة تمثل المجموع بدرجة معقولة من الدقة . إذ أنه بدون توافر هذه الشروط يصبح البحث الذى نجريه لا قيمة له مطلقاً ، بل ربما أصبح مضللاً وخطيراً إذا بنينا آراءنا وتصرفاتنا عليه . فن الخطأ مثلا أن نعلن نظافة قطر يضم عشرين مليوناً من السكان من وباء حل به على أساس فحص عشرات أو حتى مئات من الأفراد والتثبت من خلوصهم من هذا الوباء . وبالمثل فلا يجوز أن نقول إن متوسط أجر العامل فى مدينة كبيرة كمدينة الإسكندرية خمسة جنيهات فى الشهر إذا كان عدد العمال الذين سجلنا أجورهم ١٠ عمال أو ٥٠ عاملاً أو حتى ٥٠٠ عامل . وإنما تكون نتائجنا أقرب إلى الدقة إذا كان بحثنا شاملاً لخمسـة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسين ألف عامل ، إذ من الواضح أن درجة الدقة تزداد كلما زاد عدد المفردات التى يشملها البحث أو بعبارة أخرى زاد حجم العينة»^(٢).

ولم تعد مسألة تحديد حجم العينة تترك للتخمين أو للتقدير الشخصى وإنما أصبحت تخضع لعدد من المقاييس والنظريات الإحصائية التى تحدد حجم العينة المناسب لمجموع بالذات . ولما كنت لا أجدها فى الكتاب مجالاً لشرح مثل هذه المقاييس والنظريات الإحصائية فإننى أكتفى بتوجيه من يريد التوسع فى هذا الموضوع إلى الباب الثانى عشر من كتاب « طرق الإحصاء » للدكتور محمد حمدى مظلوم وإلى الباب الثامن من كتاب « الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية » للدكتور السيد محمد خيرى ويعتبر هذان المرجعان على رأس المراجع التى كتبت فى هذا الموضوع باللغة العربية .

(١) Pauline Young, Scientific Social Surveys and Research (N.Y., 1953) p. 332.

(٢) محمد حمدى مظلوم : طرق الإحصاء (الإسكندرية ، ١٩٤٨) صفحتا ٣٦٢ - ٣٦٣ .